

مكتبة الطب
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح
كتاب النسب
وشفا العليل

مؤلف: الشيخ
عبد بن يوسف الطيبي

الجزء الرابع عشر
أول

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



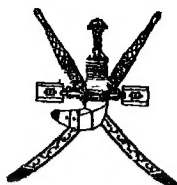
كتاب
شرح النيل
وشفاء العليل
الجزء الرابع عشر
أول

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سَلْطَنَةُ عُمَان
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيّ وَالثَّقَافَةِ

شرح
كتاب النسيب
وشفا العليل

تأليف العلامة
محمد بن يوسف إطفيش

الجزء الرابع عشر
أول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الثامن عشر في النفقات

.

الكتاب الثامن عشر في النفقات

النفقة ما به قوام معتاد حال ، وهذا على أن النفقة : الشيء الذي يعطى في الإنفاق ، وأما بمعنى الإنفاق فإعطاء ما به قوام حال ، وخرج بقوام الحال ما به قوام السرف ، فليس بنفقة شرعاً ولا يحكم الحاكم به ، وفي دخول الكسوة في لفظ النفقة خلاف ، فقيل : هو لفظ موضوع للطعام والكسوة ، ثم تخصصت في عرف الأكثر في الطعام ، وقيل : موضوع للطعام فقط ، فمن التزم نفقة رجل فهل تجب عليه كسوته ؟ فقيل : تجب .

• • • • •

وقال ابن سهل وابن رشد وغيرهما : لا تجب ، وأصل النفقة قوله تعالى : ﴿ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(١) ، وحديث هند بنت عتبة زوج أبي سفيان ، وقد مر في تقاضي الدين فإنه دليل على وجوب إنفاق الزوجة والولد .

وما رواه طارق المحاربي قال : « قدمت المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس ويقول : يد المعطي العليا ، وأبدأ بمن تعول ؛ أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك » ^(٢) .

وقول أبي هريرة عنه ﷺ : « اليد العليا خير من اليد السفلى ويبدأ أحدكم بمن يعول ، تقول المرأة : أطعمني أو طلقني » ^(٣) .

وقول أبي هريرة عن النبي ﷺ : « للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » ^(٤) .

وقول حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحدا عليه ؟ قال : « أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت » ^(٥) .

-
- (١) سورة الطلاق : ٦ .
 - (٢) رواه مسلم .
 - (٣) رواه أبو داود والنسائي .
 - (٤) رواه الترمذي .
 - (٥) رواه مسلم .

.

وقول جابر بن عبد الله عنه عليه السلام في النساء : « ولهنَّ عليكم رزقهنَّ وكسوتهنَّ بالمعروف » .

وقول ابن عمر عنه عليه السلام : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » ^(١) ، وفي رواية : أن يحبس عن يملك قوته .

وقول جابر بن عبد الله عنه عليه السلام في الحامل المتوفى عنها لا نفقة لها ، وفيه إشارة إلى أن لغير المتوفى عنها نفقة ، وكتابة عمر إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم : أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا ، فإن طلقوا بمشوا بنفقة ما حبسوا .

وقول أبي هريرة : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله عندي دينار ، فقال : أنفقه على نفسك ، قال : عندي آخر ، قال : أنفقه على ولدك ، قال : عندي آخر ، قال : أنفقه على أهلك ، قال : عندي آخر ، قال : أنفقه على خادمك ، قال : عندي آخر ، قال : أنت أعلم » ^(٢) . وفي رواية ذكر الزوجة بدل الأهل لكن بتقديم الزوجة على الولد .

وقول سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال : يفرق .

(١) رواء الترمذي .

(٢) رواء الترمذي .

• • • • •

بينهما ؛ أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد ، قال : قلت لسعيد :
سنة ، فقال : سنة ، ومشهور المذهب غير هذا ، كما يفسخ بالجبّ والعنة إن شاءت
بل هذا أولى ، لأن الصبر عن التمتع أسهل منه عن النفقة ونحوها ، لأن البدن
يبقى بلا وطء ولا يبقى بلا قوت ، وأيضاً منفعة الجماع مشتركة بينهما ، فإذا ثبت
في المشترك جواز الفسخ لعدمه ، ففي عدم المختص بها أولى .

وقياساً على المرقوق فإنه يبيعه إذا أعسر بنفقته ، ولا فسخ للزوجة بنفقة
ماضية إذا عجز عنها لتنزلها منزلة دين آخر ثبتت في ذمته .

ومشهور المذهب أنه إذا أعسر بالنفقة يؤمر بأخذ الدين ويلزمها الصبر ،
وتتعلق النفقة بذمته متى وجد أنفق وما فات لم تدركه إلا إن فرض .

وغاية النفقة أن تكون ديناً في الذمة وقد أعسر بها الزوج فدخل ذلك في
قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (١) ، فتكون
الزوجة مأمورة بالإنظار بالنص ، وفي إلزام الفسخ إبطال حقه بالكلية ، وفي
إلزام الإنظار وأخذ الدين تأخير حقها ديناً عليه ، وإذا دار بينهما كان التأخير
أولى ، وبه فارق الجبّ والعنة والمملوك ، لأن حق الجماع لا يصير ديناً على
الزوج ولا نفقة المملوك تصير ديناً على المالك ، ويخص المملوك أن في إلزام بيعه
إبطال حق السيد إلى خلف هو الثمن ، فإذا عجز عن نفقته كان النظر من
الجانبيين في إلزامه ببيعه ، إذ فيه تخلص المملوك من عذاب الجوع وحصول البدل

(١) سورة البقرة : ٢٨٠ .

.

القائم مقامه للسيد ؛ بخلاف إلزام الفرقة فإنه إبطال حقه بلا بدل وهو لا يجوز بدلالة الإجماع أنها لو كانت أمٌ ولد عجز عن نفقتها لم يعتقها القاضي عليه ، وبمذهبنا المشهور هذا يقول أبو حنيفة ، وأثبت ابن بركة معنى ما ذكره سعيد ، واستدل بعضهم عليه بحديث أبي هريرة : تقول المرأة : أطعني أو طلقني :

وفي رواية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « أفضل الصدقة ما ترك غني ، واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول ، تقول المرأة : إما أن تطعني وإما أن تطلقني ، ويقول العبد : أطعني واستعملني وإلا فبعني ، ويقول الابن : أطعني ؛ إلى من تدعني ؟ » (١) .

ولما ذكر ذلك قالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا ؟ يعنون قوله : تقول المرأة الخ من رسول الله ﷺ قال : لا ، من كيس أبي هريرة - بكسر الكاف - أي من كلام أبي هريرة ، أدرجه في آخر الحديث مستنبطاً له من الحديث ، وأصل الكيس : الوعاء المعروف ، وروي بالفتح ، وهو العقل .

وقيل : هذا إنكار لسؤال السائل ، يعني ليس إلا من كلام رسول الله ﷺ ففيه نفي أراد به الإثبات ، وإثبات أراد به النفي على سبيل التعكيس ، وأجر النفقة لا يحصى .

ومن «الأثر» في ذلك ما قال سليمان بن ماطوس من أصحابنا - رحمهم الله - :

(١) رواه ابن حبان .

• • • • •

ثلاثة يعجل الله لهم بالخلف : رجل خاف العنت فتدين لصيانة دينه وعِفَّة
فرَّجِه ، ورجل رأى عياله في جوع فأخذ ديناً فأشبعهم ، ومن أخذ ديناً
فكفن به ميتاً .

وبينا هو جالس ومعه عبد الرحيم بن عمر النفوسي بشرز بحراب «تماوطت» ،
إذ أتاه هجين فقال : يا سيدي وصفاك وضيافتك ، فقال : اتبعني ،
فأتى به إلى داره ، فأعطى حملته تمراً وشعيراً ، فقال له عبد الرحيم :
لقد شددت فعلك يا شيخ ، فقال له : إني أخاف على الجمل المفشوش أن لا ينقعه
ما يعلف .

باب

• • • • •

باب

فيمن تجب نفقته

تجب عندنا للإنسان على من يرثه وعلى معقته ومالكه وعلى الزوج ومالكه الدابة إن لم يكن مرعى وإن لم يقدر وكلفها ما لا تطيق أو العبد فليبيعها جبراً عند بعض ، وله من لبنها ما لا يضر بنتاجها .

وفي « الأثر » عن الشيخ أبي زكرياء : يؤخذ بنفقة عياله حتى كلبه يؤخذ أن ينفقه ، وزعم المالكية أنه لا تجب بانعراية إلا الوالدين ولا يمين على الوالدين إذا ادّعى العدم ، ويحمل الوالد على الغنى إن لم يكن بيان ، وقيل : على العدم وإلا للأولاد ، وتوزع على الأولاد على الرؤوس ، وقيل : على الإرث ، وقيل : على اليسار ، وتقطع عن الذكر بالبلوغ ، وعن الأنثى بالتزوج ، وقيل : بالجلب أو بطلبه ، وقيل : بالدخول ، لكن إن بلغ مجنوناً أو مقعداً أو مريضاً لم تسقط ،

.

وسواء فيمن تجب نفقته أن يكون مسلماً أو مشركاً ، ولا تسقط بتزوج الأم إن كان زوجها فقيراً ، وعندنا تسقط ، وعندنا تجب للزوجة ولو ترضع ، قال أبو إسحاق الحضرمي : وإن طلقت رجعت نفقتها على أبيها ، يعني إن لم تبلغ أو لم يكن لها مال ، وكذا غير الأب ، وكذا إن فارقت زوجها بوجه ما إلا في عدة رجعية فعلى الزوج ، وقال سحنون من المالكية كقول أبي إسحاق .

وقالت المالكية : لا تجب إن كانت بحد من لا توطأ ، وهو قول ابن عبدالعزيز ، ولوح إلى هذا القول بعد في أو اخر قوله : باب : قد عرفت مما مر الخ ، والحق الوجوب لأنها تسمى زوجة ، وله التمتع منها بما أمكن ويرثها ، وهو قول عند المالكية غير مشهور .

قال ابن أبي زيد منهم : ولا يلزم الرجل النفقة إلا على زوجته غنية أو فقيرة ، وعلى أبويه الفقيرين ، وعلى صغار ولده ، أي ولده الصغار الذين لا مال لهم على الذكور حتى يحتلموا ولا زمانة بهم ، وعلى الإناث حتى ينكحهن ويدخل بهن أزواجهن ، ولا نفقة على من سوى هؤلاء من الأقارب ، أي كولد الابن والجد ، والجد والأخ ، وتجب نفقة خادم الزوجة والوالدين عندهم .

قلت : لا بأس به لأنهم يعنون إذا كانت للأم أو للأب أمة أو عبد لا يستعنيان عنها للخدمة ، أو كانت الزوجة ممن تخدمها الأمة أو العبد ، فإن كان ملكاً لها واكتفت به أو اشتراه لخدمتها أنفقته ، وإن كان يقوم بخدمتهم فلا يلزمه شراء عبد أو أمة لهم ولا إنفاقه .

والمذهب أنه تجب عليك نفقة كل من ترثه ، ويدل له الحديث المتقدم :
يد المعطي العليا ، وابدأ بمن تعول ، أمك وأباك وأختك وأخاك ، والأصل في
قوله : بمن تعول ، أن يحمل على العول الواجب ، وفسره صاحب « إرشاد
الساري » بنفقة الواجب والتطوع ، ولا يقال فيه الجمع بين معنيين في كلمة واحدة
لأن ذلك معنى واحد هو حقيقة العول ، ولا تجب للرحم إلا إن لم يكن له
وارث سواك .

وقالت الشافعية : لوجوب النفقة سببان : نَسَبٌ ومِلْكٌ ، فيجب بالنسب
خمس نفقات : نفقة الأب الحر وآبائه وأمهاته ، ونفقة الأم الحرة وآبائها وأمهاتها ،
لقوله تعالى : ﴿ وصاحبها في الدنيا معروفا ﴾ ^(١) ، ومنه القيام بوظيفتها ،
ونفقة الأولاد الأحرار وأولادهم بشرط إثبات المنفق بفاضل عن قوته وقوت
زوجته وخادمها وخادমে ، وذلك يومه وليلته ، ويعتبر مع القوت الكسوة
والسكنى .

ويجب بالملك أيضاً خمس نفقات : نفقة الزوجة ومملوكها ، والممتدة إن كانت
رجعية أو حاملاً ، ومملوكها ومملوك من رقيق وحيوان .

وذكر ميارة : أن أسباب النفقة النكاح والقراية والملك ، فتجب في النكاح
بالدخول أو بالدعاء إلى الدخول ، ولينس أحدهما مريضاً مرض السياق والزوج
بالغ والزوجة مطيقة ، وجعل في « التوضيح » السلامة من المرض والبلوغ في الزوجة

(١) سورة لقمان : ١٥ .

لزم أباً نفقة

وإطاقة الوطء في الزوجة شرطاً في الدعاء إلى الدخول ، فإذا دعاها وقد اختلّ أحد هذه الشروط فلا تجب ، وإن دخل وجبت بلا شرط ، وجعلها «التقاني» شرطاً في الدخول ، وفي الدعاء إليه فلا تجب نفقة الزوجة ولو دخل بها إلا إذا بلغ الزوج وأطاعت الزوجة الوطء ، والظاهر أنها شرط في الدعاء فقط ، أنه .

والذهب وجوبها إذا جلبت أو طلبت الجلب كما مرّ ، ولو مرضت مريض الموت وهو مرض السياق المذكور ، ولو لم يكن جماعها لصغير أو مريض ، ثم إن بعض العلماء يبدأ بنفقة الزوجة ، لأنها أقوى لوجوبها بالمعاوضة بفرجها وغيرها بالمواسة ولأنها لا تسقط بمضي الزمان والعجز بخلاف غيرها ، واستظهر الشافعية أن نفقة خادمها كذلك .

وقالت الجنفية: لا تجب نفقة مضت عن الزوجة لأنها صلة فلا تملك إلا بالقبض كاهبة ، إلا إن فرض القاضي لها النفقة أو صالحت الزوج على مقدار منها فيقضى لها بنفقة ما مضى ، لأن فيه حَقَّين : حق الزوج وحق الشرع ، فمن حيث التمتع وقضاء الشهوة وإصلاح المعيشة حق الزوج ، ومن حيث تحصيل الولد وصيانة كل منها عن الزنى حق الشرع ، فباعتبار حقه عَوْص ، وباعتبار حق الشرع صلة ، فإذا تردد بينهما فلا يستعكم إلا بحكم القاضي عليها ، وقيل : إن نفقة ما دون شهر لا تسقط ، وبعض العلماء يبدأ بالولد لقوة جانب الرحم ، وكونه يولد صغيراً لا يطيق الكسب .

وبدأ المصنف به لذلك أو لتقدم الزوجة في النكاح فقال : (لزم أباً نفقة

أطفاله ومجانينه وإن لهم مال ، وله إقطاعهم من مالهم إن كان ،
وكباره المعدمين ، ونفقة بني بنيه ، وأبويه وأجداده من أبيه
إن أعدموا ،

أطفاله (بنيه) ومجانينه (بنيه ولو تجنبوا بعد بلوغ (وإن) كان (لهم مال
وله إقطاعهم من مالهم إن كان) ، وإذا أنفق من ماله ولهم مال فله الرجوع عليهم
بما أنفق وله أخذ ما أنفق ، وقيل : لا يدرك ذلك في الحكم إن لم يشهد على
الإدراك ، وقد مر ذلك في النكاح ، واستدل بعضهم بقول أبي هريرة : ويقول
الولد : أطمعني إلى من تدعني ؟ على وجوب نفقة الولد ما دام صغيراً أو لا مال
له ، أو لا حرفة ، لأن قوله : إلى من تدعني ، إنما هو قول من لا يرجع إلى شيء
سوى نفقة الأب ومن له حرفة أو مال غير محتاج إلى ذلك .

(و) نفقة (كباره المعدمين) ، يقال : أعدم الرجل ، بمعنى أنه كان لا
مال له ، والمراد ما يشمل المفلس ، وأما إن لم يكونوا معدمين فلا تلزمه نفقتهم
إلا إن كانوا مرضى أو ممنوعين من التصرف لعل ، فإنه يلزمه نفقتهم من أموالهم
فيمقد الأجرة إن شاء من أموالهم لمن يقوم بطعامهم وما لا بد لهم منه ، وإن فعل
بنفسه فلا أجرة له إلا إن أشهد أنه يدرك عناه لأن لهم مالاً ، وهكذا في كل من
تأزم نفقته ، والمراد بذلك كله من أول الباب ما يشمل الإناث أو يقدر الإناث
بالعطف ، وكذا في قوله : (ونفقة بني) أراد به ما يشمل الإناث ، فغلب
البنين ، أو يقدر بنات بعد قوله : بنيه ، أي وبناتهم ، والأولى أن يقول :
ونفقة أولاد (بنيه) وإن سفلوا ، (وأبويه وأجداده) وإن علوا ، وأراد ما
يشمل الجدات (من) جهة (أبيه إن أعدموا) وإن كان لهم مال فلا نفقة

وأزواج أبيه ، وزوجة جدّه كما مر ، ومن يتوارث معه من ولي

عليه ، إلا إن كانوا لا يقدرّون على التصرف في نفقتهم فإنه يلزمه التصرف فيها من مالهم كالطبخ، وله أن يعقد الأجرة من مالهم لمن يتصرف عليهم على حد ما مر آنفاً، ودخل في كلامه ما إذا كان أبو ابنه حيّاً لكن لا مال له ولا لابنه، وما إذا مات ولا مال لابنه ، ففي كل ذلك يلزمه نفقة ابن ابنه .

(وأزواج أبيه) الأربع فما دونهنّ ، (وزوجة جدّه) ، أي جدّه المجهود بكونه من أبيه ولو علا، ولا يدركها الجد من جهة الأم إلا إن لم يكن لها وارث سواء ، فإنه يرثها وينفقها ، وهكذا سائر ذوي الأرحام (كما مرّ) في باب التفليس ، إذ قال : ويأخذها عليه أبوه وإن لأربع ، والجد لو واحدة ، ويقيد ذلك بما إذا لم يكن للأب والجد مال يكفي نفقتهم ونفقتها ، كما قالوا في « الديوان » : وعليه نفقة أزواج أبيه وجده إذا لم يكن لهما مال ، أي للأب والجد ، ويقيد كلام « الديوان » بمقدار النفقة الواحدة لزوجة واحدة في جانب الجد ولو كانت أربع ، وإلا فظاهر « الديوان » نفقة أزواج جدّه الأربع .

(و) نفقة (من يتوارث معه من ولي) ، أي يرث كل منها الآخر ، وليس هذا شرطاً ، بل تجب عليك نفقة من ترثه سواء كان يرثك أو لا يرثك ، وكأنه أراد من يقع الميراث بينك وبينه ، سواء كان يرث كل الآخر أو لا ترثه ولا يرثك ، وأما إن كان يرثك ولا ترثه فلا نفقة له عليك ولم يحتز عن هذه الصورة لعلها مما مرّ في الأحكام أن الإنفاق بحسب الإرث ولعلها مما لا يخفى من أن الإنفاق مرتّب على الإرث وإلا لزمّت نفقة الإنسان كل واحد أو كل قريب أو رحم له ولو كان لا يرثه ، كما أطلق النفقة في المسألة قبل هذه ، وفي غيرها ،

وإن أنثى ، وتلزم امرأة لأبويها وجدها وجدتها من أبيها ولأخيها
وأختها لا لولدها ولا لابن أخيها

ولا يشترط أن لا يكون لمن تنفقه مال مع أنه شرط اتكالا على الله ثم على العلم
بذلك ، ولو قال : ولزمتك نفقة من ترثه من ولي ، أو قال : ومن يرثه هو من ولي
(وإن أنثى) كأخته الشقيقة لكان أظهر ، لأن من ترثه يشمل من ترثه ويرثك
ومن ترثه ولا يرثك ، ولا يخفى أن الإنسان تلزمه نفقة أبيه وجدته من أبيه
وأزواج أبيه وزوجة جده ومن يرثه هو ولو لم يكن أباً ، وكلام المصنف
لا يفي بذلك لأنه فرض الكلام أول الباب في الأب فرد إليه الضمائر ، ولو
كان حكم الأنثى يتبع حكم الذكر ما لم يفرق بينها دليل ، ويتخرج عن
ذلك بتقدير محذوف ، أي وإنساناً نفقة أبويه وأجداده إلخ ، يعطف الإنسان
على الأب .

(وتلزم) النفقة (امرأة لأبويها وجدها وجدتها) حال كونها (من أبيها)
وإن علواً (ولأخيها وأختها) الشقيقين والأبوين ، وكذا الأخت من الأم ،
وكذا تلزمها عندي لأزواج أبيها وزوجة جدها ، وكذا تلزم في مال الطفلة لمن
ذكر ، ويحتمل إدخالها بلفظ امرأة بناء على أن الطفلة تسمى امرأة كالبالغة ،
أو استعمل امرأة بمعنى الأنثى استعمالاً للخاص في العام ، وحينئذ يكون معنى
قوله : تلزم امرأة أنه تلزم في مال الأنثى ولو زادت الأنثى البالغة بتكليفها في
نفسها بالنفقة ، وكذا يقال فيما أشبه ذلك من الكلام على الذكور والإناث إذا
وجبت في ما لهم ، كما لزم في مال الصبي لأبيه وأزواجه وجدته من أبيه وزوجته
وجدته من أبيه ، ولأمه (لا لولدها) في مشهور المذهب مع أنها ترثه ، وأراد
بالولد الابن والبنت (ولا لابن أخيها) وابن أختها ولا لبنت أخيها وبنت أختها

ولا لعمها أو ابنه ونحوهم من عصبتها ، ولزمتهم لها ، ولا يتداركها
كلليون بينهم ولو توارثوا ،

لأنها لا ترثهم ولا ترثها بنت أخيها أو ابنة أختها ، وسواء في ذلك كله قربوا أو
سفلوا (ولا لعمها) ولو شقيقاً أو أبوياً لأبيها ، وكذا العمة (أو ابنه) أو بنته
قرباً أو سفلاً (ونحوهم من عصبتها) كولد ابنها قرب أو سفلاً وولد ابن أخيها
لأنها لا ترثهم .

(ولزمتهم) ، أي لزمت ولدها ذكراً أو أنثى وابن أخيها وعمها وابن
ونحوهم من عصبتها (لها) لأنهم يرثونها ، ولا تلزم بنت أخيها إلا إن كان لها أخ
يعصبها ، ولا بنت أختها وابن أختها ولا بنت عمها أو بنت عمتها أو ابن عمتها
لأنهم لا يرثونها (ولا يتداركها) إخوة (كلليون بينهم) ، وهم من الإخوة من
من الأم الذكور والإناث لا تدرك الأخت على أختها أو أخيها من أمها النفقة ،
ولا يدركها أخوها عليها ولا يدركها على أخيه من أمها (ولو توارثوا) لأنهم
كالأجانب إذ ليسوا من قوم الأب ، وصحح أبو زكرياء أنهم يتداركون
فعليلهم النفقة على قدر إرثهم ، سواء تجردوا عن الأشقاء والأبوين أو كانوا
معهم .

وقد تقدمت للمصنف في أوائل باب التفليس ما نصه : وتجب على قدر
الإرث والوسع والقتل ولو كلالياً على المختار ، قال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر
- رحمه الله - في « الجامع » : وأما نفقة الأولياء فعلى قدر الميراث ، ولا يلزم
الرجل نفقة من لا يرثه ، فمن كان يرثه كله فعليه نفقته كلها ، ومن كان يرث
نصف ماله فعليه نصف نفقته ، وهذا في العصبه دون غيرهم من الأجنيين الذين

ولا على إخوة لأب مع وجود أشقاء موسرين ، والقريب المعدم
كعدمه ، والنفقة كالإرث كما مر ، ولزمت رجلاً لنساء أطفاله
المعدمين ،

يرثون بالكلالة والزوجية والأم فهؤلاء لا تدرك عليهم النفقة ، وتدر كها الأم على
أولادها ، ولا يدركونها عليها ما كان أحد من العصبية ، فإن لم تكن عصبية
غيرها أنفقت على أولادها فصارت بمنزلة العصبية وترث ما لهم كله ، وكذلك
الذي يرث بالكلالة إذا كان من العصابة أنفق على وجه العصابة لا على الكلالة ،
يعني كأم هو ولد عم ، وكذلك الزوجة على هذا الحال إن لم يكن لزوجها
عصبية ولا وارث أنفقته وأكلت ماله كله إذا مات ولو كانت من غير
العصبية ، اهـ .

وفي « لأثر » : من احتاج إلى نفقة وله ابن وأب قال : يأخذ من عند أبيه
سدس نفقته ويأخذ البقية من عند الابن ، وإن كانت له ابنة وأخت فإنه يأخذ
منها نفقته نصفين كما تراثه .

(ولا) تجب (على إخوة لأب مع وجود أشقاء موسرين) فإن لم يوجد
الأشقاء أو وجدوا معسرين وجبت على الأبوين (والقريب المعدم) في جميع
المسائل (كعدمه ، والنفقة كالإرث كما مر) أوائل باب التفليس كما أحضرته
لك آنفاً .

(ولزمت رجلاً لنساء أطفاله) ، أي لأزواج أطفاله (المعدمين) حرائر
أو إماء ، طفلات أو بالغات ، ولأزواج عبيده كذلك ، ويجوز بالضرب على نفقة

ويُجبر على عبده وإنْ مدبراً وعبيد أطفاله ، والمشارك على قدر
الشركة فيه ،

هؤلاء النساء كلهن وعلى اللباس بالحبس على ما مر ، وسواء زوجة وما فوقها إلى
أربع ، وكذا كل من زوج طفلاً حتى يشترط أن لا نفقة عليه ، وقيل : لا نفقة
عليه حتى تشترط عليه ، وإن كان أخوات شقائق وإخوة أبويون أنفقت الشقائق
أخواتهن الشقائق ، ولا تلمه نفقة أزواج بنيه البالغين ، (ويجبر على) نفقة
(عبده) أو دابته (وإن مدبراً وعبيد أطفاله) ومجانينه إن تجننوا من الطفولية
وأزواجهم ، وكذا المرأة تنفق عبيدها وأزواجهم ، وسواء في ذلك كله المدبر
وغيره ، ويتصور تدبير عبيد الأطفال بأن يرثهم الأطفال مدبرين أو يوصى بهم
مدبرين لهم أو يعطيهم إياهم أحد مدبرين أو يدبرهم أبوم ، وسواء في زوجة العبد
أن تكون حرة أو أمة يجب على من ملكه أن ينفقها ، إلا إن كانت أمة تخدم
مولاه ، وكذلك يجب على من ملك العبد أن ينفق أولاده إن كانوا من حرة وإلا
فعلى مولى أمهم لأنهم عبيده .

وقال ابن سلون من المالكية : على العبد نفقة زوجته الحرة طول بقائها في
عصمته وكسوتها ولا يمنعه سيده من ذلك ، وكذا نفقة الأمة على زوجها حراً
أو عبداً ، وقال أشهب : على سيدها ، وقيل : لها على زوجها ما تحتاجه
إذا كانت عنده ، وعلى سيدها ما تحتاجه إذا كانت عنده ، وقالوا : إن
تبين إضراره بعبده وتجويعه وتكليفه من العمل ما لا يطيق وتكرر ذلك عليه
بيع عليه .

(و) على نفقة العبد (المشارك على قدر الشركة فيه) مدبراً كان أو غير

وعلى موقف حتى يدخل ملك موقف إليه ، ومرهون ومعتق صغير
في كفارة ولو كان بماله وغيره إن احتاج ، والولاء كالنسب ، فإن
تناسل موال

سدر ، (وعلى) عبد (موقف حتى يدخل ملك موقف إليه) ، مثل أن يبيع
العبد ببيع خيار أو يهبه كذلك أو يبيعه أو يهبه ، كذلك المجنون أو طفل أو
غائب فتلزمه نفقته حتى يدخل ملك المشتري ، أو الموهوب له ، أو يفق
المجنون ، أو يبلغ الطفل ، أو يقدم الغائب فيقبلوا ، (ومرهون) حتى يبيعه
المرتهن ، ومعوض على جواز التعويض في غير الأصول ، وتقدم الكلام على
نفقة المكري ، والأمة كالعبد في جميع المسائل .

(ومعتق صغير في كفارة) كفارة قتل أو ظهار أو إيلاء ، أو كبيرة أو
معصية أو عین ونحو ذلك مما يكون العتق فيه ديناً عليه (ولو كان) المعتق
الصغير (بماله) ولا يرجع عليه في الحكم ولا فيما بينه وبين الله (و) على (غيره)
أي غير المعتق الصغير في كفارة ، وهو المعتق البالغ في كفارة أو غيرها والمعتق
الصغير في غير كفارة (إن احتاج) بأن لا مال له وإن كان له فلا تلزمه نفقته ،
لكن إن كان لا يطيق صنع النفقة لزمه أن يصنع له أو يأجر من يصنع ، وإن
أنفقه من مال نفسه ، ففي الإدراك عليه ما مر ، وتقدم في العتق عن الظهار في
قوله : باب لزم غنياً إلخ ، ما نصه : ويقبل ذو أربعة أشهر من يوم ولادته ،
وقيل : ذو شهرين ولزمت معتقه نفقته حتى يبلغ . .

(والولاء كالنسب) في النفقة وإرث الإنسان العبد الذي أعتقه (فإن
تناسل موال) ، أي عبيد معتقون - بفتح التاء - وأعتقوا عبيداً ملكوا

أعتقوا عبيدهم فاحتاج سيدهم الأول لزمته نفقته كما تقاربوا إليه
كعكسه ، وقيل : يدركها على جميعهم ،

عبيد آف (أعتقوا عبيدهم) أو تناسلوا وأعتقوا عبيداً (فاحتاج سيدهم الأول)
سماء الأول لأن معتق المولى - بفتح التاء - معتق - بفتحها - لمعتق المولى
- بكسرهما - بواسطة المولى (لزمته نفقته كما تقاربوا إليه) فتلازم الموالى ،
وإن ماتوا أو لم يكن لهم مال لزم من أعتقهم الموالى ، وكذا إن أعتق المعتقون
- بفتح التاء - عبيداً ، وهكذا وولدوا المعتق ؛ - بفتح التاء - في كل درجة
أولى من أعتق أبوه ولو تسافل لأن الولاء كالنسب ، وإنما لزمته نفقته لأن له
عليهم نعمة الولاء بلا واسطة وبواسطة ، وينبغي عندي أن لا نفقة له عليهم لأنهم
لا يرثونه ، ولعل ما ذكره هو على القول الشاذ من أن المعتق - بفتح التاء -
يرث معتقه - بكسرهما - إذا لم يكن له وارث ولا رحم (كعكسه) وهو أن
المعتق - بفتح التاء - يدرك النفقة على معتقه - بكسرهما - ، وكذا المعتق
- بالكسر - يدرك على معتقه - بالكسر - وهكذا حتى يصلوا السيد الأول ،
وكذا أولادهم .

ومن مات أو كان بلا مال أدركت على من فوقه ، وإنما ذلك لأنه يرثهم بواسطة
الإعتاق المباشر أو بواسطة إعتاق المعتق بدرجة أو درجات ، (وقيل :
يدركها) ذلك السيد الأول (على جميعهم) ، سواء من أعتقه بالمباشرة أو
بواسطة معتقه - بفتح التاء - على السواء ، وإن احتاجوا كلهم إلا الأخير
في العتق أنفقهم جميعاً ، وإن احتاج اثنان فصاعداً أنفقهم من فوقهم لا من
تحتهم .

ويتدار كونها بينهم الأقرب فالأقرب حتى يدركوه ، وإن احتاجوها
كلهم أدركوها عليه ، ويدركها محتاج على معتنقه — بالفتح — إن
اجتمعا ، وتدرِكُ على الأنصباء وبها في مشترك الولاء ، . . .

(ويتدار كونها بينهم الأقرب فالأقرب حتى يدركوه) ، وهذا يعني عنه
قوله : كعكسه ، لكن أعاده ليبين أن الأمر كذلك على هذا القول الأول
(وإن احتاجوها كلهم أدركوها عليه) بمرّة معتنقه — بفتح التاء — ومعتنق
معتنقه — بفتح تاءيهما — وهكذا وأولادهم .

(ويدركها محتاج) وكذا ولده (على معتنقه — بالفتح -) — فتح التاء —
(إن اجتمعا) ، أي المعتق — بالكسر — والمعتق — بالفتح — بأن كان المحتاج
له معتق — بالكسر — ومعتنق — بالفتح — ولكليهما مال لأن ميراثه لمعتقه
— بالكسر — للحديث ، فلا يقال إن معتنقه — بالكسر — كأبيه ومعتنقه
— بالفتح — كابنه فيدركها عليها على الأنصباء لا يصح ذلك ، لأن إرثه
كاه لمعتقه — بالكسر — ، وإن لم يكن للمعتق — بالكسر — مالٌ أدركها على
معتنقه — بالفتح — .

(وتدرِكُ) على هذا المعتق — بالكسر — (على الأنصباء) إذا تعدد
المعتق أو عصبته أو الورثة ، فالمراد بالأنصباء أنصباء الورثة وأنصباء المعتقين
— بكسر التاء — فهذا على العموم فلا يتكرر مع الخصوص فلا يقال : هذا يعني
عنه ما بعده وهو قوله ، (و) تدرِكُ على المشتركين في الولاء (بها) ، أي
بالأنصباء ، أي بحسب الأنصباء (في مشترك الولاء) ، أي في العبد الذي اشترك

وقيل : بالسوية ،

في عتقه رجلان أو أكثر ، فمن أعتق نصفاً فعليه نصف النفقة ، ومن أعتق ثلثاً فعليه ثلثها ، ومن أعتق سُدُساً فعليه سدسها ، وهكذا ؛ ووارث كل بمقامه بواسطة فصاءدأ ، وذلك على قدر إرثهم أيضاً منه ، ويجوز أن يكون المراد أن العبد المعتق ينفق من أعتقه وراثته ، وذلك قول إذا لم يكن عاصب ولا رحم ولا زوج ، ويكون الإنفاق كذلك ، وإن انقرض المعتقون ولا عاصب أنفق الباقى وبالعكس ، فإن أعتقه رجلان لأحدهما ثلثاه ولآخر ثلثه فاحتاجا ولا منفق لهما فتلت النفقة عليه لأحدهما وثلثاها للآخر .

(وقيل : بالسوية) لأنه لما صار حراً خرج عن حكم الشركة فيه الواقعة حين كان عبداً ولو تفاوتوا في إرثه ، وإن أعتقه كله بعضهم فالإرث له كله وعليه النفقة كلها ، وعليه قيمه سهام أصحابه ، وكذا إن أعتق سهمه فقط أو بعض سهمه لأنه يعتق كله ، بل لا وجه لإعتاقه كله أو لأكثر من سهمه ، إلا أنه عتق كله بسهمه ، وعبارة الأصل : يدركها المعتقون والمعتقون على الأنصاء .

وفي « الجامع » : إن ادعى الأب النفقة على ابنه أو الأخ على أخيه ولم يحضر غيره من الأولياء أو العبد على سيده ولم يحضر غيره من السادة فإنه يدرك على الحاضر على قدر ما ينوبه في العبد ، وبقدر ما يرث من الأب أو الأخ ، وأما من يمكن من الأولياء أن يرث وله كله أو بعضه ولم يحضر غيره من الأولياء أو حضر ولا مال له فعليه نفقة وليه كلها ، مثل الأب إن استمسك بالابن والابن بالأخ أو الأخ بالأخ أو الأخت بالأخ أو العمة بابن الأخ ، وكذا الأعمام وأولاد الأعمام الذكور والإناث .

.

ويدرك المعتوق على من أعتقه نفقته إذا لم يكن له مال هو وأولاده الذكور والإناث إلا إن كان المعتوق أمة فليس عليه من أولادها شيء ، إلا إن لم يكن لهم مولى ولا عصبه إلا من أعتق أمهم ، وأما الذين أعتقوه فلا يدركون على مواليتهم المعتوقين شيئاً من النفقة ما كان أحد من يرثهم من العصبه ، وكذلك الميراث لا يحجري بينهم ما كان لمن مات منهم وارث يرثه من العصبه أو من غيرهم وموالي المرأة الذين أعتقتهم أو صار إليها ولاؤهم من قبل الميراث من أبيها أو من أخيها فإنها تنفق عليهم ما دامت حية ، فإذا ماتت رجع ولاؤهم إلى عصبه المرأة من أبيها ، ولا يرث أولادها من ولاتهم شيئاً ، ولا يرث الولاء إلا العصبه من قبل الأب الذكور والإناث على قدر ميراثهم ، ويشترك في الولاء قبائل مختلفة وينسب إليهم أجمعين .

وإذا ولد الحر مع أمة الرجل فأعتقها سيدها مع ولدها ، فولأؤه لمن أعتقه ، والنسب لأبيه ، ونفقته على أبيه ، وميراثه لأبيه لأنه من عصبته ، وإذا ولد العبد مع الحرة ثم عتق العبد فلا يقال لهذا مولى : إذا كانت الحرة عريقة وقبيلته قبيلة أمه وعليهم نفقته ما لم يعتق العبد ، فإذا عتق العبد بعد ذلك رجع إليه بنسبه ونفقته وميراثه .

واختلفوا في قبيلته في هذا الوجه ، فقيل : قبيلته قبيلة أمه ، وقيل : قبيلة أبيه ، وإن كانت الحرة التي ولد معها العبد معتوقة فولاء ابنه ولأه أمه ، وعليهم نفقته وينسب إلى قبيلتهم ، وقيل : قبيلة أبيه ، فإذا عتق فقبيلته قبيلة أبيه ، وقيل : قبيلته ولأؤه أمه ، وأما نفقته فعلى موالى أبيه .

ولا تجب لمحتاج ملك سلاحاً أو بيتاً يسكنه فقط إن لم يكن أباً
أو أمّاً ، ولا تدركها محتاجة ملكت بيتاً تسكنه على وليها ،
وإن احتاجت لها ولمسكن أدركتها ،

(ولا تجب لمحتاج ملك سلاحاً وبيتاً يسكنه فقط) ولا سيما إن ملك غير
ذلك أيضاً بل يبيع مسكنه وسلاحه ويأكل ويكتري مسكناً مثلاً (إن لم يكن
أباً أو أمّاً) وإن كان أباً أو أمّاً لم يدرك عليه بيع مسكنه أو سلاحه بل يترك
له ذلك وأدرك النفقة أيضاً ولو كان المنزل رقيقاً جداً أو واسعاً لمزية الأبوين ،
وقيل : يبيعان ذلك ويشتريان ما يكفيهما بلا مضايقة ويأكلان ما يبقى وإذا
احتاجا أنفقها ، وإن لم يكن لهما مسكن أدركاه على الولد لكن إن افترقا بنحو
طلاق أدرك كل واحد مسكناً وإلا فلها عليه مسكن واحد ، وإنما يدركان في
ذلك كله بيتاً يكفي لجميع ما يحتاج إليه بلا مضرة لا داراً ، والجد والجددة
كأب والأم .

(ولا تدركها محتاجة ملكت بيتاً تسكنه على وليها) ولا سيما إن ملكت
غيره أيضاً ، بل تؤمر ببيع البيت فتأكل منه وتكتري آخر مثلاً ، فإذا انقضى
ثمنه واحتاجت أدركت عليه النفقة والسكنى فيسكنها حيث شاء بلا مضرة
تلحقها في دينها أو دنياها ، يسكنها وحدها أو مع عياله أو غيرهم في ملكه أو في
ملك غيره بعارية أو غيرها .

(وإن احتاجت لها ولمسكن) من أول الأمر أيضاً (أدركتها) على وليها ،
وإنما أدركت المسكن لأن المرأة مأمورة بالستر والتعزز عن ملاقات الرجال
والبروز حيث يخشى عليها وهي عارية ، فلا ينافي من أن لا تدرك النفقة إن كان

ويترك لها كسوتها إن لم يكن فيها فضل عن اللباس ، ومن له مدبرون أجروهم بنفقته ونفقتهم ، ويدرك نفقته خاصة دون عبيده على وليه إن لم يجد استئجارهم ، وقيل : يدركونها على سيدهم ، ويدركها على ولده إن كان أباً ،

لها بيت ، (ويترك لها كسوتها إن لم يكن فيها فضل عن اللباس) فما زاد على ثوبين يسترانها مع خمار تبيعه وتأكل منه ، وإن كانت لها كسوة رقيقة باعها واشترت أدنى لباس يكفيها ، وأكلت الباقي فإن احتاجت بعد أدركت عليه ، وكل من يدرك النفقة يدرك اللباس .

(ومن له) عبيد (مدبرون أجروهم بنفقته ونفقتهم) إذ لا سبيل لبيعهم ، وقد زعم بعض أنه يجوز بيعهم كما في الوصايا ، و « هزة » أجر هي « فاء » الكلمة والألف بعدها زائدة هي ألف المفاعلة الخارجة عن بابها لأنهم يكونون أجراء عند غيرهم ولا يكون غيرهم أجيراً عندهم ، وليس بمنوع ، لكن لم يرد شرط ذلك ، ويجوز أن تكون زائدة للتعدي ، و « الألف » بدل « فاء » الكلمة ، أي صيرهم أجراء ، (ويدرك نفقته خاصة دون) نفقة (عبيده) ، يعني عبيده المدبرين (على وليه إن لم يجد استئجارهم) ، فإن لم يجدوا ما ياكلون وجبت تنجيتهم من الهلاك على كل من علم بهم ، وإن كان بيت المال أنفقوا منه .

(وقيل : يدركونها على سيدهم) إن لم يجدوا مؤاجرتهم ، (ويدركها) سيدهم (على ولده) ذكراً أو أنثى (إن كان أباً) فلا تنصب الخصومة بينهم وبين ولده ، لأنهم يدركونها على السيد لا عليه وتنصب له مع السيد كما تدرکها

وله ، قيل : نفقته على ولده وإن له سرية ونفقتها أيضاً وإن لم يملك
إلا مرهوناً وجبت له لا عليه مطلقاً ، وقيل : لا إن كان فيه فضل ،
وكذا إن ملك عوضاً فقط تجب له إن لم يكن في غلته . .

الزوجة على زوجها ويدركها على ولده أو ولد ابنه ولا تدركها على ولده أو ولد
ابنه ، وأما عبيده غير المدبرين فإنه يبيعهم إلا ما لا يستغني عنه لخدمته كما مر ،
(وله - قيل نفقته - على ولده ، وإن) كانت (له سرية) فقط ، أو مع زوجة
أو زوجات (ونفقتها أيضاً) مع نفقتهم ولو استغنى عنها ، وأما سريتان
أو سريات استغنى عنهن فإنهن يبعن ، وإن لم يستغن لم يدرك البيع .

(وإن لم يملك إلا مرهوناً وجبت له) على وليه (لا عليه) لوليه (مطلقاً)
لم يكن الفضل في المرهون أو كان ، لأنه لا يملك التصرف في الرهن لأنه معقول
بيد المرتهن في دينه ولا يدري هل يباع ، ولا يدري هل يبقى فضله إن كان فيه
فضل ، ولا يدري هل يذهب برخص الشيء ؟

(وقيل : لا) تجب له (إن كان فيه فضل) بل يتدين إليه أو يقترض ، لأن
الأصل بقاءه ، ولا تدرك عليه لأن اعتبار بقائه في عدم وجوبها له على وليه
تكليف وتضييق عليه ، ولا يلزمه التكلف والتضاييق في نفقة غيره باعتبار ما
لا يأمن بقاءه ولا يملك الآن التصرف فيه فيكون كآخذ ديناً ليقضي ديناً .

(وكذا) ، أي كما تجب لمن لم يملك إلا مرهوناً ، ولا تجب عليه (إن ملك
عوضاً فقط) عوضه لغيره (تجب له) ، ولا تجب عليه (إن لم يكن في غلته

ما يقوم بنفقته ، وتجب عليه لاله إن ملك مكروهاً أو آلة لهوي
أو كتباً فقط ، وله إن ملك المصاحف وعليه لاله إن ملك ما يباع

ما يقوم بنفقته) وإن كان فيها ما يقوم بنفقته لم يدركها على وليه ، وإن زادت
على ذلك أدركت عليه النفقة .

وكذا غلة الرهن على قول إنها للراهن ، وإن كان الرهن بيد الراهن فكذلك
على عدم اشتراط القبض ، وأما على اشتراطه ، فقليل : لم يصح الرهن فتجب له
وعليه ، وقيل : صح ، ويلزمه أن يوصله بيد المرتن فتجب له لا عليه ،
(وتجب عليه لاله إن ملك مكروهاً) كلحم الذئب والحمار والفرس على قول
الكرامية وكأجرة الحجامه في قول ، وأجرة الحمام ، وكما يكره لخلل في عقده
(أو آلة لهوي) غير منصوص على حرمة أو منصوص عليها ، لكن يفسدها
ويبيع أطرافها أو يبيعها لمن يأمنه بلا إفساد أو فك ، فالمحرم كزمار وشبابة
الراعي ، وغير المنصوص على حرمة كالكرة والصولجان ، ووجه ذلك أنه قد
ملك ذلك وحرزه ولو لم يملك ذلك لم يؤمر أن يكسبه ، وإن تنازع هو ووليه
فيا عنده من مكروه حكم الحاكم بأنه حرام أو مكروه ، (أو كتباً فقط) ،
لأن له بيع ذلك .

(وله) لا عليه (إن ملك المصاحف) ولو كثيرة ، واستغنى عنها ، وهذا
قول من قال : إن بيع المصحف لا يجوز ، كما قال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر
في « الجامع » ، ومن قال : يباع فإنه يقول : لا تجب له وتجب عليه ، وكذا
ما لا يباع مما هو ملك وضبط ذلك بقوله : (وعليه لاله إن ملك ما يباع) من
أصل أو عرض .

وعكسه في غيره وعليه لا له إن كان له دينٌ على غني ، وإن لم يحل
أجله أو بتعدية أو صداق بتدين أو إقراض إليه ،

(وعكسه) ، أي عكس ذلك ، وهو أن يدرك الثقة ولا تدرك عليه
(في غيره) ، أي في غير ما يباع ، وهو ما لا يباع مثل الوقف والمشاع ونحوهما
بما يملك منفعتة ولا يتصرف فيه بإخراجه من ملكه ، إذ كانت غلته لا تكفيه
فاحتاج بعد فراغها فإنه يدرك الثقة ولا تدرك عليه ، (وعليه لا له إن كان له
دين على غني) أو متوسط أو فقير وجد بيده ما يعطي ، ويحتمل أن يدخل
ذلك كله بلفظ غني ، أي كان له دين على من عنده ما يعطيه ، فالغني بمعنى مطلق
وجود ما يعطي ، لكن يشترط لدخول الفقير حلول الأجل أو عدم الأجل ،
فيرجع التغيي بعدم الحلول إلى غير الفقير في قوله : (وإن لم يحل أجله) ولا سيما
إن حل أو لم يؤجل ، وكذا إن كان فقيراً وقد اعتيد أن يدخل المال بيده .
كسب أو عطاء (أو) كان له على من ذكر دين (بتعدية) بأن يجرحه أو يُغصب
أو يُسرق منه أو يفعل مثل ذلك فيكون ذلك تباعة في ذمته .

والتقدير : إن كان له دين على غني بمعاملة أو بتعدية (أو صداق) بأن يكون
امراً لها صداق في ذمة زوجها أو ورثته من غيرها وهو في الذمة ، أو صداق
أمتها أو عقرها أو أعطيته أو كان ذكراً ورث صداقاً في ذمة أو أعطية أو كان
صداق أمته أو عقرها (بتدين) ، أي بأخذ دين إلى الدين الذي له إلى أجل
أو إلى عاجل لينفق وليه يتعلق به عليه ، ومعنى التدين أن يشتري من
أحد تماًراً أو شعيراً أو يطعم وليه أو نحو ذلك ، أو يشتري سلفه أو حيواناً
أو غيره فيبيع ويشترى ما ينفق به ، (أو إقراض) ، أي اقتراض من غيره
أو بإقراض غيره إياه (إليه) أي إلى الدين الذي له .

وإن لم يجدهما لم يتركه وليه لجوعٍ وسقطت عنه في الأظهر .

(وإن لم يجدهما) ، أي الاقتراض والتدين من الأجنب ولا الأقرب حتى أنه لا يجد لنفسه نفقة فضلاً عن وليه (لم يتركه وليه لجوع) بل إما أن يتصدق عليه ويشهد على الرجوع عليه لأن له مالاً في الذمة ، وإن لم يشهد فلا رجوع في الحكم وله عند الله إن نوى الرجوع ، وإما أن يداينه أو يقرض له ، (وسقطت عنه في الأظهر) ولو كان له مال في الذمة لأنه لم يجد التدين إليه ولا القرض ، فلا نفقة لوليّه عليه كما لا نفقة عليه إن كان دينه على فقير لا يجد ما يعطيه ، والتنجية من الموت بالجوع أو غيره واجبة على الولي وغيره .

وسأل رجل من العزابة واسلان بن أبي صالح عن تنجية المضطر فقال : واجبة ، وقال واحد منهم : ليس علينا ذلك ولو كان الخبز في أحجارنا ، فقال واسلان : ممن سمعت هذا ؟ قال : ممن هو أشرف منك وأبوه أشرف من أبيك ، يعني أبا عبد الله محمد بن بكر .

ومن ترك تنجية رجل من جوع أو غيره فمات فعليه دينه ، كما روي أن جائعاً طلب قوته بضيعته في مسجد فأعرضوا عنه فمات ، فقال لهم شيخ من أهل البلد - رحمه الله - : قوموا نجمع دينه فأعطى نصيبه .

قال الشيخ أحمد في « الجامع » : فإن لم يكن للأقرب من الأولياء مال فلينفق من كان وراءه ثم كذلك ما كان له ولي من العصبه ، فإن لم تكن له عصبه فنفقته من بيت مال المسلمين ، ولا يتركون من كان معهم يموت جوعاً ، وإن كان غير وليهم ، وإن تركوه حتى مات هزلاً فهم ضامنون ، ولو كان أولياؤه حضروا

وإن أفلس غريمه أو مات معدماً أو جحد ما لم يجد منه حته فله
لا عليه ، وعكسه

ولهم مال إذا لم يشتغلوا به ولا يعذر من تركه حتى مات من جميع من قدر على
تنجيته من الجوع أجنبياً كان أو قريباً .

(وإن أفلس غريمه) أو أعدم (أو مات معدماً) أو مفلساً (أو جحد ولم
يجد منه حقه) ، أي لم يجد أن يأخذ حقه من ماله خفية ، (فله) النفقة على وليه
(لا عليه) لوليه ، وظاهره أنه إن وجد أن يأخذ خفية منه أدرك عليه
وليه النفقة .

والذي عندي أنه لا يلزمه الأخذ خفية لأجل الإنفاق ، لأن الأخذ خفية فيه
تكلف وخطر ، لأنه قد يراه إنسان فيبرأ منه ، وقد يرى فيقطع يده أو يعزّر
أو ينكل ، وقد يرى ما أخذ فيأزم بالفرم .

والذي في « الديوان » ما نصه : وإن جحد من كان له عليه الدين فأخذ منه
حقه ، يعني حلفه عند عدم البينة ، فإنه يدرك النفقة ولا تدرك عليه ، وإن لم
يحلفه فإنه يطالب بها لأنه لا تنقطع دعواه على الجاحد إلا باليمين ، لأنه يتحقق
في الظاهر أنه لا مال له إذا حلف ، وإذا كانت له بينة بما يصح الحكم به فتركها
وطلب اليمين لم يدرك وليه النفقة عليه ومضى فعله ، لأن للولي النفقة في ذمة وليه
لا في خصوص مال من أموال وليه .

(وعكسه) ، أي عكس ذلك هو المحكوم به ، وهو أن لا يدركها وتدرك

إن أحيط بماله ما لم يأخذه غرماء ، ويأخذ غداء يومه وعشاءه إن قاموا عليه وسقطت عنه . وإن ملك ما بيد غاصب أو من لا يقدر على أخذ حقه منه ، وقد جحده أو آبقاً فله لا عليه ،

عليه يعطي ولا إثم عليه ، ويأخذ منه الولي بلا إثم (إن أحيط بماله ما لم يأخذه غرماء) ثلاثة فصاعداً أو يقوموا عليه أو يحجر عليه الحاكم ، ويجوز أن يريد يأخذ الغرماء قيامهم عليه ولو لم يأخذوه في ذلك الحين ، لأن قيامهم سبب لأخذهم وملزوم له فسماء باسم مسبيه أو لازمه ، فإذا أحيط بماله وقاموا عليه أو حجر عليه أدر كها بعد عشاء وغداء يترك له وأدر كت عليه ، وقيل : تدرك عليه ولا بدر كها ما لم يحجر عليه ولو قاموا عليه .

(ويأخذ غداء يومه وعشاءه) لا يومين أو أكثر ، ولا لأيام بعد متوسطين أو كما ما قيل إن لم يكن إسراف (إن قاموا عليه وسقطت عنه) نفقة وليه بقيامهم ، وقيل : بالحجر ، فإن قيم عليه أو حجر عليه بعد الزوال ، فقيل : يدرك العشاء فقط ، وقيل : العشاء وغداء الغد .

(وإن ملك ما بيد غاصب) أو سارق أو مغالط أو متعدي وكان لا يقدر عليهم (أو) كان على طريق العارية أو الأمانة أو اللقطة أو الكراء أو نحو ذلك أو ملك ما بذمة وكان ذلك بيد (من لا يقدر على أخذ حقه منه) أو في ذمته (وقد جحده) أو لم يحجده ولكن لا يطيقه ولا يجد من ينصف له منه أو غاب حيث لا يدركه لعدو أو بُعدي أو لا يدري أين هو ، (أو) عبداً (آبقاً) أو بغير آ شاردأ ونحو ذلك ، (فله) نفقته على وليه (لا عليه) نفقة لوليه ، لأنه ولو لم يخرج ذلك من ملكه لكنه لا يطيق التصرف فيه .

وإن مات محاطاً بماله وورثه معدم فلا ينفق من المال ، ولا تدرك عليه فيه ، وإن ملك مشتركاً ولو أمكنت قسمته وغاب شريكه فعليه لاله ، وإن كان في يده ريبة فتأب ، فإن أنفقها فله ، وإن حرام

(وإن مات محاطاً بماله وورثه معدم فلا ينفق من المال) على نفسه ولا يتصرف فيه بوجه ما من مصالحه أو مصالح غيره إلا لأصحاب الديون ولو غدا يومه أو عشاءه ، (ولا تدرك عليه فيه) النفقة لأنه لا نصيب له فيه ، وإنما معنى قوله : وورثه معدم ، أنه كان ممن يرث ماله لو لم يحيط به الدين .

(وإن ملك) مالا (مشتركاً ولو أمكنت قسمته وغاب شريكه) وإنما جعل إمكان القسمة غاية ، مع أن الغاية عدم إمكانها ، لأنه اعتبر في كونه غاية ما بعده وهو غيبة شريكه ، فغيبته الشريك هي الغاية بالذات ، فكأنه قال : ولو غاب شريكه ، والأولى أن يقول : ولو لم تمكن قسمته أو غاب شريكه ، (فعليه) النفقة لوليه (لاله) على وليه ، بل يتدين أو يقرض له أو يبيع سهمه إن كان مما يجوز فيه بيع التسمية .

(وإن كان في يده ريبة) نفسها أو غنمها ، وكل ذلك ريبة ، (فتأب ، فإن أنفقها) على الفقراء إذ لم يعرف ملاكها أو تأب ورفع نفسه عنها وعزم على إنفاقها وكان ذلك معروفاً معلوماً منه (فله) نفقته على وليه ولا تدرك عليه ، ولا يلزم وليه إنفاقه إذا لم يتب وبقي على أكلها وتدرك عليه .

(وإن) كان بيده (حرام) ، كسروق ومغصوب وخمر وميتة ونحو ذلك

أو ثمنه أو ثمن الربا فله مطلقاً ، وكذا من تلف ماله بحكم أو حيازة .

(أو ثمنه) ، كضمن الخمر والحرق والمسروق ونحو ذلك (أو ثمن الربا فله) نفقته على وليه ولا يدركها وليه عليه (مطلقاً) تاب أو لم يتب إذا طلب النفقة ، وصح أن ذلك حرام أو ثمنه بيده ولو لم يرفع نفسه عنه ، (وكذا من تلف ماله بحكم) جرى على الظاهر أو حكم جواز لا يطيق رده (أو حيازة) أو قعود لأنه ولو لم يزل ملكه عنه لكن لا يملك التصرف في ذلك ، ولا يكلف ما لا يطاق ، وله أن يأخذ من ذلك المال خفية ، والله أعلم .

فصل

يُحْكَم لوليّ عليّ وليه بغدادنه وعشائه على قدره فقط بما يقوته
من عيش البلد ،

فصل

('يُحْكَم لوليّ عليّ وليه بغدادنه وعشائه) ، ليس مراده أنه يحكم له بغدادنه وعشائه لا أقل ولا أكثر ، وإنما أراد أن الغداء والعشاء يكونان له من عيش البلد وأنه على قدر الذي ينفقه ، فحط قوله : يحكم على الولي عليّ وليه بغدادنه وعشائه هو قوله : على قدره بما يقوته من عيش البلد ، ولو قلنا أنه أراد يحكم ببغدادنه وعشائه لا أكثر ولا أقل للزم أن يكون قد تكرر مع ما يأتي بعد ، وأن يكون قد اقتصر على المرجوح إذ قال بعد ما نصه : فصل يحكم لاحتاج بغدادنه أو عشاء ، وقيل : بهما لا أكثر (على قدر) عسر الولي المحكوم عليه ويسر (ه فقط) بلا نظر إلى حال الذي ينفق - بفتح الفاء - ، ولو كان من قبل ذلك من أهل الرفاهة والنعم ، وذلك توسعة لنفقة الولي ، وقيل : لا يدرك إلا ما يجيبه ، كربع مد (بما يقوته) ، أي يقوت الولي المحكوم له (من عيش البلد) قرية أو بدو لحما

وإن من غير الستة ،

أو لبناً أو شعيراً أو غير ذلك (وإن من غير) الحبوب (الستة) ، وإن اعتيد فيه طعامان أو أكثر أعطاه كذلك ، كتمر في الغداء وطعام شعير في العشاء خبزاً أو غيره بإدام ، وإن قبل عنه دراهم أو طعاماً واحداً أو غير ذلك يشتري به ما يأكل جاز إن اتفقا ، والماء تابع للطعام ، فإن كان مما يشتري أعطاه وليه إياه أو ما يشتريه به ، وظاهر قوله : كأصله وهو « الديوان » على قدره يدل على أن نفقة الولي يتكلف لها كنفقة الزوجة والأبوين أو دونهما بأن يشبع وليه .

وقال الشيخ أحمد : للولي ما يقتات فقط ، قال : ونفقة الولي على قدر ما يقوته وليس مثل نفقة الزوجة ، وإن كان لا يعذر فيما لا يستغني عنه وليه من ذلك ، ويحتمل أن يريد المصنف كأصله ما ذكر الشيخ أحمد من أن له القوت فقط لا كالزوجة ، ثم رأيت في كلام « الديوان » ما هو صريح في ذلك ، ولفظه هكذا مسألة : وإن استمسك بوليّه في النفقة وقد احتاج ، فإن الحاكم أو جماعة المسلمين يحكمون له بقدر ما يقوته من الطعام ، اهـ .

ولم يذكر المصنف هذا بعد مع أن قوله هنا مما يقوته لا يفي بذلك ، لأن المعنى أن الغداء والعشاء يكونان مما يكون قوتاً لا مما لا يكون قوتاً ، ومن التبعية إلا أن يتكلف له فتجعل للبيان ليفيد ذلك ، فكأنه على قدره وهو ما يقوته فيعطيه الغني على قدره والمتوسط على قدره والفقير على قدره وكل تلك العطايا لا يجب أن تصل إلى ما يشبعه ، وكذا ذكروا في « الديوان » : إن نفقة الزوجة على قدر عسر الزوج ويسره ، وكذا كسوتها وسكنائها ، ولا ينظر لحال المرأة في الشرف وغيره يعنون ، لكنها تشبع .

فإن كان المحتاج صغيراً أو هرمياً أو مريضاً جعل له الموافق
لطبعه ،

قال الشيخ أحمد في « الجامع » : وقيل : ينظر إلى شرفها ووضعها في القدر
كما ينظر إلى عظمها إلخ ، كما يأتي إن شاء الله في كلامي ، (فإن كان المحتاج
صغيراً أو هرمياً أو مريضاً جعل له الموافق لطبعه) ، وأما المقدار في نفقة
الصبي وغيره فعندي لا يحد إلا بما يكفيه بلا إصراف على قول وبما يقوته على آخر
بعد أن كان يأكل الطعام ويفطم ، وأما قبل فقدر ما يكفيه وما يكفي أمه
لا مقدار ما يكفي الصبي .

وفي « الآثار » : يفرض للصبي ما دام مرضعاً في الشهر من درهمين إلى ثلاثة
بلا دهن ولا غيره ، وله إذا أكل الطعام ثلث نفقته ، وإذا بلغ طوله أربعة أشبار
إلى أربعة ونصف فله نصف نفقته ، ومن خسة أشبار إلى خمسة ونصف ، فله
ثلثا نفقته ، ومن ستة إلى ستة وشيء ثلاثة آباع نفقته ، وإذا بلغ سبعة أشبار فله
النفقة التامة ، وقيل : تنقص قليلاً من النفقة التامة ما لم يبلغ الحلم .

وفي « أثر » : تلزم الأب نفقة ولده وكسوته ومؤنثته ما لم يبلغ إلا الجارية
فما لم تتزوج ، فإذا تزوجت فعلى زوجها إلا إن فارقها فترجع للأب فعليه النفقة ،
وإن لم ترجع إليه لم تلزمه نفقتها . ونفقة الصغير طلقت أمه أو بقيت زوجة لثالث النفقة
إذا فطم وفصله من الرضاع حتى يبلغ خمسة أشبار تم يكون له نصف النفقة حتى
يصير إلى ستة أشبار ثم ثلثا النفقة حتى يبلغ ، وفي ذلك قول إلى نظر العدول
لأن الأحوال تختلف .

ولزم السكنى لأنثى إن لم يطلبها وليها أن تسكن معه ولم تخف منه لا لذكر ومن اللباس ساتر وراثة الحر وبرد ، والركوب لصغير وهم ومريض إن كانوا بدايةً رحالين ،

(ولزم) ت (السكنى لأنثى) بأن يسكنها في مسكن وحدها (إن لم يطلبها وليها أن تسكن معه) أو مع غيره (ولم تخف منه) إذا سكنت معه أو من غيره إذا سكنت مع غيره أن يذني بها أو ينظر إليها ، كما لا يحل أو يقتلها أو يضربها أو يفعل مثل ذلك ، وكذا الكلام في بيت الشعر أو نحوه إن كانوا بدواً (لا لذكر) لأنه غير مأمور بالاستتار - إلاستر العورة من السرة للركبة - مع أنه لا يخاف من الملبس وحده في المسجد أو بيت غير مسكون أو حيث أمكن ، وإن تعذر ذلك لخوف عليه أو هرم أو مرض أو نحوه فعلى وليه عندي إسكانه .

(و) لزم للولي ذكراً كان أو أنثى (من اللباس) لباس (ساتر وراثة الحر وبرد) ، أي لباس جامع بين الستر والرد للحر والبرد ، ويشترط أن يكون مما تجوز الصلاة به لباس الصيف في الصيف ، وكذا ما يلحق به من وقت الحر ولباس الشتاء في الشتاء ، وكذا ما يلحق به من وقت البرد ، ودخل في اللباس النعلان إن احتاجها .

(والركوب لصغير وهم ومريض إن كانوا بدايةً رحالين) إذا رحلوا أدرك عليه الركوب فيركبه على دابة لا تتخلف عن الرحالين ، وحده أو يردفه حملت شيئاً أو لم تحمل ، ويجعل له وطاء ، وإن لم يكن صغيراً ولا هرمياً ولا مريضاً لم يدرك عليه ركوباً ، لكن إن عجز عن المشي وعيى وخيف عليه أن

يضل أو يأكله سبع أو يموت بعطش أو نحوه إن تخلف أراحه على دابة حتى يقوى على المشي .

وألزم الشيخ أحمد بن محمد بن بكر - رحمهم الله - في « الجامع » السكنى لهؤلاء إذ قال : وليس عليه من سكنى الولي شيء إلا إن كان امرأة أو كانت شيخاً هرمًا أو مريضاً ضعيفاً أو طفلاً صغيراً أو لا يستطيع أن يحتال لنفسه ، ولا يستغني عنها على حال فعلية أن يسكنه في بيت يكنه من الحر والبرد ، وكذا حمولته إن كان من الرجالين على هذا .

وفي « الأثر » : لا يدرك الولي السكنى لأنهم قالوا : يأكل في الفقير ويرقد في المسجد ، ومعنى الفقير : الفخار ، إلا إن كان شيخاً كبيراً أو امرأة فإنها يدركان بيتاً لسكناهما ، ويدرك الولي على الولي حلة يصلي بها ، والقصة أن يأكل فيها ومزراقاً يسكه ، وقيل : لا يدرك ذلك ، وأما الخطب فلا يدرك إلا إن كان ضعيفاً ، ويدرك المفلس على وليه كرزية يشد بها أذنه وقرقاً في الشتاء وكسوة ورعاً وسكيناً وقلة يصلي بها ، ومن له علة الجذام أو البرص إذا كان له بيت مقارب يعطى له الإفلاس ، وكذا المرأة التي لها بيت مقارب لا يحمل القيمة ورجل كبير لا يقدر على وصول المسجد ، اهـ .

ومعنى كون الولي تلزم له حلتان يصلي بها أنه يلزم له ثوبان يلبسان برة مما تجوز له به الصلاة ، وذلك كثوب يلتحف به وجبة لا حلة غير لباسه الذي يدركه لأن الزوجة لا تدرك ثوباً آخر لصلاتها فكيف يدرك الولي ذلك ، ومعنى قوله : وقيل : لا أنه لا يدرك ذلك بل ثوباً واحداً يستره كله إلا ما لا يستره

ولا يحلُّ لآخذٍ إعطاءً بما أخذ ، ولزمه ردُّ الباقي إن استغنى أو مات ،
ويغرم المأخوذ مفسده للمنفق ويرده أيضاً لمن كان بيده ولو استغنى ،
ويرده هو للمأخوذ منه ،

الثوب وأنه لا قصعة له عليه ولا ما ذكر بعدها (ولا يحلُّ لآخذٍ إعطاءً بما
أخذ) لا هبة ثواب ولا هبة غيرها ولا صدقة ولا هدية إلا لتنجية المضطر ، وإن
نجاه به أو ببعضه لم يجب على وليه أن يزيد له إلا إن اضطر هو أيضاً فيلزم وليه
 وغيره ممن علم به ، ومن أجاز التجر فيها لقابضها فيجوز له أن يهبها هبة ما
ويتصدق بها ويفعل ما يشاء ولا يدرك بدلها على الولي ، (ولزمه) أو لزم وليه
(رد الباقي) إلى وليه الذي أعطاه (إن استغنى) عن النفقة (أو مات)
لزوال علة الإنفاق ، ولا نفقة لوارثه على وليه فوجب الرد ، فلو كان وارثه
 محتاجاً وكان ولياً لمنفقه رد الباقي إلى المنفق ، ويرده له أو يعطيه غير ذلك لأن
الولي أعطاهم للذي مات لا لوارثه ، وعقدها له لا لوارثه إلا عند من قال : إذا
قبضها ملكها ، ويتصرف فيها بما شاء ، فانها له ، ولو استغنى ، ولوارثه إن
مات ولو أجنبياً أو غنياً .

(ويغرم المأخوذ) في النفقة ، أي قيمته أو مثله (مفسده للمنفق) ، وكذا ،
مفسد بعضه يغرم البعض للمنفق ، وهو ولي الفقير الذي أعطاه للمحتاج لأنه ولو
أفسده في يد المحتاج ، لكن إنما للمحتاج أكله ، وأما قيمة الفساد كالفلة فهي
للمنفق ، (ويرده أيضاً) إن شاء (لمن كان بيده) وهو المحتاج لأنه أفسده في
يده (ولو استغنى) عنه بمال حدث له أو بنفقة (ويرده هو) إن استغنى
(للمأخوذ منه) الذي هو صاحب المال المنفق على وليه ، ومن قال : يملكها

وإن سُرق من يده ثم أخذه أو قيمته ولو خالفته جعله في نفقته ،
ومن أخذها لا بوجوب فهي له ولوارثه إن مات ، ومنع ،

الولي بالأخذ ألزم المفسد الغرم له لا لمنفقته وذلك إذا بقيت المنفعة مع الفساد ،
وإلا فذلك إتلاف ، وتأني مسألته قريباً إن شاء الله .

(وإن سُرق من يده) أو غصب أو غلط فيه أو سقط فالتقطه أحد فتملكه
أو أعطاه فقد أ أو باعه (ثم أخذه أو قيمته ولو خالفته) قيمته ، مثل أن
يعطيه تمراً فيسرق فيغرم له السارق تمراً مثله ، فهو قيمة ماثلة ، أو يغرّم له تمراً
غير مماثل أو شعيراً أو غير ذلك أو دنانير أو دراهم فهو قيمة مخالفة (جعله في
نفقته) ، سواء رجع ذلك إلى يده والوقت الذي أعطى له باقي أو بعد خروجه
وقبل إعطائه أو بعده ، وعلى كل حال فيحاسبه الولي المنفق ، أعني أن الفقير
لا يدرك عليه النفقة ما دام ما رد إليه عنده يأكل منه .

(ومن أخذها لا بوجوب) أو بوجوب ، لكن لا بحكم حاكم ، ويحتمل أن
يريد هذا بقوله : لا بوجوب ، لأن من أعطى بلا حكم حاكم شبيه في الصورة بمن
أعطى ما لم يلزمه ، بل أعطى ما لم يلزمه الحاكم (فهي له) فله التصرف فيها
بتجرٍ مثلاً ، والربح له معها (ولوارثه إن مات) لأن إعطائه بلا وجوب أو
بلا حكم كالتبرع ، فعلى هذا فلو اتجر بها لكان الربح له ، لكن لا نفقة له
ما دام الربح في يده أو رأس المال أو مع رأس المال .

(ومنع) ، أي ومنع بعض العلماء أن تكون له أو لوارثه وإنما له أن يأكل ،
فإن استغنى أو مات فالموجود منها أو من ربحها أو منها للمنفق ، والصحيح

وإن أخذها بحكم فعل فيها ما شاء من تجر وغيره ، وإن مات
فلوارثه ، ومنع ،

الأول ، (وإن أخذها بحكم) بأن قدر له الحاكم كم يعطي (فعل فيها ما شاء من
تجر وغيره) وله الربح ، (وإن مات فـ) ذلك (لوارثه) ، قال بعضهم :
وإن أنفقاً بأنفسهما على مقدار مخصوص أو عشرينها أو الجماعة ورضياً بذلك
فكحكم الحاكم .

(ومنع) ، أي ومنع بعض العلماء أن يكون له أن يفعل فيها ما يشاء ،
وأن تكون لوارثه أو ربحها أو كلاهما ، بل ذلك للمنفق ، وظاهر « الديوان »
تصحيح الثاني ، وظاهر المصنف تصحيح الأول ، وما « للديوان » أولى ، ولذلك
صرحوا بالقولين ، وذكروا الأول في الإعطاء بلا وجوب بلا حكاية ، وذكروا
الثاني بالحكاية ، وذكروا الأول في الإعطاء بالحكم وهو أنها ليست له بلا حكاية ،
وذكروا الثاني وهو أنها له بالحكاية ، والمصنف لم يرتب هذا الترتيب بل جعل
الأول في الإعطاء بالحكم ثانياً ، وعليه : فلو قال ومن أخذها بحكم أو دونه
فله التجر فيها وكانت له ، ومنع لكفى .

قال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر - رحمه الله تعالى - : وأما من له نفقة على
وليّه فأبرأه منها فلا تجزيه التبرئة في المستقبل ، وكذلك لا يدرك في الماضي
منها شيئاً ، ولو وجبت على وليه في الماضي بالحكومة أو غيرها ، فلا يدرك
منها شيئاً .

ومنهم من يقول : إن أخذها بالحكومة أن تكون له ، ومنهم من يقول :
إنما تكون له إن أعطاه له برضاه وبغير حكومة ، ويدركها في المستقبل إلا إن

وإن تلفت من يده لم يجد أخرى ، وقيل : يدركها ويغرم ما تلف
إن ضيع وإلا أدركها اتفاقاً ، وهل الربح له إن تجر بها

أقر على نفسه أنه وصل إليه كذا وكذا من النفقة ، مثل نفقة الشهر أو السنة أو
أو أكثر ، فيحسب لا يدرك ما أقر به إلا إن علموا أنه لم يكن بيده شيء ينفق
منه ، فعلى وليه حينئذ أن ينفق عليه لئلا يموت جوعاً ، ويكون حينئذ ما أقر
به من النفقة ديناً عليه ، وإذا قلنا : إنها له وربحها أو له أن يفعل ما يشاء في
القولين فله أن يعطيها وربحها معاً أو أحدهما في حق مخلوق أو الخالق ككفارة
لزمته ، فإذا جاء الوقت الآخر الذي يعطيه فيه ، ولم يكن ذلك في يده أعطاه
وليهِ أيضاً .

(وإن تلفت من يده) بتضييع (لم يجد أخرى) ، وإن اضطر وجبت
تنجيته على من علم به من ولي أو غيره ، (وقيل : يدركها) ، أي يدرك النفقة
المطلقة بلا غرم لا التالفة على وليه ، (ويغرم) لوليهِ على هذا القول (ما تلف
إن ضيع) ها أو أتلّفها عمداً ، ويحوز أن يريد بالتضييع ما يشمل الإتلاف
(وإلا) يضيّعها (أدركها اتفاقاً ، وهل الربح له إن تجر بها) ؟ أو جرت ربحاً
فياً كل منه ولا يدرك النفقة ، نعم ، إن كان عليه دين أو حاجة لا بد له منها مما
لا يدرك على الولي وأنفقه في ذلك أدرك عليه ، وكذا إذا قلنا : النفقة ملك له
وله التصرف فيها فقصبت منه أو سرقته أو أفسدت ثم ردت أو غرمت بعد
أجل النفقة صرفها في دينه كزكاة وكفارة ودين لأحد وأدرك النفقة ، ولكن
ما دامت في يده لا يدرك النفقة ولو حلّ ما عليه من الدين أو كان على الحلول
من أول ، كمن في يده ريبة لا ينفق ما دام لم يتبرأ منها ، وكذا يدرك عليه ما لم
يقم الغرماء أو يجبر الحاكم على ما مرّ ، فما ردّ إليه من نفقة أو كان له من ربحها

أو للمنفق ؟ قولان ، وإن غاب وليه وخلف مالا بمنزله
استخلف ،

لا يدرك معه النفقة ما لم يصرفه في التباعة ، (أو للمنفق ؟) (قولان)
الذان ذكرتهما قبل أن أطلع على ذكره إياها هنا ، وهما يستفادان أيضاً من قوله :
ومن أخذها لا بوجوب ، إلى قوله : فلوارثه ، ومنع ، فإنه يلزم من القول الأول
في قوله ، ومن أخذها بلا وجوب ، وفي قوله : وإن أخذها بحكم أن الربح له ،
وكذا كل ما جرت ، مثل أن يعطيه دابة ليبيعه ويأكل ثمنها لسنة أو أقل أو
أكثر فأكراما أو استغل منها لبناً أو صوفاً أو نحو ذلك فباعها بعد أو لم يبعها ،
ومن القول الثاني : إن الربح وما جرت للمنفق ، وعبرة « الديوان » أظهر في
ذلك إذ قالوا فيه : وإن اتجر بذلك فصار له ربح فيه فهو لصاحب المال ، على
قول من يقول : ليس له منها إلا ما أكل ، وأما من يقول : هي له حين أخذها
فالربح له أيضاً ، لكن ما دام معه لا يدرك النفقة ، فإذا اتجر وغصب مثلاً
ربحه أو غصب منه نفس الشيء فرجع بعد استغناء أو موت فهو له في قول
ولصاحبه في آخر .

(وإن غاب وليه) بالخروج عن ستة أميال ، وقيل : عنها وعن الحوزة
جميعاً (وخلف مالا بمنزله) ، أي بداره مثلاً أو ببلده ، وأما أراد دخل جميع
ما لم يخرج عن الأميال أو عنها وعن الحوزة ، لأن حكم ما في داخل الأميال أو
الحوزة حكم ما في بيته (استخلفه) ت العشرة إن كانت ، وتأنيث الخليفة شاذ ،
وقيل : لغة ضعيفة ، قال الشاعر : أبوك خليفة ولدته أخرى

الحاكمُ أو الجماعة إن لم تكن له عشيرة هناك من يدرك عليه ،
وإن كان له خليفة أو هو المحتاج بنفسه جددوا آخر للنفقة ، ويمسك
خليفة العشيرة أو الحاكم أو الجماعة خليفة الغائب فيدفع إليه ،
ثم هو للمحتاج ،

و (الحاكم أو الجماعة إن لم تكن له عشيرة هناك) ، أي حيث كان ماله (من)
مفعول استخلف (يدرك عليه) أن ينفقه من مال ذلك الغائب ، سواء كان بيد
أحد أو لم يكن بيد أحد أو كان في ذمة حاضر واف على معسر ، وإن كان في
ذمة معسر أو في ذمة ممتنع أو في ذمة غائب فلا نفقة ولا استخلاف إلا إن كان
له خليفة يدرك عليه دين الغائب فينفق منه .

(وإن كان له خليفة أو) كان الخليفة (هو المحتاج بنفسه) لأنه الآن يأخذ
لنفسه فلا يأخذ ، بل يعطيه خليفة آخر كما قال (جددوا) خليفة (آخر) ،
وفي نسخة : جددوا أخرى ، أي خلافة أخرى لأحد (للنفقة) وذلك إن
ترك خليفة لم يعمر له ما يحدث ، وإن ترك خليفة قد عمم له ما يحدث من التبعات
أدرك المحتاج عليه ، ولا يحتاج إلى تجديد خليفة آخر .

. (ويمسك خليفة العشيرة أو الحاكم أو الجماعة خليفة الغائب فيدفع) خليفة
الغائب كل يوم نفقة اليوم ، ورخص أن يدفع أكثر (إليه) ، أي إلى خليفة
العشيرة أو الحاكم أو الجماعة (ثم) يدفع (هو) ، أي خليفة العشيرة أو الحاكم
أو الجماعة (له) ولي لا (محتاج) ، وإنما يدرك الولي النفقة على خليفة الغائب
ولم يحتج إلى استخلاف آخر لأن النفقة أمر حادث حدث بعد الغيبة فلم يشمل
استخلافه ، فلو رفع الولي عليه إلى الحاكم فاستخلف فغاب أدرك على خليفته ،

وقيل : يدركها على خليفة غائبه بلا تجديد ، . . .

سواء ذكر له نفقة وليه أو لم يذكرها ، وما ذكره المصنف إنما هو في صورة خليفة هو غير المحتاج ، وأما خليفته الذي هو الولي المحتاج فإنه يدفع النفقة للخليفة الذي تستخلفه العشيرة أو الحاكم أو الجماعة ثم يردّها للخليفة الذي هو ولي محتاج ، لأن الإنسان لا يأخذ حقه بنفسه ولو بما في يده لئلا يسرف أو يتعدى ، ولأن إعطاء النفقة وقبضها كعقد من العقود ، ولا يكون الإنسان الواحد عاقداً معقوداً له في صورة واحدة في وقت واحد ، إلا على ما مرّ من الخلاف في أخذ الإنسان حقه من حاحده ، والبيع لنفسه والشراء من نفسه ، وعقد الولي وليته لنفسه ، لكن في نحو البيع والنكاح معاوضة دون مسألة الحال ، وأما مسألة الحال فلا عوض ولا جحود ولا امتناع ، فلو جحد الولي وليه ولا بيان له أو جحد كونه له مال ينفق منه طالبه أو لم يطقه فله أن يأخذ خفية .

(وقيل : يدركها على خليفة غائبه بلا تجديد) بلا تجديد حاكم أو عشيرة أو نحوها خلافة لآخر ، لأن اسم الخليفة يشمل الإمارة على إنفاق وليه المحتاج بعد ، وعلى قضاء كل ما لزم في ماله ، ولو حدث بعد ، وينبغي أن لا خلاف إذا عم له في الاستخلاف ، وإن كان المحتاج هو الخليفة جددوا له خليفة آخر ينفقه ولو على هذا القول ، ويأتي له قريباً أنه يقدر له الحاكم أو الجماعة ما يأخذ ، وإن ! يكونا أخذ منه بمعروف .

وقد مرّ الخلاف في ولد أو مال حدثا بعد استخلاف كان له مال أو ولد آخر قبل أو لم يكن إذا استخلفه على أولاده أو ماله أو عليها في الوصايا في قوله : باب : جاز اشتراط الخروج من الخلافة ، وتقدّم في القسمة في قوله : باب : من شرط جواز القسمة الخ ، ما نصه : وصحّ توكيل شريك وخليفة غائب إن

وإن حضر وليه وله مالٌ ببلدةٍ أخرى أدركها عليه إن أمكنه
الوصول إليه ،

تركه خليفة ، وإلا فقل : ما تركه قبل أن يسافر لا يقسم بعده الخ ،
وحكم استخلاف الإمام أو السلطان ونحوهما حكم استخلاف الحاكم ، وتقدم
العشيرة عليهم كلهم ، لأن فيهم الإسلام والقرباة ، فإن كانوا مشركين تقدمهم
الإمام أو الخليفة ونحوهما .

ووقع هنا في « الديوان » ما نصه : ومن ليس له مال من الأولياء حاضراً كان
أو غائباً فاحتاج وليه فإنه يدرك نفقته على وليه الذي هو أقرب إليه إن كان له
مال اه ، وقوله : فإنه يدرك نفقته الخ ، تعليل سدّ مسدّ الجواب ، كأنه قال :
فلا يدرك هذا الولي المحتاج على الذي ليس له مال ، لأنه يدرك الولي النفقة على
الولي الذي هو أقرب إليه إن كان له مال ، وهذا ليس له مال ، ويحتمل أن
يكون هو الجواب ، والمعنى فإنه يدرك نفقته على الولي الذي هو أقرب إلى ذلك
الولي الذي ليس له مال إن كان له مال يشير إلى أنه إذا لم يكن للولي القريب مال
أدركت على من يليه وهكذا .

(وإن حضر وليه وله مال ببلدةٍ أخرى أدركها عليه إن أمكنه) ،
أي إن أمكن الولي الذي له مال ببلدةٍ أخرى ، (الوصول إليه) ، أي إلى المال
الذي له ببلدةٍ أخرى فليقرض أو يتدين إليه وينفق عليه ، وإن لم يمكنه الوصول
إليه لعدوّ أو قاطع طريق أو سلبه أو طاعون لحديث : « إذا سمعتم به في أرض
فلا تقدموا إليه » أو خفي عليه موضعه من تلك البلدة أو من تلك الناحية أو لا
يستطيع السفر إليه ولم يجد من يأتي به أو نحو ذلك من الموانع فلا نفقة عليه ،

ويدركها ذو مال بعيد لا يصل إليه إن لم يجد مقرضاً أو مدايناً
إليه ، ولا يغرمها بعد

وإذا زال المانع أدركت عليه ، وقيل : إذا اعتيد زوال المانع لمدة أدركت عليه
قبل زوالها وبعده كدين لم يحل أجله فإنها تدرك على من له الدين المؤجل ، وذلك
مثل أن يكون له في جزيرة أو من وراء البحر فانقطع السفر في البحر لشدة
المطر والرياح والبرد فليقرض أو ليتدين لأنه ينقطع ذلك .

(ويدركها ذو مال في) موضع (بعيد) ، أي مال ثابت في موضع بعيد ،
وفي نسخة : ذو مال في بُعد ، أي في موضع بُعد بإضافة موضع البعد ،
أو في موضع ذي بعد أو بالغ في بعده حتى جعله نفس البعد (لا يصل إليه)
لعدو أو قطع طريق أو انقطاع الذهاب إليه أو لأن مؤنة الذهاب إليه أكثر
منه أو مثله أو نحو ذلك وحكم الموضع القريب الداخل الأميال الممنوع ما فيه من
المال حكم البعيد الذي لا يصل إليه في جميع مسائل النفقات (إن لم يجد مقرضاً
أو مدايناً إليه) ، فهو يدركها ولا تدرك عليه ، والفرق بينه وبين ما مر من
أن من له دين على غني ولم يجد إقراضاً أو مداينة إلى حلول أجله لا يتركه وليه
للجوع ، أي يطعمه فيحسب عليه أو يداينه أو يتصدق عليه إن كان من له مال في
بعيد لا يصل إليه قد قطع عن ماله لبعده وعدم تيسر الوصول إليه ، فكان كمن
لا مال له أو كمن جحد له دينه ولا بيان له فحلف الجاحد ، بخلاف من له دين لم
يمنعه من الوصول إليه إلا عدم حلول الأجل ، فإنه متصف بمال في ذمة الناس
فلا يجد النفقة ولو لم يجد إقراضاً أو مداينة .

(ولا يغرمها) هذا الذي أخذها لبعده ماله وعدم الوصول إليه (بعد) ،

إن وصله ، وكذا إن حضر معه وليه البعيد وله مال لا القريب
ولا ماله لزم حاضراً وإن بعد ،

أي بعد أخذها (إن وصله) - بكسر - إن كالك فتحها ، وعليه فيجب فتح
بعد على الإعراب والإضافة ، أي بعد وصوله ، لأن عدم وصوله إليه كعدم المال
أصلاً فاستحقها بلا رجوع ووصوله بعد ذلك كغنى حادث . .

(وكذا إن حضر معه) ، أي مع المحتاج ، (وليه البعيد وله) ، أي لولي
البعيد (مال) حاضر أو غائب (لا القريب ولا ماله) عطف القريب وماله على
ولي البعيد ، وكأنه قال : ولم يحضر القريب ولا مال القريب (لزم) ولياً
(حاضراً وإن بعد) أو غاب ماله لحضوره فيستمسك به المحتاج فينفقه من ماله
الحاضر أو يتدين أو يقترض إلى ماله الغائب ، أو ماله الذي في الذمة فينفق
المحتاج ، وإن حضرا : القريب وماله ، أو ماله وحده ، أو هو وحده وغاب
ماله وحضر البعيد ولو مع ماله فالنفقة في مال القريب ، إلا إن غاب ماله ومنع منه
أو حضر ومنع .

وظاهر كلام الشيخ أحمد بن محمد بن بكر - رحمه الله - في « الجامع »
أنه لا نفقة على من حضر وغاب ماله ، اللهم إلا أن يحمل على ما إذا لم يمكنه
الوصول إليه ، ونصه : ولا يفرضوا النفقة للولي إذا لم يحضر مال من وجبت عليه
النفقة ولا يأخذ عليه الدين ، وأما إن حضر المال ولم يحضر من وجبت عليه النفقة
فإن القاضي أو جماعة المسلمين ينفقون وليه على قدر نظرهم في ذلك ، وأما الزوجة
فإنهم يأخذون الزوج بالنفقة على زوجته حضر المال أو لم يحضر ، وإن لم يحضر
الزوج والمال حاضر فليفرضوا لها النفقة من ماله ، وإن لم يحضر المال والزوج

ورخص له أن يعطي له إن علمه ولياً محتاجاً ، ولا ينفق لنفسه محتاج
من مال وليه إن كان بيده ،

يأخذ للمحتاج من كان بيده ، إلا على قول من قال : إذا خلف الغائب خليفة
أدرك عليه الولي النفقة ، ولعل ذلك مراده ومراد أصحاب « الديوان » ،
وبيان ذلك أنهم اقتصروا من أحوال الحاكم على الحكم ، لأنه الأصل فيه ، كما أن
من أحوال العشيرة الاستخلاف ولو كان الحاكم أيضاً يستخلف من يأخذ لأنه إذا
وجد الحاكم والعشيرة ، فالحاكم يحكم بالنفقة ، والعشيرة تستخلف ، وكلما لم يدركها
إنسان محتاج فوصل للضرورة فإنه عيال على كل من علم باضطرابه ، وإنما توصل
الحاكم ونحوه والعشيرة إلى التمكين مما بيد أحد بنوع أمانة أو غيرها لأنهم نواب
عن صاحب المال فذلك من القيام بالقسط .

(ورخص له) ، أي لمن كان بيده ، ولم يجب (أن يعطي له) ، أي لطالب
النفقة ، فله أن لا يعطيه (إن علمه ولياً) مدركاً للنفقة (محتاجاً) لأن الإنفاق
حق للمحتاج في مال وليه فساغ له أن يوصله إلى حقه ، ولا يحكم له بذلك بل أبيع
له ترخيصاً أن يفعل ذلك ولا تباعة عليه فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم
فإذا أخذ بهذه الرخصة فإن الحاكم يحكم بالغرم عليه إن لم ير هذا الترخيص
ولا يحكم به ولو رآه ، ونظيره ما مر في القسمة من جواز أن يقسم ما ترك
الغائب في قوله : وجوز إن اتفقت عشيرته مع شركائه واستخلفوا له طالباً
أو مطلوباً بلا إيجاب .

(ولا ينفق لنفسه محتاج من مال وليه إن كان بيده) بخلافه أو غيرها ،

بل يشتكي للحاكم أو الجماعة فيأمرونه بإنفاق منه إن وجد أحدهما
وإلا أخذها منه بمعروف ، ومن أجبر على نفقة أحد أو أنفق عليه
حميلها فبان أنه ليس بوليّه ، أو خرج له مال لا علم له به أدرك عليه
ما أعطاه ،

لأن الأصل أن لا يأخذ حقه لنفسه كما مرّ (بل يشتكي للحاكم أو الجماعة
فيأمرونه) رد صمير الجماعة وهو « الواو » إلى الحاكم والجماعة ، أي يقع الأمر
منهم إمّا من الحاكم إن وُجد ، أو من الجماعة إن لم يوجد (بإنفاق منه) على نفسه
ويحدّون له كم يأخذ غداءً وكم يأخذ عشاءً (إن وجد أحدهما) ضمير التثنية
للحاكم والجماعة ، أي إن وجد أحد النوعين اللذين أحدهما الحاكم والآخر الجماعة
ومثلها السلطان أو الإمام (وإلا) يجد أحد من ذكرنا (أخذها) لنفسه
(منه بمعروف) سواء لم يجد العشيرة أو وجدها ، والأوّل أن يحضر أمناء
ويقدروا له ، وإن وجد مالا آخر ما في يده مما يدرك فيه أدرك فيه بخلافه من
نحو حاكم أو جماعة أو غائب على ما مرّ .

(ومن أجبر) ولو بلا ضرب أو حبس (على نفقة أحد) فأنفق عليه
(أو أنفق عليه حميلها) ، أي حميل النفقة بعد جبر المحمول عنه أو بدون جبره
وبعد جبر الحميل أو بدون جبره (فبان أنه ليس بوليّه) أو أن له ولياً قبله ،
(أو خرج له مال لا علم له به) أو له علم به فكتمه ، ويحتمل أن يرجع الضمير
في قوله : بما لا علم له للمطلوب بالنفقة ، وهو أوّل لأنه يشمل ما إذا علم الفقير
أو لم يعلم ، وإن علم المنفق - بكسر الناء - به لم يدرك في الحكم فلا نقدر قولنا
أوله علم به فكتمه (أدرك عليه) المطلوب بالنفقة أو الحميل (ما أعطاه)

إن أعطاه المطلوب بالنفقة أدرك عليه هو، وإن أعطاه الحميل أدرك عليه الحميل، وللحميل أن يدرك عليه أو على المطلوب المحمول عنه إن لم يدفع المطلوب للحميل ذلك بعد أن يعطيه الحميل أو قبله، والأولى أن يدرك على المطلوب المحمول عنه، وإنما يدرك الحميل على المحمول عنه مع أنه ظهر بعد ذلك أنه لا نفقة على المحمول عنه لأن المحمول عنه هو الذي جعله حميلاً فصرف ماله لأجله، وإن دفع المطلوب ذلك للحميل أدرك عليه المطلوب لا الحميل.

وإنما قلت: إن الحميل يدرك الرد على المنفق عليه - بفتح الفاء - ولو أعطاه بلا جبر عليه وبلا جبر على المطلوب، لأن الحميل لا يعد متبرعاً على المنفق عليه - بفتح الفاء - لأن الجمالة نفسها كالجبر بخلاف المطلوب إن أعطي بلا جبر فظهر أنه غير ولي، أو أن الطالب ذو مال فإنه لا يدرك عليه الرد في الحكم لأنه كتبرع إذ لم يرفع مسأله للحاكم، وقيل: يدرك عليه، وإنما رد ما أخذ، لأن الإعطاء له كالخطأ من حيث أن له مالا، والخطأ لا يزيل الضمان.

قال الشيخ أحمد بن بكر - رحمه الله - في «الجامع»: والحميل إن أنفق عن تحمل عنه ثم تبين له بعد ذلك أن النفقة لم تكن عليه فإنه يدرك ما أنفق على المحمول له بالنفقة، ومنهم من يقول: يرجع الحميل في ذلك على المحمول عليه ويرجع المحمول عنه على من أنفق عليه حميله، اهـ.

وقيل: بالفرق بين أن يخرج أن له ولياً قبله، وبين أن يخرج أنه غير وليه، فلا يدرك الرد إذا خرج أن له ولياً أقرب، وفي «الأثر»: وقال في مفلس أخذ النفقة من وليه ثم استبان أن له مالا أنه يرد لولييه ما أخذ منه جميعاً، وإن استبان أن له ولياً آخر أقرب من هذا فلا يدرك عليه رد ما أخذ.

ومن أراد سفراً فاستمسك به وليه عليها أدرك عليه حميلاً لها للرجوع ، ويجزيه توكيلٌ أو أمرٌ قائم بها له أيضاً ، وإن أنفق عليه الحميل أو الخليفة من مال مستخلفه فإذا هو ليس بولي له مال لم يضمن ذلك لربه ويرده من المنفق عليه ، . . .

(ومن أراد سفراً فاستمسك به وليه عليها) ، أي على النفقة (أدرك عليه حميلاً لها) ينفقه (للرجوع) ، أي إلى رجوعه ، (ويجزيه توكيل أو أمر قائم بها له أيضاً) مثل أن يقول له : يا فلان قم بالنفقة على فلان ، فيقول : نعم ونحو ذلك مما هو في معنى الجمالة ، فيجبر بعد ذلك هذا الذي أنعم بالقيام بها ، وهذا ظاهر ، لأن قبول القيام بعد الاستمسك عليها نيابة عن المطلوب ، ويقبول القيام خلتى المحتاج وليه لسبيله .

وتجوز الجمالة عن الحاضر والمسافر ، وقال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر - رضي الله عنهم - : وتجوز الجمالة في النفقة والكسوة حدّاً له حدّاً أو لم يحدّوه ، ويكون على الحميل النفقة ما لم يتبين له أن النفقة زالت عن تحمل عنه أو افتقر الحميل أو المحمول عنه في غير نفقة الزوجة وأما نفقة الزوجة فلا يصيب فيها ذلك .

(وإن أنفق عليه الحميل أو الخليفة) أو الوكيل أو المأمور (من مال مستخلفه) أو مال المحمول عنه أو موكله أو أمره ، (فإذا هو ليس بولي له أو له ولي أقرب تدرك عليه) أو له مال لم يضمن (هذا الحميل أو من ذكر بعده ذلك) المال الذي أنفقه (لربه و) لكن (يردّه من المنفق عليه) ويدفعه

وإن أعطى الحميل أو الخليفة ذلك من ماله أدركه على مستخلفه ،
وعلى المدفوع له أيضاً ، وإن مات فأنفق على وليه من ماله بعد
موته ضمنه لوارثه

لصاحبه ويدركه صاحبه على الذي أنفق عليه فمن طلبه أدرك عليه ، فإذا أعطى
أحدهما لم يدرك عليه الآخر ، وذلك إذا أعطوا من مال المطلوب ، وذلك في
الخليفة واضح ، وأما في الضمين فلا يدرك المحمول عنه على الفقير في الحكم لعل
الضمين أعطى من مال نفسه .

(و) أما (إن أعطى الحميل أو الخليفة) أو الوكيل أو المأمور (ذلك من
ماله أدركه على) من تحمل هو عنه أو (مستخلفه) أو موكله أو مأموره ، لأنه
أعطى عنه بإذنه من مال نفسه ودفع عنه به ، (وعلى المدفوع له أيضاً) ،
لأن المدفوع له أخذ ما لا يحل له فوجب عليه الرد لدافعه إليه غير متبرع ،
لأن الحميل أو من ذكر بعده غير متبرع ، وإذا أدرك على المطلوب بالنفقة أدرك
المطلوب على المدفوع له ولا يحسد أن يقول : لا أرد لك إذ لم تعطني أنت ، لأن
الحميل أو من ذكر بعده إنما أعطاه نيابة عن المطلوب فكأنه رسول المطلوب أرسله
بذلك ، ولذلك أدرك نحو الحميل على المطلوب .

(وإن مات) المحمول عنه أو المستخلف - بكسر اللام - أو الموكل
- بكسر الكاف - أو الأمر (فأنفق) الحميل أو الخليفة أو الوكيل أو المأمور
(على وليه) ، أي ولي المطلوب ، وهو المحمول عنه أو المستخلف أو الموكل
- بالكسر - أو الأمر (من ماله) ، أي مال المطلوب (بعد موته ضمنه
لوارثه) ورجع به على المحتاج ، لأن ذلك خطأ إذ أنفق بعد موته ، والميت

• • • • •

لا نفقة عليه ، وليس لـال له بعد موته ، بل لوارثه إلا ما أوصى به أو أدرك عليه من دين ، والخطأ في المال أو النفس لا يزيل الضمان ، ونظير ذلك ما إذا كانت تأكل المرأة من مال زوجها فظهر أنها أكلت من المال بعد موته فإنها تضمن ما أكلت بعده فيكون ميراثاً بينها وبين سائر الورثة ، وللوصية نصيبها فيه بعد خلاص الدين إن كان ، وإنما كان ذلك قولاً واحداً لأن المال ليس المطلوب بالنفقة بعد موته ، وإن استخلفه أو وكله أو أمره فنزعه وأعطى بعد النزح بلا علم به فلا ضمان عليه ، بل إن أعطى من ماله رد له الذي استخلفه أو وكله أو أمره .

وتقدم في كتاب الزكاة في قوله : باب جاز لغني دفعها إلخ ، ما نصه : وكذا إن استخلفه على دفعها تم نزعه ولم يعلم ثم دفع ما استخلف عليه ضمن ، وقيل : لا وهو الظاهر اه ، وإنما كان في مسألة الباب قولاً واحداً ، لأن الجمالة والخلافة والوكالة والأمر كن عقداً عليه بين المطلوب والطالب أو كعقد فلا يحله المطلوب بالنزع دون الطالب ، وهذا إذا تمسك به الطالب فانفك منه بالجمالة أو ما بعدها ، وأما بدون ذلك فالقولان في ضمانه إذا نزعه ولم يعلم ، وإنما كان قولان في المتناق والطلاق إذا فعلها بعد نزعه منها لأن المال له ، والصحيح عندي وقوعها لأنه لا عتق فيما لا يملك ولا طلاق ، وهو حين طلق أو أعتق غير مالك ، وغير باقي على كون الأمر بيده ، وصحّ النكاح والبيع لأنه عقد بينه بالواسطة وبين غيره ، وفيه العوض .

وقد مرّ في كتاب النكاح في قوله : باب تصح إمارة إلخ ، ما نصه : ولزم

إن لم تلزمه له ، ويدركه على المدفوع له إن أنفق عليه من
ماله هو ،

عقد مأمور ومستخلف بعد نزع لا يعلم في نكاح وطلاق وعتق وفي مبيعة ،
وقيل : لا ، في طلاق وعتق اه .

وما ذكره المصنف من الضمان للوارث إنما هو (إن لم تلزمه له) ، أي إن لم
تلزم النفقة الوارث على ذلك المحتاج ، وإن لزمته له فلا ضمان ، بل أدى عنه
الواجب إلا إن تبين له أنه غير ولي أو قد استغنى أو كان له أقرب من الوارث
أو نحو ذلك فإنه يضمن للوارث ، وهذا داخل في قوله : إن لم تلزمه ، وكذا إن
أعطاه أكثر مما يلزم الوارث ضمن الزائد ، والضمان للوارث إنما هو في فعله بعد
الموت فقط ، وإنما لم يضمن للوارث إذا كان الوارث تلزمه مع أن الوارث لم يأذن
له في الإنفاق ، والمورث إنما عقد معه على نفسه لا على وارثه ، ولا عقد له على
وارثه ، لأننا نقول : تقوى ذلك باجتماع الشئيين ، أحدهما : حصول الإذن له في
المال ولا يكلف بغير موته ، والثاني : كون الوارث تلزمه وإلا فالقياس الضمان
للوارث لأنه لم يأذن له في التصرف في المال ، والمحتاج لم يطلب الوارث ، ولم يحتج
عليه ، وإن أنفق الخليفة أو من ذكر من مال نفسه لم يضمن له الوارث
ما أنفق ولا يدركه على الوارث ، وإن لزم بعض الورثة دون بعض رد لمن
لم تلزمه .

(و) إنما يدركه ، أي الخليفة أو المأمور أو الوكيل (على المدفوع له)
لا على الوارث (إن أنفق عليه من ماله هو) بعد الموت أو النزع لا من مال

ولا يدرك حميل بالنفقة ما أنفق من ماله بعد موت المحمول عنه
على وارثه ويدركه على المنفق عليه ، وهل تدرك على وارث
الحميل إن مات أو لا ؟ قولان ؛ ولا تدرك على وارث
الخليفة ،

الميراث لأنه أخطأ في مال نفسه إذ أنفقه عن تحمل عنه ، وفي نسخ الأصل ،
ومنهم من يقول : يدركها عليهم ، أي على الورثة .

(ولا يدرك حميل النفقة ما أنفق من ماله بعد موت المحمول عنه) أو
الموكل أو الأمر أو المستخلف (على وارثه) أي وارث المحمول عنه ، وكذا وارث
الموكل أو الأمر أو المستخلف ، (ويدركه على المنفق عليه) لظهور أنه أخذ
عن أعطى على نية من لا تلزمه ، فضلاً عن أن يعطي عليه إلا إن اتفق أنه وليه
بعد من مات (وهل تدرك) النفقة (على وارث الحميل) فيحكم عليه بالنفقة
(إن مات) مورثه الذي هو الحميل إن ترك مالا ولو في الذمة لا إن لم يترك
حتى إنه [إن] كان ماله أكثر من النفقة أو مقداره لم يبق للصية ولا للإرث شيء
لأن الحالة كالدائن في ذمته ، وهذا يناسب قول من قال : إنه لا رجوع للمحمول له
إلى المحمول عنه (أو لا) تلزم الوارث ترك الحميل مالا أو لم يتركه لأن الحالة
تشبه التبرع ، ولو كان فيها عوض للحميل ، ولأن للمحمول له الرجوع إلى
المحمول عنه إن لم يشترط أن لا رجوع على المشهور ، ولأنه لا عوض فيها للمحمول
عنه فضعف شبهها بالدائن ، ولأنه إن مات المحمول عنه سقطت عن الحميل ، ولو
لزم وارث المحمول عنه فضعف الشبه ؟ (قولان) ، ظاهر « الديوان »
اختيار الثاني .

(ولا تدرك على وارث الخليفة) أو الوكيل أو المأمور ، لأن الخليفة

وإن أراد نزاع نفسه من الخلافة لم يجده إن لم يجد الولي سافراً
إلا بخلافته ،

والوكيل والمأمور لم ينتقل الدين ونحوه إلى ذمتهم ، بل ينتقل الإشتغال بأدائه
إليها ، سواء من مال المستخلف والموكيل - بالكسر - والأمر ، أو من غيره
بخلاف الحمل فإنه ينتقل الحق إلى ذمته في قول ، وتبرأ ذمة المحمول عنه ، وعلى
المشهور يكون مع المحمول عنه كالمشتركين شركة عامة عليهما حق يدركه صاحبه
كله على أيها شاء ، فإذا مات الحمل قبل أن ينزع نفسه فات النزاع ولم يدركه
وارثه .

(وإن أراد) الخليفة أو الوكيل أو المأمور بالإعطاء من مال نفسه (نزاع
نفسه من الخلافة) أو الوكالة أو الإمارة بعد التزام ذلك (لم يجده) ، أي النزاع
(إن لم يجد الولي سافراً إلا بخلافته) أو وكالته أو إمارته لأنه فوت الولي من يد
وليه الطالب للنفقة بالتزام الخلافة ونحوها ، فكان كالضامن ، فلو نزاع نفسه قبل
خروج الولي من الأميال حيث يدركه الولي الطالب قبل خروجه جاز في الحكم ،
ولزمه فيما بينه وبين الله إثم خلاف الوعد وإثم ذهاب الولي الطالب على إثر
المطلوب ، وإن كان يجد السفر بلا خلافة فللخليفة نزاع نفسه ، مثل أن يقول
المحتاج : أجزت لك السفر بلا خلافة ، ومع ذلك استخلف له ، وإن لم يجد سافراً
إلا بهم فسافر فنزعهم ، والظاهر أنهم لا يزولون بنزعه إلا إن رضي به الولي
المحتاج ، لأنه ما ترك وليه يسافر إلا بنيابتهم عنه ، فنيابتهم عقد عقده معه
عليهم لا ينحل به وحده ونزعه وحده خديعة لا تقبل عنه ، وقيل : إذا نزعهم

وله النزاع إن حضر موكله ، ولا يجده حميل إن غاب محمول عنه ،
ويجبر الحميل والوكيل على النفقة كالولي ولو حضر لا مأموره ،

انتزعوا وزالوا فيتمسك الولي بالعشيرة أو الحاكم أو الجماعة أو نخوم ليستخلفوا
له ، وإن لم يكن له مال هناك بعد غيبته بأن استخلف مثلاً ، وله مال في
موضع آخر أو هناك فأزاله أدرك على الولي بعده إن حضر مع ماله أو حضر
ماله .

(وله) ، أي للإنسان النائب (النزاع) لنفسه (إن حضر موكله) أو
مستخلفه أو أمره بأن لم يخرج الأميال كما ذكرته آنفاً قبل أن أطلع على أن
المصنف كأصحاب « الديوان » وغيرهم ذكره والمحدث ، لكن لا بد من التقيد
بأن يكون بحيث يدركه الولي قبل خروج الأميال على حد ما ذكرته .

(ولا يجده) ، أي النزاع (حميل إن غاب محمول عنه) وكانت الجمالة لكي
يترك يغيب ، وإن حضر فله النزاع إن كانت ليترك يغيب ، وكذا في تحمل الدين
إذا كان ليغيب ، وإن كانت الجمالة على اللزوم لا لخصوص الغيبة أو لأجل لم يجد
النزع ولو حضر ، (ويجبر) ولو بالضرب في الأكل (الحميل والوكيل) والخليفة
والمأمور بالنفقة من مال نفسه إذا قبل ذلك (على النفقة كالولي) كما يجبر الولي
لم يعط حميلاً أو نخوه أو أعطاه (ولو حضر) الولي ، وقيل : إذا أعطى ذلك
لم يجبر ، بل يجبر نحو الحميل ، ومرء في باب التفليس من الأحكام ما نصه : ويجبر
خليفة على نفقة بضرب كولي (لا مأموره) بالإنفاق من ماله لا من مال المأمور

ويدرك عليه ما أنفق من ماله. إن أمره أن ينفق منه على أن
يرد له .

لأنه إذا التزم الإنفاق من مال نفسه فهو كالحميل ، وإلا فهو كالخديم ، ولا يستخدم
الحر جبراً .

وفي « الأثر » : يحبر ضمن الدمر في النفقة (ويدرك عليه ما أنفق من ماله) ،
أي من مال المأمور (إن أمره أن ينفق منه على أن يرد له) وإن أمره أن
ينفق ولم يذكر الرد له فلا يرد له ، وقيل : يرد ما لم يتبرع ، والله أعلم .

فصل

يحكم لمحتاج بغداءٍ أو عشاء ،

فصل

(يحكم) بالبناء للمفعول ، أي يحكم الحاكم أو الجماعة (لمحتاج بغداء أو عشاء)
أو للتقسيم ، يعني أن المحكوم به قسمان ، أحدهما : الغداء ، والآخر : العشاء ،
إذا حضر وقت الغداء أعطاه الغداء فقط ، وإذا حضر وقت العشاء أعطاه
العشاء فقط ، لا يدرك عليه أن يعطيه الغداء والعشاء بمرة ، ولا بنفقة اليومين
أو الجمعة أو الشهر أو العام أو أقل أو أكثر ، إلا إن تراضيا ، فإذا تخاكا بعد
مضي وقت الغداء حكم له بالعشاء من ذلك اليوم ولا يدرك غداء اليوم ، وهكذا
كل وقت فاتته ولو بعد الحكم لا يدرك ما له فيه إلا إن حكم الحاكم له بمقدار
مخصوص للغداء وبمقدار مخصوص للعشاء ، قيل : أو أصلح الناس بينها على ذلك
ورضيا به أو اصطلاحا على ذلك فإنه يدرك كل ما فاتته بعد الحكم أو الرضى
أو الاصطلاح .

وقيل : بها لأكثر من الفجر الأولى ،

(وقيل) : يحكم (بها) معاً سطيه كل يوم في وقت الغداء غداءه وعشاءه بمرة ، وإن تحاكيا بعد مضي وقت الغداء حكم له بعشائه فقط من ذلك اليوم ، وبغداه وعشائه بمرة لكل يوم بعد ذلك ، وهكذا كل وقت فاتته لا يدركه ولو بعد الحكم إلا إن حكم له بمقدار مخصوص للغداء والعشاء ، قيل : أو تراضيا على مقدار وحدهما أو بإصلاح الناس (لأكثر) إلا إن تراضيا على أكثر أو أقل فلها ذلك ، وكذا الزوجة يحكم لها بغداء وعشاء ، وقيل : بنوبة واحدة ، ومنهم من يقول : الحاكم وجماعة المسلمين الناظرون في ذلك إن رأوا أن يحكموا لها نفقة سبعة أيام أو شهر أو ما رأوا من ذلك فلهم ذلك ، كما ذكر أصحاب « الديوان » الأقوال الثلاثة في الزوجة ، ولم يذكر المصنف القولين الأولين في الزوجة هنا ، ولا فيما يأتي ، وذكر الثالث فيما يأتي ، ولعله أراد بالاحتاج هنا ما يشمل الزوجة لأنها لا نفقة عليها لنفسها في مالها ، ولو كانت غنية ، فهي محتاجة لمال زوجها فيكون قد ذكر القولين هنا ، والثالث في قوله : باب تدرك على غني إلخ ، وقيل : تدرك المرأة نفقة يوم وليلتين كما في « الجامع » (من) طلوع (الفجر) متعلق بمحذوف نعت لمجرور ، وهذا المجرور متعلق بمحذوف ، وهذا المحذوف متعلق به يحكم المذكور ، أي يحكم بالإعطاء في وقت من أوقات من طلوع الفجر ، أي يحكم أن يعطيه في وقت ما من الأوقات التي بعد طلوع الفجر يعطيه في أي وقت أراد هو لا المحتاج من تلك الأوقات الغداء على القول الأول والغداء والعشاء على الثاني ، ولكن المصنف بنى كلامه على الأول (لـ) أول وقت الصلاة (الأولى) وهي صلاة الظهر .

وقيل : ما لم تغب الشمس حكم الغداء ، والعشاء من العصر إلى الليل كله ، ويؤمر به فيه ، ويجبر عليه بضرب . . .

(وقيل : ما لم تغب الشمس) ويحصل أول وقت المغرب (حكم الغداء) بنصب الحكم بحكم على المفعولية المطلقة ، ويجوز رفعه على الابتداء والإخبار بقوله : من الفجر ، أي - صبح الغداء من الفجر إلى الأولى ، ويجوز تعليق من الفجر بحكم ونصب الحكم به ، أي يوقع الحكم من الفجر إلى الأولى أو المغرب إذا تحاكا إلى حكم مثلاً حكم له بالغداء ، إلا إن حصل وقت الظهر ، قيل : أو المغرب ، فلا يحكم به ، الأول : لا يدرك غداء بعد الزوال ، وعلى الثاني : يدركه ما لم تغب الشمس ، وإذا أخذ الغداء قرب غياب الشمس أعطاه العشاء بعد ذلك فيأكله ، وإن استغنى عنه حبسه لنفسه ، وقيل : يردده ويحاسب به في غدائه بعد وينظر إلى مطلوبه في الأقوال ، فإن قال : أعطني غدائي وهو في وقت الظهر لم يعط ، وقيل : يعطى .

(والعشاء) - بالجذر - عطفاً على الغداء ، أي يحكم حكم الغداء من الفجر للأولى ، وحكم العشاء (من) وقت صلاة (العصر) فما قبلها واسطة لا غداء ولا عشاء ، أو بالرفع على الابتداء ، ومن العصر خبر ، كأنه قال : وحكم العشاء من العصر (إلى الليل كله) ما لم يطلع الفجر يؤمر بالغداء من أول وقته إلى آخره ويشدد عليه الأمر في آخره ، ويضرب في آخره إن امتنع ، وآخره الزوال أو المغرب ؟ القولان .

(ويؤمر) بالعشاء من أول وقته إلى آخره ويؤمر (به فيه) ، أي في الليل - بتشديد - (ويجبر عليه بضرب) في الليل ، والذي عندي أنه يضرب إذا

ولا يدرك غير مريض وهرم إداماً أو لحماً أو زيتاً ، وجوز ،
وإن لصحيح

امتنع ، سواء امتنع أول وقت الغداء أو العشاء أو وسطه أو آخره ، وإنه إن
حكم بها عليه بكرة ضرب عليها إن امتنع ، ولو امتنع أول وقت الغداء لأنه
امتنع من حكم الحاك ، لكن يشدد عليه الضرب آخر الوقت أو في الليل ، أو
حيث يخاف عليه ، وقد مر أنه لا حد للضرب حتى ينفق ويعطيه غداءه
وعشاءه معمولين ، وإن شاء أعطاه ما يعمل به ، ولو عارية إن لم يكن عنده ولم
يقدر على تحصيله ، كقدر أو مقلاة ، ويعطيه الخطب إن لم يكن عنده ولم يقدر
على تحصيله ، وإن شاء أن يعطيها معمولين أمره ببيع ذلك فينفق به ثم يعطيه
ويأتي المحتاج فيأخذ أو يرسل رسوله ، ولا يلزم مننقه أن يأتيه بما يعطيه أو
يرسل إليه ، لأن حق النفقة ليس كغيره من الحقوق التي يلزم من كانت عليه
إيصاها ، لأن الولي إنما ينفقه وليه لكونه لا مال له ، فإذا قدر على الجيء للأخذ
كلف به لأنه جزء حصه من مؤونة النفقة ، وإن كان لا يقدر على ذلك لزم مننقه
أن يوصل نفقته إليه ، وإن طلب المنفق المحتاج أن يكون يأتيه ليا كل عنده
لم يلزمه ذلك ، ولو قدر ، بل يعطيه لبيته ، أو يأخذ فيذهب بها ، ويدل لذلك
قوله بعد : ويرد الفضل من غدائه وعشائه ، إلخ .

(ولا يدرك غير مريض وهرم إداماً أو لحماً أو زيتاً) أو سمناً أو نحو
ذلك ، وأما المريض والهرم فيدركان مقداراً من ذلك ، وكذا الصبي الصغير إن
لم يقدر على عدم ذلك ، وقد مر أن للصبي والمريض والهرم ما يليق بهم ،
(وجوز) إدراك ذلك ، أي أثبتته بعض العلماء (وإن لصحيح) غير هرم

بوقت ، ويرد الفضل من غدائه وعشائه والنوى والنخالة ، ولا
تردهما زوجة ،

وغير صبي (بوقت) كلحم في شهر وزيت في جمعة أو نحو ذلك من الأوقات
بحسب النظر .

(ويرد الفضل من غدائه وعشائه والنوى والنخالة) أو القشور أو
المرجون والشمارين ونحو ذلك بحسب ما يعطيه ، وقيل : لا يرد له شيئاً من
ذلك لا فضلاً ولا نوى ولا غيرها ، وقيل : إن أعطاه مقداراً بحكم حاكم أو
نحوه رد ذلك ، وإلا فلا .

وفي « الأثر » : وقال : فيمن أعطى لوليه شعيراً أو تمرأ في النفقة هل عليه
أن يرد النخالة والنوى إن طلبه ، قال : لا يدركه عليه ذلك ، وأما
الزوجة فإنه يدرك عليها ذلك ليس لها إلا ما أكلت اه ، ومتى كان لا يرد فإنه
يحاسبه به وليه للوقت الآخر ، فإن حاسبه ولم يتم زاد له التام ، (ولا تردهما
زوجة) ، أي لا ترد النوى والنخالة ، فالولي يرد ذلك ولو لم يطلب منفقه الرد
والمرأة لا يلزمها الرد إلا إن طلب زوجها ، فإن لم يطلب فلها إمساك النخالة
والنوى لتشتري بهما بقل أو غيره مما تحتاجه لأكل أو شرب أو غيرها ، وإنما
قلت ذلك لأنه ذكر المصنف بعد قوله : باب تدرك على غني إلخ ، ما نصه :
وترد النوى والنخالة إن طلبها ، وعبارة « الديوان » : وإن أعطاهما نفقتها
من التمر والشعير وطلب إليها الزوج نخالة الشعير ونوى التمر فإنه يدرك
ذلك عليها ، وإن لم يطلبها إلى ذلك فلها أن تشتري بذلك البقول ، وغيرها مما
تحتاج إليه ، اه .

وتجب ولو لذي حرفة مطيق أن يؤاجر نفسه بنفقته على ذي مال قليل ولا حرفة له ، وإن استمسك بها ولي فوجد أن يكون طالبه وليه أو قال : لا أعلم ما تقول فليبينه

وأما الفضل فلا يدرك رده أيضاً على الزوجة ولو طلبه كما يأتي في ذلك الباب ما نصه : وترفع فضلاً من غداها لوقت إرادته ، ولا يأخذه ، ولها رفعه كله إن لم تأكله كذلك ، وتأكله لعشائها إن أدركه أو ترده له ، ويعطيها عشاءها . فإذا تقرر هذا صح أن يرجع ضمير النصب في قوله : ولا تردهما إلى الفضل ، وواحد من النخالة والنوى ، ولو اختلف نفى الرد كما نفعل في عموم المجاز ، وذلك أن تقتصر على عدم الرد ، ونقطع النظر عن اختلافه ، ولا نشير بالعبارة إلى اختلافه ولا نقصده بها إفادته ، وذلك أن نفى رد النخالة أو النوى مقيد بعدم طلب الزوج الرد ، ونفى رد الفضل مطلق .

(وتجب) النفقة (ولو لذي حرفة مطيق أن يؤاجر نفسه بنفقته) أو أكثر (على ذي مال قليل ولا حرفة له) ولو كان مريضاً أيضاً ، والذي عندي أن الصحيح القادر على الكسب أو صاحب الحرفة ينفق ويؤمر بالكسب ، ثم إن احتاج بعد الكسب إعطاه وليه ، ولعل هذا مراد المصنف والأصل ، وفيه الأثر : الذي يأخذ النفقة من وليه إذا كان يحمل الكراث أو البقل أو الجراد يخفف عن وليه شيء من نفقته ، وإذا وجد نفقته من غيره فلا يحل له أخذها من وليه ، (وإن استمسك بها ولي) على رجل (فوجد) الرجل المطلوب (أن يكون طالبه وليه) بأن قال : لست وليك (أو قال : لا أعلم ما تقول) من كوني وليك (فليبينه) أي يبين ما يقول من أنه وليه أي يحضر

إن وجد وإلا فلا يمين على جاحده ، وإن يئنه أو أقر له ، وقال :
لم تحتج أو لك مال يمين وإلا أنفق ،

بيانه ويأت به (إن وجد) هـ (وإلا فلا يمين على جاحده) ولا نفقة على جاحده ، وإنما لم يدرك اليمين لأنه لو حلف لقال في يمينه : والله لست وليك ، وهو غيب لا يجوز ، إذ لا يدري اعله وليه ، ومن أجاز اليمين على العلم ، قال : بلزوم اليمين ، فيقول في يمينه : والله لا أعلم أني وليك ونحو ذلك ، وإن كان ما ادعاه المحتج مما يدرك انتفاءه حلف على الجزم ، مثل أن يدعي ابنه له فيقول : والله لست أباك ، ونحو ذلك .

(وإن يئنه) ذلك المدعي (أو أقر له) به المدعى عليه (وقال : لم تحتج (أو) قال (لك مال بين) عليه أنه لم يحتج ، أو أن له مالاً ومفهومها مختلف ، وما صدقها واحد (وإلا أنفق) ولا يمين له على المدعي لا يدرك عليه أن يقول : والله إنني محتاج أو إنه ليس لي مال سواء أنكر أو لا ، ثم يمين عليه أو أقر أو يمين قبل الإنكار أو أقر بدون إنكار تقدم لأن الأصل الفلاس وتقوى بمشاهدته أنه لا مال له ، ولهذا التقوى لم يدرك اليمين عليه ، وإلا فمجرد كون الإنكار على الأصل لا يزيل عنه اليمين .

وإذا كان البيان أو الإقرار بعد إنكار زاد علة أخرى وهي تنزيل إنكاره منزلة إقراره بكونه لا مال له أو أنه لم يحتج إذ انتقل عن ادعاء عدم احتياجه أو ادعاء ثبوت مال له إلى إنكار كونه ولياً له حتى صح أو أنه وليه ببيان ، أو إقرار ، إذ لو لم يحتج لأقر بأنه لم يحتج ، أو له مال بلا تقدم إنكار ، وأيضاً يتبادر من ادعائه وجود المال أو عدم الاحتياج بعد بطلان إنكاره كونه ولياً له أنه معاند ممتنع عن الحق فهي كيمين المضرة ولأنه لا عوض له ، ولأنه دعوى

ولا يمينَ على الطالب إن قال له : أحلف أنه ليس لك مال فأنفقك ،
وقيل : لزمه ، وإن أقرَّ المطلوب أنه وليه وادعى العدم ، وقال
الطالب : لك مالٌ يتيته وإلا حلفه ، وقيل : لم يلزمه ، وإن ادعى
العدم قبل قوله إن لم يدَّعِ الطالبُ أن له مالاً ولا شيء عليه ،

في مال الغير ، قيل : يدرك عليه اليمين لعموم حديث : اليمين على المنكر ،
وأشار إلى القولين بقوله : (ولا يمين) للمطلوب (على الطالب) إني لا مال لي ،
أو إني محتاج (إن قال له) المطلوب (أحلف أنه ليس لك مال) أو أنك محتاج
(فأنفقك ، وقيل : لزمه) وهكذا بعض من العلماء يلزم اليمين في كل دعوى
مالية ، أو تؤول إلى مال لعموم حديث اليمين على المنكر .

(وإن أقرَّ المطلوب) أو يمينَ عليه الطالب (أنه وليه وادعى العدم)
بأن قال : إني لا مال لي ، أو إني محتاج أو مفلس أو معدم (وقال : الطالب
لك مال بينه) أي : فليبين مقوله أو المال (وإلا حلفه) أنه لا مال له كما هو
حال المنكر ، وإذا حلف فلا نفقة عليه (وقيل : لم يلزمه) اليمين لأنه لا
معاوضة ، ولأنه ليست دعوى الطالب في مال له عند المطلوب ولا في مال له
انتقل إلى ذمة المطلوب .

(وإن ادعى) المطلوب (العدم) عدم المال (قبل قوله) بلا يمين (إن لم
يدَّعِ الطالب أن له) أي للمطلوب (مالاً) بل قال : نعم ، أو سكت أو قال :
حسي الله ، أو قال : أتبعك في الآخرة ، أو قال : يمكن ذلك أو نحو ذلك
(ولا شيء) من النفقة (عليه) لأن عدم ادعائه أن له مالاً كتصديقه في أنه لا

وإن أقرَّ أنه وليه وقال : لك وليُّ أقربُ مني بيَّنه وإلا أنفقه ،
وإن أنفق عليه فادعى استفادة مال بعده بيَّنه وإلا حلفه ، وإن
قال المطلوب : لا مالَ لي فبيَّنه أو صدَّقه الطالبُ ثم ادعى استفادته
بعدُ بيَّنه أيضاً ، وإلا حلفه ، وإن حُكم عليه بها فادعى تلفَ ماله

مال له ، أو تسلم قوله في الدنيا أو كالتورع عن أن يدعي عليه مالاً غير موجود
(وإن أقر أنه وليه ، وقال : لك وليُّ أقرب مني بيَّنه) أي فليبين مقوله أو
الولي (وإلا أنفقه) أي أنفق المحتاج بلايين على المحتاج أنه لا ولي لي أقرب منك ،
أو لا أعلم أن لي ولياً أقرب منك ولا يمين على الفقير لأن أمر الولي وثبوته ليس
من عمله ، وقيل : يحلف على العلم (وإن أنفق عليه) أي إن أنفق ولي على وليه
في أي صورة أو أذعن للإنفاق (فادعى استفادة) وليه المحتاج لـ (مال بعده)
أي بعد الإنفاق ، وكذا بعد الإذعان وقبل الإنفاق (بيَّنه) أي بين المال أو
بين ادعاءه (وإلا حلفه) أنه لم يستفد مالاً فيستمر على إنفاقه .

(وإن قال المطلوب : لا مال لي فبيَّنه) أي أتى المطلوب ببيان أنه محتاج
أو أنهم لا يعرفون له مالاً أو حكم له بالنفقة على وليه أو بالإفلاس وفي بيانه خلاص
من اليمين عليه (أو صدقه الطالب) في قوله : لا مال لي (ثم ادعى) ذلك ،
الطالب (استفادته بعد . بيَّنه أيضاً) أي بيَّن المال المستفاد في زعمه ، أو بيَّن
الادعاء ، والمصدق واحد (وإلا حلفه) أي حلف الطالب المطلوب أنه لم
يستفد فيستمر على عدم النفقة (وإن حكم عليه) أي على الولي مطلقاً (بها)
أي بالنفقة أو أذعن لها بلا حكم (فادعى) قبل الإنفاق أو بعده (تلف ماله

بينه وإلا حلف ، وإن قال الطالب : لك مالٌ فادعى تلفه بينه وإلا حلف ، وأخذ وإن أنفق وليه حتى مات وترك عاصباً وحاملاً أخذ عاصبه حتى يوضع الحمل ، فإن ذكرأ أنفق ، ولا يدرك عليه العاصب ما أنفق قبل الوضع ،

بينه) أي فليبين التلف ويجزي في جميع مسائل تلف المال أو حدوثه في النفقات خبر الأماء (وإلا حلف) إن مالي تلف ولا نفقة عليه .

(وإن قال) المطلوب (للطالب : لك مال) فلا أنفقك (فادعى) ذلك الطالب (تلفه بينه) أي بين التلف (وإلا حلف) أنه تلف (وأخذ) النفقة (وإن أنفق) الولي (وليه حتى مات) ذلك الولي المنفق بالكسر (وترك عاصباً و) امرأة (حاملاً) منه ترثه أو حاملاً لا ترثه (أخذ) الولي الحي المنفق بفتح الفاء (عاصبه) أي عاصب الميت على النفقة فينفقه من مال نفسه لا من التركة (حتى يوضع الحمل فإن) كان ، أو فإن وضع بالبناء للمفعول وعليه فذكرأ حال ، أو فإن وضعت بالبناء للفاعل (ذكرأ أنفق) على الولي الذي كان ينفق عليه العاصب اذا كان الحمل أقرب إلى الولي من العاصب .

(ولا يدرك عليه العاصب ما أنفق قبل الوضع) لأن النفقة لا تلزم الحمل ، فالنفقة واجبة عليه لا على العاصب ، وإن زال مال الميت ولم يكن مال للمولود استمر العاصب على النفقة ، وكذا إن لم يرثه ولده وإن ولد من يأخذ معه العاصب الإرث من المحتاج أنفق قبل الوضع وحده ، وبعد الوضع مع المولود بحسب الإرث ، وإن وضع الحمل ميتاً أو مات في البطن استمر العاصب على النفقة ، ومثال ذلك أن ينفق عم فيموت ويترك ابن ابن أخيه وجيناً فينفق

ولا يدرك ولي نفقته على ولي تشاكل عليه بغيره حتى يتبين .

أخوه على عمه ، ويوضع الجنين ذكراً فينفق عمه من مال الجنين لأنه أقرب إذ هو ابن الأخ ، وإن وضعت أنثى ممن يلزمه الإنفاق وكانت أنصاء القريضة مستغرقة أعني فريضة المحتاج لو مات أنفقت وحدها كمنفق على بنت أخيه توفي عن حمل خرج أنثى اختاً لبنت أخيه من أمها إذا استغرقت فريضة المحتاج لو مات ، وإلا أنفق معها العاصب إذا كان يبقى له شيء لكن هذا على توارث الكلايين (ولا يدرك ولي نفقته على ولي تشاكل عليه بغيره) بلونه أو صورته أو بالنسب أو غير ذلك كالشهادة (حتى يتبين) إلا الخليطين فيدرك عليهما الأبوان ويدركان عليهما ، وكذا المشترك يدركان عليه ويدرك عليهما ، والله أعلم .

باب

كُره لمسلم أن يعطيَ كلَّ ماله لولده ويحرم نفسه خيره دنيا
وأخرى ،

باب

في العدالة

وتقدمت بعض مسائل الباب في كتاب الهبات (كره لمسلم) كراهة تحريم
لقوله تعالى : ﴿ ولا تبسطها كل البسط ﴾^(١) وقيل : كراهة تنزيه أكيدة (أن
يعطي كل ماله لولده) ولا سيما لغير ولده كأبيه وأمه وجدته إذا كانا
يرثانه وكزوجة فلم يذكره لأنه يعلم بالأولى ؛ إذ يحيد الرجوع في هبته لولده وينزع
منه ، ولا يحيد في غيره ، أو لم يذكره لأن غالب ذلك إن وقع فإنه يقع لولده
(ويحرم نفسه خيره) أي خير ماله (دنيا وأخرى) لأنه يعطي ولده شفقة

(١) سورة الاسراء : ٢٩ .

ويرجع أمره بيد غيره إن شاء أعطاه وإلا منعه ، بل يمسه ويصبيه
أجره ما حيي ويحترم به ، وإن لم يفعل وأعطى لبعض أولاده لزمه
أن يعدل كما يرثون لا فيما يعطيه لعيال بعضهم ،

عليه طبعاً ورفعاً لابنه عن رتبة الفقر لا قصداً لوجه الله ، وإذا كان له طرف
من قصد وجه الله فلا يخلص ولا يصفو ، فلا ثواب له في الآخرة ﴿ألا الله الدينُ
الخالص﴾. وإن أخلص لوجه الله فله الثواب بمرّة فقد حرم نفسه من تجدد الثواب
شيئاً فشيئاً بالصدقة مرّة بعد أخرى .

(ويرجع أمره بيد غيره إن شاء أعطاه وإلا منعه) لأن ولده إذا قبض .
منه المال منعه منه مطلقاً ، أو كان تارة يعطيه ، وتارة ينعه وتارة يماطله وربما أتلفه
بوجه أو باعه وداين به الناس وربما لا يحده فلا يفيد الرجوع في هبته ، ولا
يطبق ينزعه ، وربما هرب به ، وربما عمل به ولده عملاً ينعه من الرجوع فيه أو
النزع (بل يمسه) كله (ويصبيه أجره ما حيي ويحترم به) .

(وإن لم يفعل) ما ذكرناه من إمساك مال نفسه أو أعطى بعضاً من ماله
(وأعطى لبعض أولاده) منه (لزمه أن يعدل) فيما يعطيه لهم فيرد من أعطى
ما يعطي آخرين أو يعطي مما يرزقه الله بعد ، وإلا فبعد إعطائه ماله كله لم يبق
له شيء ، ولعله أراد وإن لم يفعل ، بل أراد إعطاءه كله قسمه كله (كما يرثون)
فيعطي سائر ولده للذكر حظ الأنثيين ، وللخنثى ثلاثة أرباع الذكر ، وإلا
كان عليه اثم الحيف بين الأولاد (لا فيما يعطيه) من رتبة مال أو منفعة
(لعيال بعضهم) معطوف على محذوف متعلق بـ يعدل كما رأيت أي لزمه أن
يعدل فيما يعطي لأولاده لا فيما لعيال بعضهم ، فإن له أن يعطي بعض عيال

ولا في نفقة ولباس ومركب إن كان بعضهم يواجه الناس ويحضر المجالس ، وحسن التسوي لتريض القلوب بتركه ، . . .

ولده دون بعض عيال ولده المذكور ، أو يعطي عيال بعض أولاده دون عيال أولاده الآخرين أو يفضل بعضاً على بعض ، وعيال ولده هو أزواجه وأولاده وعبيده ونساء أولاده ونساء عبيده ولا يعد في ذلك ظالماً .

(ولا) يلزمه العدل بين أولاده (في نفقة) من مأكول ومشروب مما يستهلك ، سواء أكان يعطي أم يأكلون ، وخص أحدهم بسعة أو جودة (ولباس ومركب) ومر في كتاب « الهبات » هذا مقيداً بقوله : إن لم يحزم ، وكذا مسكن وسلاح ونحو ذلك مما لا يستهلك فيمتنع بعضهم بما لا يلاقي به الناس (إن كان بعضهم) هذا (يواجه الناس) لكونه سلطاناً أو أميراً أو حاكماً أو وزيراً أو تاجراً كبيراً (ويحضر المجالس) للصلح بين الناس ونظر مصالحهم والتشاور ونحو ذلك ، أو بعض ذلك ، وإن أعطاه ذلك تملكاً لزمته العدالة وبعض يحيز ذلك بلاقيد مواجهة الناس ونحو ذلك .

(وحسن التسوي) ولو في نفقة ولباس ومركب ونحو ذلك بين أولاده ، والتسوي بمعنى التسوية ، استعمل لفظ المسبب بمعنى السبب ، أو اللزوم بمعنى الملزوم ، أو هو على أصله بمعنى التساوي على حذف مضاف أي حسن إيقاع التساوي ، وإن لم يقدر مضاف جاز أيضاً ، فيفهم التزاماً لأنه إذا حسن نفس التساوي حسب إيقاعه (لتريض القلوب) قلوب من لم يعطه من أولاده أو أعطاه وفضل غيره عليه (بتركه) أي بترك التسوي ، وكذلك تحسن عند التسوية عندي بين عيال واحد ، وعيال الآخر ؛ ولا مانع من حمل كلام المصنف على ذلك بأن يرد

ويجب فيما ملكهم وإنّ مطعماً وملبساً أو مسكناً ، ويرد ما لم يملكه
لهم بعد موته ، وما تعورف بين الناس كإعارة وسكنى ، وتناول
ما كفأس ومنجل ، وكقرض وقراض وبيع وشراء ودفع
حق لازم نذب العدل بينهم

قوله وحسن التسوي الخ إلى قوله : لا فيما يعطيه لعمال بعضهم ، وإلى قوله :
ولا في نفقة ، إلخ جميعاً .

(ويجب) التسوي (فيما ملكهم) - بتشديد اللام - والفرق أنه الآن .
يعطيهم كثيراً بالقسمة وفيما مرّ بغير ذلك ، فإزمت هنا لا فيما مرّ ، إذ قال : ولا
في نفقة (وإن مطعماً) مستمراً مدة ، كعمره تمر وثمار شجرة لا مأكولاً دفعة
في موضع واحد ، (وملبساً) ومركباً (أو مسكناً) أو غير ذلك ، (ويرد ما
لم يملكه لهم بعد موته) ولا يقعد فيه بمجرد القبض من كان بيده ذلك من أولاده ،
بل بالإعطاء وتخليك الرقبة والقبول والقبض .

(وما تعورف بين الناس) ، وإن وجد في نسخة : تعارف ، فمن إسناد ما
للفاعل للمفعول ، وهو مجاز في الإسناد ، وذلك أن المعرفة المنتشرة بين الناس
المتصلة بينهم فعل للناس لا للشيء المعروف أو ضمن تعارف معنى انتشر ،
والحاصل أن ما اعتيد بين الناس (كإعارة وسكنى وتناول ما كفأس ومنجل
وكقرض) معطوف على كإعارة لا على كفأس (وقراض وبيع وشراء ودفع
حق لازم) عليه ، أعني على أبيه كزكاة أو دفع مندوب أو ما يحتاج به
(نذب العدل فيه بينهم) ولم يجب لأنه متداول بين الأقارب والأبعد ، فوله

إن كانوا في درجة ، وإن كان بعضهم يجحد له ما أعاره له أو عامله فيه أو يفسد فلا عليه منه ، ولا تلزمه فيما أعطى لبعض في طلب علم ، أو لمعلمه أو طبيبه أو في أدوية معالجته أو فدائه به كما مر ،

كواحد من الناس (إن كانوا في درجة) صالحة لذلك ، وإن كان بعض لا يصلح لذلك كذي كبيرة منهم لا يتأهل لزكاة فلا يعطيه ، وإن كان بعض لا يحسن التجر فلا يعطيه ماله قراضاً أو لبيع ويشترى ويعط من تأهل لشيء عمل ذلك الشيء دون من لم يتأهل بلا عدالة واجبة ولا مندوبة ، وليس من ذلك على الأصح إذنه في أكل غلة شجره أو حيوانه أو حرث أرضه أو غرسها أو بنائها أو السقي بمائه لأنه ليس ذلك متعارفاً بين الناس كما يأتي في الباب .

(وإن كان بعضهم يجحد له) ، أي عنه أو حال مما بعده (ما أعاره له أو عامله فيه أو يفسد فلا) إثم (عليه منه) ، أي من عدم إعطائه ، بل إعطاؤه تضييع منه "عنه لا نذب فيه ولا وجوب" ، (ولا تلزمه) عدالة (فيما أعطى لبعض في طلب علم) كمدادٍ وكتبٍ وأقلامٍ وورق وخزانة كتب ومرفاع أو أو قيمة ذلك أو أجرة عامل (أو لمعلمه) تبرعاً أو أجرة إن لم يجد إقراءً إلا بها أو لم يجد غرضه إلا بها (أو طبيبه أو في أدوية معالجته أو فدائه به) من ظالم له منافق أو مشرك (كما مر) في كتاب الهبات ، ونصه : ومن حُبس بعض أولاده بظلم فقدها من ماله ، أو مريض فأعطى عليه لطبيبه أو لمعلمه إن كان يتعلم لم تلزمه عدالة فيه إن لم يكن للولد مال ، وتلزمه إن حُبس في تعدي أو معاملة إن فعل من ماله ، اه .

فقرى الشيخ عامر قيّد عدم وجوب العدالة فيما ذكر قبل الفداء من هذه

ولزمته فيما في جناية يده في نفس أو مال وإن بخطأ في مال مطلقاً
ودون ما يعقل في نفس ، وسيأتي إن شاء الله ، . . .

الأشياء يكون من أعطاه ذلك من أولاده لا مال له ، يعني والله أعلم سواء لم
يكن مال لمن لم يعط أو كان ودخل في ذلك أن يفديه من أن يكون في عسكر ،
وعبارة « الديوان » : أو ما فداه به من المسودة اه ، وهو - بفتح الواو -
اسم مفعول سود ، وهم الخالفون ، لأن الله سود قلوبهم بالإعتقادات الفاسدة ،
كاعتقاد رؤية الباري سبحانه وتعالى والبراءة من أئمتنا .

(ولزمته) العدالة (فيما) أعطاه (في جناية يده) ، أي يد ولده البالغ ،
وفي الثانية للسببية ، والمراد ما أفسده ولده بأي جراحة ولو بعين أو تكيف ،
وعبر باليد لأن الإفساد غالباً يكون بها ، وكذا ما أفسده مال ولده أو غير ماله
بما يلزم الولد جناته ، مثل أن يأمر الولد وهو سلطان أو نحوه أحداً من رعيته
بالإفساد أو يأمر طفلاً به وهو معلمه ، فإذا أعطى الأب ما لزم الولد من ذلك
لزمته العدالة ولو لم يكن للولد المذكور مال كانت الجناية (في نفس أو مال وإن
بخطأ في مال مطلقاً) مقدار ثلث الدية أو أكثر أو أقل (ودون ما يعقل في
نفس) أو غير ما يعقل ، وإن أعطى منه ما لزم العاقلة فلا عدالة لأنه أعطى
عن العاقلة عنه ، وأما ما دون الثلث في بدن فهو على الولد الجاني ، فإن أعطاه
عنه أبوه لزمه العدل .

(وسيأتي) ذكر ما يعقل (إن شاء الله) تعالى في كتاب الديات قدر الله أنه
اقتصر - رحمه الله - ديات « الديوان » ، وذكر ذلك في باب بوبه هكذا :
باب سنّ الدية وإن بخطأ ، وذلك أن العاقلة لا تعقل العمد ، ولا ما أقرّ به الجاني

وإن جنى صغيره في نفس دون ثلث الدية ولا مال له فغريم عليه
لم تلزمه فيه ،

ولا ما صولح فيه ولا ما دون الثلث ، ثلث الدية ، وقيل : تعقل الموضحة وما فوقها ولا الجناية في العبد ، فلزمت الأب العدالة فيما أعطى عن ولده فيما لزم ولده من الإفساد في الأموال عمداً أو خطأ قلت أو كثرت ، وفيما لزمه دون ثلث الدية أو الموضحة من جرح وأثر ضرب وإزالة عضو كسن أو منفعة عضو كإبطال الانتفاع بسن ، وفيما أقر به الولد ولو خطأ وما صولح فيه ولو ثلث الدية فصاعداً إلى تمامها .

قالوا في « الديوان » - رحمهم الله - : وأما ما وجب على الجاني مثل الخطأ فأعطى عليه الأب ذلك فعليه العدالة في ذلك أيضاً ، وأما ما أعطته العاقلة فلا تتصور فيه العدالة ولا نقيضها ، وإن أعطى الأب عن العاقلة لم تلزمه العدالة لأنه لم يعط شيئاً لزم ولده بل أعطى عن العاقلة ما لزم العاقلة ، فهو كمن أعطى على الأجنب ، ولا عدالة بين الأجنب والولد ، وذلك على إطلاقه على القول بأنه يلزم الجاني الجمع من العاقلة ولا يعطي معهم ، وأما على القول بأنه يلزمه أن يعطي منابه معهم ولا يلزمه الجمع ، فإن أعطى الولد الجاني منابه وأعطى الأب عن العاقلة فكذلك على إطلاقه ، وإن أعطى الأب مناب ولده الجاني ومناب العاقلة لزمته العدالة في مناب ولده .

(وإن جنى صغيره في نفس دون ثلث الدية) ، وقيل : دون الموضحة ، (ولا مال له) ، أي للصغير (فغريم عليه لم تلزمه) العدالة (فيه) ، لأن ذلك واجب على الأب لأن صغيره كدابته وماله ، غير أنه إن كان للصغير مال أعطى

ولزمته في دينٍ إن غرمه عن ولده ، لا إن تحمّله عليه فقط ولا ماله
عليه من دين ولو من قبل تعدية

الأب منه لأنه إنسان مالك من صغره ، فإن كان له مال فأعطى الأب من مال نفسه عنه لزمته العدالة ، فإن ضابط العدالة أن تكون في عطية تنفع الولد أو تدفع عنه واجباً عليه ، وإن كان ثلث الدية فأكثر فأعطى فلا عدالة عليه لأنه أعطى عن العاقلة ، وكذا جناية البالغ في بدنٍ خطأً إن أعطى فلا عدالة لأنه أعطى عن العاقلة لا عنه .

(ولزمته في دين) شامل لكل تباعة (إن غرمه عن ولده) بلا عقد حمالة أو بعد عقد حمالة (لا إن تحمّله عليه فقط) ولم يعط بل أعطى ولده المحمول عليه فأعطاه أو ترك له صاحب الحق الدّين أو تركه للولد أو أعطى الأب من ماله ورجع عن ولده المحمول عليه فأعطاه ولا عدالة في ذلك ، وإذا أعطى عليه ورجع عليه بما أعطى عليه فأخذه منه فكأنه لم يعط ، وقوله : لا إن تحمّله فقط شامل لذلك ، لأن المراد أنه لم يخسر من ماله عليه ، وإذا أعطى عليه ورجع عليه بما أعطى فأخذه عنه فليس بخاسر ، ولا عدالة عليه فيما تحمل حتى يفرم بلا رجوع على ولده ، ولا في ضمانته الوجه إلا إن غرم فيها مالاً بلا رجوع ، وإذا رجع بما تحمل وغرم وجحده ولده أو لم يقدر عليه فلا عدالة ، ومن قال : تبرأ ذمة المحمول عنه بتحمل المحيل ، ولا يحد المحمول له الرجوع إليه فإنه يقول : تلزم الأب العدالة ، ولو قبل الإعطاء فيما يظهر .

(ولا) عدالة في (ما له) ، أي للأب ، (عليه) ، أي على الولد (من دين ولو من قبل تعدية) كالسرقة والغصب والضرب ونحوه مما يلزم عليه مال ،

إن لم يتركه له ، ولا ما جحدته له ما لم يتركه أيضاً ، ولا بين أولاده
المشركين والعبيد ،

فلا يقول الولد الآخر نتعدى عليك كما تعدى ، ولا أعطنا مثل ما تعدى عليك
به ، ولا عاملنا بمثل ما عاملته به ، وليس على الأب أن يفعل ذلك ، وحرم
الرضى بالتعدي بل يطيب نفساً بما يعطي أو أخذ عنه ، ولا يأذن لأحد أن
يتعدى عليه (إن لم يتركه له) ولكن يطالبه فيأبى من الأداء ، وإن تركه له
لزمته العدالة .

(ولا) فيه (ما جحدته) ولده (له) ولو لم يخلفه (ما لم يتركه أيضاً)
فإذا جحدته ولده له ، ولا بيان له لم تلزمه العدالة ولو ترك تخليفه ، وإذا ترك له
ما جحدته ولو ترك في قلبه فإنه تلزمه العدالة ولو تركه بعد التخليف إلا على قول
من قال : إنه لا يدرك الإنسان حقه ببيان بعد تخليف فإنه لا عدالة عليه إن
ترك لولده بعد تخليف ، وإن جحدته وله بيان حاضر أو غائب سهل الحضور
أو صعب الحضور فترك ما جحدته فعليه العدالة ، وعندني أنه إذ جحدته ولا بيان
له ولم يخلفه لزمته العدالة لأنه لم ينفصل عنه ولأنه لو طلبه باليمين لكان
ربما أقر .

(ولا بين أولاده المشركين) فله أن يعطي ولده المشرك ولا يعطي ولده
المشرك الآخر أو يعطي أحدهما أكثر من الآخر ، ولا بين ولده المشرك الحر
وولده المسلم العبد فله أن يعطي أحدهما فقط أو يعطيه أكثر .

(و) لا بين أولاده (العبيد) ، وهم الذين ولد لهم من أمة هي ملك لغيره ،

ولا بينهم وبين الموحدين الأحرار ، وقد مر ذلك كالخلف في حادث
بعد إعطاء سابق ، وفي معتق أو موحد

وتزوجها فله أن يعطي ولده العبد دون ولده الآخر العبد ، وأن يعطي أحدهما
أكثر ، (ولا بينهم) ، أي بين أولاده المشركون وأولاده العبيد (وبين)
أولاده (الموحدين الأحرار) فله أن يعطي الموحدين الأحرار دون المشركون
ودون العبيد ، وله أن يعطي المشركون والعبيد دون الموحدين الأحرار ،
وله أن يفضل في العطاء من شاء منهم ، وعلة عدم وجوب العدالة بين المشركون ،
أو بين العبيد أو بين المشركون والعبيد ، أو بين المشركون والموحدين أو بين
الأحرار والعبيد أن الشراك فاصل بين الأب وابنه ، حتى إنها لا يتوارثان ولو
لزمته نفقته والعبد ملك لغيره فصلته العبودية كذلك حتى إنه لا يتوارثان ،
وأيضاً العبد لا يكون مالكا على المشهور فما أعطاه أبوه إنما أعطاه لسيده
لا لولده ولا عدالة بين الولد وغيره .

(وقد مر ذلك) في كتاب الهبات في قوله : باب : إن وهب الأب لبعض
أولاده النخ ، إذ قال : ولا تلزمه بين أولاده الموحدين والمشركون أو العبيد ولو
وحدوا بعد ذلك أو عتقوا (كمرور) الخلف في) وجوب العدالة لولد
(حادث) في البطن وولد حياً أو أراد حدوثه بالولادة حياً والمصدق واحد
(بعد إعطاء) ولد (سابق) حي حتى أدركه الحادث .

(وفي) ولد (معتق أو موحد) متعلق بمحذوف مستأنف ، أي واختلف
في معتق أو موحد وليس معطوفاً على قوله : في حادث لأنه لم يمر له الخلاف في
معتق وموحد فيما علمت ، اللهم إلا إن أراد دخول المعتق والمرحس في قوله في

بعد ذلك هل لزمته بذلك أو لا ؟

كتاب الهبات ، وإن كان له ابن فأعطى له شيئاً ثم حدث له آخرون السخ ، بأن يريد بقوله : حدث له آخرون ما يشمل حديث ذواتهم وحدث صفاتهم التي يستحقون بها العدالة وهي التوحيد ، أو العتق ، لكن فيه تكلف ، لأن ذكر المعتق والموحد والخلف فيها بعد ذكر قوله : والخلف في حادث بعد إعطاء سابق يقتضي المغايرة بينهم ، فالواضح أن يقول : واختلف في معتق أو موحد ، (بعد ذلك) ، أي بعد الإعطاء ، فالإشارة إلى الإعطاء في قوله : بعد إعطاء سابق لا بقيد كونه سابق ، لأن السبق فيه باعتبار حدوث من كان معدوماً ، فذلك استخدام ، والمراد اختلف فيمن أعطى لولده الحر الموحد دون ولده المشترك ، أو العبد وحيي هذا الولد حتى عتق العبد أو وحد المشترك (هل لزمته) العدالة (بذلك) الإعطاء الذي للحر الموحد (أو لا ؟) نولان .

وجبه قول عدم اللزوم في مسألة الحدوث والعتق والتوحيد أن من أعطاه لا معادل له حين الإعطاء لأنه لا يتضرر قلب الحادث بذلك ولا يدعوه ذلك إلى العقوق ، ولأنه حين الإعطاء له ليس معه في الوجود ذلك الأخ بل حدث بعده أو هو معه في الوجود لكن لا يعادله لأنه لا يستجيبها لشركه أو عبوديته فكأنه معدوم وهو الصحيح عندي ، وهو اختيار ظاهر « الديوان » .

وجه قول اللزوم أنه ولو كان حين الإعطاء لا معادل له لكن حيي حتى حصل له المخال فاجتمع في الوجود ولو مات الذي أعطاه الأب قبل أن يولد الآخر أو يظهر في البطن ، وولد بعد ذلك حيّاً أو قبل أن يعتق الآخر أو يوحد لم تلزمه العدالة ، وهو المختار فسياً في كتاب الهبات ، إذ قال في باب العدالة في

ولزمته شي الإذن في أكل غلته ، وإن من حيوان أو لحرث أرضه
أو بناء أو غرس فيها أو على مائه ورخص ، وإن أعطى
لبعض بإذن الآخرين لم تلزمه ، وإن قالوا له بعد : أعطنا مثل
ما أعطيتهم ،

الحادث : وإن كان له ابن فأعطى له شيئاً ثم حدث له آخرون لزمه أن يهب لهم
كالأول ، وقيل : لا ، واختار أنهم سواء .

(ولزمته في الإذن) لبعض ولده (في أكل غلته) كلاً أو بعضاً أي في ثقلها
(وإن من حيوان) كلبين وما يتولد منه وصوف ووبر وأولاد وكسراء
(أو) في الإذن له (لحرث) ، أي إلى حرث ، أو في حرث (أرضه) كلاً
أو بعضاً (أو بناء) فيها (أو غرس فيها أو) في حرث أو غرس في أرض
ولده أو أرض غيره أو أرض الأب (على مائه) لأن ذلك ليس معروفاً متعارفاً
بين الناس .

(ورخص) أن لا تلزمه العدالة تشبيهاً بما تعورف بين الناس لأنه ليس في
ذلك تقليد نفس رقبة الشيء ، (وإن أعطى لبعض) ولده (بإذن الآخرين)
سواء قالوا : أعطه ، أو قالوا : قد أسقطنا عنك العدالة أو نحو ذلك بما لفظه
بجرد الإذن أو ما فيه جعله في حل من العدالة (لم تلزمه) .

(وإن قالوا) ، أي ، الآخرون (له بعد :) أي بعد الإعطاء (أعطنا مثل
ما أعطيتهم) لأن المؤمنين على عهدهم وشرطهم ، ولأن إذنتهم في الإعطاء كالهبة

وكذا إن أعطى لبعض وجعله باقيهم في حل ، وإن أعطى لبعضهم فمات لزمته لمن عاش ، فإن مات من لم يعط له لم تلزمه له إن لم

وحرم عليهم الرجوع في الهبة ، وإن أجازوا له خوفاً ومداورة فلم يطلب له عند الله ويتخرج هو ، وفيل : إن طلبوه بعد لزمته لأنهم تركوا عنه العدالة قبل أن تجب عليه لأنه تجب عليه بعد تحقق الإعطاء ، قبولهم وقبضهم على الخلف في شرط القبض كما مر في الهبات ، فتركهم لذلك ترك لما لم يملكوه فلم يحكمهم بعد أن يملكوه ، وهم يملكون العدل بعد تحقق الإعطاء ، كما أنه لا عتق فيما لا يملك ، ولا طلاق ولا ظهار ، وقيل : إن أدوا له ، ولم يذكروا له إسقاط العدالة فلم يطلبها بعد تحقق الإعطاء .

والكلام في إعطاء بعض أقل من بعض كالإعطاء في إعطاء بعض دون بعض في جميع مسائل الباب بحسب الإمكان ، والإذن في الإعطاء ، أو الإسقاط للعدالة مع حياة لا يجزي الأب على الصحيح ، إذا لم يطمئن قلبه في رضاهم بذلك ، وإن أدنوا أو أسقطوا كرهاً لزمته إجماعاً (وكذا إن أعطى لبعض وجعله باقيهم في حل) لا عدالة عليه لكن هذا متفق عليه إلا إن جعلوه في حل حياة فقولان ، وإن جعلوه كرهاً فعليه العدالة إجماعاً .

(وإن أعطى لبعضهم فمات لزمته لمن عاش) إن كان مع المعطى في الوجود حال الإعطاء إجماعاً كما أن لفظ عاش ، كنص في ذلك أو حدث بعده ، وقد أدركه قبل موته على خلاف ، وأما إن مات قبل وجود الآخر فلا عدالة إجماعاً وإذا عرفت ذلك (فـ) انتقل إلى عكسه وإلى صورة موتها جميعاً مع تقدم من لم يعط في الموت أو موتها معاً وقل (إن مات من لم يعط له لم تلزمه له إن لم

يكن له وارثٌ سواء ، وإلا أعطى منابَ الغير ، ولا بدّ من قبول
بالسخ من أب ومن خليفة لكطفل وإلا لم تصحّ لهم عطيته ،

يكن له وارث سواء (سواء مات من لم يعطه أولاً أو ما لمعاً ، ولزمه الاستغفار
من تأخير الإعطاء إن لم يعلم منه الرضى بالتأخير (وإلا) مثل أن يترك أمّاً أو
زوجة أو ولداً أو جده من الأم أو من الأب إن لم تكن الأم (أعطى مناب
الغير) ويسقط الأب منابه لا يعطيه فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم فلا
يدركه عليه ولده ولا وارث ولده كما مر في الهبات ، وقيل : لا يسقط منابه
لأنه حق في ذمته بلا معاملة من ابنه فهو كالتعدية لا يرث من ذلك لأنه لم يعطه
في حياته فيرد منه بعد موته . وإن لم يرثه الأب لكونه قاتلاً أوله سبب في قتله
أو لارتداده والعياذ بالله فلا نصيب له في إرثه فلزمه إعطاء العدالة لغيره من
الورثة كمن ذكرنا ، وكالأخوة على القول بتوريثهم إذا كان الأب لا يرث ، وإن
لم يرثه هو ولا أعطى العدالة لمن يرث ماله من رحم أو بيت مال أو الفقراء على
ما يأتي في الميراث إن شاء الله تعالى ، والصحيح وهو المذهب أن مال من لا
وارث ولا عاصب له لأرحامه .

(ولا بد من قبول) ولد (بالغ) عاقل لعطية له (من أب) ولا بد من
قبض أيضاً على ما مر من الخلاف في الهبة ، (و) لا بد (من خليفة) يستخلفه
الأب أو الإمام أو العشيرة أو نحوهم أو وكيل كذلك أو مأمور كذلك يقبل
(لكطفل) من أبيه ومثل الطفل هو المجنون والأبكم ونحوه الغائب (وإلا)
يقبل الولد البالغ العاقل أو نحو الخليفة لنحو الطفل (لم تصح لهم) أي للبالغ
ونحو الطفل (عطيته) أي عطية الأب وهذا قول من قال : لا تصح الهبة بلا

وجوز لصغير ومجنون مع بالغ بقبوله كما مرّ ، وللمشكل ثلاثة أرباع
كإرثه ، ولا تلزم

قبول ، وقيل : تدخل ملك الموهوب له ما لم يردها والصحيح أنها لا تصح إلا
بالقبول مطلقاً مع القبض بقيد أن تكون من أب .

(وجوز) العطاء (لصغير ومجنون) ونحوه وغائب (مع بالغ) عاقل
حاضر (بقبوله) لنفسه ولأخيه الصغير أو المجنون أو نحوه أو الغائب ، أي
وأجاز بعض العلماء عطاء الأب وثبوت عطائه لمن ذكر بعد مع البالغ بقبوله ،
ويصح أن يكون جوز بمعنى أثبت أي : وأثبت بعضهم العطاء لصغير ومجنون ،
ونحو ذلك مع بالغ يقبل لهم (كما مر) في الإجازة في قوله : باب ؛ إن لم يعرف
لأحد مال إلخ إذ قال : وتصح لك طفل مع بالغ من إخوانه بهبة واحدة ، ويقبل
عليه وعلى نفسه لا وحده ، وعلى بالغ أيضاً إن غاب وأجنبي أيضاً لمن ذكر
وتقدم في أوائل كتاب «المهبات» ما نصه : ولا تصح لك طفل من أبيه إلا بخليفة
أو تعلق بلوغه ، وقيل : تصح له من غيره بدون ذلك وثبتت له بإحراز أب
أو وصي أو وكيل أو حاكم أو محتسب .

(وللمشكل) في العدالة (ثلاثة أرباع) من مثل عطية الذكر (كإرثه)
فإن إرثه ثلاثة أرباع الذكر ، أما في العطية فله ذلك مطلقاً إن كان واحداً فله ذلك ،
وإن تعدد فلكل واحد ذلك على حدة ، وأما الإرث فله ثلاثة أرباع الإرث إن
كان واحداً بحيث لو فرض ذكر لورث وحده ، ولو فرض أنثى لورث معه
غيره ، ولو تعدد لم يتم له ذلك ، وأما الحنثى الخارج إلى الذكور بعلامة فحكمه
حكم الذكر ، والخارج إلى الإناث بعلامة فحكمه حكم الأنثى (ولا تلزم) العدالة

لمن لزمه نسبه في الحكم فقط ، ولزمت لمشترك كواحد ، وقيل :
نصفه ، وكذا المختلط ،

(لمن لزمه نسبه في الحكم فقط) كمن شهد عليه الشهود أنه أبو هذا الطفل أو
المجنون مطلقاً ، أو أبو هذا البالغ العاقل ولم ينكر البالغ ، وأمكن ذلك ، وكمن
تزوج وولدت قبل ستة أشهر من يوم العقد أو تحرك قبل الأربعة ، وشهد
الشهود أنه ولد بعد الستة أو تحرك قبل الأربعة ، وأنكرت تحركه قبل الأربعة
بعد إقرارها .

(ولزمت) كلا من الأبوين أو الآباء (لـ) ولد (مشترك) بينها وهو من
ولدت امرأة أو سرية دخل عليها رجلان أو أكثر في طهر واحد بنكاح مثل أن
يزوجها ولي لرجل وآخر لاخر ولا يعلم الأول منها وقد دخلا عليها .

وفي « الأثر » كيف يكون الولد المشترك قالوا : إذا خرج هذا ودخل هذا .
وقال عطية بن تقويدايد : يكون مشتركاً فيما رد ذلك الطهر الذي أتاها فيه الأول كله
(5) ولد (واحد) أي خالص لرجل واحد فيعطيه كل واحد من الآباء
المشركين فيه مثل ما أعطى لولده الخاص به حوطة ، (وقيل :) يعطيه كل
(نصفه) أي نصف الولد الخاص لأنه ينفقه نصف النفقة ويرث منه نصف
الميراث ، وإن كان الآباء ثلاثة فأثلاثاً وهكذا ، إلا إن قيل : لا يكون
الاستراك فوق ثلاثة ، والصحيح القول الثاني ، ولعل الأول احتياط .

(وكذا المختلط) مثل أن تلد امرأتان أو أكثر في ظلمة فلا تعلم كل منهن
ولدها ويقرررن بالجهل أو صرن يدعين ولا بيان أو في غير ظلمة وتناكرن ، ولا

ولا عدالة بين الابن وابن الابن ولا بين بني الابن ، وقيل :
تجب بينهم مطلقاً ،

بيان أو تشابهوا عليهن أو على آبائهن ولو بعد كبر قبل بلوغ أو بعده بحيث لا علم للولد أن ينكر من ينكر ، ويقبل من يقبل ، ولو صح عقله وكل واحد من الأولاد مختلط يعطيه كل أب كل ما يعطي ولده حوطة ، وقيل نصفه أو ثلثه أو ربعه أو غير ذلك بحسب عدد الآباء كإرثته ونفقته ، ويتصور الاختلاط في الواحد باعتبار اللبس في أبيه أهذا هو أم هذا ؟ بأن تلده امرأة وقد تزوجها رجلان في طهر واحد ومسها واحد فقط ، ولا يعلم ، فذلك الولد الذي تند بذلك المس مختلط في عرف الفقهاء أيضاً .

ومثال العدالة أن يعطي ولده الخالص له فيعطي الولدين المختلطين كلاً منهما مثل ما أعطى ولده ، لأن كلاً من المختلطين يمكن أن يكون هو الذي له ، وقيل : يعطي كلاً منهما نصف ما أعطاه ولده ، وكذا الأكثر ، وكذا يفعل الشريك ، فلو أعطى ولده عشرة أعطى الولد المختلط عشرة ، والمختلط الآخر عشرة ، وعلى القول الثاني يعطي كلاً خمسة .

(ولا عدالة بين الابن وابن الابن) ولا بين البنت وابن الابن ولا بين أحدهما وبنت الابن فله أن يعطي ولده دون ولد ابنه وبالعكس ، ويعطي أحدهما أكثر مما يعطي الآخر لأن العدالة وردت في الحديث بين البنين فولد ابنه ولو [لم] يتوارث معه إنما هو كسائر من يتوارث معه لا عدالة عليه له .

(ولا بين بني الابن) أو بنات الابن لهذه العلة قريبوا أو سفلوا (وقيل : تجب بينهم) لأن الجد أب (مطلقاً) صغاراً أو بلغاً وهو اختيار ظاهر

وقيل : إن كانوا صغاراً ولا تلزم جدة ولا عبداً وفي الأم والمشرک
قولان

« الديوان » (وقيل :) تجب (إن كانوا صغاراً) لا إن كانوا بليغاً لأن للبليغ حكم
أنفسهم ، وتقدم غير هذه الأقوال في كتاب الهبات في العدالة ، وسواء في هذه
الأقوال أنه كان له ولد سواهم أو لم يكن ، وتقدم للمصنف فيه قولان إن لم يكن
له ولد ، إذ قال : ولا بين أولاده وأولاد بنيه وفي وجوبها عليه بينهم إن لم يكن
له ولد سواهم قولان .

ولا تلزم بين أولاد بناته (ولا تلزم جدة) بين أولاد ابنها أو بنيتها كالا
تلزم بين أولاد بنتها (ولا عبداً) ولو بين بنيه لانقطاع التوارث والنفقة ولكونه
لا مال له لأنه مملوك وإن فرضنا له مالاً كإرث أرسل له من بلاد الشرك في قول
أنه لا يكون هذا الإرث ملكاً للسيد ، وفي قول من يثبت العطية للعبد لزمت
بين أولاده الأحرار ، وإن كانوا عبيداً فلا ، لأن ما لهم لسيدهم إلا على قول أنه
يكون لهم ما وهب لهم .

(وفي الأم والمشرک قولان) قيل : تلزم بين أولادهم ، وقيل : لا ، أما الأم
فوجه اللزوم أنها أحد الوالدين وحققها عظيم فتعدل لثلاث تعني فإن من عظم حقه
يصعب عقوقه ، وأقل شيء يكون عقوقاً له وعلى هذا فلها النزع كالأب .

وجه عدم اللزوم أن العدالة وردت في الأب فلا نزاع لها وهو المعمول به ،
ولو كان لا ينبغي لها أن لا تعدل لثلاث يكون عدم العدل سبباً لعقوقها ، وتقدم
القولان في العدالة من الهبات ، وأما المشرک فوجه لزومه أنه مخاطب بالفرع

• • • • •

بالأصل وهو الصحيح ووجه عدم اللزوم أنه غير مخاطب بالفرع وهو ضعيف ،
وفي عدالته بين أولاد بنيہ الخلاف السابق ، وذلك بين أولاده المشرکین ، وأما
أولاده الموحدون فلا عدالة عليه بينهم ولا بينهم وبين أولاده المشرکین ، وأما
أطفاله فليسوا بمشرکین ولكن حکم حکمہ فعلیه أن يعدل بينهم ، وبينهم وبين
أولاده المشرکین ، ولا عدالة على الأم جزماً بينهم ، والله أعلم .

فصل

يعطي الأب ' إن عدل الأصل والحيوان والمتاع بتقويم وبعدي
ووزن وكييل ما شأنه ذلك ،

فصل

(يعطي الأب إن عدل) أي إن أراد العدل (الأصل والحيوان والمتاع)
أي إن أراد أن يعطي أولاده ما لا يكال ولا يوزن ولا يقصد بعدد وأراد أن
يكون عادلاً في إعطائه فليعطهم كلهم من ذلك (بتقويم) تقويم العدول أو
يعطي بعضاً من ذلك وبعضاً القيمة بكرة ويجزي عدلان ، ويجزي واحد ، والمدار
على العدل فإن أحسن الأب التقويم جاز ولو وحده بإنصاف ، وذلك أن غير
المكييل والموزون لا يسهل الوقوف على مقاديره في القسمة إلا بالتقويم ، وإن
رضوا أن يعطيهم بلا تقويم أو خيرهم بينه وبين القيمة أو بين السهام منه فاختاروا
وهم عقلاء بدئج جاز .

(و) يعطيهم (بعدي ووزن وكييل ما شأنه ذلك) المذكور من عدة أو وزن

واعتبرت قيمة يوم الإعطاء ، وإن تشا كنت عليه إن أعطى
لبعضهم بها ولاآخرين بكييل أو نحوه طلب الحل منهم ، . .

أو كيل المعدود أو الموزون أو الكيل بعدد أو وزن أو كيل إن أراد أن
يعطيهم ذلك ، ويكون في عطائه عادلاً ولا بد من العدل ، وإن أعطى ذلك
بعضاً وأعطى بعضاً قيمة ذلك بمرة أو رضوا بلا كيل ولا وزن وكانوا بلغوا
عقلاء جاز

(و) إن أعطى بعضهم غير الكيل والموزون ولم يعط الآخرين ، وأراد
بعد ذلك أن يعطيهم بعدل (اعتبرت قيمة يوم الإعطاء) الأولين فيعطي لمن لم
يعطه أولاً من ذلك الجنس أو غيره بالقيمة التي كانت يوم أعطى الأولين أو
يعطي الآخرين تلك القيمة سواء قوّم ما أعطى أو لا ، أو لم يقوم ، فإن لم
يقوّم أولاً قوّم يوم الإعطاء للآخرين بقيمة يوم الإعطاء للأولين .

(وإن تشا كنت عليه) القيمة بأن قوّم عند الإعطاء للأولين ونسي القيمة
وشك فيها أو ظن وقد تلف الشيء حتى لا يمكن تقويمه الآن بما يسوى أولاً ،
ولم يكن له علم بوصفه الكافي ولا لغيره أو لم يتلف لكن شك فيما يسوى أولاً ،
أو ظن أو لم يقوّم أولاً وتلف ، ولم يوصل لبيان ، أو لم يتلف ولا علم له ولا
لغيره بما يسوى أولاً (إن أعطى) بدل من الشرط الأول وأداته بدل اشتغال
(لبعضهم بها) بالقيمة أو بدونها ما لا يكال ، ولا يوزن ، ولا يعد ، أو ما يكال ،
أو يوزن ، أو يعد (ولاآخرين بكييل أو نحوه) من وزن ، أو عد ، أو أعطى
الآخرين بدون ذلك أو أعطاهم ما [لا] يكال ، ولا يوزن ، ولا يعد (طلب الحل
منهم) أي ممن أعطاهم أولاً فيجعلوه في حل مما قد يكون زائداً فيما أعطى

وإن أجازوا له ثم ظهر أنه أعطى لبعض أكثر أتمّ لذي النقص
وإن زوج بعضاً وضمن صداقه

الآخرين ، وكذا له أن يطلب الحل من الأولين أن يأذنوا له أن يعطي الآخرين
يجهد رأيه .

(وإن) أعطى للآخرين يجهد رأيه وجعله الأولون في حل أو (أجازوا له)
أن يعطي الآخرين يجهد رأيه (ثم ظهر أنه أعطى لبعض أكثر أتمّ لذي النقص)
فإن نقص الآخرين زاد لهم حتى يستوا مع الأولين ، وإن نقص الأولين زاد
لهم حتى يستوا مع الأولين ، وإن نقص الأولين زاد لهم حتى يستوا مع
الآخرين ، أما إذا نقص الآخرين فظاهر لأنهم لم يجعلوه في حل ، وإنما جعله
الأولون ، وأما إذا نقص الأولين فإنما يتم لهم النقص مع أنهم جعلوه في حل
لأنهم جعلوه فيه حين تشاكل لأجل الشاكل لا مطلقاً ولما زال التشاكل رجعوا
لحقهم ، وأيضاً جعلهم إياه في حل من باب الجهل مرتين؛ إحداهما أنهم لا يعلمون
هل يعطي الزائد والثانية أنهم لا يعلموا كم يزيد ، وفي ثبوت هبة المجهول خلاف
جرى المصنف هنا على قول عدم ثبوتها .

والذي في « الديوان » : أنه إن ظهر أنه أعطى الآخرين أكثر مما أخذ
الأولون أو مثله فلا شيء عليه أي لأن الأولين قد جعلوه في حل وهو قول من لم
يثبت عطية المجهول . وإن أعطاهم أقل فليتم لهم اهـ .

(وإن زوج) الأب (بعضاً) من أولاده (وضمن صداقه) وأعطاه عنه
على أن لا يرجع عليه أو ضمنه على أن لا رجوع عليه كما مر أنه تلزمه العدالة إذا
تحمل وأعطى بلا رجوع ، والظاهر أن من يبريء ذمة الممول عنه بتحمل

أو جهّزه من ماله أعطى لغيره مثله ، ولا تلزم في مجعول لختن ، وإن جعل لبنت متاعاً حين تزوجت فحملته لزوجها فله ردّه إن بدا له إن لم يكن ذلك منه أولاً إعطاء

الحاصل يلزم الأب العدالة ، ولو قبل الإعطاء (أو جهّزه من ماله) أي أعطاه ما يعطي العروس من لباس أو غيره أو أعطى زوجته شيئاً يعتيد إعطاؤه بحيث لو لم يعطه أبوه لأعطاه هو أو أراد المصنف جهز الأنثى (أعطى لغيره) من أولاده (مثله) ولو لم يتزوج الثاني أو مات .

وأما الطعام الذي يجعله عند تزوج ابنه فإن كانت منفعتة ترجع لابنه فإنه يعدل مثل أن يكافيء ابنه عليه ، أو أن يترك له أهل البلد شيئاً مما يلزمه شرعاً أو بالحكم مما يحل تركه (ولا تلزم في مجعول لختن) لأنه لا يرجع نفعه للصغير المختون ، وكذا طعام العرس لأنه صرفه لنفسه ووجوهه ومعاريفه ومصالحه وكذا أجرة الخاتن لأنها فرض على الأب .

(وإن جعل لبنت متاعاً حين تزوجت) أي جعله بيدها (فحملته لزوجها) معها أو بعد أن تزف إليه (فله) أي للأب (رده إن بدا له) رده بالرجوع في الهبة إن جعله بيدها هبة ، وبرد العارية إن نواه عارية (إن لم يكن ذلك منه أولاً) أي قبل التزوج (إعطاء) فإن كان ذلك فلا يدرك رده لأن الزوج تزوج عليه ، وأعطى الصداق كما هو لأجله ففيه حق الزوج فلا يصح له الرجوع ، كما لا يصح له الرجوع في الهبة حال مرض الولد مرضاً ترجع الأفعال للثالث إن مات فيه ، لتعلق حق الوارث فيه من حين ذلك المرض، وكما لا يجزى الرجوع إذا عقد فيها عقداً كرهن أو عقد إليها عقداً ولا مال له ، ولزمته العدالة إذا كان له الرد بالرجوع في الهبة وغيرها ، وبأولى تلزمه إذا لم يكن له .

ولا تلزمه العدالة فيما له ردُّه عند الله ، وصحت في مرض وصحة
وتخرج من الكل ولو أوصى بها في احتضاره ، ولا تدرك في الحكم
قبل موته

(ولا تلزمه العدالة فيما له رده عند الله) وغلب عليه في الحكم الظاهر مثل
أن يجعل . بيد ولده شيئاً وينويه عارية أو يشهد شهوداً فيبطلوا بموت أو نسيان
أو جنون أو ردة أو غير ذلك أو ينكروا أو يغيبوا حيث لا يطبق لهم فيموت
الولد ذكراً أو أنثى فيتمسك الوارث بما بيده فيحكم الحاكم أنه ميراث ، وعبرة
« الديوان » هكذا : وكذلك إن زوج بناته فجعل لهن الأمتعة فجعلته إلى
أزواجهن فعليه العدالة في ذلك بين أولاده ، فإن بدا للأب في ذلك فأراد أن
يرده عن ابنته فإنه يدرك رده إلا إن أعطاه لها أول مرة ، وكل ما يدرك رده
فيما جعله لأولاده فليس عليه العدالة فيما بينه وبين الله . فتحتمل هذه العبارة
ما فسرته به كلام المصنف . وتحتل أن يريدوا بقولهم : فأراد أن يرده عن
ابنته فإنه يدرك رده أنه يدرك على وارث بنته إن ماتت أو عليها إن حييت
ردُّ العارية إن ادعاه عارية ببيان أو صدقوه .

(وصحت في مرض وصحة) وفي حال خوف من موت وفي حال أمنٍ لأنها
دين (وتخرج من الكل ولو أوصى بها في احتضاره) أو حالٍ بخوفة وتحاصص
الغرماء على مختار « الديوان » في كتاب النفقات وكتاب الوصايا كما تقدم ، وتقدم
في الهبات اختيار أنها لا تحاصصهم بل يقدمون عليها (ولا تدرك) العدالة أي
ما عدل به ، وهكذا في مثل هذا بما تسلط الحكم فيه على المعدول به ، لا على
نفس المعدل (في الحكم قبل موته) لا يدركها قبل موته ولده الموصى له بها ،

ولا يسقطها من زكاته وجوز . ويذكر عنها الولد إن أوصى بها
ولا تدرك في ماله إن لم يوص بها ،

ولا وارث ولله لأنها لم تقوَ قوة الدين ، إذ ليست معاملة ولا تعبدية في ماله ، ولله
ولا أخذ منه بوجه ، وإنما هي شيء لمجرد أنه أعطى من ماله نفسه لوالده الآخر ،
مع أن مال الولد لأبيه على ما مر ، فكيف ماله نفس الأب ؟ وقد مر أن الأب
أن يحمل نفسه في حل مما لزمه من ماله ولله على تقصلي موته ، فراجع
إن شئت .

(ولا يسقطها من زكاته) يقدر مضاف أي لا يسقط زكاتها من زكاته ،
ولا يتركها الولد لأنه لم يتصل بها ، ولا يسودها ولو أداها وقيلها ، وقد مر
هذا القول في العدة من كتاب الهيئات مقسمراً عليه الصنف ذابنه خاتمة .
(وجوز) أن يسقطها الأب ويتركها الولد ولو كان لا يصل إليها ولا يتركها
في الحكم قبل موت الأب ، فتزول لها منزلة حين على غي لم يتيسر ، أو منزلة دين
مؤجل ، لكن هذا على قول من أوجب زكاة الدين على صاحبه وأستطه على من
هو في ذمته إلا إن الأجل هنا مجهول ، وهو من أجل موته وبما أعيد
في الحياة .

(و) إتفا (يترك عنها الولد) على هذا القول الأخير (إن أوصى بها) ،
وأما إن لم يوص بها فلا يسقطها الأب ولا يتركها الولد إجماعاً لأنه لا يتركها ولا
بعد موت الأب ، ولو كان الأب قد دان بها ، أو كان يقر بها الولد يتركها إيجاباً ،
وإن أشهد بها وبين مقسارها أو أحاطه على ما صرف على والده الآخر بخضرة
الناس ولم يشهدهم ، فقيل : هذه شهادة فهي إحصاء ، وقيل : لا تعتبر ذلك
كأنه أيضاً في قوله (ولا تدرك في ماله إن لم يوص بها) ، وهي عليه تساعده .

ويجوز : بجبر أخذ من أبيه بالولد للأخوة منه فيقسم أو يعطي إخوانه
منه من المال أولاً ثم يقسم . ولا يجب ، قيل : لحمل مطلقاً ،

« وغيل » : أي وقيل ابن برّة (يجبر) بالحس إن أبي (أخذ) الشيء
يجب به العدالة وفي الفسخ أخذها ، أي : أخذ العدالة ، أي ما به العدالة (من
أبيه) بأن أعطاه أبوه ما يجب عليه به العدالة للولد الآخر (بالولد) أي على
الولد (للأخوة منه) أي لما أخذ من أبيه (يقسم) بين الذكر سواء ، وإن
كان أنثى فلها نصف الذكر ، وإن كانوا إناثاً فبينهن سواء وهذا الوجه ينصور
سواء كان الوارث مع الأولاد أو لا يكن إلا الأولاد (أو يعطي) الأخ (أخوته)
بعد موت الأب (مثله من المال أولاً) أي يعطي الكل من إخوانه مثل ما
أخذ من الأنثى النصف ، وإن كان أنثى أعطت الذكر نصف ما أخذت (ثم
يقسم) المال ، وهذا لا ينصور إلا إذا لم يكن وارث غير الأولاد لأن ذلك إن
فعل كان نقصاً من سهم الوارث غير الولد . مع أن الوارث لم يوص به .

(ولا يجب ، قيل : لحمل مطلقاً) دالم في البطن أو زال أو ولد ميتاً أو
حيّاً فلا يوصي له بالعدالة ، فإن والد قبل موت الأب الزمه أن يوصي له بالعدالة
أو يعطيه إياها ، وإنما لم يجب لم تثبت الوصية له بها ، إذ لا وصية للوارث بجبر
حق واجب له لأنه لم يتحقق ما لم يوجد كأنه معلوم ، ولا ثقة على حمل ولا
يوت ولا يورث الكفن إن تولد ويوصي حي يورث ، ولو من مات قبل ولادته وورثته
من حي بعد موته ، وهذا قول من قال : إنه لا عدالة لحادث فيما أعطى السابق ،
ولا سيما إن زال أو ولد ميتاً فلا حدوث هناك إلا الشيء غير معتبر لأن جسمه
إنما يولد جسم الإنسان ، والله بعض أحكام الإنسان كالدية والدفن ، لكن لا يكون
مالكاً فلا يورث ، ولا يعطي عليه .

وقيل : تجب إن وُلد حياً ولزم الإيصاء له بها فيأخذ منابه إن ولد حياً ويقسم على الرؤوس إن وُلد متعدياً واستحسن لموصيه أن يعين

(وقيل : تجب) له (إن وُلد حياً) فإذا وُلد حياً أعطاه أبوه بقائم عنه أو أشهد له بها وأوصى ، وهذا قول من قال : تجب لحادث (و) على هذا فإنه (لزم) الأب (الإيصاء له بها) أي بالعدالة بقدر ما يكون له منابه ، وذلك إذ كان حملاً وخاف الأب الموت قبل ولادته (فيأخذ) ذلك الجنين (منابه) وهو مثل ما أعطى السابق إن أوصى له به وولد حياً بعد موت الأب (إن وُلد حياً) وإلا بأن زال أو ولد ميتاً أو دام في البطن حتى ماتت أمه فما أوصى به ميراث لورثة الأب إن مات الأب ومال للأب إن حيي الأب .

(و) إذا أوصى للحمل بكذا عدالة أو قال : لما في بطنها ، أو قال : لما حملت وما يرادف ذلك في المعنى فإنه (يقسم على الرؤوس) رؤوس ما وُلد (إن وُلد) بالبناء للمفعول ، أي ، إن ولد الأب أو ولدت المرأة أو للفاعل ، أي ، إن ولد الأب (متعدياً) حاله على الأول من المسكن في ولد ، ومفعول على الثاني ، أو حال من محذوف ، أي ، إن ولده متعدياً يعني إن كان الحمل ذكرين أو ذكوراً أو أنثيين أو إناثاً أو ذكراً وأنثى فصاعداً فيها قسم ذلك لهم سواء ، وتأخذ الأنثى مثل الذكر لأنه أوصى لما في البطن إجمالاً فكأنه واحد فلا تتفاوت أفرادها فيكون ما نقص لكل واحد تباعة على الأب على هذا القول .

(واستحسن لموصيه) أي لمن أراد الإيصاء للحمل عدالة (أن يعين

للحمل إن كان ذكراً فله كذا ، وإن كان أنثى فله كذا ، وإن تعدد
فلكل على ذلك وإن أوصي للحمل فعين قول له خلافه بطلت ، .

للحمل (قائل في تعيينه (إن كان) الحمل أو الجنين أو نحو ذلك من الألفاظ
(ذكراً فله كذا ، وإن كان أنثى فله كذا) نصف ما للذكر ليسم من تباعة ما
ينقص لكل واحد لو تعدد ، ولم يعين ، ودخل في التعيين أن يقول : له مثل
ما أعطيت لولدي فلان إن كان ذكراً ، ونصفه إن كان أنثى ، إن كان ما أعطى
الأول معروفاً ، وكل ما كان أبين كان أولى ، وإن شاء أيضاً قال : وكل خنثى
مشكل فله كذا ، ويذكر ما هو ثلاثة أرباع ما أعطى للذكر ، وإن لم يذكر
هذا حكم به الحاكم ، وكفى قوله : إن كان ذكراً فله كذا ، وإن كان
أنثى فله كذا .

(وإن تعدد فلكل على ذلك) لكل ذكر مثل ذلك ، ولكل أنثى مثل
ذلك نصفاً ، وبعد فأولى ما يقول أن يقول : لكل ذكر في البطن أو خارجه كذا ،
ولكل أنثى كذا فيعطى كل فرد ما يعطى للآخر فينبجى ما يلزم على عبارة
المصنف إذا تعدد الذكر أو الأنثى فإنه يقسم للذكور ما للذكر وللإناث
ما للأنثى .

(وإن أوصى للحمل فعين) الذكر بكذا ولم يذكر الأنثى أو عين الأنثى
بكذا ولم يذكر الذكر وعطف عليه عطف مفصل على مجمل أو يقدر : وإن أراد
الإيصاء للحمل فعين (فولد خادفه) ، أي خلاف ما عين ، مثل أن يقول :
إن كان ذكراً فله كذا ، فولدت أنثى فلا شيء لها ، ومثل أن يقول : إن كان
أنثى فلها كذا ، فولدت ذكراً فلا شيء له كما قال (بطلت) وصيته للحمل وكانت

فإن عَيْنَ لذكرٍ مائة دينار وللأنثى خمسين أخذ كلُّ ما سمي له .
 وإن معاً فلكلِّ ذلك ، وإن كان ذكرين أو ثلاثة قسموا المائة أكثر
 من واحدة الخمسين ، وإن كان ذكوراً وإناثاً قسم للذكور المائة وللإناث
 الخمسون ، وإن كان خنثى أو مع ذكر وأنثى فله ثلاثة أرباع
 الذكر :

ميراثاً ، وإن وُلِدَ خنثى فلا يأخذ شيئاً إن أشكل ، (فإن عَيْنَ تذكر مائة
 دينار) مثلاً (وللأنثى خمسين) ديناراً مثلاً (أخذ كل ما سمي له) وذلك أن
 يقول مثلاً: إن كان الحمل ذكراً فله مائة دينار، وإن كان أنثى فله خمسون ديناراً
 أو نحو ذلك من العبارة ، فإن ولدت ذكراً حكم له بمائة ، وإن ولدت أنثى حكم
 للأنثى بخمسين .

(وإب) قال : إن كان ذكراً فله كذا ، وإن كان أنثى فله كذا وقد قضى
 الله جل وعلا أنها (معاً) في البطن بأن ولدت ذكراً وأنثى (فلكل ، منهما
) ذلك (الذي سمي له فللذكر المائة وللأنثى الخمسون (وإن كان) الحمل (ذكرين
 أو ثلاثة قسموا المائة و) تقسم (أكثر) ، أي ما زاد من الإثبات (من واحدة)
 أي على واحدة (الخمسين) إن كان الحمل زائداً على الواحدة .

، (وإن كان) الحمل (ذكوراً وإناثاً قسم للذكور المائة وللإناث
 الخمسون ، وإن كان) الحمل (خنثى) وحده (أو مع ذكر وأنثى فله ثلاثة
 أرباع الذكر) وهي خمسة وسبعون وللذكر خمسون بقيت من مائة ، والأنثى
 خمسة وعشرون بقيت من الخمسين التي لها ، ومراده بالذكر الذكر الذي تقدم أن

وإن مع ذكرٍ فقط أخذ نصف المائة والحسين ، وكذا مع أنثى ،
وإن مع ذكور أو إناث أخذ نصف مناب واحد من المائة ونصف
مناب واحدة من الحسين ، وكذا إن كان مع ذكور وإناث ، وإن
أوصى وقال : إن ولدت ذكراً فلها المائة ، وإن ولدت أنثى

له دليلاً مائة ، والخمسة والعشرون ثلاثة أرباع المائة هكذا ، وهي أيضاً ثلاثة
أرباع مجموع المائة والحسين ، فنصف الحسين خمسة وعشرون ، ونصف المائة
خمسون ، والخمسون مع الخمسة والعشرين خمسة وسبعون ، ولا يضرنا مخالفة هذه
لمائة لميراث الخثى لأن ما هنا وصية .

؛ وإن مع ذكر فقط أخذ نصف المائة والحسين (فله خمسة وسبعون ،
ولا يضر بميراثاته الذكر هنا وبزيادة عليه لأن ما هنا وصية لا ميراث) وكذا
مع أنثى (له خمسة وسبعون ولها خمسة وعشرون وبقيت خمسون للورثة ، وإن
كانت وصية أخرى فلهم الثلثان ولها الثلث (وإن مع ذكور أو إناث أخذ
نصف مناب واحد من المائة ونصف مناب واحدة من الحسين) فله مع الذكرين
خمس وعشرون ولذكرين الباقي ، وله مع الأنثيين اثنا عشر ونصف ولأنثيين
الباقي .

(وكذا إن كان مع ذكور وإناث) يأخذ مثل نصف نصيب الذكر ، ومثل
نصف نصيب الأنثى ، وإن أوصى وقال : إن ولدت ذكراً (أو قال : ذكراً ،
أو قال : ذكراً فصاعداً ، أو قال : ثلاثة ، أو قال : أربعة ، أو قال : غير
ذلك) فلها ، أو ضم (المائة : وإن ولدت أنثى) (أو قال : إناثاً ، أو قال .

فالحجسون فكان ذكراً أو أنثى أو هما أو مشكلاً أو معهما
فكذلك ،

أنثيين فصاعداً ، أو قال : ثلاثاً ، أو قال : أربعاً ، أو قال : غير ذلك (ف) لهما
أو لهنّ (الحجسون فكان) الولد أو الحمل (ذكراً أو) كان (أنثى أو) كان
(هما) ، أي ذكراً وأنثى معاً ، فهما ضمير رفع منفصل استعير للنصب ، فلو قال :
أو كان إياهما لكان أولى ، ويحتمل أن يكون الكون المقدر قبل قوله : هما تاماً
فيكون قوله : هما فاعلاً له ، والأصل : أو كانا ، أي ثبت الذكر والأنثى ، ولما
حذف العامل وهو الكون منفصل الضمير وخلفه قوله : هما .

(أو) كان (مُشكلاً) وحده (أو) مشكلاً (معهما) ، أي مع الذكر
والأنثى أو مع أحدهما أو مع متعدد من أحدهما أو مع متعدد منها أو كان
ذكرين وأنثيين أو ذكوراً وإناثاً أو ذكوراً وأنثيين أو إناثاً وذكورين أو ذكراً
وأنثيين أو ذكراً وإناثاً أو أنثى وذكورين أو أنثى وذكوراً (فكذلك) يقسم
الذكر ما للذكرين والأنثى ما للأنثيين انفرد الذكر أو الأنثى أو اجتماعاً ، ويأخذ
المشكل ثلاثة أرباع سهم الذكر الواحد إن كان وحده أو مع ذكر وأنثى
فصاعداً ، وإن كان مع الذكر الواحد الأنثى فله نصف ما ناب الذكر الواحد من
الوصية ، ونصف ما أوصى به للأنثى أو فله نصف ما تأخذ الأنثى ونصف
ما أوصى به للذكر أو مع الذكرين أو الذكور فنصف ما ناب الذكر الواحد
ونصف ما ناب الأنثى أو مع الأنثيين فنصف ما ناب الواحدة ونصف ما أوصى
به للذكر الواحد ، أو مع متعدد منها فمثل نصف نصيب الواحد ومثل نصف
نصيب الواحدة ، وما بقي من المال في مسألة من مسائل الخنثى أو غيره فللورثة
والوصية .

وإن افتقر بعدما أعطى لبعضهم ولم يجد ما يعطى لآخرين نزع بالسوية،
 كمن عنده ابنان فأعطى لأحدهما عشرة دنانير فافتقر، فإن كان لها
 مال نزع لكل ما ينوبه فيما أعطى،

(وإن افتقر) الأب (بعدما أعطى لبعضهم) ، أي لبعض أولاده . (ولم
 يجد ما يعطى لآخرين) . من أولاده في العدالة (نزع) ما يعدل به (بالسوية)
 بمن أعطاهم ومن لم يعطهم ، وينزع من الأنثى نصف ما ينزع من الذكر وهو
 العدل في النزع ، وينزع من الخنثى ثلاثة أرباع الذكر كالإرث ، وإن تعدد
 فكإرثه أيضاً إذا تعدد (كمن عنده ابنان فأعطى لأحدهما عشرة دنانير
 فافتقر) أو لم يكن له إلا العشرة فأعطاهما أحدهما غير عادل فتأبى فأراد العدل
 أو أعطاه إياها ثانياً إن يرزق فيعطى آخرين فلم يرزق ما يعطهم أو تعجل
 بالعدل .

(فإن كان لها مال نزع لكل) ، أي من كل واحد منها (ما ينوبه) وهو
 خمسة لكل واحد (فيما أعطى) وهو العشرة ، فإنه إذا أعطى عشرة فخمس
 تنوب من أعطاه إياها وخمس تنوب من لم يعطه ، وذلك عشرة فيعطى كلها من
 لم يعطه فيصدق عليه أنه قد أعطى كلا عشرة ، أعطاهما أولاً أحدهما ثم أعطى
 آخر عشرة ، ولا غبن في ذلك ، لأن من أعطاه عشرة ونزع منه خمسة فقد بقيت
 له خمسة ، ومن لم يعطه ونزع منه خمسة ثم أعطاه عشرة فقد رجعت إليه الخمسة .
 المزوجة منه ، وأخذ خمسة تقابل الخمسة الباقية لأخيه ، وإن افتقر المعطى أولاً
 على هذا القول نزع من الآخر خمسة فردها له ، وإن افتقر الآخر انتزع من الأول
 خمسة وأعطاهما الآخر .

وقيل : ينزع من المعطى له خمسة فيعطيهما الآخر ، وفيل : عشرة فيعطيهما له إن افتقر ، وإن افتقر هو والمعطى له لا الآخر نزع منه عشرة ثم يردّها له عدالة ، ولا يُشهد لمعطٍ بعضاً دون آخر كما لا يحل له تفضيله

(وقيل : ينزع من المعطى له) فقط (خمسة فيعطيهما الآخر) فيكون قد أعطى لكل -ها خمسة ، والأول الذي كانت عنده خمسة زائدة قد ارتجعها منه ، وإن افتقر الأول على هذا انتزع من الآخر خمسة فردّها له ، (وقيل :) ينزع من المعطى له (عشرة فيعطيهما له) ، أي للآخر (إن افتقر) الآخر ووجه أن العدالة دين عليه ، والأب يقضي دينه إذا افتقر من مال من كان له مال من أولاده ، وهكذا وجه قوله :

(وإن افتقر) الأب (هو والمعطى له لا الآخر نزع) الأب (منه) ، أي من الآخر (عشرة ثم يردّها له عدالة) وإن افتقر المعطي والمعطى ، ومن لم يُعط بجعل المعطي نفسه في حل ، ويجوز في صورة نزع الأب المفتقر من أعطاه أولاً أن يرجع رجوعاً في المقدار الذي ينتزع ممن أعطاه ، وإن كان الأب يحد ما يعطي فلا يحد النزع ، لكن يعطي من ماله من لم يُعط أو يرجع في هبته للأول بقدر ما ينتزع للعدالة لو احتاج لأن له الرجوع في هبته استغنى أو افتقر بلا إثم ، ولا يعط بعضاً دون بعض .

(ولا يشهد) كما مرّ في الحديث في باب العدالة من الهبات في كلامي (لمعطٍ بعضاً دون آخر) من أولاده ، (كما لا يحل له تفضيله) ، أي تفضيل البعض

بلا استحقاق وجه ، ولا لمتهم بحيف كما مر .

أو تفضيل المعطى ، أي تفضيله لبعض ولا يشهد لما فيه التفضيل (بلا استحقاق وجه) ، أي بلا ثبوت وجه التفضيل ، وينهاه من علم بذلك ومن استشهده ، فأما إذا ثبت وجه التفضيل فيجوز التفضيل ، ويجوز لمن يشهد فيه ، مثل أن يكون أحدهم فائناً لهم في الإحسان والبر إلى أبيه أو باراً والآخرين غير بارين ، أو باراً والآخرين عاقين ، أو كسب مالاً وتركه لأبيه أكثر من الآخرين ، أو لم يكسب الآخرين أو كسبوا ولم يعطوا أباهم ، أو كان الأب قد أفسد مال واحد أو انتفع منه أكثر أو أخذه ولم يرض ، أما إذا رضي وأعطى بيده أو أجاز قبل دخول الأب فيه وبلا قهر فذلك من البر المذكور .

(ولا لمتهم بحيف) بين أولاده (كما مر) في الأحكام إذ قال : باب يحسن لدعو لتحمل شهادة أن يحيب إن لم يربها إلخ ، مثل أن يستشهد إنساناً على أن يعطي أحد أولاده مائة دينار عدالة فيرتاب أنه لم يعط للأول كذلك ، بل أقل أو لم يعطه شيئاً أو لا ولد له سواء ، أو يستشهده أنه أعطاه أرضاً أو نخلاً عدالة فيرتاب أن هذا الأصل أكثر مما أعطى الأول من الدنانير مثلاً ، أو يستشهده أنه يعطي ولده كذا في دين عليه لولده أو في تباعة أو في دية مورث ولده أو دية عضو ولده أو أرضه ، واستراب أنه ليس عليه ذلك كله ، أو أن لا شيء عليه من ذلك ، وتقدم كلام على ذلك في الهبات ، وإن راب أنه أعطى الأخير أقل فلا يشهد لأنه ليس ذلك عدلاً وهو يشهده بالعدل ، وقيل : يشهد والباقي في ذمة الأب ، وكذا القولان إن علم ، وإذا لم يرب ولم يعلم في ذلك كله فله الشهادة ، ويمنع الكاتب مما يمنع منه الشاهد .

وإن أوصى بقسم ماله بين الذكور والإناث سواء ، أو بشيء مما هو خلاف

• • • • •

الحق ويعرف بالعلم فلا ينفذ، وقد أئتم، وإذا أوصى بعدالة وبتن مقدارها وصرح
هو بما يعلم منه بالزيادة أو أقر الموصى له أنه ليس له ذلك فقط ، أو قال ، هو
أو الأب أنه أوصى بذلك لأجل ما أعطى أحدهم وهو كذا وكذا فتبين أن
الموصى به أقل فليس للموصى له إلا ما للأول إلا إن زاد بالسعر ، ولا تجب
العدالة بين ورثته ولا بين ولده وسائر ورثته إلا أنه تجب بين أزواجه كما تجب بين
أولاده ، ولكن لا يحل له أن يحيف بين الورثة إذا خاف على نفسه الموت فيعطي
بعضاً ويمنع بعضاً ، والله أعلم .

باب

جاز لأبٍ أكلٌ وركوبٌ وسكنى وانتفاعٌ بمالٍ ولده ،
كاستخدام عبيده ولو بالغاً والأب غنياً ،

باب

فيا يجوز للأب في مال ولده

(جاز لأب) من مال ولده بلا عدالة تجب لكن يندب إليها في الحكم وفيما بينه وبين الله (أكل) وشرب ماء ولبن وغيره ، (وركوب) على دابة ولده ، (وسكنى) داره أو بيته أو نحوه ولبس ثيابه ، (وانتفاع بمال ولده) ذكرراً أو أنثى (كاستخدام عبيده ولو) كان ولده (بالغاً) عاقلاً ولو أحازه (و) كان (الأب غنياً) ولا سيما إن كان فقيراً أو كان ولده طفلاً أو مجنوناً ولا يفعل الأب ذلك لغيره وجوز ، وذلك فيما كان من ذلك موجوداً ، وأما أن يشتري من مال ولده ذلك لينتفع به فلا إلا إن لم يكن له مال يكفيه لذلك وغيره ، وتقدم في باب العدالة من الهبات ما نصه : وله أن يأكل من مالهم ما شاء ، وكيف شاء بلا نزاع ، ولو له مال ولا عدالة فيه .

وجاز له تزويج عبيد طفله فيما بينهم ولغيرهم ، ويطلق على ذكرانهم ويخالع إناثهم ويبيع من ماله ويصل ويولي ويهمل ويشارك ،

وفي « الأثر » : إذا كان له ابن موسر وابن معسر فأراد أن يأكل من ماله الموسر دون المعسر فلا يجوز له ذلك ، ولكن يساوي بينهما في الأكل من مالهما كما يساوي بينهما في العداة ، إلا إن أراد صاحب « الأثر » الأكل للفرع بإخالة .

(وجاز له) بلا خلة (تزويج عبيد طفله) وطفله (فيما بينهم) مثل أن يكون لابنه الطفل عبد وأمة فيزوج الأمة للعبد ، وأن يكون لبنته الطفلة عبد وأمة فيزوج أمتها لعبد (ولغيرهم) مثل أن تزوج عبد ابنته بأمة ابنته الآخر أو بأمة ابنته أو عبد ابنته لعبد ابنته ، أو عبد ابنته أو ابنته بأمة غير ولده ، أو أمة ولده بعبد غير ولده ، وله أن يأمر بذلك أو يوكل أو يستخلف والولد في ذلك كله غير بالغ ، وتقدم في النكاح في قوله : باب : لا يصح نكاح عبد أو أمة ما نصه : ونكاح رقيق اليتيم والمجنون خلقتها أو وليها ، له ، فإذا جاز لوليها جاز للأب بالأولى ، بل هذا نص في الأب لأنه إنما جاز ذلك للخطبة لجوازه لمن استخلفه ، وهو الأب ، من جهة من يستخلف لها وهو ذكر ولي لا يشك في جواز تجوز ذلك .

(ويطلق على ذكرانهم ويخالع إناثهم) ويقادي أو يأمر بذلك أو يوكل أو يستخلف ، (ويبيع من ماله) من مال ولده (ويصل ويولي) لمن شاء ما اشتراه هو أو غيره لطفله (ويهمل) باتماً لطفله بواسطة أو واسطة غيره أو غير بائع على ما مر في الإقالة ، (ويشارك) غير طفله فيما كان لطفله بالشراء أو غيره بدفع منابه في الثمن .

ويعارض ويستأجر ويشترى : وإن معيماً إن رأى صلاحاً في ذلك ،
وفي الرهن له وعليه ، ويدائن ويقرض ويترك ماله ، وقيل :
لا يجب عليه ويشفع له ويحجز لغيره ،

(ويقرض) ، أي يعطي القراض من مال طفله لغيره ، (ويستأجر) ماله
ويستأجر ماله (ويشترى) بمال طفله لطفله (وإن معيماً إن رأى صلاحاً في
ذلك) المذكور من اشتراء المعيب أو في ذلك كله وهو أولى لعمومه (و) له أن
يرهن من غيره لولده الطفل في دين هو لطفله المذكور ، ويرهن من مال ذلك
الولد الطفل في دين هو على ذلك الطفل إن رأى صلاحاً (وفي الرهن له و) الرهن
(عليه ، ويدائن) ، أي يبيع ماله بالدين ويأخذ له الدين (ويقرض) من ماله
لغيره إن رأى ذلك المذكور من المدائنة والقرض والرهن له أو عليه أصلح له ،
وجاز فعله في الحكم رأى صلاحاً أو لم يره .

(ويترك ماله) وجوباً ، لأنه ^{مستحب} أمر من عنده مال من غيره أن يتركه ،
ولأنه كاله فخطوب بركاته كما خطوب أن يعلمه دينه ويدين له رحمه ،
وكما خطوب بقرم ما أفسده من الأموال مطلقاً وبما أفسد في النفس مما دون
ثلاث الدية .

(وقيل : لا يجب عليه) أن يتركه لأنه ليس ملكاً له ، ولأنه قال بعض
العلماء : لا تجب في مال صبي ، والمجنون في مسائل الباب كلها كالطفل إن كان
جنونه من الطفولية ، وقيل : أو بعدها ، (ويشفع له) ، أي يأخذ له شفعة
ما يبيع جزؤه مما هو شريك فيه أو يأخذها له بالجوار والشركة في نحو الطريق ،
(ويحجز) ها ، أي يتركها (لغيره) ، أي لغير طفله من مشتري فيسلم له المبيع

ويصنع منه معروفاً بيسير وبلا إضرار ، وجاز فعله فيه ، وإن لم يرد به صلاحاً ، ولزمته نفقة أطفاله وجنائيتهم مطلقاً ولو لهم مال ما لم تجاوز ثلث دية في نفس وينفقهم إن شاء من مالهم وعبيدهم أيضاً .

أو من غير مشتر ، وهو الشفيع الآخر ، فيأخذ المبيع بالشفعة أو يهبها أو يبيعها أو يفعل نحو ذلك .

(ويصنع منه معروفاً بيسير وبلا إضرار) ليكون الأجر به للطفل ويحفظ به بدنه وماله وينمو ويكون صالحاً ، (وجاز) أي مضى (فعله) أي فعل الأب (فيه) أي في مال الطفل كيبيعه ولو أصلاً والشراء به ورهنه وإعارته وقرضه ، (وإن لم يرد به صلاحاً) وأثم إن كان فعله تضيعاً أو إسرافاً أو إعانة في معصية .

(ولزمته) كما مر في الأحكام (نفقة أطفاله وجنائيتهم مطلقاً) أي سواء كان لهم مال أو لم يكن كما فسر الإطلاق بقوله : (ولو) كان (لهم مال) ، إلا أنه إن كان لهم مال أو أنفق منه أو من ماله ورجع عليهم ، وسواء كان ذلك أقل من ثلث الدية أو ثلثها أو أكثر ، إلا إنه إذا كان ثلثاً أو أكثر في الأنس فعلى العاقلة كما قال : (ما لم تجاوز) لم تستغرق (ثلث دية في نفس) ، ومرادهم ثلث دية الرجل إن كان المجني عليه ذكراً وثلث دية المرأة إن كان أنثى ، وتعتبر أيضاً دية الخنثى أو المشرک بثلثها إن كان المجني عليه خنثى أو مشركاً أو مشركاً ، وأما العبد فقال لا دية له تعتبر .

(وينفقهم إن شاء من مالهم) إن كان لهم مال (و) أنفق (عبيدهم أيضاً)

ويقتضي منه ديونهم ولو وصية لازمة وبجناية ثابتة ، ورجاز له قضاء دينه إن احتاج من مال أولاده مطلقاً ولزومه الغرم إن لم يحتج ، وإن باع مال أطفاله ليتزوج به أو يؤدي منه دينه جاز فعله مطلقاً وضمن العوض إن لم يحتج كالقيمة إن دبر عبيدهم أو أعتقهم أو كاتبهم ،

من مالهم ، أعني من مال ساداتهم الأطفال إن كان لهم مال أو من ماله ، ويرجع عليهم إن كان لهم حين الإنفاق ، (ويقتضي منه) ، أي من مالهم ، أو من ماله ورجع عليهم إن كان لهم مال إن شاء (ديونهم ولو) كان الديون على الأطفال (وصية لازمة) مورثهم الذي ترك مالا وورثوه ولم تنفذ وصيته ، وقد أكلوا التركة أو أفسدوا وأما غير اللازمة فلا ، ولا مدخل للزوم في التقيي الذي أفاده بقوله : ولو ، (وبجناية ثابتة) في الأموال مطلقاً ، وفي الأنفس إن كانت أقل من الثلث .

(ورجاز له قضاء دينه) دينياً أو دنيوياً كالكفالة والزكاة (إن احتاج من مال أولاده مطلقاً) أطفالاً أو بُلغاً ولو أحازم ، (ولزومه الغرم) إن قضى من مالهم (إن لم يحتج) ولو كانوا أطفالاً ، (وإن باع مال أطفاله) ولو بنات (ليتزوج به أو يؤدي منه دينه جاز فعله مطلقاً) كان له مال أو لم يكن ، (وضمن العوض إن لم يحتج كـ) بالزومه ضمان (القيمة) بقيمة وقت التدبير والعق والمكاتب (إن دبر عبيدهم) أي عبيد أطفاله ، (أو أعتقهم أو كاتبهم) وإنما لزومه القيمة في المكاتب مع أن مال الكتابة للطفل ، لأن العبد وكسبه لسيده ، فلو لم يكاتبه مثلاً لبقى ملكاً لابنه ، ويكسب أيضاً ما شاء الله ،

وإن لزمه عتقٌ فأعتق من مال ولده مطلقاً قبل النزع لم يخرجه ،
وجوز إن كان طلقاً ، وكذا إن لزمه حجٌ ولا مال له ، فحجٌ من

ولو أكثر مما كانه فيبني الأب على ما أكل من مكاتبته قيم بالقيمة وإن أكله الأب
أعطى القيمة من نفسه ، وأما إن فعل ذلك بعبد أو لاده البالغ فلا يكون
أحراراً ، وقيل : هم أحرار كما مر عن «الضياء» أو غيره في الإحالة . والمجنون
من الطفولية كالطفل ، وقيل : مطلقاً ، إلا إن كان يفتق ويحن في البلوغ فليس
كالطغث ، وهذا في جميع مسائل الفقه المتكلم فيها على حكم مال الولد لأبيه
وتصرفه فيه والإتفاق عليه ، والإناث كالذكور في جميع أحكام الولد .

(وإن لزمه عتق) لكفارة من أجل كبيرة أو ظهار أو حنث
أو قتل أو صغيرة أو معصية أو نذر أو مرسلة لكبيرة أو صغيرة أو معصية
أو بين أو موجب أو حنث أو نذر أو لزمه العتق عن غيره كعتق لزمه عن
وصية مورثه (فأعتق) وهو محتاج (من مال ولده مطلقاً) طلقاً أو بالفا
(قبل النزع لم يخرجه) ، وأما العتق فقبيل : واقع ، وهو ظاهر التعبير بعدم
الجزاء فإنه يتبادر منه وقوع العتق لكنه لا يخرى ، وذلك للحوطة في العتق ،
وللأب كلام في مال ابنه بثل : أنت ومالك لأبيك ، وقيل : غير واقع ، لأنه
ملكٌ لولده لا له قبل النزع ، ولا عتق فيما لا يملك كما في الحديث ، وقيل : إن كان
طلقاً وقع لا إن كان بالفا ، لأن حكم مال الطفل كحكم ماله ، فإذا وقع لزمه
ضمانه لأنه إفساد لا قضاء حاجة ، لأنه لم يخرجه ، فإن وجد ضمن القيمة وإلا جعل
نفسه في حل منها .

(وجوز إن كان طلقاً) ، أي يخرجه للكفارة ولو أعتقه قبل النزع ،
(وكذا إن لزمه حجٌ) أو غيره (ولا مال له فحجٌ) أو قضى ما لزمه (من

مال ولده مطلقاً أجزأه ، وضمن مع الإجزاء إن كان يملكه ، ولا يجوز له في مال بالغ بيع ولا شراء ولا إخراج من ملك يوجه ، ويجوز فعله مطلقاً مع الغشيان إن لم يحتج ، وإن أعطى البعض من مال بعض أو أصدق عليه نساء

مال ولده مطلقاً (طفلاً أو بالغاً أو بلا تزوج) (أجزأه) ، ولا ضمان عليه (وضمن مع الإجزاء إن كان يملكه) « الباء » للإلصاق ، والراء : إن كان له مال ، (ولا يجوز له في مال بالغ) من أولاده (بيع ولا شراء) ولا عتق ، وذلك في الشراء بحضور من مال ولده بأن قال : اشتري بهذا أو بمالك ولدي أو بمالك في موضع كذا وهو لولده ، أما إن اشترى بوجهه فباطل إجماعاً .

(ولا إخراج من ملك يوجه) ما من وجوه الإخراج من الملك أو ما يؤول إلى الخروج منه كرهن وتديير إن لم يحيز له ولده ذلك الذي قل - يضم الياء وكسر الجيم ، (وجوز فعله مطلقاً) قل ليأخذ الثمن أو يقضي لازماً أو قل ليحرز الثمن لولده أو يتصرف له فيه احتاج أو لم يحتج (مع الغشيان إن لم يحتج) سواء قضى ذلك لنفسه أو فعله لغير نفسه كالبيع وحرز الثمن لولده أو تصرفه فيه لولده ، فإن تلف ولو بلا تضييع ضمنه ، وقيل : لا ضمان عليه مطلقاً وإن احتاج بأن فعل لنفسه ولا مال له يقنيه عن ذلك فلا ضمان عليه وإنما يعد للأب في قولهم : احتاج ، ما زاد على لباس ومسكنه ، قل : وشجر وتخل قليل يأكل منها أوقاتها .

(وإن أعطى لبعض من مال بعض) كفوا بلناً أو أطفالاً أو بعض بالغاً وبعض طفلاً (أو أصدق عليه) أي على بعض (نساء) أي لنساء ذلك

أو لغيره ضمن ، ولو مالَ طفل إن لم يكن لثواب .

البعض (أو) أعطى مال بعض (لغيره) ، أي لغير ولده ، مثل أن يعطي
الصدّاق على رجل لزوجته وليس بولده أو يعطي الرجل المال (ضمن) ما
أعطى مطلقاً (ولو مالَ طفل إن لم يكن) ذلك الإعطاء مبة (لثواب) وإن كان
لثواب فلا ضمان للطفل قطعاً ، وفي ضمانه إن تلف للبالغ الخلاف المتقدم ،
والبنت كالابن في جميع الأبواب ، والله أعلم

باب

جاء له نزاع من مال ولده إن احتاج بعدالة ، . .

باب في النزاع

(جاء نزاع من مال ولده) طفلاً أو طفلة بالغاً أو بالغه (إن احتاج) لنفقة نفسه أو لكل حاجة لا يستغني عنها ، أو نفقة نسائه أو أطفاله الذين بلا مال أو لقضاء حق الله تعالى واجب عليه أو لمخلوق (بعدالة) على قدر إرثهم منه في النزاع بأن ينزع من الذكر مثل ما ينزع من الآخر ومن الأنثى نصف ما ينزع منه ، ومن المشرِك أو الخليط نصف ما ينزع من الذكر ، إن كانا ذكرين ، ونصف ما ينزع من الأنثى إن كانا أنثيين ، وثلاثة أرباع الذكر إن كان مشكلاً ، ولا رد إن منع مانع من ذلك الإرث المعتبر بعد إلا في المشكل وإن التحق بعد بالذكر أو الأنثى فإنه يرجع الأب فيه إلى الحق ، ولا يلزمه في الحكم ، وقيل : يلزمه وإن لم يعدل في النزاع صحّ نزعه وأثم ، وإن قاب رد الزائد لمن نزعه منه ، فإن احتاج لما ردّ نزاع ما احتاج إليه بالعدل ، وإن لم يجد

في إلت التسمية مطلوبة ، ووصح بإشهاد : وإخبار بمجاسته ، وداخل ملكه
بذلك ، وخرج من ملك الولد ، به عليل فيه . . .

مما يرد نزع ممن لم ينزع منه الزائد ، بوقفه لمن ينزعه منه ، وإن اختار من لم ينزع
منه الزائد عطل نفسه في حلق من ذلك الزائد أو ينزعه بمن نزع منه الزائد ورده
إليه قضاء ، وتكون في تلك أوجه يقدر الأحوال المتقدمة في المعطي
بلا عطل .

((وإلت التسمية)) أي وإلت كلف للتسمية ((مطلوبة)) مثل نصف مال ولده ،
أو أولاده أو ثلثه أو ربه أو غير ذلك ، ومثل نصف النخلة هذه أو الدابة أو
غير ذلك ومثله نزع بعض خصوص من ملله كنزع هذه النخلة أو هذه المائة أو
هذا العبد ، وكل ذلك جائز ، وأما تسمية غير مطلوبة فلا يصح نزعها ، مثل أن
يقول : نزعته منه تسمية أو يقول التسمية التي نزعها فلان من ابنته ، ولا قدرى
ما هي أو التسمية العظمى أو الصغرى أو الوسطى ..

((ووصح)) النزع ((بإشهاد)) لأمين أو أمين وأمينين على النزع ((وإخبار))
لها ((عالجته)) أي احتياجه إلى ملك ولده ، يلف يقول : أشهد أنني محتاج إلى
ملك ولدي وإني قد نزعته منه كذا ، وإلت تقدم ذكر النزع على ذكر الحاجة
جائز ، وإلت لم يذكر الحاجة لم يثبت في الحكم ، وثبت فيها بينه وبين الله ولو بلا
إشهاد ، وإلت أقرو الولد جائز ولو في الحكم ((وداخل ملكه بذلك)) وخرج من ملك
الولد ، فلا يملك فيه الولد ، ولا يقلل منه تصرفه ..

((وسئل)) الأب ((فيه)) ويقال بتصرفه فيه يتصور الية في الزكاة ونحوها ،

إن لم يرب في دعوى حاجته وإلا لم يصح نزعه ، ولا يشتغل
به حاكم في الحكم ، وجاز عند الله إن قال : نزعه
 واحتاج ،

(إن لم يرب في دعوى حاجته) أبو حنيفة علم محتاجاً أو مديناً أو حياً حاله
بلا رية ، وإن ريب لم يشهد له ، ولم يعمل فيه ، ولم يقبل تصرفه فيه ، كما إذا
قطع يدهم حاجته إلا إن دخل منه يد أحد قبل أن يركب ، أو قبل أن يعرف
أنه مزور فلا رية عليه إلا إن قطع يدهم بها ، وإذا ريب فلا يعمل ولا يقبل
منه فيه للرية ، ولا للتزوج منه لإمكان صحة التزوج والحاجة ، وقيل : إذا
ريب عومل فيه الولد وقبل منه الصحابة للأصل ، ثم رأيت المصنف يقول :
وأصحاب النوان : ذكروا هذا مقتصرين ، كما أشار إليه المصنف بقوله :
(وإلا) لا يمكن لم يرب بل ريب (لم يصح نزعه) عند من رايه (ولا يشتغل
به) أي بالنزع أو بالأب من حيث النزع ، لم يرب فيه (حاكم في الحكم)
وفي « الأثر » : لا يشتغل بالأب ، أي : إن أراد أن يتخذ لا حاجة
ولا ينص إليه إلا إن استفتت شيئاً لأنه مثل السبع ، كل ما وثب
عليه فوته .

(وجاز عند الله إن قال : نزعه واحتاج) في نفس الأمر ولو ريب
ويجوز عندي فيما بينه وبين الله النزاع بقلبه بلا لفظ وقضاء حاجته ، ولو
يخسر النزاع في قلبه ولا لسانه لحديث : أنت ومالك لأبيك ، أي إذا
احتاج ، فإذا احتاج فلا قضاء الحاجة بلا نزاع ، كما لا يذكر النزاع في
الحديث .

وله نزع ما عرف تملكه لولده ، وجوز ما بيده ، وإن لم
يعرف له ، وإن فعل الولد في ماله فعلاً معلقاً كبيع أو هبة ،

(وله نزع ما عرف) ، أي هو ، أي الأب (تملكه لولده) ويكتفي
الشهود على النزع بمعرفة الأب لذلك إلا إن راوا ، إلا ما عرف أنه لغير
ولده أو استراب ، أو لم يعرف أنه لولده أو لغير ولده ، فإنه لا ينزع ، ولا
يشهد له الشهود ، ويكتفون بريب الأب أو معرفته أنه لغير ولده أو بعدم
معرفة أنه لغير ولده . ولا لولده ، ووجه ذلك التوثق والنزع على العلم والتحرر
عن التصرف في مال غير الولد لأنه قد يكون في يد ولده رهن أو أمانة أو عارية
أو لقطه أو شيء بالكراه .

(وجوز ما بيده) أي نزع ما بيده (وإن لم يعرف له) إذا لم يعرف
لغيره أيضاً ولم يريه ، وكذلك يشهد له الشهود إن لم يريبوا ، ولا سيما إن عرف
له ، وهذا هو القول الأول في « الديوان » وهو مختار « الديوان » في
ظاهر عبارته وما قبله هو الثاني فيه ، وظاهر المصنف اختيار هذا الذي جعله
ثانياً ، إذ عبّر فيه بجوز ، ووجه هذا الثاني أن ما بيد الإنسان أصله له ، فما بيد
الولد أصله للولد ، فلأب استصحاب هذا الأصل فبنزعه منه لم يعرف لغيره أو
يرتب ، ألا ترى من يرى مال الولد لأبيه يحكم للأب بكل ما في يد الولد ، إلا إن
تبين أنه لغيره أو يريه .

(وإن فعل الولد في ماله فعلاً معلقاً) ولو إلى الابن البائع لأن فيه شائبة
حق المشتري وكذا في الشراء (كبيع) معلق إلى بلوغ صبي ، أو إفاقة مجنون
فيقبل أو يرد أو إلى اختيار المشتري أو غير ذلك من العلاقات (أو هبة)

فنزع الأب ذلك قبل أن يتم لم يجوز نزعهُ ، ولو رجع للولد حتى يجدد بعده ، وجوز بدونه إن رجع ، وكذا المعلق للولد من أموال الناس لا يصح نزعهُ حتى يدخل ملك ولده .

معلقة كذلك (فنزع الأب ذلك قبل أن يتم) ما علق إليه أو قبل أن يتم الفعل من حيث التعليق (لم يجوز نزعهُ ، ولو رجع للولد حتى يجدد) النزع (بعده) أي بعد الرجوع ، لأن النزع الأول واقع حين تعلق حق غير ولده في المال فلم يتمحض المال لولده حينئذ وهو المختار .

(وجوز) النزع الأول (بدونه) أي بدون تجديده بعد الرجوع (إن رجع) ووجهه أن المال حين النزع باقٍ على ملك الولد ، ولو كان فيه حق تعلق لغيره وتقوى ذلك بزوال التعلق ، وظهور ما في نفس الأمر من كون التعلق لا يتم بل يزول .

(وكذا المعلق للولد من أموال الناس) كبيع معلق لقبوله أو هبة كذلك ، وما يعلق إلى قبول غيره له أو مشورته أو إلى وقوع كذا لوقت كذا ، أو عدم وقوعه لوقت كذا أو نحو ذلك (لا يصح نزعهُ حتى يدخل ملك ولده) فإذا نزع قبل أن يدخل ملكه لم يصح ولو دخل ملكه بعد ذلك التعليق ، بل يجدده إن رجع ، وقيل : إن رجع إليه صحّ النزع الأول بلا تجديد ، ووجه القولين ما تقدم في القولين قبلها إلا أن الراجح رجحاناً زائداً عندي أنه لا يصحّ النزع إلا بتجديد بعد دخول ملكه ، لأنه حين النزع الأول باقٍ على ملك غير ولده حتى يقبله الولد ، ويصح له ولذلك — والله أعلم — اقتصر عليه «المصنف»

ويجوز تزوجه لملكه « وإن بيد غيره » بطارية أو بديعة أو نحوهما
 يدين وإن لم يحل « وغصب بقرض ونحوهما » وإن اشترى الولد
 منا للغير شفعت بقرضه عنه أبوه ، جاز له ، إن سلمها له الشفيع

انصرح بعد ذكر التشبيه للصلح القولين بخلاف المسألة الأولى ، فإنه باق على
 ملك الولد ما لم يقبله غيره .

(وجاز تزوجه لملكه) أي مال ولده (وإن) كان (بيد غيره) أي غير
 نفسه حين النزاع (بطارية أو بديعة ونحوهما) كأمات واکتراء (ودين ،
 وإن لم يحل) بأن يزعه ولا يقبضه إلا إذا حل (وغصب بقرض ونحوهما)
 كبرقة وحية عند أو خطأ أو الرش بفساد في المال ، ومتعته إن كان أثنى ، فرض
 ذلك أو لم يقرض « بولكنا متعة أمة ابنه أو متعته إن دخلت ملك ابنه بإرث
 أو عود » قل إذا تزوج الأب اللينة أو بعضها أو الأرض أو بعضه ، ففرض ذلك
 أو لم يفرض ، فقبضه أو لم يقبضه ، بطل التصانص عن الولد ، وإنما كان
 ثواب ذلك لأنه إذا تزعه كان ملكاً له فلا يجد من كان بيده أن
 يتنص عنه .

وإن اشترى الولد ما للغير شفعت بقرضه عنه أبوه جاز له (وإن قبل أن
 يسلم للشفيع الشفعة ، أي ، يتركها) (إن سلمها) أي تركها (له) أي للولد
 له . أو الأول أو لى . (الشفيع) لأن المبيع دخل ملك المشتري بالشراء
 حتى تنسخه الشفعة إلى الشفيع ، وإن شفيع أعطى الثمن للولد لأنه الذي
 بشره .

ونزعها من ولده على غيره ، وإن اشترى معيماً فنزعه منه قبل أن يبيع
بعبه لم يجد رده به هو ولا أبوه إن بان له بعد ، ولا يصح أن يبيع

(و) جاز للأب (نزعها من ولده على غيره) أي جائز له أن ينزع
الشفعة التي لولده على غيره وهو المشتري بأن يشفع الأب المبيع فيأخذه لنفسه
فيعطي الثمن من عنده إن كان عنده ، وليس بقدر ما يخرج عن الاحتياج ،
وإن لم يكن أدرك على الابن أن يعطي الثمن أو نزع منه شيئاً ، وإنما إن
الشفعة حق لابنه على المشتري ، فكان له نزعها كما له نزع المال . وله أيضاً أن
يبعها بالثواب للمشتري أو يبيعها ، أو يهبها ، أو يبيعها لغير المشتري ، ولم
يكن للأب أصل هناك يشفع به ، بل الأصل لابنه يشفع به ما يبيع ، ولا يلام
المصنف شامل لذلك كأصله .

(وإن اشترى معيماً فنزعه منه) الأب وصل يد ابنه أو لم يصله وقت صح
البيع (قبل علمه) أي علم الولد (بعبه لم يجد رده به هو) لأنه قد خرج من
يده وليس ملكاً له (ولا أبوه إن بان) العيب (له) أي للولد ، أو للأب .
والأول أولى (بعد) لأنه لم يملكه بالشراء بل بالنزع إلا عند من قات : ببيع
المعيب فسح ، فإن الرد واجب ، ومن قال : صحيح والمشتري الأرض أن يترك
الابن الأرض عنده ، ولو بعد الإخراج من ملكه أو الخروج ما لم يتوكل الله
ولا يدركه الأب ، ولكن إن أراد نزعها من ملك ولده ، ولو قبل دخول يد
ولده ولو لم يعلم الولد به بعد أو لم يطلبه إلا إن تركه الولد قبل أن ينزعه أبه .
وللأب أيضاً أن يهبه ثواب البائع .

(ولا يصح نزعها) أي نزع الأب أي نزع المعيب أو نزع البيع

بعد دفع الولد العيب، ولا النزاع فيما في عوضٍ أو رهن ولو فيه فضلٌ،

المعيب عن ولده (بعد دفع الولد العيب) لأنه إذا دفع العيب رجع المبيع للبائع ، لأن مرادهم بدفع العيب رد المبيع المعيب ، وأما إن رد المعيب وقبل المبيع بمعنى أنه طلب الأرض فلأب نزاع المبيع والأرض أو أحدهما ، (ولا) يصح للأب (النزاع فيما في عوض) ، أي فيما جعله الولد في تسسس عا بيع (أو رهن) أي أو فيما رهنه رهناً فالرهن مصدر ، والعوض هنا اسم مصدر كما رأيت ، ويجوز كونه مصدر الماض الثلاثي .

(ولو) كان (فيه) أي في واحد مما جعل عوضاً وما جعل رهناً (فضل) عما عوض فيه أو رهن فيه لأن التعويض والرهن تعلقا بجميعة لا بمقدار الحق فقط إذ ربما نقص بالسعر أو بالضعف عن الحق أو ساواه ، وقد اختلف أيضاً في تلف الرهن أو بعض الرهن ، ولا يصح النزاع إلا بتجديد بعد رجوع ذلك لولده بوجه ما لأنه ممتنع قبل الرجوع بحق غير الولد ، ولو كان فيه فضل لتعلقه بالجميع كما مر ، ولأن نزعه كله الفضل وغيره عقد مشتمل على جائز وغير جائز ، ولم يذكر في الرهن والعوض خلافاً كما ذكره في قوله : وإن فعل الولد في ماله الخ ، وقوله : وكذا المعلق للولد الخ للفرق الظاهر ، لأن عقد الرهن والعوض منجزم ماضٍ لا تخيير فيه ، ولا تعليق ، وأما بيع الرهن والعوض أو الدخول في العوض فشيء آخر فلم يصح النزاع فيها إلا بتجديد بعد الرجوع .

وإن تزوج بشيء من ماله فقصدته بالنزع منه لم يحز ، ولو طلق المرأة قبل المس ، وجاز له النزع إن احتاج ولو لنفقة عياله ، أو لقضاء دينه ، وإن بتعدية أو لحج أو نكاح . . .

(وإن تزوج) ابنه (بشيء) معين (من ماله فقصدته بالنزع منه لم يحز) لتعلق حق الزوجية أو سيدها إن كانت أمة به ، ولا يصح إلا بتجديد بعد الرجوع إن رجع بوجه ما كإرث الأب امرأته الحرة أو سيدها إن كانت أمة وكهبتها له ذلك أو هبة السيد أو بيع ذلك له أو غير ذلك ، وسواء طلقها قبل المس أو لم يطلقها كما قال : (ولو طلق المرأة قبل المس) لأنه ولو طلقها قبل المس فتكون مستحقة للنصف فقط لكن نزع كنه عقد اشتمل على غير جائز ، ولأنه نزع لشيء تعلق به كله حق الغير لعله يدخل أو يموت على قول من قال : الموت كالدخل ، ولا سيما إن قلنا : إن المرأة تستحق الصداق كله بالعقد حتى تقع الفرقة قبل المس فينفسخ النصف إلى الزوج ، وإن تزوج بشيء غير معين فكل ما نزع الأب صح نزع ، وإن تزوج بتسمية صح نزع الأب ما بقي عن تلك التسمية .

(وجاز له النزع إن احتاج ولو لنفقة عياله) ممن تجب عليه نفقته كأزواجه وصغاره لا لمن يعد من عياله في بعض الأعراف ، ولا تلزمه كأزواج بنيه (أو لقضاء دينه) دين الخالق أو المخلوق كما مر (وإن بتعدية) كغصب وسرقه وخيانة وغش وقتل (أو لحج) واجب داخل في قوله : دينه سواء لزمه بالذات أو من وصية أو ضمان دخل ذمته ، وكذا في سائر حقوق الله وحقوق العباد ، مثل أن يأخذ الزكاة بحال لا تحل له ، ويتوب بحال لا مال له (أو نكاح)

وإن مات الأب قبل أن يصرف متروعه ، قبل يقسم مع تركته ،
أو يختص به وتة ؟ قولان ، وكذا في ثمة فإن ياعه .

والله لا ينزع ، ويقتدر لنفسه كسبه ينجز من حتى لصال ومن الذميب الملاحظة لمن لم
ينفرد من قبله وحده ، وحده ، قبل أنه يقسم ، مع هذا في ما ذكره في مثل أن
يسكن مع راده

(وإن مات الأب قبل أن يصرف متروعه ، قبل أنه يقسم) « قولان يقسم »
المترجع أو بعضه ، إن مات الأب ، مع « عند » بعد الموت ، ربما ينزوي المنة
مما على أنه يستحل ملكه بغير النزع (أو يختص به بوجه) ، ومنه الولد المترجع
منه « بماله » أنه لا بد من ملكه بعد النزع ، لأن النزع خلاف الأصل في
ضعيف ، فاحتاج إلى أن يتبين بنسب فيه أو تمسك بالحكم به ، لأن النزع إنما
غير لذلك ، وإشهاد البعوض ، كذا ما في الكفاي « (قولان) » ، والأحوال غرض
« التفسير » فيما يظهر ، ولا سيما إلى أن النزع القضاء بغيره ، وحول أو غيره
وهو الصحيح ، فإنه كذا الصالح إليه في حياته الصالح إليه بعد موته ، فلهذا الظاهر
بل الإحتياج إليه بعد الموت .

(وكذا في ثمة) « أي من المنزلة » ، وإن ياعه ، ومات عن ثمة ، كان جده أو
يعد المتقدي ، أو ماله أو غيره ، ذلك ، قبل يقسم مع تركته ، ما على أنه يستحل
المترجع ملك الأب بغير النزع ، وإن سبها ، فقد تصرف فيه ، ليسع ذم يمتعه ،
بلا عن ثمة ، فإنه غير حبه قطعا ، ولو اختلفوا على يدين الشيء ، حكمه حكم
الشيء ، وقد مر في كتاب الزكاة في قوله : باب شرط على تركه للفقير ، طبع
ما به ، وإن أهلك العشر من أي الدائنة بآخرى ، بعد أييد ، فإن يستصير ، أو لا
حلام ، يحدوه على يد ، فليس هو الشيء ، أو غيره ، لا ، أو ثمة الذي ، ويقيم

وقد مرّ ، وإن نزحَ بعدلٍ بين أولاده فأذهب ما نزح لبعض وبني
الآخر فهل يختص به أو يورث ؟ قولان أيضاً ، وكذا إن غيره

النزح منه أولى به ، بناء على أن المنزوع لا يدخل ملك الأب بمجرد النزح
ولا مع التغيير ولو بالبدل ، وعلى أن بدل الشيء وهو هنا ثمنه كمينه ، وهو مختار
ظاهر عبارة « الديوان » ، (وقد مرّ) ذلك ، أي بعضه أو ذلك حكم على
المجموع في الأحكام في قوله : باب إن أقرّ بالغ إلخ ، إذ قال : ويدرك على ورثة
أبيه دينه وإن بتعدية لا منزوعاً منه إن أقام أو ثمنه .

(وإن نزحَ بعدلٍ بين أولاده فأذهب) قبل موته أو قبل غناه (ما نزح
لبعض) ، أي من بعض ، أو أراد ما نزح حال كونه لبعض ، وهكذا في مثل
هذه اللام ، أو أذهب بعض ما نزح لهذا البعض (وبقي) المنزوع (الآخر)
وهو ما نزعه للبعض الآخر أو مع بعض ما نزح للبعض المذكور أولاً (فهل
يختص) هذا البعض الذي بقي المنزوع (به) ، أي بما نزح منه ، بناء على أنه
لا يدخل المنزوع ملك الأب بمجرد النزح .

وهذا هو القول الثاني في قوله : فهل يقسم مع تركته أو يختص به ربه (أو
يورث) بناء على أن المنزوع يدخل ملك الأب بمجرد النزح ، وعلى أن التصرف
في منزوع البعض في حكم التصرف في منزوع الولد الآخر لأنها كمنزوع واحد
لأنها متقابلان بالعدل ، كل جزء من منزوع أحدهما كجزء من منزوع الآخر ؟
(قولان أيضاً) .

وإن ادعى كل من الولدين أن الباقي هو ما نزح منه أبوه فيأخذه على القول
الأول فهو لمن بيتن ، وإن لم يبين حلفاً وقسمه ، (وكذا إن غيره) ، أي إن

عن حاله ومات ، ويدرك المتزوع منه الفضل عن حق المرتين
إن رهن منزوعه في دينه ومات ، وإن استأجر به ولم يدخل
الأجير في العمل أو تزوج به فاسداً أو باعه موقوفاً ، . . .

غير الأب ما نزع (عن حاله) تغييراً يتجدد له به اسم كُتِر طحنه وصوف
عمله ثياباً أو غزلاً (ومات) فقيل : ذلك لصاحبه المتزوع هو منه ، فعمل
بناء على أنه لا يدخل ملك الأب بالنزع والتغيير بل بقضائه في حاجته أو يفوت
الولد إذا ذهب ولو في غير حاجة ، وقيل : هو للورثة .

(ويدرك المتزوع منه الفضل عن حق المرتين إن رهن) الأب (منزوعه
في دينه ومات) وذلك على أنه نزع أول مرة ليرهنه ، وإلا فلا يدرك الفضل ،
أما على القول بدخول المتزوع ملك الأب النازع فظاهر ، وأما على القول
بأنه لا يدخل بمجرد النزع فلأنه قد ذهب منه حق المرتين ، فذلك تصرف فيه
بواسطة رهن الأب إياه بقضاء الحق ، وقضاء الحق بالبيع أو أكل البعض ،
كالقضاء بالكل أو أكل الكل ، ولأن رهنه تصرف فيه بعقد صحيح ، فلو رهنه
ففسكه كله أو أبريء من الدين كان له لا لولده العقد الصحيح فيه .

(وإن استأجر) الأب (به) أي بمنزوعه أحداً (ولم يدخل الأجير في
العمل) على القول بأن عقد الإجارة يلزم بدخوله في العمل (أو تزوج به)
تزوجاً (فاسداً) كأن علم أنها محرمة أو بصفة المحرمة ولو لم يعلم بالمحرمة أو
غرقه لأنه لا صداق لها إذا غرته ، وإن لم يعلم أنها محرمة أو بصفة المحرمة ،
ولم تفرّه فدخل بها ، فذلك الشيء صداق لها (أو باعه) بيعاً (موقوفاً) أو

فمات فهل يختص به أو لا ؟ قولان أيضاً . . .

فاسداً (فمات فهل يختص به) ولده المنزوع منه لأن الاستجارة به لم تتم لعدم الدخول في العمل ، والتزوج والبيع باطلان من أصلهما ، فكأنه لم يقع شيء من ذلك ، وهكذا كل عقد عقده فيه مما لم يصح من أصله ولا يملكه الأب بمجرد النزع (أو لا) يختص به بل هو للوارث بعد الدين والوصية إن كانا ، وهكذا هو للوارث بعدما كلما قلنا إنه للوارث ، وإن كان للوارث فللولد المنزوع منه ميراثه فيه ، وهكذا كلما قلنا إنه للوارث (قولان أيضاً) .

وأما إن دخل الأجير العمل فهو له كله ويحبر على العمل ؛ وأما على القول بأنه يدخل من الأجرة ملك الأجير بقدر ما عمل فلا يختص به الولد إن كان الأجير قد عمل بعضاً لأنه قد استحق ما يقابل عمله فقدرات بعضه في حق الأب فكأنه مات فيه كله ، فإن شأؤوا أتموا للأجير ، وأما على القول بلزوم الإجارة بمجرد عقدها فهو للأجير ، ويحبر على العمل ، وأما على القول بأنه لا يلزم عقدها إلا بنقد الأجرة ودخول العمل فإن مات بعد النقد والدخول فللأجير ، ويحبر على الإتمام ، وإن قبلها أو بعد أحدهما وقبل الآخر ، فعلى القول بأنه يدخل المنزوع ملك الأب النازع بمجرد النزع فهو للوارث ، فإن شاء أتم للأجير ، وأما على القول بأنه لا يدخل ملكه بمجرد النزع ، فكذلك لأن الأجير قد استحق بعضه بعمله إن عمل بعضاً ، وإلا فقليل : للمنزوع منه ، وقيل : للوارث ، وأما إن عقد فيه عقداً صحيحاً لازماً فحدث الفسخ حدوداً فلا يرجع للمنزوع منه ، وإن نزع الأب أول مره على أن يستأجر به أو يتزوج به ، أو يفعل به كذا ، فلم يفعل ذلك أصلاً فهو للولد قطعاً ، ولو مات الأب ، وإن صح بعض فعل من ذلك فلا يرجع للولد .

وإن ارتد أو جُنَّ أو استغنى قبل ذهابه أو تغيره فلائيه ، ولا يجوز
نزع أبٍ موحد من ولدٍ مشرك كعكسه ولا حرٍّ من عبد .

(وإن ارتد) الأب أو الولد (أو جُنَّ) الأب (أو استغنى) أبوه
(قبل ذهابه أو تغيره فلائيه) لأن المشرك والموحد ولو كان لا ينزع أحدهما
من الآخر ، والمجنون لا ينزع ، والغني لا ينزع ، لكن الشرك ، أو الجنون ،
أو الغنى حدث بعد النزع فبقي للأب ولو بعد ارتداده ، أو ارتداد ولده أو
جنون الأب أو غناه ، وأما جنون الولد فلا يوم امتناع النزع منه بل ينزع
الأب من ولده المجنون والعاقل والطفل والبالغ لأن الأب لا يحتاج في النزع إلى
عقد النزع مع ولده فضلاً عن أن يشترط البلوغ والعقل ، وإن ارتد الأب أو
الولد أو جُنَّ الأب أو استغنى قبل الذهاب والتغير فهو للولد المنزوع منه ،
وقيل : للأب ، وهو قول من قال : إذا نزع الأب وهو بحال يجوز له فيها النزع
فلا يرجع للولد المنزوع منه أصلاً ، وتلكه بمجرد النزع .

(ولا يجوز نزع أبٍ موحد من ولد) له (مشرك كعكسه) لأنه لا
ميراث بينها ولا عدالة ، ويجوز للأب المشرك النزع من طفله لأنه ولو كان يولد
على الفطرة ، ولا يقال له مشرك ولا يبرأ منه لكن حكمه حكم أبيه وملل
الشرك كلها لا ينزعون من الموحد ، ولا ينزع الموحد منهم ، وينزعون فيما بينهم بناء
على أنهم يتوارثون ، ومن قال : لا يتوارثون ، قال : لا ينزعون ، وذلك
كيهودي أب ، ونصراني ولد ، أو مجوسي ، وقيل : يرث الكتابي غيره ، ولا
يرثه غيره ، وكذا لا نزع أيضاً .

(ولا) أب (حر من) ولد (عبد) لأن مال العبد لسيده لا له ، فلا

كعكسه ، ولا الجدة من مال بني بنيه ولا انتفاعه به ، وجوز له كالأم
أكل في البطن فقط إن احتاجت ، ولا يجوز لمجنون نزع ولا توكيل أو

يصح نزعه ، ومن قال : إن العبد يملك أجاز للأب نزع ما ملك (كعكسه) لأن
العبد ماله لسيده ، فإذا نزع من ولده الحر فليس نازعاً لنفسه بل نزع لسيده
لأنه إذا ملك شيئاً تملكه سيده ، ولأن نفقة العبد على سيده فلا يحتاج للنزع ،
نعم ؛ قد يحتاج إلى قضاء واجب للمخلوق أو الخالق فينزع من ولده الحر أو من
ولده العبد على القول بأن العبد يملك فيقضي الواجب .

(ولا الجدة من مال بني بنيه) أو بنات بنيه (ولا انتفاعه به) ولو
أطفالاً ماتت أبائهم (وجوز له) ولو لم يحتج (كالأم أكل) وشرب (في البطن
فقط إن احتاجت) ولا تنزع ، ومن أجاز لها النزع ، أوجب عليها العدالة في
العطاء كالنزع ، ولا قائل بأن الجدة من أب أو أم والجدة من قبل الأم ينزعان ،
وأما الجدة من قبل الأب فمن أوجب عليه العدالة في الأقوال المذكورة في محلها
أجاز له النزع ، ولا يجوز فعل الأم في مال ولدها .

وفي « الأثر » : والجدة لا يأكل من مال ابن ابنه بالحاجة ما خلا طعاماً يأكله
في بطنه إذا اشتهاه ، وكذلك الأم جائز لها أن تأكل من مال ولدها إن اشتتهه ،
وأما أن تأخذ من مال ولدها بالحاجة لتبيعه فلا ، ولو أنها محتاجة ، وأما الجدة
أم الأب ، أو أم الأم فالله أعلم ؛ أيجوز لهن أن يأكلن من مال ابن ابنهن
ما اشتھين ؟

(ولا يجوز لمجنون) حال جنونه (نزع) من مال ولده ، فإن نزع لم
يثبت له بل هو للولد وإذا صحا فله أن ينزع . (ولا) يجوز (توكيل أو

استخلاف عليه ولو لعاقل ، وجوز كالأمر به ، وإن علق ما نزع
لقدوم فلان أو مشيئته أو وقت لنزعه كذا ، لم يجوز . . .

استخلاف عليه) أي على النزع ولا أمر به (ولو لعاقل) أي لا يجوز ولو لأب
عاقل أن يستخلف من ينزع له من ولده ، ولا أن يركله أو يأمره لأن أمر النزع
ضعيف خارج عن الأصل فلا يقوى فيه الأب أن ينيب غيره عن نفسه فيه
فالنزع كالرخصة لا تتعدى مكانها .

(وجوز) أي جوز بعض للأب العاقل التوكيل والاستخلاف لمن ينزع له
(كالأمر به) أي بالنزع ، الكاف لمجرد التنظير ، أي جوز بعض للأب العاقل
التوكيل والاستخلاف والأمر لأنه لما جاز له النزع جاز أن ينيب غيره فيه .

(وإن علق ما نزع لقدوم فلان أو مشيئته) أو لسفر فلان أو نزول المطر
أو نحو ذلك بأن يقول مثلاً : قد نزعته إن قدم فلان لوقت كذا أو شاء
فلان (أو وقت لنزعه كذا) أي قال : نزعته وقت كذا من الأوقات الماضية
يريد إنشاءه في حينه أو من الأوقات المستقبلية يريد إنشاءه في الحال (لم يجوز)
أما لقدوم فلان أو مشيئته فلأن النزع للحاجة ، وما أختار إلا لعدم الحاجة في
حينه ، وهب أنه احتاج في حينه لكنه قد فرض لنفسه التأخير وتحمله فهو
كغير المحتاج ، وأيضاً لضيق النزع وخروجه عن الأصل لم يقبل أن يتوسع فيه
بذلك ، وإن أراد بالنزع لقدوم فلان فبطلانه لناقض النزع الوقت لأنه لم يقل :
نزعته لأنتفع به ، وإن أراد نزعته الآن على أن يدخل ملكي إذا قدم فلان ،
فالمعين لا تقبله بالذمة ، وأما توقيته وقتاً ماضياً أو مستقبلاً مع قصد إنشاء النزع

وجاز التوقيت للانتفاع مدة معلومة ويرجع بتمامها لولده ، وإن قال :
نزعتة لشيء إن كان كدين وحج جاز

في الحين أو الإخبار بأن النزع الآن وقع في المستقبل فملتناقض بالمرادف ، وإن أراد الإخبار بأنه قد نزع في الماضي صحّ إن بيّن ، وكان أهلاً للنزع في ذلك الوقت الماضي ، ويحلف ولده علماً إن لم يبين وأنكر الولد ، وقيل : لا يبين عليه ، وإن قال : إذا حضر وقت كذا ، أو وقع كذا فقد نزعت مال ابني ، أو كذا منه ، لم يصحّ ، لأنه لا يدري ما تكون حاله في ذلك الوقت ، ولعله لا يحتاج في ذلك الوقت ، والنزع غير قوي فهو كالرخصة للضرورة ، فلا يقدم على عقده قبل الاضطرار إليه ، كما لا يقدم على الذي رخص فيه للضرورة حتى تحصل الضرورة ، كما لا يتزود من الميتة قبل الاضطرار إليه ، ولا بعده ، وبعد التنجية ، وقيل يجوز التزود بعد حصول الضرورة ، وكما قال كثير : لا يجوز التيمم قبل الوقت إذ هو رخصة للضرورة ، فلا يصحّ قبل حصولها إذ لم يخاطب بالصلاة قبل الوقت .

(وجاز التوقيت للانتفاع مدة معلومة) بأن يقول : نزعتة لأنتفع به شهراً أو سنة أو أقل أو أكثر ، وإن وقتت مالاً يبقى إليه الشيء ، أو هو في العادة لم يحز النزع ، وقيل : يجوز فينتفع ما بقي إن لم يستغن أو يحدث مانع ، ولا يصح توقيت مدة مجهولة ، مثل أن يقول : إلى قدوم العرب ، أو نزول المطر .

(ويرجع بتمامها) أي بتمام المدة (لولده) وإن مات قبلها فليس لوارثه الانتفاع به (وإن قال : نزعتة لشيء) يعينه (إن كان كدين وحج جاز)

.

إن ظهر أنه كان عليه في حين قال ذلك ، وأنه محتاج حين قاله إلى ما ينزعه ،
ولم يجد قضاء ما لزمه إن لزمه بغير ذلك المزوع ، وإن ظهر أنه لم يلزمه أو أنه حين
قال ذلك غير محتاج لم يصح ، ومن ذلك أن يقول وهو محتاج : إن كان قد لزمته
كفارة فقد نزعت ، فيتفكر هل لزمته أو يسأل العالم هل لزمته ؟ فإن لزمته
صح النزاع وإلا فلا ، والله أعلم .

فصل

لا يصح نزعُ إن خرج المنزوع لغير ولده ويردّه لربه ،
وما انتفع به

فصل

(لا يصح نزع إن خرج المنزوع لغير ولده ويردّه لربه) لكونه ملكاً
له ، وإن شاء ردّه لولده إن أخذه من عنده وإلا تعيّن الرد لصاحبه ، (و) يرد
له أيضاً أو لولده إن نزع من عنده (ما انتفع به) ، أي قيمة الإنتفاع به ، وما استغلّ
منه وما أخذ من كراء عليه ، وما أذن فيه لغيره من ذلك ، أو أعطى ، وما قام بعينه
من غلة أو كراء ردّه ، وإن تلف المنزوع أو بعضه أو ما تولد منه أو بعضه ضمنه ،
ويدرك صاحبه الضمان عليه أو على الولد إن ضيع الولد ، بأن لم يخبر أباه أنه
لغيره ، أو أخبره ولم يصدقه ، وقد أمكن الولد أن يأتيه بشهود فلم يفعل ، أو
أمكنه تفويته عن الأب ولم يفوته ، وإن ضمن الولد رجوع أبيه بما ضمن ، وإذا
لم يضيّع الولد أدرك صاحبه على الأب إلا ما يضمن فيه بلا تضييع ، كعمارة

ولا نزع غلة قبل وجودها ولو وقت لها ، ولا ما يرث من أمه
قبل موتها ولا ما يستفيده إلى

شرط ضمانها صاحبها ، وكرهن إذا قلنا بما فيه فيحسبه على الولد ، وإن شاء
غرم الأب ، وإن نزع الشيء فخرج لغير ولده ثم دخل ملك ولده فلا يصح النزع
بل يحدد النزع بعد دخول ملك الولد .

(ولا) يصح (نزع غلة) غلة شجر أو حيوان أو غيرها ، ككراء الدور
والدواب (قبل وجودها ولو وقت لها) ، أي لنزعها كغلة سنة أو شهر أو
أقل أو أكثر لأن النزع عقد لنفسه عقدة في المنزوع ، فلا يجوز فيما أجمعوا على
منعه في البيع وهو العقد على الغلة قبل وجودها ، ولأنه لا يدري لعله يستغني قبل
وجودها أو عند وجودها ، ولأن النزع أمر اضطراري لا يرخص له فيه قبل
الاضطرار إليه ، أو قبل إمكانه ، كالتزود من الميتة ، والتيمم للصلاة قبل أن
يكن أن يصلي لعدم دخول وقت الصلاة على قول في ذلك ، ولأنه ضعيف
ورخصة فلا يتعدى به مكانه ، ولا سيما إن كان حال النزع لغلة لم توجد قد
استغنى عن النزع ، فلا يصح النزع في ذلك ، لكن إذا وجدت جدده إن تأهل له
(ولا ما يرث من أمه) أو من ولده أو من زوجته أو من غيرهم ممن يرثه الولد
(قبل موتها) أو موت من ذكرنا ، لأنه في حال النزع ليس ملكاً للولد فلا
يصح نزعها ، ولأنه قد لا يدخل ملك ولده بأن يموت ولده قبل من يرث أو يمنعه
مانع من إرثه أو يتلف الشيء قبل صاحبه فلا يموت عنه .

(ولا ما يستفيده) على العموم أو بكذا من الأشياء التي يستفاد بها كالتجر
أو نوع منه ، مثل القراض ، كالصنعة كالخياطة والنجارة - بالنون - (إلى

مدة كذا ولا ما ورثه من وارثه إن بان أن المورث لم يمت ،
ولو مات بعد ، وجاز نزع غلة وجدت ولو لم تدرك ، وحمل
ظَهَرَ

مدة كذا) من الأوقات المعلومة المحدودة ، ولا سيما إن لم يرق ، أو وقَّت وقتاً
لا يعلم لأنه حال النزع غير موجود وغير ملك للولد ، ولأنه قد لا يصل إلى
ولده ، ولأن النزع ضعيف ورخصة لا يتوسع فيه (ولا ما ورثه من وارثه) ،
أي من مورثه فأطلق اسم الفاعل بمعنى اسم مفعول لعلاقة التعلق ، لأن الإرث
متحقق بين الوارث والمورث ، أو علاقة الاشتقاق ، لأن كلا من لفظ الإرث
ومعناه (إن بان أن المورث لم يمت) قبل النزع وقد ظن الولد والأب أنه مات
(ولو مات بعد) ، أي بعد النزع لأنه ليس في حال النزع ملكاً للولد ، وكذا
إن اتحد حال الموت والنزع ، ولا يصح ذلك النزع ، فلن شاء جدده بعد تحقق
الموت .

(وجاز نزع غلة وجدت ولو لم تدرك) ، كحب عنب وتين وحب زرع
دقيق أول ما يتبين ، وكثمار النخلة إذا انشق عنها الكفري بلا شق أحد أو
شيء ، أو بشق أحد أو شيء له ، وأما قبل انشقاقه فلا يدري بوجود الثمار فيه
لإمكان أن يكون فاسداً أو لا شيء فيه ، وقيل : يصح نزعها ولو قبل انشقاقه
لأن العادة الغالبة حصولها فيه صالحة .

(وحمل) - بفتح الحاء والتنوين - وهو الجنين في بطن دابة ابنه أو أمته
(ظَهَرَ) - بفتح حروفه - فعل ماضٍ مستتر الفاعل ، والجملة نعت حَمَلَ ،
لأن العادة الغالبة كون الذي يظهر حملاً ، وقيل : لا يصح نزع حقه حتى يولد لأنه

ونبات أرض لا نزع غلة هكذا ، ولا سكنى بيوت وخدمة عبيد ،
ولا من ولد مشترك لأحدهما ولو احتاج ،

يتحقق وجوده بالولادة ، ولا يصح نزع حمل لم يظهر ولا ما تحمل هكذا وقت
أو لم يوقت (ونبات أرض) بنفسه ، سواء تكون له غلة أو لا تكون ، فإذا
نزع فهو له مع ما يتولد منه بعد من غلة كنزع حرث قد نبت قبل أن يكون
فيه حب الثمار ، وأما قبل النبت فلا يجوز ، وكذا إن قصد إلى نبت قد نبت
أو عم نبت ولده فنزع ما سيكون فيه من حب ثمار إن شاء الله ، لا يجوز ذلك
النزع كما دخل في عموم قوله : (لا نزع غلة هكذا) بلا تعيين غلة أرض من أرضي
ولده ، أو بتعيين ، ولا نبت بها حينئذ لأنها لم توجد ، ولا يتكرر هذا مع
قوله : ولا نزع غلة قبل وجودها ، لأن ذلك في غلة شجر ونبات موجودين ،
ولو أسقط ما هنا على أن يدخل هنالك لكان أولى .

(ولا) نزع (سكنى بيوت) أو دور أو غير ذلك (وخدمة عبيد)
ودواب ، ولعله أراد نزع قوة العبد أو الدابة بأن يكون له السكنى والخدمة
على زعمه ، أعني زعم الأب فيدعي أن له كراء تلك البيوت والدواب وخدمة
العبيد أو كراؤها ، ولا يصح له ذلك لأنه نزع شيء لم يوجد حال النزع ، ولا
يدري أيضاً هل يوجد ؟

(ولا) يصح النزع (من ولد مشترك لأحدهما) ، أي أحد المشتركين إن
اشترك فيه اثنان ، ولا لأحدهم إن اشترك فيه ثلاثة فصاعداً ، وشهر أنه لا تكون
الشركة بين أكثر من اثنين (ولو احتاج) ذلك النازع ، ولو أراد أن ينزع نصف
ما ينزع من ولده الآخر لو كان له ، أو قد كان له لأنه مشترك فلا يصح عمل

وصحّ نزعهما منه إن احتاجا باتفاق واستواء ، وإن احتاج أحدهما
واستغنى الآخر وأبى

أحدهما في ماله بلا آخر ، لأن النزاع منه كالقسمة ، ولا تصح إلا بالشركاء أو نائبيهم
مع ضمانة أنه قد لا يكون في نفس الأمر أباً فلا يصح نزعه ، بخلاف ما إذا نزعا
معاً فإنه يصح نزاع من لم يكن أباً تبعاً لمن كان أباً لضرورة الجهل بتعيين الأب
المؤدية إلى الحكم بالشركة ، ومع ضمانة أنه إن لم يحتج أحدهما أو أحدهم لم يتحقق
أنه نزاع ما ينوبه في النزاع لأن من لم يحتج لا نزاع له ، فضلاً عن أن يتحقق مقدار
ما ينزع ، وكذا إن احتاج غيره أيضاً ولم يرد النزاع ولو أذن للمحتاج أن
ينزع لنفسه ، لأنه إذا لم يقبل النزاع ويشرع فيه لم يتحقق له نزاع ولو تبين مقدار
ما استحقه .

(وصحّ نزعهما) إن كانا اثنين أو تزعمهم إن كانوا أكثر (منه إن احتاجا)
أو احتاجوا (باتفاق) على إيقاع النزاع (واستواء) في المنزوع ، مثل أن
يتفقا على النزاع لعشرين ديناراً فيقسمها ، أو على أن ينزع كل منهما عشرة ، وإن
تفاوت احتياجهما نزاعاً على حسب أقلها حاجة ، مثل أن يحتاج أحدهما إلى عشرة
والآخر إلى عشرين فينزعا عشرة لكل واحد على حدة أو عشرين ، فيقسمها
لا عشرين لكل واحد على حدة أو أربعين فيقسمها لأن المحتاج لعشرة إذا نزاع
عشرين كان له فضل عن حاجته فينزعا سواء ، ويرفع من زاد احتياجه أمره إلى
الحاكم أو الجماعة أو نحو ذلك فيحكمون له بما زاد من احتياجه .

(وإن احتاج أحدهما) أو أحدهم (واستغنى الآخر) عن النزاع
وصبر على الإحتياج (وأبى) ذلك الآخر من النزاع تعففاً وتورعاً أو شفقة أو

رفع المحتاجُ شَكَيْتَهُ للحاكم أو الجماعة فيجبرونه له بالإتفاق عليه ، وكذا المختلط ، ولا يحلُّ نزعُ لبعض الأولاد فقط ، ولزم العدل كما مرّ ،

لغير ذلك ، أو كان له مال استغنى به عن النزع ، فإنه لا يجبر على النزع ، وإن كان له مال فلا يجوز له النزع فضلاً عن أن يجبر عليه ، وكذا إن كان بعضُ لا يتأهل للنزع لكونه عبداً أو خالفت ملته ملة المشترك ، بل إذا كان ذلك (رفع المحتاج شَكَيْتَهُ للحاكم) أو الإمام أو الوالي أو نحو ذلك (أو الجماعة فيجبرونه) ، أي المشترك (له بالإتفاق عليه) نصف النفقة إن احتاج للنفقة فقط ، أو كلها إن لم يكن له وارث سواء ، أو بقضاء دين كان عليه إن احتاج إليه أو إلى ذلك كله إن احتاج إليه ، وكذا نفقة أزواجه وصغاره الذين لا مال لهم ، وذلك لأن الحاكم أو من ذكر معه يدخل في أموال الناس بالقيام بالقسط فيها لذوي الحقوق ، كما يبيع مال الغائب بعد إقامة الحجة عليه فيقضي به الديون لأصحابها ، والكلام على احتياج اثنين فصاعداً مع استغناء الباقيين أو عدم تأهلهم كالكلام على احتياج الواحد واستغناء الآخر أو عدم تأهله .

(وكذا المختلط) من المختلطين بأن ولدهما مثلاً في ظلمة أو في أمر مهول ، أو ولد واحد وادّعتاه اثنتان ، أم أبوان ولا يبيان ، فلا ينزع أحد الأبوين في الصورتين إلا مع الآخر ، وقد احتججا معاً إلى آخر ما مرّ في المشترك .

(ولا يحلُّ نزع لبعض الأولاد فقط) عند الله ، فالزائد على ما ينوب من لم ينزع منه تباعة على الأب ومضى في الحكم ، وقيل : لا .

(ولزم العدل) في النزع (كما مر) إذ قال : باب ، جاز له نزع من مال ولده

فإن استغنى قبل أن ينزع من الباقي ردّاً للأول ما نزع منه أو مثله
من ماله ،

إن احتاج بعدالة اه ، فينزع من الأنثى نصف ما نزع من الذكر ، ومن المشكل
ثلاثة أرباع الذكر ، ومن المشترك أو المختلط نصف الذكر إن ذكراً ، ونصف
الأنثى إن أنثى ، وذلك على قدر الإرث ، وإن لم يكن مال لأحد أولاده نزع
من كان له ، وإن كان لأحدهم قليل وللآخرين كثير لم يجوز أن ينزع من المقل إلا
قليلاً ، وينزع من الآخر ما يحتمله ماله إن كان لو عدل لكان العدل مجحفاً بالمقل
أو مقرباً له للإجحاف أو يصيِّره محتاجاً ، وذلك كالنفقة ينفقه كل على
قدر ماله .

(فإن استغنى) بمالٍ حدث له بعد النزع من بعض ولده و (قبل أن ينزع
من الباقي ردّاً للأول) إن أراد التوبة لا في الحكم ، وقيل : فيه أيضاً (ما نزع
منه) إن كان موجوداً (أو مثله من ماله) إن تلف أو تغير . إن كان له مثل ،
وإلا فالقيمة ، أو القيمة ولو كان المثل ، وتعتبر يوم النزع لأنه فعل ما لا ينبغي له لأنه
يلبغي له أن ينزع بكرة بمحاصصة لأنه لا يدري ما يحدث ، وإنما لزمه ردّ ما أخذ كله
مع أنه محقّ في المقدار الذي ينوب للمزوع منه لأنه لا يتوصل إلى التوبة إلا بذلك
إن لم يسأحه المزوع منه لأنه لا يحلّ له أن ينزع من الباقي بعد استغنائه مثل ما
نزع من الأول ، ولا نصفه إذ لا يحلّ النزع لغير محتاج ، ولا يتوصل إلى العدل
بردّ نصف ما نزع إلى المزوع منه ، لأن النزع حينئذ أيضاً لم يتسلط إلا على ذلك
الولد المزوع منه ، وأما إن حصل له الاستغناء بما نزع من بعض فإنه يرده له
النصف وينزعه من الآخر ، وقد مرّ كلام على هذا عند قوله في العدالة : وإن

وإن مات قبل أن ينزع منه لم يدرك الأول شيئاً ، وكذا إن جُن ،
ولا يتسابق بالنزع وليسو بمرة على قدر الإرث ، . . .

افتقر بعدما أعطى لبعضهم الخ ، وإذا نزع من أحدهما أكثر وكان لو نزع مثله
من الآخر لكان له فضل ردّ للأول بعضاً ونزع من الآخر بقدر ما
يستويان .

(وإن) نزع الأب من بعض ولده ما ينوبه دون البعض الآخر و (مات)
الأب (قبل أن ينزع منه) ، أي من البعض الآخر الذي لم ينزع منه (لم يدرك
الأول شيئاً) في تركه الميت من ردّ ما نزع منه ، وقيل : يدرك ، ولا على الأخ
من ردّ نصف ما أعطى وكان ذلك تباعه على الأب إذ لم ينزع عنها بمرة ما يحتاج
إذ الحق أن يقسم ما يحتاج على ذوي المال من أولاده فينزع بمرة ولو غاب مال
أحدهم إن أمكنه الوصول إليه ، أو المداينة إليه ولو كان ديناً في الذمة .

(وكلما إن جُن) الأب قبل أن ينزع من الآخر فلا يدرك في مال أبيه ،
(ولا يتسابق) ، أي لا يستعمل السبق بينهما (بالنزع) من أحدهما قبل الآخر
لأنه يتضرر قلب المتزوع منه أولاً بتقديم النزع منه ولما يطرأ على الأب من موت
أو جنون أو غنى أو خلاف ملة ، لأنه إن نزع من أحدهما وخالفها الآخر في
الدين قبل النزع منه لم يدرك عليه النزع ، ولما يطرأ على غير المتزوع منه من
موت أو تلف مال لأنه إن مات أو تلف ماله قبل أن ينزع منه لم يحذ النزع منه ،
فإذا أراد نزع شيء فشيء ، فكل شيء أراد نزع نزع نصفه من أحدهما ونصفه
من الآخر بمرة فيتوزع النزع عليها فيخفف على كل ، (وليسو) نازعاً (بمرة على
قدر الإرث) إرث الولد من الأب لا إرث الأب من الولد ، وتقدم بيان ذلك

وإن تسابق جاز ، ووجب عليه العدل ، وإذا أراد نزعاً بحاجة وله مالٌ أو اتهم به لم يشتغل به ، وقيل : قولُ الأب إن أثبت لنفسه الحاجة ونقاها الولد ، وإن عُرف له مالٌ فادعى خروجه من ملكه أو قال : لا شيء فيه

عند قوله : ولزم العدل كما مرّ ، وأما التفاوت بالذكورة والأنوثة فلا إشكال فيه .

(وإن تسابق جاز) ، أي مضى النزاع وصحّ لكنه قد تعرض للخطر الوارد من موت أو غيره مما مرّ (و) قد (وجب عليه العدل) في النزاع فهو حق في ذمته إما أن يردّ كل ما نزع للمنزوع منه ويحدد النزاع عدلاً ، وإما أن يردّ له نصفه وينزع النصف من الآخر إن بقي احتياجه ، وإلا ردّ للأول كلّ ما أخذ منه كما مرّ .

(وإذا أراد نزعاً بحاجة وله مال أو اتهم به لم يشتغل به) إن أراد النزاع أو نزاع فلا يحكم له به ولا يشهد لنزعه ولا يعامل في منزوعه ، بل يعامل فيه المنزوع منه ، (وقيل : قول الأب) في إثبات احتياجه بلايين ، وإنما كان القول قوله لأن الأصل الفلاس ، وقيل : يحلف بتاتا (إن أثبت لنفسه الحاجة ونقاها الولد) ولا بيان له فيصحّ للأب النزاع .

(وإن عرف له مال فادعى خروجه من ملكه) ببيع أو هبة أو إصداق أو غير ذلك أو ادعى تلفه أو أكله (أو قال لا شيء) لي (فيه) من أول الأمر

قيل قول الابن ، وعلى الأب كالأب في الأولى البيان ، وإن أئلف
مال ولديه فادعى نزعه بحاجة قبل الإئتلاف فمدع ، وقيل قول ابنته
إن كذبه ،

بل هو ملك لغيري (قبل قول الابن) في تكذيبه إياه في دعوى خروجه من
ملكه ، أو قوله : لا شيء لي فيه بلايين على الابن ، إذ لو حلف لكان حلفاً على
الغيب إن قال : والله لم يخرج من ملكك ، أو قال : هو لك إذ لا يتعين أنه له
بمجرد كونه بيده ، وإن حصل له علم بأنه له فليحلف ، وقيل : يحلف على العلم
في تكذيبه في قوله : خرج من ملكي ، بأن يقول : والله ما علمت أنه خرج من
ملكك ، (وعلى الأب) في هذه المسألة (كالأب في) المسألة (الأولى) وهي
قوله : وقيل قول الأب الخ (البيان) ، فإن بين الأب في هذه صح له النزاع
أو الابن في الأولى لم يصح النزاع .

(وإن أئلف) الأب (مال ولده فادعى نزعه بحاجة قبل الإئتلاف ف) - هو
(مدع) فعلية البيان أن الإئتلاف وقع بعد النزاع ، فإن بين فلا ضمان عليه
(و) إلا (قيل قول ابنته إن) قال : أئلفه قبل النزاع و (كذبه) ، أي كذب
أباه في قوله إنه أئلفه بعد النزاع ، وكذا بنته ، ولا بين على الولد ، وقيل : يحلف
أنه أئلفه قبل النزاع لأن الأصل أن الإئتلاف يكون بعده ، وإنما كان القول قول
الابن ، لأن المال له يستصحب الأصل فيه ، وهو بقاؤه في ملكه حتى تصح
دعوى خروجه من ملكه بالنزاع ، فإن لم يصح ذلك حمل متلفه على التعدي
فيضمنه .

وإن عُرف أحدهما بشركٍ والآخر بتوحيد فوحد المشرك ، فقال
الأب : نزع منك وقتاً جاز لي فيه النزاع ، وكذبه الابن
قُبِلُ قوله ،

(وإن عرف أحدهما) ، أي واحد من الأب والابن ومثله البنت (بشركٍ
والآخر بتوحيد) ، وذلك صورتان : أن يعرف الأب بتوحيد والولد بشركٍ ،
وأن يعرف الولد بتوحيد والأب بشركٍ ، والحكم في الصورتين واحد ،
(فوحد المشرك) أباً كان أو ولداً وكان النزاع واقماً (فقال الأب : نزع منك
وقتاً جاز لي فيه النزاع) ، وهو الوقت الذي جمعنا فيه ملة التوحيد ، فإن كان
المشرك الأب قال : نزعْتُ بعدما وُحِدْتُ فصرْتُ موحداً مثلك ، وإن كان المشرك
الولد قال الأب : نزعْتُ بعدما وُحِدْتُ أَذْتُ فصرْتُ موحداً مثلي ، يدعي الأب ذلك
ليصح له النزاع ، لأن المشرك والموحد لا ينزع أحدهما من الآخر (وكذبه الابن)
أو البنت فقال : نزعْتُ حين كنتَ أنتَ مشركاً وأنا موحدٌ ، أو حين كنتَ أنا
مشركاً وأنتَ موحدٌ ، يقول ذلك لثلا يصح النزاع ، فإن بين الأب دعواه
صح نزعه وإلا (قُبِل قوله) أي قول الابن ، وكذا البنت أنك نزعْتَ وقتاً
لا يجوز فيه لك النزاع بلايين ، وقيل : بها ، وإنما كان القول قول الولد لأنه
استصحب الأصل وهو بقاء المال في ملكه حتى تصح دعوى وقوع ما يصح به
خروجه عنه ، وهو نزعه حال جواز النزاع .

وإن صدق الأب أن النزاع بعد أن جمعتهما ملة واحدة لكن ادعى أنه أسلم
أحدهما فالتحق في الإسلام بالآخر لكن لم يقع النزاع إلا بعد ارتداد أحدهما
فالولد مدَّع والقول قول الابن ، لأن الأصل البقاء على الإسلام الواقع ، فلا

وكذا إن عرفا بشرك فأسلما أو بعبودية أو أحدهما فوقع عتق إن
اختلفا في وقت النزاع ،

ارتداد ، فإن كان ارتداد فالأصل أن النزاع قبله حتى تصح التعدية ، وإن عرف
أحدهما بتوحيد والآخر بشرك ، وذلك صورتان أيضاً المشرك أب أو ولد فارتد
الموحد منها وكان النزاع واقعاً فقال الأب : نزعت وقتاً جمعنا فيه ملة الشرك ،
وقال الولد قبل ذلك فالقول قول الولد على حد ما مرّ في الصورتين الأوليين ،
لأنه استصحب الأصل وهو بقاء المال في ملكه حتى تصحّ دعوى نزعه حال
جواز النزاع ، وهو وقت جمع الملة الواحدة إياها .

(وكذا إن عرفا بشرك فأسلما) واحد بعد واحد لا معاً ، أو عرفا بإسلام
فأشركا واحد بعد واحد لا معاً (أو) عرفا (بعبودية) فعثقا واحد بعد
واحد لا معاً (أو) عرف (أحدهما) بعبودية (فوقع عتق) له ، وهذا
المذكور من وقوع العتق عائد إلى ما إذا عرفا بالعبودية ، أو عرف بها أحدهما ،
كما بينته بتقدير قولي : فعثقا (إن اختلفا في وقت النزاع) بأن قال الأب :
نزعت وقت كنت أنا وأنت مشركين أو مسلمين لا بعد إسلام أحدهما وقبل
إسلام الآخر ، أو بعد إشراك أحدهما ، وقبل إشراك الآخر ، أو بعد عتقنا
جميعاً لا بعد عتق أحدهما وقبل عتق الآخر ، أو بعد عتق من هو منا عبد ،
وقال الولد بخلاف ذلك ، فالقول قول الولد على حد ما ذكر إن لم يبين ، وأما
إن عرفا بشرك ، فأسلما معاً بلا سبق أو بإسلام فأشركا لا يسبق فالنزع صحيح
لا إشكال فيه .

ولا يجوز لأب نزع إن كان له دين حال أو مؤجل إلا إن أفلس
مدينة أو جحده ولا بيان ، أو مات معدماً أو غاب ولا يوصل إليه ،
وجاز إن لم يملك إلا ما على الناس بجنائية

(ولا يجوز لأب نزع إن كان له دين حال) من أوله بأن كان عاجلاً أو
بعد أجل (أو مؤجل) باق على الأجل حال الاحتياج لما يحل لأنه يمكنه
المداينة إليه ، كما مر أن من له دين كذلك تدرك النفقة عليه ولا يدركها (إلا
إن أفلس مدينه) أو أعدم (أو جحده) أي جحد المدين ذلك الدين ، ويجوز
عود الهاء على الأب على حذف مضاف أي جحد دينه أو على الحذف والإيصال
وحذف المفعول أي جحد له الدين .

(ولا بيان) له أعني للأب في صورة الجحود أو لم يطق على الإنصاف من
مدينه بنفسه أو بغيره وما ذكر من عدم البيان صادق بما لا شهادة له أصلاً ، أو
كانت له شهادة رجل واحد أو امرأة أو امرأتين ، أو كانت له شهادة ثمة العدد
لكنها مزيفة لأمر ، وهكذا حيث قيل : لا بيان أو لم يكن بيان أو نحو
ذلك (أو مات) المدين (معدماً أو غاب ، ولا يوصل إليه) ولا مال له حاضر
يأخذ حقه منه بنفسه أو بالحاكم ، وإذا كان كذلك صح له النزع ، ولو قبل
تحليف الجاحد في صورة الجحود ولو أمكنه الأخذ خفية لأن الأب يخفف له
لمزيتة ، ويجوز دخوله في قوله : ولا يوصل إليه ، بمعنى أنه لا يوصل إليه من
حيث المال ، فإذا وجد ماله فقد وصل إليه بالوصول إلى ماله .

(وجاز) له النزع (إن لم يملك إلا ما على الناس بجنائية) في النفس ،
نفسه أو نفس غيره ممن رجع حقه له لجرح أو تأثير أو تقويت منفعة أو دية

أو فساد ولم يفرض ، أو المدبر أو المرهون أو العوض أو ما بيده
ريبة أو حرام

من رجعت إليه دينه يارث أو غيره ، وسواء العمد والخطأ ما على الجاني وما
على العاقلة (أو فساد) في المال (ولم يفرض) أي لم يبين الحاكم الأرض كم هو
من الدنانير أو الدراهم أو غيرها ، ولم يبين الدية أنها عليهم في الدنانير أو الدراهم
أو الغنم أو البقر أو الإبل ، ولم يفرض العدول قيمة الفساد ، ولا سيما إن لم يثبت
ذلك بإقرار ، ولا ببيان ، أو ثبت وأفلس من لزمه الإعطاء أو أعدم أو غاب ،
ولا يوصل إليه ولا مال له حاضر يمكنه الأخذ منه ، أو مات معدماً أو لم يطق
عليه ، وإن فرض وثبت عاجلاً أو آجلاً على ذي مال أطاقه فلا نزاع (أو
المدبر أو المرهون أو العوض) بنصب الثلاثة عطفاً على ما ، ويدرك النزاع ولو
كان الفضل في الرهن أو العوض ، وذلك إن كان لا تكفيه غلة العوض أو غلة
الرهن على القول بأن غلة الرهن للراهن لا تدخل في الرهن ، وتقدم ، أنه يدرك
الراهن النفقة ولا تدرك عليه ، وقيل : إن كان فيه فضل لا يدركها ، وأن
العوض كذلك إن لم يكن في غلته ما يقوم بنفقته ، وتقدم قول ضعيف في جواز
بيع المدبر ، وعليه فمن له مدبر لا ينزع .

(أو ما بيده ريبة) ما مبتدأ وريبة خبره ، والجملة خبر لكان الثانية
المحذوفة المعطوفة على قوله : لم يملك ، وهذا في الريبة التي تحل عنها وتركها أو
أنفقها ، أو في الريبة المحققة أو في المعارضة على قبول من قال : لا تحل ، وقوله :
(أو حرام) بالرفع ، عطف على ريبة ، وها هنا وجه آخر فيه تكلف هو أن ما
معطوفة على ما أو على العوض ، وريبة بالنصب حال من ما هذه أو من ضمير استقرار
الصلة المستتر في الجار والمجرور ، وحرام بالنصب والتنوين عطف على ريبة ولم

أو ثمنه ، ولا يجوز إن ملك مكروهاً أو كتباً ، وجاز مع مصحف
لا مع مشترك ولو غاب شريكه

يكتب بألف بعد الميم بنساء على لغة الوقف على المنصوب المتون بدون ألف
بإسقاط التنوين وإسكان الحرف قبله ، ووجه التكلف أن ذلك غير معتاد في
الخط خط المصنف وغيره ، ومثال الحرام الطعام المتنجس بحيث لا يطهر ولا
ينتفع به للأكل والميتة والدم والخنزير حياً أو ميتاً ، والحر متعبداً له ،
ولحم ابن آدم ، (أو ثمنه) أي ثمن الحرام كثمن الميتة ، وما ذكرنا ، وثن
العذرة والربا وأجرة المعاصي كالغناء والزنى ، وأجرة العبادة ، فإن عمل العبادة
بأجرة معصية ، وكذا ثمن الربية .

(ولا يجوز) النزع (إن ملك مكروها) أو ثمنه أو مالا قد صح بالعلم أن
أخذه مكروه بوجه من الوجوه التي يكره بها (أو كتباً) إن وجد من يشتري
عنه المكروه أو الكتب ، وقيل : إن كان لا يجد غنى عن كتبه أبقاها لنفسه
ونزع من ابنه .

(وجاز) النزع (مع) وجود (مصحف) أو مصاحف ، أما على قول
من منع بيعهما فظاهر ، وأما على قول من أجاز بيعها ، فإنما أدرك النزع لعزة
كتاب الله تعالى ، وقيل : إن وجد غنى عن المصحف بآله ، وإن كانت له
الملاهي ووجد من يشتريها فلا يصح له النزع ، وتقدم أن من له المكروهات أو
الملاهي أو الكتب تدرك عليه النفقة ولا يدركها ، وإن كانت له المصاحف
أدركها (لا مع) وجود مال (مشترك) إشتراك الأب وولده ، أو الأب
وغير ولده (ولو غاب شريكه) ولو لم يجد من يقسم معه من خليفة أو وكيل

أو لم تمكن قسمته ، وجاز نزع نصيب ولده من مشترك كذلك .

أو مأمور ، ولو كان من الصور التي لا يدرك على العشرة استخلاف من يقسم ، ولا على الحاكم ونحوه (أو لم تمكن قسمته) وإنما لم يحزله النزع لإمكان أن يداين إلى سهمه وأن يبيع سهمه فيه شائناً .

(وجاز نزع نصيب ولده من) مال (مشترك) إشتراك الولد مع غير أبيه أو مع أبيه ولم يكف الأب سهمه فيه ، وهكذا كلما ملك الأب ما ليس يكفيه فله النزع (كذلك) أي ولو غاب شريكه أو لم تمكن قسمته ، والله أعلم .

باب

قد عرفت مما مرّ نفقة النساء وكسوتهنّ وسكناهنّ ،

باب

في نفقة النساء على أزواجهن

(قد عرفت مما مرّ) في النكاح (نفقة النساء) على أزواجهن (وكسوتهنّ وسكناهنّ) إذ قال : باب : لزمته نفقة زوجته وسكنائها وكسوتها بكسبها ، ومقنعة ووقاية وخفّ بمعروف بما قدر له إن جلبها أو طلبت ، وإن نفقة الزوجة والمعد والولي من غالب طعام البلد بنظر العدول ، وإن طلبت حباً لا طحيناً أو دقيقاً أو تمرّاً فلها ذلك ، فإن أعطاهما خبزاً وزعمته رديناً أراه أميناً ، فإن قال : غير جيد أبدل آخر ، وإن قبضت نفقة كسهر نحو شعير فاستبدلته بكتمر وإن من غيره جاز لها إن لم تقدر عليه بمرض أو غيره ، وعليه أن يؤنسها ويسكنها بيتاً غير مظلم ولا موحش ، ولا له جار يؤذيها كصانع يجتمع عنده ، أو معصرة ، أو قرب سوق أو في طريق غير مستقر ، ولزمه إثناء تفسل به ومغسلها وإن لثيابها وفراشها ومصباحها ، وقال قبل ذلك الباب :

ليس لها عليه حلي ولا حرير إلا إن تبرع ، وتقدم في النكاح كلام على نفقة الطفل من كلامي وكلام العاصمي ، ومن كلام العاصمي قوله :

ويجب الإنفاق للزوجات	في كل حالة من الحالات
والفقر شرط الأبوين والولد	مع عدم مال واتصال للأمد
ففي الذكر للبلوغ يتصل	وفي الإناث بالدخول ينفصل
والحكم في الكسوة حكم النفقة	مؤنة العبد عليه مطلقه

يعني أن للزوجة النفقة على زوجها ولو غنية ؛ وفي « الأثر » : لا يعملون للمرأة أقل الغداء نصف صاع ولا العشاء مثل ذلك ، ونفقة الحامل إذا طلقت والمرضع والأولياء على ما يرون ، وأما الذي أعطى ماله لمن ينفقه فإنه يطعمه ما أراد الذي يأخذ النفقة ، وعن رجل له ولد مع امرأة فإزمته إلى نفقة الرضاع فأبى أن يعطيها إلا ما ينوبه ، هل له ذلك ؟ قال : لا يجد ذلك الأب وإنما يجد ذلك الأولياء غيره اهـ . ومراد صاحب هذا الأثر بالصاع المد ، والله أعلم ، إن كان يعطي الإدام أو أراد مدين بلا إدام .

وفي بعض « الآثار » : للزوجة على الغني ممدان ولخادمها مد وثلاث ، وعلى المتوسط لها مد ونصف ، ولخادمها ممد ، وعلى المعسر لها ممد ، وكذا لخادمها ، ومن أوجبنا له الكسوة والسكنى اهـ .

وإنما تجب نفقة خادمها إذا كانت ممن تخدمها الخدم ، فاكثفت بخادمها عن

ولزمت لبكر إن جلبت أو طلب من زوجها أو منعها الأب بعد طلبه حتى يأتي بصداقها أو بغيره من الشروط أو أرادته منه ، وإن لم يأت بها أو منعها أبوها كرهاً وطلبتها أو غاصب كذلك ،

خادم تطلب بها الزوج ، وبذلك قالت الشافعية ، (ولزمت) نفقة وكسوة وسكنى وغير ذلك من الحقوق (لبكر) من لم تتزوج (إن جلبت أو طلب) الجلب (من زوجها) ببناء طلب للمفعول طلبته هي أو قائم بها أو أبوها أو وليها (أو) طلبه زوجها و (منعها الأب) أو الولي أو قائم بها ، أو امتنعت بنفسها (بعد طلبه حتى يأتي بصداقها أو بغيره من الشروط) أو حتى يفرض لها الصداق إن لم يفرضه ، أو حتى يفرضه ويأتي به أيضاً ، وذلك في العاجل والآجل الحال قبل الجلب ، وأما الصداق والشرط الآجلان ، فإن امتنعت من الجلب حتى يحل فلا نفقة لها (أو أرادته) أي أرادت الجلب (منه) أي طلبت من زوجها أن يجلبها .

(وإن لم يأت بها) أي بالصداق العاجل وغيره من الشروط (أو) طلبت الجلب و (منعها أبوها) أو وليها أو غيرها من أن يجلبها زوجها (كرهاً) بقفل على باب يكون عليها أو يربط أو نحو ذلك لا بتهديد أو غصب أو انتهاز فقط (وطلبتها) أي النفقة والسكنى والكسوة كغيرها من الحقوق (أو) منعها (غاصب) وطلبت النفقة وما ذكر كما أشار إليه بقوله : (كذلك) لكن إذا طلبت ما لا يتصور لها الانتفاع به حال المنع من أب أو غيره كالسكنى فلا شيء عليه لأنها قد سكنت حيث حبسها الأب أو الغاصب أو غيره ، وكالجماع إذا كان لا يصل إليها ، ولا يعد منع الأب أو غيره لها باللسان منعاً ، وإنما المنع بإغلاق الباب

إلا إن طلب وأتى بالصدّاق فامتنعت ، وإن مات أبوها فزوّجها
وليسها لزمت ولو بالغة أو لم تجلب من حين العقد ، وإن لثيب
أو مشرّكة

عليها أو بالضرب وإرادة القتل والنخوف بها ، ويجعل رقيب عليها إن خرجت
قتلت أو ضربت ، وحق الزوج أعظم من حق الأب ، وإذا منعها أبوها أو
غيره أو غاصب ولم تطلب النفقة فلا عليه لأنه لا ينتفع بها مع أنها منعت (إلا
إن طلب) الزوج الجلب (وأتى بالصدّاق فامتنعت) ولم تعتل بشرط بقي لها
فحينئذ لا حق لها .

(وإن مات أبوها) أو جن أو كان غائباً بحيث يجوز لغيره تزويجها أو كان به
مانع من التزويج كالخرس إن كان يفهم ويفهم (فزوّجها وليسها) أو غيره إن
لم يكن وليسها أو كان به مانع (لزمت) نفقتها وغيرها من الحقوق (ولو بالغة
أو لم تجلب) أو لم تطلب الجلب هي أو ليسها (من حين العقد) ، وقوله :
(وإن لثيب) مستأنف تقديره : ولزمت النفقة والحقوق للزوجة وإن لثيب ،
(أو مشرّكة) لكن الثيب تلزم حقوقها من حين العقد ولو بلا جلب ، ولا طلب
جلب من زوجها مشرّكة أو موحدة ، والمشرّكة إن كانت ثيباً فكذلك ، وإن
كانت بكرّاً فحكم البكر الذي ذكره المصنف ، ويحتمل أن تكون إن وصليّة
متعلقة بقوله : لزمت ، وهذا متبادر ، لكن لا يصح لأن الضامر للبكر فلا
تشمل الثيب فضلاً عن أن تُقيا بالثيب إلا بطريق يشبه الاستخدام ، وهو ردّ
الضامر في قوله : وإن مات أبوها الخ ، لمطلق الأنثى ، كأنه قال : تلزم حقوق
الزوجة إن زوّجها غير أبيها بكرّاً أو ثيباً موحدة أو مشرّكة ، وأما المشرّكة
البكر التي زوّجها أبوها فداخله في عموم قوله : ولزمت البكر .

لا لأمة ولو جلبت إلا إن قطعت عن خدمة ربها ، . .

وفي « الديوان » : وإن تزوج الرجل امرأة بكرًا، صغيرة كانت أو كبيرة، فليس عليه من ليها ونهارها وجميع حقوقها شيء حتى يجلبها أو يقول له والدها: اجلب امرأتك فتزلم حقوقها بعد ذلك من الجماع وغيره ، وإذا كانت بكرًا وليس لها أب ، طفلة كانت أو بالغة ، فعليه حقوقها من حين تزوجها ، وقيل : حتى يجلبها ، إنما غيًا بالبالغة والمشركة ، لأن البالغة يتوم أنه لا تكون لها حتى تطلب ، لأن لها قوة بالبلوغ ولو شاءت لطلبت ، ولأن المشركة خسيصة يتوم أنها لا حق لها حتى تطلب بخلاف الصغيرة فإنه يتوم أن نفقتها على وليها (لا لأمة ولو جلبت) أو طلبت هي أو سيدها أو زوجها حرًا أو عبدًا أو سيد زوجها (إلا إن قطعت عن خدمة ربها) بأن منعها زوجها عن خدمة ربها بشرطه ذلك ، أو بكره سيدها أو برضاه ، فحقوقها على زوجها إن كان حرًا ، وعلى سيده إن كان عبدًا ، ولا يدرك زوج الأمة إن كان حرًا ولا سيده إن كان عبدًا منعها عن خدمة ربها إلا إن كان ذلك شرطًا .

وفي « الديوان » بعد ما ذكره المصنف بانفصال ما نصه : وإذا تزوج الرجل امرأة لعبد فجلبها فعليه نفقتها ويحبر عليها ، وإن تزوج أمة لعبد فليس عليه نفقتها ، جلبها أو لم يجلبها ، ومنهم من يقول : إن جلبها فعليه نفقتها ، وكذلك الحر إذا تزوج الأمة على هذا الحال ، وذكر في الكتاب أنه إن كانت الأمة عند سيدها تخدمه بالنهار وتبيئت عند زوجها بالليل أنه تجب نفقة الليل على الزوج اه ، أي وكذا لباس الليل وفراش النوم ووسادته وغطاؤه ، ولو كانت عند زوجها نهارًا وعند سيدها ليلاً لزم الزوج مؤونة النهار .

ووجه القول بلزوم زوج الأمة نفقتها ومؤنتها إن كان حرًا أو سيده إن

والنكاح الموقف حتى يتم ، ولزمت لمعيبة ما لم تفارق وإن لم
تشتغل بمعالجة ،

كان عبداً أنه مالك أمرها . ووجه القول بلزوم ذلك سيدها أنها لم تخرج عن ملكه حتى إنها تخدمه ، ولا يحسد زوجها منعها من خدمته كما مر في قوله : باب : جاز لعبد النخ ، من كتاب النكاح ، ونصه : وتجب نفقة أمة وكسوتها وسكنائها على زوجها إن جلبها ، ولا يدرك على زوج من سيد ولا عليه إلا برضى ، وإن كانت ليلاً عند زوج لزمه فيه إنفاق وكسوة وسيدها نهاراً ، ويأتيها بأوقات لا يشغلها فيها عن خدمته ، اه .

(والنكاح الموقف) لا حق فيه على الزوج (حتى يتم) مثل أن يزوجها وليها وينتظر رضاها ، أو تزوج بوليها ورضاها بلا شهود وينتظر الإشهاد ، أو يزوجها وليه له وينتظر رضاه ويزوجهها بلا وليها وينتظر رضاه ، أو يزوجهها وليها فتقول : إن رضي فلان فقد رضيت ، فينتظر رضى فلان .

(ولزمت لمعيبة) كرتقاء وبرصاء ومجدومة وغير ذلك مما مر في النكاح (ما لم تفارق ، وإن لم تشتغل بمعالجة) معالجة عيبتها ، وكذا لزمت المعيب كأبرص ومجدوم وعيتين ومفتول ومحبوب ما لم يفارق ، وقد مر في النكاح في قوله : باب : عيب مجنون النخ ، ما نصه : ويأتي واجد بزوجه رتقاً حاكماً وينكرها عنده ، فيؤجل لها سنة ، فإن عاجلت فيها فزوجه وإلا فلا ، وعليه فيها نفقتها وكسوتها وعلى أهلها العقاقير والمسكن ، وما نصه : وإن وجد قتل بزوجه أتت به واجدته به حاكماً فيؤجله سنة ولزمته فيها مؤنتها ولو مسكناً ، اه .

وزوجة طفل الرجل إن جلبها له ولو لم يمسه من ماله إن لم يكن
لابنه ، وكذا مجنونه ،

(و) لزمت النفقة والحقوق (لزوجة طفل الرجل) أباً كان الرجل
للطفل أو ولياً له غير أب (إن جلبها له) أو طلب جلبها له ، أو طلبت هي
أو وليها على حد ما مر في قوله : ولزمت لبكر إن جلبت إلى آخره كله
أو كانت ثيباً (ولو لم يمسه من ماله إن لم يكن لابنه) أو للطفل الذي هو وليه
مال ، وإن كان له مال فنه لا من مال الأب أو الولي إلا إن يشأ أن يزوجه
من ماله بلا رجوع ، وإن زوجه برجوع فله الرجوع ، وتقدم كلام على ذلك
في النكاح .

(وكذا مجنونه) بالهاء التي هي ضمير الواحد الغائب ، وكذا أبكمه على
وجه ، وتقدم الخلاف في نكاح الصبي ، إذ قال : باب : جاز أن يتزوج على
كطفل وليه أو خليفة أبيه أو عشيرته ، وقيل : لا يعقد عليه غير أبيه ، . . .
بمنعه أيضاً كغيره حتى يبلغ ، واستحسن جمع رأي خليفة ووليه على نكاحه إن
كانا ، والأبكم والمجنونة كطفلة وبكاه ومجنونة كذلك ، ولو حدث الجنون بعد
البلوغ ، وفي حدوث البكم بعده تردد ، اهـ .

ومر في ذلك الباب ما نصه : وجاز لولي جلب امرأة تزوجها لطفله إن كان
يصونها وقرب بلوغه ولو كرهت ولزمت لها النفقة والسكنى والكسوة إن
طلبت ولزوج جلب طفلة وإن صغيرة إن أمكن تمتع بها وغنت عن أمها ولا يحد
وليها منعها وله عليه جلب زوجته وإن رضية ، وعليه حقوقها وأجرة مرضعتها ،
وعليه مؤونة طفلة ولو غابت لا كبالغة لم يعلم منها قبول ، وعلى الولي أن يدون

ولزمت لحرّة تحت عبده ، ويجبر عليها إن جلبها أو طلب
لا لآمة ولو جلبت ، وقيل : لزمت إن جلبها ، وكذا حر
تحت أمة ،

متزوجة على طفله ولو غاب حتى يبلغ ، وإن تزوجها على بالغ ولو حاضراً ولم يعلم
قبوله ، ففي لزوم المؤونة وعدمه قولان ، اهـ .

(ولزمت) سيد عبد (لحرّة تحت عبده ويجبر عليها) ولو بضربٍ على ما
مرّ في الجبر على نفقة الزوجة (إن جلبها) لعبده أو جلبها عبده (أو طلب)
الجلب بالبناء للمفعول ، سواء طلبه السيد أو المرأة أو أبوها أو وليها على حد
ما مرّ في قوله : ولزمت لبكر إن جلبت إلى آخره كله ، وإن كانت ثيباً فبس
العقد (لا لآمة) تزوجها لعبده (ولو جلبت) أو طلب الجلب ، ولزمت
مؤنتها سيدها وتخدم له ، ولا يجد سيد العبد غير ذلك إن أبى سيدها إلا ذلك
على هذا القول ، (وقيل : لزمت إن جلبها) هو أو عبده أو طلب الجلب إن
كانت بكرة على حد ما مرّ ، وإلا فمن حين العقد ، ولا يجد سيدها غير ذلك
إن أبى سيد العبد إلا ذلك .

(وكلنا حر تحت أمة) ، هل تلزم حقوقها على حد ما مرّ أو تلزم سيدها ؟
وقال بعض قومنا : إن نفقة زوجة العبد ومؤنتها تلزم العبد لا سيده ولا سيدها ،
وقال بعضهم : يلزم ذلك سيدها ، وبعضهم : سيده ، وإذا شرط الزوج الحر
أو سيد العبد أن مؤنتها أو بعضها على سيده فعلى شرطها جزماً لأنها مملوكة
لا كالزوجة الحرة .

ولمنكوحة بعاجل أو بدون صداق إن منعت حتى يعجل أو يفرض ،
لا إن منعت بعدهما ، كعاصية أو طأوعت أباهما في منع
الزوج ،

(و) لزمت النفقة والحقوق (لمنكوحة) ، أي معقود عليها (ب) صداق
(عاجل أو بدون صداق) ، أي لم يذكر الصداق (إن منعت) من الجلب بالبناء
للمفعول منعت نفسها أو منعهما أبوها أو وليها أو قائمها (حتى يعجل) أي يحضر
الصداق عاجلاً في صورة نكاحها بعاجل ، (أو يفرض) صداقاً آجلاً أو عاجلاً
في صورة نكاحها بدون صداقها ، وإن تزوّجها بدونها فمنعت حتى يفرض ،
ويأتي به عاجلاً فلها ذلك وحقوقها (لا إن منعت بعدهما) ، أي بعد تعجيل
الصداق بإحضاره وبعد فرض الصداق ، بمعنى أنها امتنعت حتى يعجل أو يفرض ،
فلما عجل أو فرض منعت فلا حق لها إلا إن بقي لها شرط آخر ، أو منعت حتى
يفرض ويعجل ففرض ولم يعجل بإحضاره .

(ك) بما لا حق له (عاصية) لزوجها في حق واجب له عليها من حقوق
الزوجة ، وأما إن عصته فيما لا يجب عليها له أو فيما لا يجوز أو في حق له عليها ليس
من حق الزوجة كدَيْن له عليها فلا تبطل حقها بذلك ، وإن حاكمها وامتنعت
من الحق بعد ما ألزمه الحاكم إياها أو أقرت به وصرحت بالمنع بلا حاكم فإنها
لا تعان على حقها على زوجها من حقوق الزوجة ولا ينصف لها منه حتى يذعن
لذلك الحق الذي امتنعت منه ، ولا يبطل حقها عن زوجها بذلك (أو طأوعت)
عطف على منعت الثاني ، أي لا إن منعت بعدهما أو طأوعت (أباهما) أو وليها
أو قائمها أو غيرهم (في منع الزوج) ، وإن منعت ولم تطأع فلها الحقوق ولو لم
يجد زوجها إليها سبيلاً .

وعصيان أمة ومجنونة وطفلة لا يمنع حقوقيهن ، ولا منع
وليها ،

(وعصيان أمة) ولو بالغة عاقلة (ومجنونة وطفلة لا يمنع حقوقيهن) ، أما
الأمة فلأن حقوقها ترجع فائدتها لسيدها ، كالنكاح ، لأن نكاحها يمنحها من
الزنى الذي تجلبه في الظهور أو تعزّر أو تنكّل أو تؤدّب في الكتمان وتضعف
بذلك ، فيقلّ ثمنها وتعاب به ، فيقلّ ويعاب به على السيد ويعاير به لأن نكاحها
تلد به عبيداً لسيدها إن شاء الله تعالى ، وكنفقتها وكسوتها فإنها تقوى بذلك ،
وكذا سكنها ، وتحفظ بها . وبمعصياتها لا يبطل حقوقها لأنها حقوق لزوجها حتى
إنه لو ترك حقوقها لزوجها لبرىء إلا إن منعها أو طأوعها في عصيان
زوجها فإنه لا حق لها ، وأما الطفلة والمجنونة فلأنه لا عقاب عليها في عصيان
زوجها لأنها لم تكلفا .

(ولا) يمنع حقوق الطفلة والمجنونة (منع وليها) أو قائمها أو غيره إياها
من زوجها ولا إعانتها إياها لأن الحق لها لا له ، وعلى هذا فلو فرض الحاكم مثلاً
لها مقداراً من النفقة فمنعها وليها أو غيره أو امتنعاً من الزوج لكان ذلك في ذمة
الزوج يعطينها يوماً ما إن لم يقبل وليها ذلك في حين المنع ، وإن قبله لها أو
أمكنه إيصاله لها وانتفاعها به فليعط ، وإن كرهتا الجماع فلا حق لها فيه ،
وكذا البالغة العاقلة ، والذي يظهر لي أن أباهما إن منعها أو أعانها في الامتناع
وقام بنفقتها فإنها تسقط عن الزوج ، وكذا الكسوة والسكنى لأنه لو ترك
من صداقها له لصحّ تركه ومضى ، وإن منعها ولم يقم بحقوقها لزم الزوج
ما نقص لها .

وسقط بمنع السيد ، ولا حقّ لمرتدّة وناشزة وعاصية وهاربة ،
ولا يسقط بقتل محرّم وطعن ومنع ، وتُبطل الساحرة صداقها كما
مرّ لا حقوقها ،

(وسقط) حق الأَمّة (بمنع السيد) أو إعانته لها في الامتناع ، وقيل
في الجماع : أنه حق لها لا يسقط بمنع السيد ، بل بامتناعها من حق من حقوق
الزوج .

(ولا حق) من نفقة وكسوة وسكنى وجماع (لمرتدة وناشزة) مترفعة
عن زوجها لبغض أو كبر ممتنعة من النكاح لذلك (وعاصية) في حق من حقوق
الزوج مطلقاً. العاصية غالبية له على حقوقها ، والناشزة المستعصية على زوجها فلا
ينال منها إلا بشدة ، (وهاربة) منه ، بل لا يحل له جماع المرتدة لأنها بانّت من
زواجها إلا إن ثبت قبل أن تمّ العدة فهي زوجته له جماعها ويرجع لها صداقها ،
وقيل : لا يرجع ؛ وتقدم في النكاح ما نصه : فصل : من ارتد وترك زوجته
بالإسلام ثم رجع إليه أو ارتدت كذلك فهل يقيمان على الأول إن لم تنقض عدة
أو يحددان مطلقاً ورجح ؟ قولان ؛ وإن تزوجت في الردّة ثم أسلمت جسدًا
اتفاقاً ، وجسدًا إن ارتدا ثم رجعا ، ورخص في المقام إن رجعا قبل أن تنقضي
وحرمت إن مسها بريدّة .

(ولا يسقط بقتل محرّم) بتنوين قتل ونعته بمحرّم ، أو بالإضافة ، أي
بقتل إنسان محرّم الدم ، وإنما يسقط لإمكان أن يعفو الولي أو يأخذ الدية ، فإن
قتلها فلا صداق لها (وطعن) في الدين (ومنع) لحق من حقوق الناس
(وتبطل الساحرة صداقها كما مرّ لا حقوقها) ، تقدم في النكاح ما نصه : باب :

وثبتنا لتأبئة ، وسقط حقٌ منزوعة بحكم أو مغصوبة من زوج ، ولزم
للمطلقة رجعيًا ولإظهار منها ومولى ما لم تبين ،

إن ارتدت زوجة أو زنت أو سحرت أو قتلت نفسها أو زوجها أو غيره إن
قتلت به أبطلت صداقها ، وهل يرجع إن ثابت أو لا ؟ قولان ، اهـ .

وتقدم كلام هنالك إذا أدى سحرها إلى قتلها أو قتل زوجها ، ولا يحل
للرأة أن تدعو لنفسها بالموت لأن موتها تفويت لنفسها عن زوجها ، ولها ولغيرها
أن تقول : أميتني إن كان الموت خيراً ، (وثبتنا) ، أي النوعان الصداق
والحقوق (لتأبئة) مما يبطل صداقها وحقوقها أو أحدهما ، وقيل : لا يرجع
صداقها بالتوبة (وسقط حقٌ منزوعة بحكم) من أحكام الظاهر ولو علم أنها
زوجته ، مثل أن تنكر هي أو أبوها أو وليها التزويج ولا بيان له ، أو يزور
عليه الشهود الطلاق ثلاثاً (أو مقصوبة) أو مسروقة (من زوج) لأنه ممنوع
من التمتع بها ، وقيل : يلزم حق المغصوبة والمسروقة إن لم تطاوع ، وذلك في
النفقة والكسوة إن قدر الحاكم أو نحوه لها مقداراً معيناً ، ولا يبطل صداق
المنزوعة بحكم والمغصوبة والمسروقة إلا إن كان لها سبب في ذلك أو طاوعت في
غصبٍ أو سرقة .

(ولزم) الحق (للمطلقة) تطليقاً (رجعيًا) لها جميع الحقوق على مقدار
ذلك قبل التطليق إلا الجماع والتمتع بالنظر والمس فلا يجوز له ذلك ، وتقدم في
النكاح ما نصه : باب لزم نفقة ذات رجعي وكسوتها وسكناها زوجها في
العدة (ولإظهار) - بفتح الهاء - (منها ومولى) منها (ما لم تبين) منه
بعضي أربعة أشهر ، لكن حق المظاهر منها هو حقوق الزوجة كلها ما خلا الجماع

ولبائنة قيل : سكنى ونفقة إن منعها حتى تعتد ، . .

لأنه إن جامعها قبل الكفارة حرمت ، وحق المولى منها حقوق الزوجة كلها حتى الجماع ، وقد يقال : إن الجماع أيضاً من حقوق المظاهر منها فوَّته زوجها عنها بظهاره فهو حق يعاقب عليه ، فإنه واجب على المظاهر أن يتوب ويكفر ، ويسد ذلك لما فعل من الظهار الذي هو مُنكَر من القول وزور .

(ولبائنة) ، أي منفصلة منه وكان لا يملك رجعتها إلا إن شاءت كمفتدية ومختلعة ومطلقة لنفسها إذا جعل الطلاق بيدها على حد ما مرّ في النكاح على قول فيها ، وكمن قيل فيها : طلقك بائناً أو كان لا تصحّ رجعتها كمطلقة ثلاثاً أو اثنتين أو واحدة إن كانت ممن تبين بائنتين أو بواحدة كما مرّ في مشرقة وأمة أو عبد على ما مرّ من الخلاف ، ومحرمة بنكاح في الدُّبُر أو الحيض أو النفاس على ما مرّ ، أو بالزنى على ما مرّ ، أو بغير ذلك .

(قيل : سكنى ونفقة) لا لباس (إن منعها) هو ، أعني الزوج من التزويج يعني إن منعها الشارع من التزوج بسببه الذي هو المس (حتى تعتد) أي إن وقع ذلك السبب الذي هو المس أو الخلوة الموجب للعدة ، واحتترز بذلك عن أن يطلقها قبل المس أو الخلوة فإن هذه لا عدة عليها ولا حق لها ، ولها أن تتزوج من حينها ، وقيل : لا نفقة لبائن ولا سكنى ولا لباس إلا إن كانت حاملاً ، وقيل : وإن كانت حاملاً ، ويأتي في هذا الباب الخلاف في الحامل البائن ، ويجوز فتح همزة أن على التعليل ، أي لأن منعها أي لمنعه إياها .

ومرّ في النكاح ما نصه : باب : لزمت نفقة ذات رجعي وكسوتها وسكنائها زوجها في العدة والحامل ، وإن طلقت ثلاثاً أو بائناً نفقة فقط حتى تضع ،

ولا حق لسرية بعد عتق ، ولا لزوجة عتقت فاختارت نفسها كطفلة
ومجنونة بعد بلوغ وإفاقة ،

وموجب النفقة والسكنى للبائن اعتبر أنه السبب في وجوب العده المانع من
التزوج مع عموم ظاهر آية نفقة الحامل في صورة الحامل ، وكان ذلك لها ولو
طلقت نفسها ، لأنه دخل على ذلك راضياً به ، ومنسقط ذلك اعتبر أنه لا يملك
رجعتها أو لا تجوز فليست زوجة له ، ولا قادراً على الزوجية ، ولا سيما مطلقة
نفسها كما يجوز بشرطه لأنها فوتت نفسها .

(ولا حق لسرية بعد عتق) أو بعد عزل وإخراج من ملكه بوجه لأنه
يكون ذلك فراقاً لها كالطلاق ولا رجعة فيه ، ولا يملك منها تمتعاً ولا رجعة
ولا يصح ذلك إلا إن كانت حاملاً فإنه ينفق للحمل ، قال في قوله : باب لو ست
نفقة ذات رحمي الخ ، من كتاب النكاح ما نصه : ومن أعتق سرية حاملاً ،
استرى أمة فخرجت حرة حاملاً ، أو استحقت أو علم بفسخ شرائها ، وهو
بما لا يميز ، أنفق للوضع اهـ .

(ولا لزوجة عتقت فاختارت نفسها كطفلة ومجنونة) وبكاء اختار
أنفسهن (بعد بلوغ) من الطفلة (وإفاقة) من المجنونة وانطلاق لسان البكاء لأنهن
فوتن أنفسهن عن أزواجهن ، سواء كان أزواجهن بلغاً أو أطفالاً ، ولأن ذلك
منهن كحل عقد عقيد إلى اختيارهن لأنهن حال العقد لا يملكن شيئاً لأنهن
ملوك تصلي صلاة سيدها لا صلاة زوجها كما مر في الصلاة وفي النكاح في قوله
باب جاز لعبد الخ ، ومرفوع عن القلم ، والبكاء تحمل على عدم التكليف إن
كانت لا تفهم ولا تفهم .

ولا لمختارة نفسها من معيوب بعد مس ، ولا لزوجة طفل أو مجنون
بعد اختيارهما ، ولا لمنكوحه فاسداً بعد ظهوره ، . . .

(ولا لمختارة نفسها من معيوب بعد مس) لأنها فوتت نفسها ، وأما قبله
فلا إشكال في أنه لا حق لها (ولا لزوجة طفل أو مجنون بعد اختيارهما)
لبلوغ أو إفاقة ولا لزوجة أبكم بعد اختياره لانطلاق لسانه لأن العقد وقع وهم
لا يملكون أمر أنفسهم ، وسواء كانت أزواجهم بلغاً أو طفلات ، وأما زوجة
حرة تحت عبد عتق فلا خيار لها ، وقيل : لها الخيار ، وعليه فلا نفقة لها ،
ولا سكنى ، ولا لباس إن اختارت ، وقيل : لهؤلاء كلهن حق النفقة
والسكنى .

ففي « الأثر » : كان بعض المشايخ يضرب رجلاً على نفقة زوجته ، فقال له
ولده : طلقها ، أراذ بذلك كف الضرب عنه ، فقال أبوه : زعمت أنك تتنفعه
بذلك مُرّه أن يحسن المتعة ، قال واسلان بن أبي صالح : تجب نفقة المفتدية ،
وقال داود بن أبي يوسف : لا ، قال محمد بن محبوب : أجمعوا أن نفقة المطلقة ثلاثاً
واجبة إن كانت حاملاً ، قلت : بل خلاف كما في « الديوان » ، وإن لم تكن
حامل ، فقال بعض : كل من منعها العدة من الزواج فلها النفقة ، وقيل : لا
نفقة لها كما ذكر القولين في « الديوان » .

(ولا لمنكوحه) أي معقوداً عليها عقداً (فاسداً) وشمل بحسب اللفظ ما
يذكره بعد إذ قال : ولذات محرم (بعد ظهوره) أي لاحق لها بعد ظهور
الفساد المدلول عليه بقوله : فاسداً ولها بالمس الصداق أو العقر إن
لم يفرض ، وإن كانت حاملاً فلها النفقة دون الكسوة والسكنى حتى تضع ،
وقيل : لا .

ولا يدرك ما فات ، ولا لتاركة زوجها في شركٍ وأسلمت ، وهل
لحامل بانت بثلاث أو بفداء أو بغيرهما حق أو لا ؟ قولان ،

(ولا يدرك) أن يرد (ما فات) من النفقة والكسوة والإسكان ، وقيل :
له ردُّ ما قام من نفقة وكسوة ، وفي ردِّ ثمنه إن قام الثمن ؟ قولان ، وقيل :
لا ردُّ إلا إن أعطاهما بحكم الحاكم ، وقيل : لها النفقة والكسوة لأنه عطلها
بالفساد المحجب للعدة ، وتردُّ إن علمت بالفساد ، وكتمت كل ما أخذت بعد العلم ،
ولا صداق لها إن علمت قبل المس ، ولا ردُّ في الحكم إذا كان الفساد بما يدرك
بالعلم لأنه ضيع ماله يجهله ولا صداق لها .

(ولا لتاركة زوجها في شركٍ وأسلمت) لفصل الإسلام بينها ، (وهل
لحامل بانت بثلاث) أو كانت ممن يبين بائنين فطلقها اثنتين أو بواحدة فطلقها
واحدة (أو بفداء) هو يشمل الخلع (أو بغيرهما) من الطلاق الذي لا يصح
فيه الرجوع أو لا يملكه أو من حرمة كما مر في الباب (حق) من نفقة وكسوة
(أو لا ؟ قولان) كما بينته فيما مر ، والأول قول عبدالله بن عبد العزيز قال : إذا
منعت المرأة بالعدة من النكاح حاملاً كانت أو غير حامل ، إن لها السكنى والنفقة
والكسوة حتى تنقضي ، ولو تبين فساد النكاح ، والثاني قول الشيخ أبي عمران ،
رواه عنه أبو سليمان داود رضي الله عنها .

وقال أبو محمد وإسحاق رضي الله عنه : إن للبائن النفقة إن كانت حاملاً ،
ويغني عما ذكره المصنف قوله قبل : ولبائنة قيل : سكنى الخ ، وتقدم في
النكاح في قوله : باب : لزمت نفقة ذات رجعي الخ ، ما نصه : وهل لحرمة
حامل إن بانت من عبد نفقة للوضع أو لا ؟ قولان ، ولها على العبد إن عتق ،
ولا نفقة لآمة حامل إن بانت ، وإن من حر عند الأكثر ، وقيل : عليه نفقتها

وجوز المرتدة حتى تضع ، ولذات محرم كشف بعد وطء حتى
تعتد ، ولزم عتيماً ونحوه حتى ينقطع العقد ، . . .

حتى تضع ، وإن بانث أمة حامل من حر وعنتى حملها ، فلا نفقة لها ، وإن
وهب ربها حملها فأعتقه الموهوب له فلا نفقة لها عليه ، وإن وهب السيد الحمل
ثم أعتق الأمة ولم يعتق رب الحمل حملها فعليه نفقتها حتى تضع لا على السيد
والزوج اهـ .

(وجوز) الحق أي لم يمنع ، وعدم المنع صادق بالوجوب ، وهو المراد ،
وبالإباحة وليست مرادة (المرتدة) حامل (حتى تضع) أو يزول حملها ، أو
يزول الشك فيه ، وإنما ذلك لأنها لا تقتل إذا سبيل إلى حملها ، فإذا وضعت
أو زال حملها ، أو زال الشك فيه قتلت لأن المرتدة تقتل على الصحيح كما يقتل
المرتد ، ولولا حملها لقتلت في الحين ، وإذا لم يكن الحمل فلا نفقة لها ، ولو لم
يطبقوا قتلها لضعفهم أو خوف الفتنة للكتان ، أو تركوا قتلها جهلاً أو ركوناً ،
ولو قال : وهل لحامل مرتدة أو بائن لثلاث إلخ ، لا غنى عن قوله : وجوز
الخب ؟ لكن اختار زيادة هذه العبارة لينبه على أن النفقة مرجوحة .

(و) لزم الحق (لذات محرم) ، أي حرمة ، أي منع ، (كشف) المحرم
أي كونها حراماً بنسب أو صهر أو رضاع أو زنى أو سبب كجماع في دبر أو
حيض أو نفاس (بعد وطء حتى تعتد) ولا حق لها إن تعمدت أو جهلت ما
يدرك بالعلم ولو حملت وهو ابن أمه .

(ولزم) الحق (عتيماً ونحوه) كمجبوب ومقتول ومن لا يصل إلى نكاح
زوجته (حتى ينقطع العقد) ولا نفقة ولا حق بعد السنة المؤجلة للرتقاء أو

والمختار لزوم النفقة لصغيرة لا يمكن وطؤها ، وتغرم من كشفت أنها ليست بزوجة أو بحامل أو قد انقضت عدتها لا يعلم ما أنفق عليها على أنها زوجة أو حامل بائمة أو في عدة رجعي

للمفتول إن افترقا ، وكذا ما أشبه ذلك (والمختار لزوم النفقة) والكسوة والسكنى كذلك كما نبه عليه آخر الباب (لصغيرة لا يمكن وطؤها) لصفرها ، وقال ابن عبد العزيز وجهور المالكية لا حق لها (وتغرم من) أنفقها زوجها أو نائبه (وكشفت بأنها ليست بزوجة أو بد) بائن (حامل أو قد انقضت عدتها) جملة : قد انقضت عدتها معطوفة على جملة : ليست بزوجة ، لا على خبر ليس ، فلا يتسلط النفي عليها ، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مبدل من المستكن في كشفت بدل اشتمال أي وتغرم من كشفت عدم زوجيتها أو حملها أو تحقق انقضاء عدتها برفع تحقق عطفاً على عدم ، أو تقدر الباء أي كشفت بأنها ليست (لا يعلم) بالتنبؤ أي لا يعلم زوجها بأنها ليست زوجته ، أو بأنها ليست حاملاً أو بأنها قد انقضت عدتها (ما) مفعول لتغرم ، أي ، وتغرم لزوجها أو نائبه ما (أنفق) أي ما صرف (عليها) من مأكول ومشروب وتمتيع بلباس أو مسكن (على أنها زوجة أو حامل بائمة أو في عدة) طلاق (رجعي) فإذا الأمر غير ذلك فتضمن له ما أعطاها بعد تمام العدة إذا كتبت انقضاءها فصار ينفقها بعد انقضائها ويصرف عليها .

وضمن اللباس إن فسد أو تلف وقد لبسته بعد الانقضاء أو مسكنه بعده على أن تلبسه ، وتضمن كراء لبسه بعده مطلقاً ، وإن سكنت بعده فعليها كراء سكنها بعده ، وتضمن ما فسد في المسكن بعده ، وإن أعطاها المأكل

• • • • •

والمشروب ، فكانت تأكل وتشرب منها بعده ، ف قيل : لها ما أعطاها فلا غرم ، وقيل : لها الأكل والشرب فتغرم ما بعده ، وسواء تعتد بالأيام أو بالحيض ولا يزيل الغرم عنها كونها تعتد بالأيام مع علم الزوج بأنها تعتد بالأيام لأنه لا يلزم حساب الأيام لها إن لم يخف أن تترك حقها خوفاً أو حياء ، ولم يكن شيء يترقب على العدة كتزويج محرمتها .

ومثال انكشاف أنها ليست زوجته أن يشهد له الشهود أنها عقدتها لك وكيلك أو خليفتك أو مأمورك في غيبتك أو حضورك أو أبوك وأنت صبي أو مجنون ، أو ما أشبه ذلك ، فتبين غير ذلك ، أو عقدت بلا شهود أو بلا ولي في ذلك ، ولم يعلم أو يشهد له الناس أنها زوجته ، فإذا زوجته غيرها ، وما أشبه ذلك ، أو يتزوج ويحدها في داره على هيئة الزوجة ويطمئن إليها فإذا هي ليست فتد له جميع ما أعطاها ، وتضمن كراء ما استعملت أو سكنت ، وتغرم ما تلف مما حمل في يدها ولو بلا تضييع ، وإنما قال : حامل بأنه لأنها التي يتوهم أنه تلزمه حقوقها فكان يعطيها ويمنعها ~~عنه~~ كالتى قبلها ، سواء إذا تبين أنها بائن غير حامل ، وأما البائنة غير الحامل فلا نفقة لها ولا حق فضلاً عن أن يتوهم لزوم حقوقها ، فإن أعطاها فلا ترد له في الحكم لأنه الذي ضيع ماله يجهله لأنه لا يعذر بالجهل ، وإن علم أنه لا حق لها فأعطاها ، فمن باب أولى أن لا ترد له ، وهكذا لا يعذر بجهل ما يدرك بالعلم ، مثل أن تنفقها وقد علم أنها مضت ثلاثة قروء ، أو قد مضت ثلاثة أشهر ، أو نحو ذلك من أنواع العدة ، أو أنها قد وضعت الحمل ، وأما ما لا يدرك بالعلم فإنها ترد له كل ما أعطاها أو نفقها به بعد أن يكون لا يلزمه ذلك ، أو أتلقت بعد ولو مما أعطاها قبل ،

ولزمت مسبقاً لمعقودته بوطء ببغي في عدة العزل ، .

وما ذكره المصنف من التقييد بالحامل والطلاق الرجعي هو مبني على أن البائن لا حق لها إلا إن كانت حاملاً ، وأما على القول بأنها لها الحق ، فلا رد عليها ، ولو تبين أنها غير حامل .

وتقدم في كتاب « النكاح » في قوله : باب لزمت نفقة ذات رجعي النخ ، ما نصه : والمسافر إن طلق ولم تعلم وهي تمون من ماله زعمته زوجها فأقام على ذلك كثيراً ثم قدم لم يلزمها رد ما تمون به منه قبل العلم بالطلاق ، ولزمه عناؤها ، وإن مات في سفره ولم تعلم غرمت من يوم مات مطلقاً لأنه مال الوارث وكذا الأمة إن دبّرها ربهاموتة ثم سافر ، ومات غرمت ما أكلت بعد عتق إن لم تعلم ولها عناؤها .

(ولزمت) أي النفقة وكذا الكسوة والسكنى كما نبه عليه آخر الباب (مسبقاً لمعقودته) أي من سبقه إلى التي عقد عليها هو النكاح متعد أو ناسٍ . تحير بوجه على غير عمد ، أو بعدد على وجه يعذر فيه كتوهمه أنها زوجته وهي نائمة أو سكرانة أو توهمت هي أيضاً أنه زوجها ، والحاصل أنه سبقه إليها أحد (بوطء ببغي) أو بوجه لا يعد بغياً فجاء معها قبل زوجها وهو باغ ولو رضيت ، وهي باغية ولو رضيت ، والحاصل أنه جامعها غير زوجها قبل زوجها بوجه ما ولو بغلط (في عدة العزل) عزل وطئها متعلق بلزمت ، أي لزم زوجها حقوقها في العدة التي يعتزلها فيها ، وتعتدها من وطء الذي سبق الباغى أو غيره فيها زوجها ، وإن حملت من ذلك الوطء فهو للزوج لأن الولد للفراش ، وقيل : ابن أمه لأن الفراش لم يتم له لعدم دخوله ، وقيل : لا عدة من الوطء الحرام فلا يجب عزلها .

ومفقوداً اختار زوجته إن لم تحمل من يوم الإختيار ، وقيل :
مطلقاً ، ولواهلة في الأيام

(و) لزمت النفقة ومثلها الكسوة والسكنى كما نبه عليه آخر الباب
(مفقوداً اختار زوجته) حين قدم أو ظهر ، وإنما قلت هذا لأن له اختيارها
أو اختيار أقل الصداقين ولو لم يقدم بأن يعلم بتزوجها فيشهد الشهود على ذلك
(إن لم تحمل) من الأخير (من يوم الإختيار) متعلق بلزوم المقدر أو بالمذكور
باعتبار تسلطه على مفقود ، أي لزمته حقوقها من يوم اختارها ولو كانت تعتمد
من مس الأخير المعطل لها بالمس ، لأن المفقود هو الذي عطلها أيضاً عن الأخير ،
ولأنه لما ظهرت حياته انكشف الغيب أن عصمتها لم تنقطع عنه بالموت والبناء
على أن لا حق لبائن وهذه بائن عن الأخير باختيار المفقود إياها ، وإن حملت
من الأخير فعلى الأخير حقوقها للحمل ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْفَقُوا ﴾ ،
أي يا أصحاب الأحوال ﴿ عَلَيْهِنَّ ﴾ حتى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿ ١١ ﴾ والحمل للأخير
وللبناء على أن البائن الحقوق .

(وقيل :) لزمت النفقة وكذا الكسوة والسكنى كما نبه عليه آخر الباب
المفقود الذي اختارها (مطلقاً) لم تحمل من الأخير أو حملت بناء على أن لا حق
للبائن (ولواهلة في الأيام) الثلاثة التي تعذر في الغلط فيهن إذا اعتدت بالأيام
فزعت أنه انقضت العدة نسياناً منها وقد بقي لها ثلاثة أيام تزوجت أو لم تزوج
فإنها تدرك نفقة الثلاثة الأيام ، ولو تزوجت وتدر كها ولو بعد ثلاثة الأيام ،
وكذا نفقة أكثر من الثلاثة على قول من عذرهما في الغلط بعد موت زوجها بخمسة
أو غيرها على ما مر ، في النكاح والكسوة والسكنى كالنفقة كما ذكره آخر

(١) سورة الطلاق : ٦ .

على المطلق رجعيًا ، والكسوة كالنفقة .

الباب قريباً ولواهله متعلق بمحذوف تقديره : ووجبت النفقة لواهلة في الأيام (على المطلق) لها تطبيقاً (رجعيًا) أو بمحذوف خبر لمحذوف ، أي ولواهلة في الأيام نفقتها على مطلقها رجعيًا ، وقيدته بالرجعي على أن البائن لا نفقة لها ، ومن أثبت للبائن الحقوق أثبت لها لواهلة ولو طلقت غير رجعي ، وليس الطلاق قيداً بل حكم كل فرقة كذلك ، لكن اقتصر على الطلاق بناء على أن لا حق للبائن والمفترقة بنفي الطلاق بائن .

(والكسوة) والمسكن في هذه المسائل من قوله : والمختار لزوم النفقة ، إلى هذا الكلام (كالنفقة) كما نبهت عليه ، ومتى قلت لها الحق فمرادي الجنس الشامل لما يصح لها والله أعلم .

باب

• • • • •

باب

فيما تدرك المرأة على زوجها

قال الشيخ أحمد : ومقدار النفقة ما ذكره الله في كتابه : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ ﴾ ^(٢) ، وإتما ينظر إلى الرجل على قدر منزلته في المال ولا ينظر إلى شرف المرأة ووضعها في القدر ، ومنهم من يقول : إلى قدر المرأة في ذلك كما ينظر إلى عظمها وصغرها وما يحتمل بدنها في الأغذية والأكسية وما لا يحتمل على قدر مال الرجل من منعه وضيقه بنظر أهل العدل والصلاح ،

(١) سورة الطلاق : ٧ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٦ .

تَدْرِكُ عَلَى غِنَى لِحْمًا بِكُلِّ جُمُعَةٍ ، . .

ويرجع ذلك كله إلى النظر على قدر مال الرجل وعادة البلد في المعاش واللباس واللحم والإدام والدُّهُن على ما يستقيم عليه البدن، وتعيش به معيشة ليس فيها ضرر ولا مكروه ، فإن لم يستطع زوجها هذا كله أجبروه حتى ينفق أو يطلّق ، وليس له في النفقة أجل ، وأما السكنى فيؤجّلون له أجلاً يبيء لها المسكن وما تحتاج إليه ويجبروه على نفقة يوم وليلة ، وقيل : يوم وليلتين فقط لا غير ، وأما اللباس فإن كان إنما استقبل الشتاء أجبروه على لباس الشتاء كله ، وكذلك الصيف على قدر عادة الناس في وقت يحدّدون فيه اللباس ما يجزئهم من اللباس في سنتهم في الشتاء والصيف على قدر الحاجة في ذلك بنظر أهل الصلاح ، اهـ .

واستدلّ له بالأيات قياساً للزوجة على المقصود في الآية كما أفصحوا بذلك في « الديوان » إذ قالوا : وعلى الرجل نفقة امرأته بالمعروف على قدر طاقته ، قال الله عزّ وجلّ في مثل ذلك : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُلْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ (١) .

(تَدْرِكُ عَلَى غِنَى) إداماً لغدائها وعشائها إن رزقها ما يحتاج لإدام بنظر العدول في نوعه كلحم أو شحم أو زيت أو سمن وكسيتة (لِحْمًا بِكُلِّ جُمُعَةٍ) على قدر ما يراه العدول من الكمية ، وعلى قدر ماله ، أو على قدر ماله وشرافها ووضعها في قول ، ولا يلزمه إلا اللحم يوم واحد من الأسبوع ، وينبغي أن يكون

(١) تقدم ذكرها .

وزيتاً تُصَفَّر به وتدهن ، ولو وصلت شعرها بمخالفه إن شعراً
لغير آدمي ولا تسمى به واصلهً عند بعض

يوم الجمعة إن أمكن ، وأما نوع اللحم فالنوع المشهور في البلد كالحم الغنم أو
الحوت ، وإن تعدَّد وكثر فعلى قدر ماله أو قدره وقدرها .

(وزيتاً تُصَفَّر به) رأسها إن كان لها شعر يحتاج للضفر ولا زيت عليه
للضفر في وقت لا تضفر فيه لحداد على أب أو قريب ، أو حيض أو نفاس أو غير
ذلك مما تترك فيه الدهن بالزيت لأمر شرعي أو غيره (وتدهن) ما يحتاج
للدهن به (ولو وصلت شعرها) ، هنا تمت المبالغة ، وكأنه قيل : وهل يجوز
وصل الشعر بغيره ؟ فأجاب بقوله : يجوز وصله (بمخالفه) أي بما تبين أنه
غير شعرها ، و (إن) كان هذا المخالف (شعراً) إن كان (لغير آدمي)
أو يقدر ذلك لغير آدمي وليست على الوجهين داخلًا في الغاية ولا سيما إن كان
غير شعر كحزير ، (ولا تسمى به) أي بالمخالف (واصله) عاصية بوصلها
(عند بعض) : وشعر الإنسان أشد ، لأن لإحراقه أو قطعه أَرْشاً فقد تفسد
فيه عند وصله وتعصي بوصل شعر الآدمي ، ذكراً أو أنثى ، ولو طاهراً وبما
لا يخالف شعرها ويتوهم أنه شعرها وعصيانها كبير ، وقيل : تعصي بما لا يخالف
وما يخالف .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ : « لعن الله النامصة
والمتنمصة والواصلة والمتوصلة والواشمة والمتوشمة والمتفلجات للحسن » (١) ،
قال الربيع : النامصة التي تأخذ من شعر حاجبها ليكون رقيقاً معتدلاً ،

(١) رواه مسلم .

وقال غيره : ليرِفَّ أو يستوي ، والتمنصة التي تفعل بها ذلك ، والواصلة التي
تصل شعر رأسها ليقال إنه طويل ، والمتوصلة التي تصل لها ، والواشمة التي تجعل
الوشم في وجهها أو في ذراعها ، والمتوشمة التي تفعل بها ذلك ، والمتفلجات
اللاقي يُفلحنَ بن أسنانهن للجمال .

والذي عندي : أن الواصلة والواشمة اللاتي يفعلن ذلك في أنفسهن أو في
غيرهن ، والمتوصلة والتمنصة والمتوشمة والمتفلجة اللاتي يطلبن أن يفعل ذلك أحد
فيهن في غيرهن ، فإن التفعّل من معانيه الطلب كالاستفعال ، وإن لغنت المتفلجة
فالفالجة أوّل باللعن ، وهي الفاعلة في نفسها ذلك أو في غيرها ، ولعلّ الربيع
أراد أن النامصة التي تأخذ من شعر حاجب المرأة لا حاجب نفسها ، فـ « ها »
ليس ضميراً للنامصة ، وأن التمنصة هي التي تفعل بها ذلك تلك النامصة ،
فضمير تفعل للنامصة ، وضمير بها للتمنصة ، وهكذا فيما بعد ؛ فيوافق ما
ذكرت من أن المتفعلة هي الطالبة كما يدل له رواية البخاري المستوشمة والمستوصلة
بالسين والتاء ، لكن في ذلك التأويل جريان الصلة على غير صاحبها ، ولم يظهر
الضمير لظهور المراد ، وهذا أوّل من تأويل كلام « الربيع » بأن المراد بالفاعلة :
الأمرة بالفعل ، والمتفعلة الفاعلة كما فعله بعض المشايخ خروجاً عما يلزم « الربيع »
على تفسيره من ترادف الفاعلة والمتفعلة .

وقيل : الناص إزالة شعر الوجه مطلقاً ، والمناص : المنقاش ، سمي لأنه
ينمص به ، والوشم : الغرز بإبرة أو نحوها مع أن يحشى بتورة أو كحل
أو مداد أو غير ذلك مما يخضر أو يزرق أو يسود به ، وذلك في الوجه
أو الذراع ، وقد يكون في اليد وغيرها ، أو أكثر ما يكون تحت الشفة السفلى
وذكرناه أو الوجه والذراع جري على الغالب ، وقد يجعل ذلك نقشاً وقد

• • • • •

يجعل دوائر ، وقد يكتب فيه اسم المحبوب ، وذلك الموضع نجس لأن فيه الدم فتجب إزالته عاجلاً ، وتعصي بالتأخير ، وتزيله بما أمكن ولو يجرّح إن لم يخف تلفاً أو شيئاً أو فوّت منفعة عضو فتكفي التوبة ، والفلج انفراج ما بين السنّين بالمبرد أو غيره ، ويكون أيضاً في غير الأسنان وهو يختص عادة بالثنايا والرباعيات ، ويطلق أيضاً على حدة الأسنان ، وقد تفعل الكبيرة تحديدها توهم أنها صغيرة .

وهذه المناهي يشترك فيها الرجل والمرأة ، حرام على من يفعله منها للزينة ولا لغيرها ، لإيهام غيره وغرره أو لغير ذلك ، وقيل : يجوز ذلك للمرأة للزينة بإذن الزوج ، ويحرم أن تفعل ذلك لتوهم الخطّاب الحسن أو الشباب ، ومثله للرجل .

وفي بعض « الآثار » : لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها الذي خلقها الله عليه زيادة أو نقص التماساً للحسن لا للزوج ولا لغيره كمن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينها توهم الفلج ، وعكسه من تكون لها سن زائدة فتقلعها أو طويلة فتقطع منها ، أي تقلعها ، أو لحية أو شارب أو عنققة فتزيلها بالنتف ، أي أو بغير النتف ، ومن يكون شعرها قصيراً أو حقيراً فتطوّله أو تعزّره بشعر غيرها فكل ذلك داخل في النهي ، وهو من تغيير خلق الله تعالى ، وفي رواية : « لعن الله الواشمات والمتوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله »^(١) ، وخرج بالحسن ما إذا فعلن ذلك لغير الحسن كعلاج أو عيب ،

(١) رواه مسلم وأبو داود .

وذكر التغيير للتعليل ، وكل من الحُسن والتغيير عائد إلى الكل ، وفي رواية :
« لعن الله الربا وآكله وموكله وكاتبه وشاهده وهم يعلمون ، والواصلة والمتوصلة
والواشمة والمتوشمة والنامصة والمتنمصة » (١) .

قال ابن اسحاق من قومنا : ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذية ،
كمن يكون لها سن زائدة أو طويلة تعوقها في الأكل ، أو إصبع زائدة تؤذيها
أو تؤلمها ، والرجل في هذا الأخير كالمرأة ، وقال النووي : يستثنى من الناص
ما إذا نبت لها لحية أو عنققة فتستحب إزالتها ، قال ابن حجر : إطلاقه مُقْتَدِ
بإذن الزوج وعلمه ، وإلا فحق خلا عن ذلك منع للتدليس ، وأجازت الحنفية
التحميم والنقش والتطريف بإذن الزوج لأنه من الزينة .

وعن ابن اسحاق : دخلت امرأة على عائشة وكانت شابة يعجبها الجمال
فقال : المرأة تحف جبينها لزوجها ؟ فقالت : أميطي عنك الأذى ما
استطعت .

وقال النووي : يجوز التزيين بما ذكر إلا الحَفَّ فإنه من جملة الناص ، وعلى
تفسير الربيع ؛ الناص بإزالة شعر من الحاجب يجوز حف الجبين ، لكن منع
الشيخ أحمد بن محمد بن بكر حف الجبين أيضاً .

وأجاز بعض العلماء للرجل والمرأة إزالة ما يشينها بقطع أو نتف أو غيرهما
في الشعر أو غيره ، وعن عائشة - رضي الله عنها - : « أن جارية من الأنصار

(١) رواه أبو داود والبيهقي .

تزوجت وأنها مرضت فتمشط شعرها ، أي تساقط ، فأرادوا أن يصلوا شعرها
قال في « الإرشاد » : أي بشعر آخر ، فسألوا النبي ﷺ فقال : لعن الله الواصلة
والمستوصلة « (١) » .

وعن أسماء بنت أبي بكر : « أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت .
إني أنكحت ابنتي ثم أصابها شكاوى - أي مرض - فتمزق رأسها ، أي شعره
وروي يمزق - بالراء - من المروق وهو الخروج أو من المرق ، وهو انتكاف
الصوف ، وزوجها يستحني بها - أي يريد الدخول - أفأصل رأسها ؟ فسب
الواصلة والمستوصلة » .

وقال الطبراني من طريق محمد بن اسحاق عن فاطمة بنت المنذر : أصابتها
الخصباء والجدرى فسقط شعرها وقد صحت وزوجها يستحنيها وليس على رأسها
شعر أفنجل على رأسها شيئاً نجملها به ؟ فسب الواصلة والمستوصلة ، أي لعن ،
والخصباء والخصبة بثرات خمر في الجسد وهي نوع من الجدرى .

وعن أبي هريرة : أتني عمرٌ بامرأة تشمُ فقام فقال : أنشدكم بالله من سمع من
النبي ﷺ في الوشم ؟ قال أبو هريرة : فقمتم ، فقلت : يا أمير المؤمنين أنا
سمعت ، قال : ما سمعت ؟ قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تشمن ولا
تستوشمن » (٢) .

(١) رواه الترمذي وأبو داود .

(٢) رواه الترمذي .

وعن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج عني المنبر وهو يقول : وتناول قصة من شعر كان بيد حوسي وجدت هذه عند أهلي ، وزعموا أن النساء يزدنه في شعورهن ما كنت أرى يفعل ذلك إلا اليهود ، أين علمائكم ، سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه ويقول : إنما هلكت - وفي روايه - عذبت بنو اسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم ، أي مثل هذه كما صرحت به رواية أبي عبيدة عن جابر بن زيد ، وفي الخطاب بقوله : أين علمائكم ؛ إشارة إلى قلة علماء المدينة في ذلك الزمان إذ غالب الصحابة ماتوا يومئذ أو تفرقوا عنها أو قال ذلك يريد حضورهم ليعينوه على الإنكار أو ينكر عليهم سكوتهم ، ولعل سكوتهم كان يومئذ لاعتقادهم أن النهي عن ذلك تنزيه ، قيل : أو خشية سطوة الأمراء ، وإنما يتوهم التنزيه من لم يبلغه أحاديث لمن فاعلات ذلك .

وعن سعيد بن المسيب [قال :] قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة آخر قدمة قدمها فخطبنا ، فأخرج كبة من شعر ، فقال : ما كنت أرى أحداً يفعل هذا غير اليهود ، أيكم أخذ زي سوء ، إن النبي ﷺ سماه الزور أعني الوصل في الشعر لأنه كذب وتغيير لخلق الله تعالى ، قال النووي : الأحاديث صريحة في تحريم الوصل مطلقاً ، وهو الظاهر المختار ، وقد فصله أصابنا يعني الشافعية فقالوا : إن وصلت بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف لأنه يحرم الانتفاع بشعر آدمي ، وسائر أجزائه لكرامته ، وأما الشعر الطاهر من غير آدمي ، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضاً ، وإن كان فثلاثة أوجه أصحها إن فعلته بإذن الزوج أو السيد حاز .

لا عطرَ إن لم يتطوَّع ،

وقال مالك والطبري والأكثر : الوصل ممنوع بكل شيء شعر أو صوف أو خرق أو غيرها ، واحتجوا بالأحاديث ، وعند مسلم من رواية قتادة عن سعيد : ينهي عن الزور ، قال قتادة : يعني ما يكثر به النساء أشعارهن من الخرق ، ويؤيده حديث جابر عند مسلم : زجر رسول الله ﷺ أن تصل المرأة بشعرها شيئاً ، وذهب الليث ونقله أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن المتنع من ذلك وصل الشعر بالشعر ، أما إذا وصلت بغيره من خرق أو غيرها فلا يدخل في النهي .

وعن سعيد بن جبير مما روى في سنن أبي داود ، قال : لا بأس به بالقراصل ، وبه قال أحمد وكثير من العلماء ، وهو جمع قراصل كجعفر نبت طويل الفروع لين والمراد به هنا خيوط كالشعر من حرير أو صوف تعمل ضفائر تصل بها المرأة شعرها ، وذلك لما لا يخفى أنها مستعارة ، فلا يظن بها تغيير الصورة .

وكما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها يحرم عليها حلقه لغير ضرورة ، وعن ابن عباس : « نهى النبي ﷺ أن تحلق المرأة رأسها » ، وروى أبو داود : « ليس على النساء حلق » وإنما عليهن التقصير « أي في الحج » وأجاز بعضهم للمرأة الوصل بشعر أو غيره بإذن الزوج ، وأحاديث الباب حجة عليه ، وقال بعض : إذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعور مستوراً بعد عقده مع الشعر بحيث يظن أنه من الشعر فلا يجوز ، وإن كان ظاهراً فهو جائز وهو قوي وهو القول الذي ذكره المصنف عن بعضهم إذ أجازوه بخالف الشعر لأنه يتبين بمخالفته (لا عطرَ إن لم يتطوَّع) هذا الشرط منفصل كالاستثناء المنفصل لأنها إذا أخذت بالتطوع لا يسمى أخذها إدراكاً ، وإن وعد لها بالإعطاء لا تدرك

وماء لصلاتها وفواكه ورطباً إن اعتيد ذلك بنظر العدول في الكل ،

عليه في الحكم ، ويحتمل أن يريد أنها لا تدرك العطر ، وإنما يتصور فرض الإدراك وعدمه إن لم يتطوع ، ولو تطوع به اكتفت ولم تحتج إلى الإدراك فتكون فيه الأبحاث التي قررتها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرَهُوا قِيَامَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَحْصُنَا ﴾ (١) .

(و) تدرك (ماء لصلاتها) وشربها وطعامها وإناء تغسل به وتشرب وتعمل الطعام ، أو إناء لشرب وآخر لغسل وطعام على قدره وماله ونظر العدول ، وذلك الغسل هو الغسل للوضوء أو للجنب أو للاستنجاء أو للنجس من بدنها أو ثوبها أو مما لا بد من غسله ، ولغسل الوسخ من بدنها ، ويفصل لها ثوبها إذا تنجس أو توسخ أو يعطي أجرة غاسله أو يغسله ، ويأتي في الخاتمة أن لها أن تعطي من ماله أجرة غاسلها .

(و) تدرك (فواكه ورطباً) في أوانها (إن اعتيد ذلك) المذكور من الرطب والفواكه ، واعتيد إعطاء ذلك وأكله كعنب وتين في أوانها والليم الحلو والإجاص في أوانها (بنظر العدول في الكل) بالكيفية التي يعطيها زيادة على نفقتها ، كالعنب في أوانه والتين والبطيخ ، كما يعطيها اللحم واللبن زيادة على نفقتها في وقت اللبن بنظر العدول ، وإن اعتيد أن نفقة المرأة من الرطب في أوانها هي الرطب أعطاهما نفقتها رطباً ولا زيادة من الرطب ، ويعطيها غداء رطباً وعشاء خبزاً أو نحو ذلك مما يختلف بحسب عادة البلد .

(١) سيرة النور : ٣٣ .

فإن كان وسطاً في المال لزمه بنظرهم إدام طعامها ، وزيت رأسها
ولحمها مرتين في شهر ، وقيل : في إدام الطعام قدر بيضة دجاجة من
زيت ، وقيل : يصب عليه حتى تلتقي أطرافه ، . . .

(فإن كان وسطاً في المال لزمه بنظرهم) في الكية (إدام طعامها) كل يوم
عداء وعشاء إن كان يرزقها ما يحتاج لإدام كخبز بنظر العدول في نوعه كزيت
أو خل وكميته ، وإن كان الغداء أو العشاء يحتاج لإدام أعطاها لما يحتاج فقط
دون الآخر (وزيت رأسها) مرتين في شهر (ولحمها مرتين) متصلين أو
منفصلتين (في شهرين) بنظر العدول في الكية والنوع ، ولا زيت
لها إن لم يكن لها شعر ، ولا في وقت لا تضفر فيه شعرها ولا
ندهنه فيه .

(وقيل) لها (في إدام الطعام قدر) ملء (بيضة دجاجة) البيضة التي
ليست صغيرة ، ولا جاوزت العادة في الكبر لغداء وعشاء قدرها لغداء وقدرها
لعشاء (من زيت ، وقيل : يصب) الزيت (عليه) أي على الطعام فوقه لا
من جوانبه (حتى تلتقي أطرافه) وهذا مع عسر ضبطه إنما يتصور في طعام
رطب أو مائع لا في الطعام المقطوع حباً ، إلا إن ضم أو بُلَّ بماء كثير ونحوه
بما لا يكون إداماً ، وأما مرقة اللحم أو الشحم ، فإدام يكفي عن الزيت
والإدام ، ويزول الإشكال بأن يقال : إن كان الطعام لا يتخلله الزيت كالعصيدة
والهريسة جعل في وعاء وصب في جوانبه الزيت حتى يلتقي ويكون الوعاء
غير واسع جداً ، وإن تشاحت في توسيع الطعام أو كان الوعاء واسماً توسطاً ،
وإن كان الطعام يتخلله الزيت كالطعام المصنوع حباً أدار الصب بيده ، وتجزي

وليس على فقير لحم ولا إدام ، ونفقته على قدره من بلده بنظر
إن تشاحا ،

الإدارة بالصب في غير هذا إلا أنه يبقى الإشكال بم يصب على كل حال بأنبوبة
إبريق ضيقة أم بواسطة أو بإناء واسع المصب .

(وليس على فقير لحم ولا إدام) وعليه الزيت لسعر رأسها ، وغير
الزيت مما لا بد منه ، وذلك على قدر حال أدنى أهل ذلك البلد بنظر أهل
العدل ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (ونفقته على قدره من بلده بنظر) من
العدول (إن تشاحا) ، وقد مر في النكاح قوله : باب لزم حفظ زوجها ما
نصه : ولزمه أن لا يبيعها أو يظمئها أو يعربها أو يُشعثها فهذا يشمل الفقير ،
فيلزمه أن لا يُشعث رأسها ، بل يعطيها زيتاً تدهن به على قدر ما يجد .

وفي « الأثر » : سأله عن نفقة الزوجة إذا تشاحا ، كم يجعل لنفقتها على
الزوج ؟ أي سواء أمسكها أو طلقها ، قال : الناس على ثلاث درجات ، الغني
والأوسط والمسر ، ولكن الزوج غني بلسانه ، ومعنى غناه بلسانه أن اسم
الزوج يقتضي الكفاية التامة ، إلا إن أتى بالبيتة أنه فقير أو من أوسط الناس في
المال ، أما الغني فيلزمه أربع وئبات بوية «أمسين» لنفقة زوجته في الشهر ،
وعلى الأوسط ثلاث وئبات بوية «ابناين» ، وعلى الغني ست وئبات وعلى الأوسط
أربع ، وعلى المسر ثلاث بوية «يقرن» ، وعلى الغني خمس وئبات ، وعلى الأوسط
أربع ، وعلى المسر ثلاث ، وهذا كله في الشهر ؛ قلت له : فالزيت ما يلزمه
والإدام ؟ قال : إذا رخص الزيت فنصف قرن يتبع وئبة ، وإذا غلى فنصف
قرن يتبع الوئبتين ، وتقدم ذلك وأعدته ليظهر لك أن على الفقير الإدام على هذا

القول، وهو إدام لا لشعرها ودهنها لأنه قال: يتبع الويات، فقوله: ولا إدام، عطف عام ليدل به أن الزيت للإدام لا للشعر والدهن، ولها أيضاً الزيت لشعرها كما مرّ في كلامي .

أما وبة «أمسين» فاثنا عشر مَدّاً بعبارة بلدنا ، وهو مد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ المكيال المسمى في عرفنا حثية ، وأما وبة «ابناين» فثمانية أمداد ، وأما وبة «يفرن» فتسعة أمداد وثلاثة أخماس مد ، وأما وبة العرب فأربعة وعشرون مَدّاً ، وقيل : اثنان وعشرون مَدّاً ، وقيل : اثنان وعشرون مَدّاً ، والقفيز ست عشرة حثية ، وهو اثنان وثلاثون ثنة ، والثمثة ستة أمداد ، وستة أقفزة هي خمسة أوساق كما في «الديوان» ، وأما القرن فهو نصف الجرة الكبيرة فهي المكيال المسمى في عرفنا وعرف «نفوسة» نقاسة، وفي تلك الجرة الكبيرة أربع نقاصات فهن أربعة قرون .

وفي «الأثر» : يفرض على الرجل لولته أو وليته في النفقة الكاملة صاعان بين الشعير والقمح، الثمن من ذلك قمح أو ذرة والباقي شعير في كل شهر ، وذلك اثنان وثلاثون ربع مَدٍّ مع نصف صاع زيتاً مع ثلثي درهم لحماً أو سمكاً ، وفي الرضاع درهمان ، فإذا خرج الرضيع من حد الرضاع يفرض له ثلث النفقة ، فإذا تمت عليه أربع سنين يفرض له نصف النفقة ، فإذا بلغ خمساً أو ست سنين يفرض له النفقة الكاملة ، قال البسياني : يزداد على الموسع ثمنيتان وربع صاع زيتاً ، وقيل : على الفقير ثلاثون بصرية ونصف ، وعلى الموسع خمسة ، وما يكفيه من اللباس في النوطا والغطا في كل سنة ، وتوسعة المواسم بقدر الجهد والطاقة .

ولا يلزمه إن أعطاهما ثريداً غيره . . ويحضرها ما تصنع به طعامها
 بما تحتاجه من أداة وماء ، ومحتاجها في شتاء وصيف على قدر
 صالح بكل وقت ، ويجزيه ذلك وإن بعارية ، ولا يجبر على إتيانه
 من ماله ، وتأخذه منه إن لم يأت

(ولا يلزمه إن أعطاهما ثريداً) وهو خبز ومرق لحم أو خبز ولحم مطبوخ
 مخلوط به (غيره) من إدام وغيره لأن خير الطعام الثريد كما في الحديث وفيه
 اللحم الذي هو سيد الطعام أو مرقه وهو طعام وإدام ، وهكذا كل طعام فيه
 إدامه أو كل ما هو طعام إدام بنفسه فإنه لا إدام عليه في ذلك (ويحضرها ما
 تصنع به طعامها بما تحتاجه من أداة) كرحى وقصعة وطبق وغربال وقِدْر أو
 مقلّ ونحو ذلك (وماء) وإناء وحطب (ومحتاجها في) وقت البرد كـ (شتاء
 و) وقت الحر كـ (صيف على قدر صالح بكل وقت) كجعل موضع الطبخ
 مثلاً في الحر في السقف تخفيفاً للحر وهروباً عن الدواب ، وفي البرد في الأرض
 تخفيفاً للبرد وهروباً عن الأمطار والرياح ، وذلك إذا أعطاهما ما ليس معمولاً ،
 كشعير وكلباس الحر ولباس البرد .

(ويجزيه ذلك) المذكور ، وهو ما تصنع به وما تحتاج إليه بما لا يستهلك ،
 (وإن بعارية) ، وكذا لباسها ومسكنها ، وكذا في الولي ، وإن أحضر لها
 ذلك بالكراء فإنه يجزي بالأولى لأنه بماله ، (ولا يجبر على إتيانه) بذلك (من
 ماله) ملكاً أو كراء إلا إن كان عارية من مجذوم أو أبرص أو نحوه فلها أن ترده
 فيستعير أو يشتري أو يكتري من غيرهم (وتأخذه) ، أي تأخذ المذكور
 وهو ما تصنع به وما تحتاجه (منه) ، أي من المال المذكور وهو ماله (إن لم يأت)

لها به كالفقة ، ولا يلزمه مِرْوَدٌ ومكحلة ومشط وحناء إن لم
تُضطر إلى ذلك ،

لها به (إما بالشراء من ماله فتكون ذات ما استرت ملكاً له ولها الإنتفاع منه
مثله ، وإما بالكراء من ماله وله ذات ما يستهلك ، كالكحل والحناء إذا
استهلكته فيما اشترته له (5) ما أن لها أخذ (النفقة) من ماله إذا لم يعطها أو
أعطها أقل مما يلزمه فلتأخذ ما نقص .

(ولا يلزمه مِرْوَدٌ) وهو الميل الذي يكتحل به (ومكحلة) تكتحل
منها وإثمد (ومشطٌ وحناء إن لم تضطر إلى ذلك) ، مثل أن تخاف ضعف
بصرها فتحتاج إلى الاكتحال وتخاف فساد شعرها فتحتاج إلى مشط ، وإن كانت
عادة أهل بلد الاحتياج إليه في كل مقدار من الأيام لأمرٍ في شعرهن أو لما يضر
فيه فلها المشط على ذلك ، ومثل أن يرقّ موضع من جسدها لمرض أو غيره
فتحتاج للحناء ليغلظ ، وقيل : يلزم ذلك ولو لم تضطر ، والمشهور أن الأدوية
لا تلزم الزوج ، وقد مرّ أن العقاقير على أهل الرتقاء لا على الزوج ، وعليه
النفقة ، ولكن كانت عليها العقاقير لأن الرتق عيب يكون للزوج ردّها به
فوجب عليها العقاقير والمسكن ، وأهلها تبع لها ، وكان المسكن عليهم على فرض
أنها تداوي في غير بيت زوجها ، والمداواة إنما هي عليها وعليهم فكانت توابع
المداواة كذلك .

وفي « الأثر » : وسألته عن امرأة أخذت النفقة من زوجها فادعت الحناء
والريحان ، قل : تدرك ذلك عليه ، ولو قال الزوج : لا أريد أنا ذلك فلا
يشتغل به ، قلت : وإن مرضت أتدرك عليه ما تداوي به نفسها ؟
قال : لا .

ولها أن تشتريه منه إن منعها لها مع اضطرار إليه ، وإن قالت :
 أنا أعمل طعامي ، وقال : أصنعه قُبِلَ قوله إن لم تطعن في صنعه
 ولم تخف منه ضرراً ؛ وإن اتهمه عدولٌ بنظر أعطاها تصنع بنفسها
 أو لمن تطمئن به ، وقُبِلَ قولها إن قالت : آخذُه مصنوعاً ،
 وقال : اصنعي بيدك ،

(ولها أن تشتريه) ، أي ما ذكر من المِرْوَد وما بعده (منه) ، أي من
 ماله (إن منعها لها) ، أي عنها أو حال كونه حقاً لها (مع اضطرار إليه)
 فتكون ذاته ملكاً له وتلتفع به ، ولها ما تستهلكه من ذلك إذا استهلكته فيما
 اشترته له ، ولها أن تكتري من ماله ما تحتاج إليه من ذلك بما لا يستهلك ، وأما
 ما يستهلك فتشتريه شراء (وإن قالت : أنا أعمل طعامي) أو أعطيه لمن يعا
 لي ، (وقال) هو : أنا (أصنعه) لك أو أعطيه لمن يصنعه لك (قُبِلَ قوله)
 فهو يصنعه أو يعطيه من يصنعه (إن لم تطعن في صنعه) أو صنعة من يصنعه له ،
 مثل أن تقول له : لا يجيد طبخه ، أو لا يعرف الصنعة ، أو يخلط فيه غيره مما
 هو غش ، كشعير إذا لزمه بُرٌّ (ولم تخف منه ضرراً) ، كخلط مُسٍّ به ونحوه
 مما يضرها كترابٍ ، ومثل أن يكون مجذوماً أو أبرص أو نحو ذلك .

(وإن اتهمه عدولٌ بنظر) في ذلك بعد ادعائها مطلقاً أو بدون ادعائها إذا
 خيف قتلها أو مضرة في بدنها (أعطاها) نفقتها (تصنعها) بها (بنفسها أو ،
 يدفمها) لمن تطمئن به ، وقُبِلَ قولها إن قالت : آخذُه (منك) مصنوعاً ،
 وقال : آخذيه مني غير مصنوع و (اصنعي بيدك) أو بيد من شئت .

وترفع فضلاً من غدائها لوقت أرادته ، ولا يأخذه ، ولها رفعه كله إن
لم تأكله كذلك وتأكله لعشائها إن أدركه أو ترده له ، ويعطيها عشاءها ،

وتقدم في النكاح في قوله باب لزمته نفقة زوجته ما نصه : فإن أعطاها خبزاً
وزعمته رديئاً أراه أميناً ، فإن قال غير جيد أبدل آخر ، وذكر في الفصل
الآتي ما نصه : وإن ادّعت منه جعل مضرّاً لها بطعامها نظر ، ويجعل عليها
أمين ، وإن قال : خذيه مصنوعاً ، وقالت : آخذه غير مصنوع ، فالقول قولها
كما مرّ في قوله : باب : لزمته نفقة زوجته ، ما نصّه : فإن طلبت حباً لا طحيناً
أو دقيقاً أو تمرّاً فلها ذلك .

(وترفع فضلاً من غدائها لوقت أرادته) وتأكل منه متى شئت مرة بعد
مرة بلا حدٍّ إلى وقت العشاء (ولا يأخذه) إلا برضاها .

(ولها رفعه كله إن لم تأكله كذلك) ، أي لوقت أرادته ، وتأكل منه متى
شئت بلا حدٍّ إلى وقت العشاء ، فإن أكلت الفضل أو الكل قبل العشاء طلبته
بالعشاء (وتأكله) ، أي الفضل أو الكل (لعشائها) ، أي لأجل عشائها أو في
وقت عشائها (إن أدركه) ، أي إن أدرك وقت العشاء ، فإن أكلت الفضل
ولم يكفها طلبته أن يزيد لها التام ، (أو ترده) ، أي ترده ما أدرك العشاء من
فضل أو كلّ (له ويعطيها عشاءها) وهي الخيرة في ذلك لأنّه قد وصل
يدها ، وكذا ترفع الفضل من عشائها لوقت أرادته ، وتأكل منه متى شئت بلا
حدٍّ إلى وقت الغداء ، فإن أكلت فضله أو كله قبل وقت الغداء طالبت به الغداء ،
وتأكل الفضل أو الكلّ إن أدرك وقت الغداء ، فإن لم تكتف بالفضل زاد لها
ما يتم به الغداء أو ترده له ويعطيها غداءها وهي الخيرة في ذلك .

ولا تتجر بنفقتها أو بفضلها وتأكل من مالها فأرجته مع النفقة
أو فضلها له ، ولا غناء لها ولا عوض ما أكلت من مالها ،
وكذا أن أنفقتة ونفسها منه

(ولا تتجر) لنفسها (بنفقتها أو بفضلها وتأكل من مالها) أو بما لها
الأكل منه أو تجسوع ، أي مع أن تأكل ، فـ « الواو » للجمع ، مثل :
﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾^(١) ، لا تفعل ذلك
فإن فعلته (فما رجحته مع النفقة) في صورة تجارها بالنفقة كلها بمعنى أنها تغرم
النفقة وفائدتها (أو فضلها) في صورة تجرها بفضلها بمعنى أنها تغرم الفضل
وفائدته ، كل ذلك (له) لأن لها الأكل لا ملك الرقبة والتصرف فيها ، فإن
اتجرت فربحت وتلف الربح أو بعضه أو رأس النفقة أو فضلها ضمنته له ولو لم
تضيع لأنه لم يأذن لها ، وقيل : النفقة أو الفضل مع الربح لها لا الزوج ، وقيل :
إن كان بالحكم فلها ، وإلا فله ، وقيل : بالعكس ؛ وقد أشار الثالث بقوله قريبا
وقيل : ما حكم لها به ضاق عليها .. الخ .

(ولا غناء لها) في تجرها ، وقد مر أنه لا غناء بين الأزواج ، وقيل :
لها ، وقد مر كلام في ذلك في كتاب النكاح ، ولا غناء لها في المسألة لأنها كمن
خان إذا اتجرت لنفسها وليس لها التجر بذلك ، (ولا عوض) من مثله
أو قيمة (ما أكلت من مالها) أو بما يجوز لها الأكل منه أو لا يجوز .

(وكذا إن أنفقتة) وحده أو أنفقتة (ونفسها منه) ، أي من مالها ،

(١) سورة آل عمران : ١٤٢ .

ولم تحاسبه ، ولا تدركه إن استمسكت به بعد : وقيل : تدرك ما أنفقت عليه ، ورخص لها أن تعطي سائلاً ، ولا يضيق عليها

(ولم تحاسبه) حين أرادت أن تأكل منه أو أن تنفقه منه لا عوض لها على ذلك لأن ذلك تبرع منها ، (ولا تدركه عليه) ، أي لا تدرك العوض عليه (إن استمسكت به بعد) ، أي بعد إنفاقه وإنفاق نفسها أو أحدهما ، (وقيل : تدرك) عليه (ما أنفقت عليه) إن ادعت أنها أنفقت عليه ليرد لها أو ادعت القهر أو المداراة لا ما أنفقت على نفسها لأن نفعه لها ولم يعد عليه .

(و) لا تعط أحداً سائلاً أو غيره مما أعطاه زوجها من جهة النفقة ، ويجوز أن تعطي ما أعطاه على غير النفقة ، و (رخص لها أن تعطي سائلاً) شيئاً قليلاً كالقمة وتمرة وأكثر من ذلك مما تسمح فيه النفس لقلته ما لم يحجر عليها ، ومن قال : ما أعطاه كان لها ولوارثها إن ماتت فإنه يجوز أن تعطي ولو جميع نفقتها لسائل أو غيره ، وقيل : ما أعطاه بلا حكم فعلت فيه ما شاءت ، وما أعطاه بحاكم فلا ، وقيل : بالعكس .

ولا يلزم زوجها أن ينفقها إذا أعطت نفقتها ، فإن اضطرت فوليتها وزوجها وغيرهما سواء فيها ، وقيل : وليها مقدم لأنه قريب ، وزوجها قد قضى ما عليه ؛ وفي « الأثر » : إذا أعطيت المرأة طعاماً فقال لها المعطي : كلي ، فإنها لا تعطي أحداً منه شيئاً إذا كان من نفقتها الواجبة ، (ولا يضيق عليها) أي لا يلزمها ، أي لا يجوز بناء على أنها لم تملك رقبة النفقة ، والإنسان لا ينجي آخر من مال غيره ، وجاز لها تنجية نفسها لأنها في يدها وقد أعطيتها زوجها كذلك لأنها له ، كذا من لزمته نفقته ، وأما على القول بأن النفقة المرأة ملك فتتجى بها كل أحد .

تنجيه غير نفسها وزوجها منها ومن يمونه لزوماً ، وقيل : ما حَكَمَ لها به ضاق عليها أن تنجي به ولو غيرهم إذ هو لها ، . .

كما ذكره بعد وصورة تنجيتها من النفقة أن يفضل فضل فتنجي منه من تنجي على القولين ، والصحيح أن عليها التنجيه به ولو كان للزوج ، لأن فيه حقاً المضطر يقاتل مانعه ولو كان هو مالك المال (تنجيه غير نفسها وزوجها منها أي النفقة (ومن يمونه) زوجها (لزوماً) سواء كان ينفقه قبل أن يضطر كزوجته الأخرى مطلقاً أو وليه المحتاج أولاً كولي الذي لم يحتج ثم اضطر فإنها تنجيه ، ومن ذلك ولي الذي احتاج ولم ينفقه فإن اضطر أنفقته .

والمراد بعدم ضيق تنجيه غير هؤلاء أنه لا يجوز غيرهم ، وهذا مبني على أن المضطر لا ينجي نفسه بمال الناس فلا ينجيه غيره به ، وعلى أن ما أعطى الزوج زوجته هو باقي على ملكه حتى تأكله أو تصرفه فيا أعطي لها فيه ، وإن بانت أو ماتت فهو للزوج أو وارثه إن مات لا لوارثها كما ذكره قريباً ، وأما على القول بأنه ينجي المضطر نفسه بمال الناس فإنه يلزمها أن تنجيه بها إن لم يكن لها غيرها من مالها ، وإن كان نجته من مالها وإلا وقد كان عندها النفقة وغيرها من مال الناس فمنها لا من مال الناس ، لأنها كملكها لأنها أعطيتها ، وإنما تنجي الزوج ومن يمونه لأن المال باقي على ملكه ونفسها لأنها بمن يمون ولأنه أعطاهما ، وأما على القول بأن ما أعطاهما من النفقة هو لها فيلزمها أن تنجيه ، وقيل : إن أعطاهما بلا حاكم .

(وقيل : ما حَكَمَ لها به ضاق) وجب (عليها أن تنجي به ولو غيرهم إذ هو لها) على هذا القول فلها هي ويرجى إن اتجهت بها على هذا القول ، وإن

وإن ماتت قبل أكله أو بانت منه فله على الأول ، ولو ارثته إن مات ،
وتردّ النوى والنخالة إن طلبهما ، وجاز الحكم لها بالنفقة وإن لسبع
أو شهر بنظر ، وهل يغرم متعدّ بأكملها أو يفسادها لها

ماتت أو بانت فلها أو لو ارثتها ، وأما على القول الأول فللزوجة أو وارثه كما قال :
(وإن ماتت قبل أكله أو بانت منه فله على) القول (الأول) إن حيي ،
(ولو ارثته إن مات) .

وقد مرّ في [كتاب] النكاح في قوله : باب : لزمته نفقة زوجته النخ ، ما نصه :
وإن قبضت نفقة شهر أو أكثر أي أو أقلّ ثم ماتت أو مات أو طلقت بائناً
أو حرمت قبل تمام المدة رد الباقي للزوج أو وارثه ، وكذا الكسوة ولا تعيرها
ولا تطعم من نفقتها وإن سائلاً ، وكذا الولي والرقيق مطلقاً إلا بإذن ، اهـ ،
وقيل : لا تجب تنجية المضطر ، والصحيح الوجوب ، وأما على القول بأن النفقة
لها فهي لو ارثتها ، (وتردّ النوى) : نوى الثمر والمشمش والخوخ والزيتون
وغير ذلك من كل نافع (والنخالة) للزوج حتماً نخالة البر والشعير وغيرهما من كل
ماله نخالة تنفع (إن طلبهما) ، وإن لم يطلبها جاز لها إمساكها لبقل أو غيره
كما مرّ الكلام على ذلك في قوله : فصل : يحكم لمحتاج النخ ، فما في ذلك الفصل من
عدم الرد محمول على ما إذا لم يطلب الرد فلا منافاة .

(وجاز) للحاكم أو الجماعة أو الإمام أو نحو ذلك (الحكم لها بالنفقة
وإن لـ) لبالي (سبع) مع أيامهنّ (أو شهر) أو أقلّ أو أكثر (بنظر) ،
وقيل : يحكم لها ليوم وليلتين ، وقيل : للنداء والعشاء ، وقيل : لواحد كما مرّ ،
(وهل يغرم متعدّ بأكملها أو يفسادها) وغير متعدّ من يلزمه الضمان (لها) ،

أو له ، وكذا الحل ؟ قولان ، وإن أبرأته منها قبل فرض الحاكم أو بعده لم تلزمه ، ويعطيها لها بعد في آت إن طلبتها لا في ماض ، وكذا إن منعها منها زماناً فاستمسكت به بعد أدركت آت لا ماضياً ،

لأنها في يدها ولأنها لها في قول (أو له) بناءً على أنها للزوج ما لم تصرفها الزوجة فيما جاز لها (وكذا الحل) ، هل يطلبه منها أو منه ، وهل إن جعلته في حل بلا طلب أيضاً يبرأ أو لا يميزه جعلها في حل إياه بل جعله ؟ (قولان) ، ظاهر « الديوان » اختيار الثاني ، وأما ما أفسد في يد الولي فتقدم في قوله : فصل : يحكم على ولي لوليه بغدائه وعشائه الخ ، ما نصه : ويعزم المأخوذ مفسده للمنفق ويردّه أيضاً لمن كان بيده ، اهـ .

(وإن أبرأته) أي الزوج (منها قبل فرض الحاكم) وبعد حكمه بمجرد النفقة أو قبل الحكم والفرض (أو بعده) أو بعد الحكم (لم تلزمه) فقد أجزأه الحل في المستقبل ما لم ترجع في حلها ، فإذا رجعت لم تدرك ما مضى قبل رجوعها وتذكر من حين رجعت لما بعد كما قال : (ويعطيها لها بعد في) زمان (آت إن طلبتها) في ظرفية ، أي تدركها فيما بعد إذا طلبتها للوقت الذي طلبته وما بعده (لا في ماض) ، أي لا لماضٍ فـ « في » للتعليل ، وقيل : يميزه الحل في المستقبل ولا تجسد الرجوع إن لم تكن مداراة أو قهر ، وقيل : لا يميزه للمستقبل ، بل إذا حضر وقت الإعطاء على الخلاف السابق فيه ، فإن شاء جعلته في حل .

(وكذا إن منعها منها زماناً فاستمسكت به بعد ، أدركت آت) ، أي أدركت نفقة زمان آت (لا ماضياً) لا نفقة زمان ماضٍ ، ولا سيما إن لم يطلبه فضلاً عن

وإن كان له عليها دين فاستمسكت به فيها فقال لها : أنفقي مما لي عليك ، لم يُنصت إليه ويجبر عليها وهي عليه .

أن يقال : منعها ، وقيل : إن حكم لها الحاكم أو نحوه أدركت لماضياً أيضاً ، وقيل : إن قدر لها مقداراً ، وقيل : أيضاً إن قدر لها أحد فرضياً به أو اتفاقاً تدرك لماضياً أيضاً ، (وإن كان له عليها دين) ، أي تباعة ما (فاستمسكت به فيها) ، أي في النفقة ، أي في شأن النفقة (فقال لها : أنفقي مما لي عليك) من الدين أو أنفقي مما لك على نفسك وحاسبيني بما أنفقت في ديني (لم ينصت) بالبناء للمفعول أو الفاعل الذي هو الحاكم (إليه ، ويجبر عليها) ، أي على النفقة (و) تجبر (هي عليه) ، أي على الدين إن امتنعت منه ، وإن رضا أن تنفق من الدين مقداراً مخصوصاً معلوماً جاز ، وإن رضا أن تنفق هكذا بلا تقدير حاسبها على ما يقدر لها الحاكم أو نحوه بعد ، إن لم يقدر لها قبل ذلك مقداراً لنفقتها ، وإن قدر قبل فعل ما قدر ، والله أعلم .

فصل

إِنْ مَاتَ حَاكِمُ فَرْضِهَا أَوْ عُزِلَ فَاخْتَلَفَ فِيمَا فَرْضُهَا
قَبْلَ قَوْلِهِ فِي مَاضٍ

فصل

(إِنْ مَاتَ حَاكِمُ فَرْضِهَا) نَفَقَتَهَا (أَوْ عُزِلَ) لَضَعْفٍ فِي عِلْمِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَوْ لِحَدَثٍ كَشْرِكٍ وَتَفَاقٍ أَوْ جَنِّ أَوْ عَزَلَ نَفْسَهُ فَوَجَدَ ذَلِكَ أَوْ نَسِيَ (فَاخْتَلَفَ) الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ (فِيمَا فَرْضُهَا قَبْلَ قَوْلِهِ) أَيُّ قَوْلِ الزَّوْجِ أَذْنُهُ فَرْضُ كَذَا ، وَأَنَّهَا قَبَضَتْهُ (فِي مَاضٍ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيَانٌ ، وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَفْرِضْ لَهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَقَرَّ بِهِ ، وَلَا يَعْمَلُ بِمَا وَجَدَ فِي دَفْطَرِهِ الَّذِي يَقْبِضُ فِيهِ حَكَهُ إِنْ عَزَلَ لِحَدَثٍ ، وَأَمَّا الْبَيَانُ فَيَعْمَلُ بِهِ وَلَوْ عَزَلَ لَعَلَّةٍ عِنْدِي ، وَكَذَا يَعْمَلُ بِقَوْلِ الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يَعْزَلْ لِحَدَثٍ ، وَفَائِدَةُ كَوْنِ الْقَوْلِ قَوْلَ الزَّوْجِ فِي مَاضٍ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَعْطِ عَلَى مَا مَضَى أُعْطِيَ عَلَيْهِ بِقَدَرِ مَا أَقَرَّ بِهِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالٍ : تَدْرِكُ مَا قَاتَ إِذَا كَانَ بِحَكْمِ حَاكِمٍ أَوْ نَحْوِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ تَتَّفَقُ مِنْ مَالِهِ بِنَفْسِهَا فَانْفَقَتْ أَكْثَرَ رَدَّتِ الزَّائِدُ ، وَإِنْ

وليدفع لها في آتٍ ، وكذا إن صدقته ، وإن ادّعت أن ما أعطاهما
لا يقوم بها نُظِر فيه ، ويجعل لها ما يقوتها ، وإن فرضت عليه
فتحوّل جدّد بقدر ما تحوّل إليه ،

أنفقت أقل لم تدرك الباقي لأنها تركته واكتفت بما دونه (وليدفع لها في) زمان
(آت) على ما اتفقا عليه لما بعد أو على ما يحسد حاكم أو نحوه انشعرا لها .

(وكذا إن صدقته) في قوله فإنه يجري عليها ما أقرّ به لنفقة ما مضى
فقط ، لأن التصديق ليس حكماً من حاكم ولا بياناً للزوج عليها ، ولو كانت
صدقته فيما كان بحكم وكان التصديق أمراً تبرعت به كما إذا تبرعت بترك النفقة
ثم رجعت إليها للمستقبل ، فإن لها الرجوع للمستقبل ، وكما تعطيه ماها ثم
ترجع فيه مدعية الإكراه ، أو عدم طيب نفسها فتدركه ، والذي عندي أنها
إذا صدقته جرى عليها تصديقه لماض وآت حتى يتبدل حاله من فقر أو توسط
أو غنى أو حالها كمرض وصحة وكبر جسم .

(وإن ادّعت أن ما أعطاهما لا يقوم بها نظراً فيه) بالبناء للمفعول أي نظراً
فيه الحاكم أو الجماعة أو نحو ذلك (ويجعل لها ما يقوتها) بشعب إن أمكن ،
فإن كان هو الذي يعطيها فذاك ، وإلا زاد إن نقص : وأجاد إن كان رديئاً
(وإن فرضت عليه) النفقة فرضها الحاكم أو الجماعة أو غيرهما (فتحوّل) من
غنى أو فقر أو توسط إلى الآخر (جدّد) لها ما يعطيها أو ما يقوتها بإشباع
والما صدق واحد (بقدر ما تحوّل إليه) أو تحوّلت إليه من مرض أو صحة
أو كبر جسم أو نحو ذلك ، وتقدم في النكاح في قوله : باب لزمته نفقة زوجته
النخ ما نصه : وإن استمسكت به حاكم فادعى فقراً أو ادّعته غنياً ، والناس

وإن ادّعت عليه جعلُ مضرٍّ لها بطعامها نُظِرَ ، ويجعل عليها
أمينٌ إن اتهم ، ولا يُنصت إليها إن طلبت حميلاً من حاضر ،
وتدركه على مسافر ،

درجات عليا وسفلى ووسطى فإن ادعته لا في السفلى فأنكر بينت ، وإن بنجر ،
ولا يحلف إن لم يبين ، ولينفقها على السفلى وإن تصادقا على العليا ثم ادعى نزولا
بيته ، وإلا فلا تحلف ، وكذا إن ادعت طلوعاً .

(وإن ادعت عليه جعل مضر لها بطعامها) كسُم وتراب وحمى (نظرو)
أي نظر الحاكم أو نحوه في ذلك (ويجعل عليها) أي على النفقة لها (أمين)
أو أمينة (إن اتهم) بما يضرها ، وقد مر في الباب قبل الفصل : وإن قالت :
أنا أعمل طعامي ، وقال : أصنعه قبل قوله إن لم تطعن في صنعه ولم تحف منه
ضرراً ، وإن اتهمه عدول بنظر أعطاها تصنع بنفعتها أو لم تطعن به اهـ .
ولا يتكرر ما هنا مع ما هنالك ، لأن ما هنالك أفاد أنها تصنع أو يصنع
لها من تطمن إليه ، وما هنا أفاد أنه يصنع الزوج ، ويجعل عليه رقيب أمين ،
أو ما هنالك في الصنع ، وما هنا في غيره كاشترائه بعض نفقتها من أبرص أو
مجذوم أو نحوهما ، وكجعل سُم أو نحوه أو تراب فيه قبل أن يعمل ويعطيه
غير معمول ، لكن لو قال : هنالك ، أو لمن تطمن به ، أو جعل عليها أمين
لكفى عما هنا وكان أكثر فائدة .

(ولا ينصت إليها إن طلبت حميلاً) للنفقة من حاضر ، غير متهم بسفر
أو هروب (وتدركه) أي الحيل (على مسافر) أي مريد سفر عازم عليه

ويجبر الحمل عليها كما مرّ ، كالزوج إن كان له مال ، وإن ادّعت
مطلقةً بآثناً حملاً لتنفق

وعلى متهم به أو بهروب يتحمل لها الحمل إلى رجوع زوجها أو يعطيها زوجها
نفقتها إلى رجوعه .

(ويجبر) بكلام وضرب على حدّ ما مرّ (الحمل عليها) أي على النفقة
(كما مرّ) في الولي في قوله . فصل : يحكم لولي على وليه الخ (كالزوج إن
كان له) للحمل (مال) وإلا فلا يجبر ، بخلاف الزوج فإنه يجبر ولم يكن له
مال ، ويحزيه الأمور والوكيل والخليفة ، وإن أنفق الحمل أو الوكيل أو
الخليفة أو الأمور من مال الزوج فإذا هي ليست بزوجه أو كان قد أعطاها
قبل أو مطلقةً بآثناً أو حرمت أو انقضت العدة رد منها ما لا يحل لها ، وإن
أنفق من ماله أدرك على الزوج أو عليها وإن أنفق من ماله زوجها بعد موته ضمنه
لوارثه ويدركه عليها ، وإن أنفق من ماله أدرك عليها ، وإذا تحمل الإنسان
بنفقة الزوجة فهل تدرك على وارثه إن مات ؟ قولان .

وإذا تحمّل لها لم يجد نزع نفسه إن لم يجد سقراً إلا بخلافته وله النزع إن
حضر موكله أو أمره أو مستخلفه ، ولا يجده حمل إن غاب محمول عنه على حد
ما مر في نفقة الولي في ذلك الفصل المذكور ، وذكر في آخره ما نصه :
ويجبر الحمل والوكيل أي والخليفة على النفقة كالولي ولو حضر لا مأموره ،
ويدرك عليه ما أنفق من ماله إن أمره أن ينفق على أن يرد له اهـ . ، وكذا
في الزوجة .

(وإن ادعت مطلقةً طلاقاً) بآثناً حملاً لتنفق (اللام للصيرورة والتعليل ،

نظرتها أُمِيناتٌ، ولا ينصت لها إن قالت لمريد السفر : أعطني حملاً
ينفقني خفت أن أكون حاملاً إلا إن بان بها ، وإن أنفقت على
نفسها إذ ظهر بعد سفره على أن تدرك عليه لم تجده إلا إن

لا من جهة استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها ، لأن المشهور منعه بل من
عموم المجاز بأن نعتبر المصير إلى النفقة الموجود في صورة دعوى الحمل
لإرادة النفقة ، وفي صورة دعوى الحمل مع عدم تلك الإرادة بقطع النظر
إلى أنها أرادت أو لم ترد ، أو أراد الصيرورة فتدخل فيها صورة التعليل
(نظرتها أُمِينات) ثلاثة أو أربعة أو نظرتها أُمِينتان أو واحدة أقوال ؛ فإن
وُجد حمل أنفق وإلا فلا ، وما ذكره بناء على أن لا نفقة للبائن إلا إن كانت
حاملاً ، وقيل : لها النفقة كما مر ولو لم تكن حاملاً .

(ولا ينصت لها) أي المطلقة بآثاء (إن قالت لمريد السفر : أعطني حملاً)
أو خليفة أو مأموراً أو وكيل (ينفقني) أو اترك لي نفقة (خفت أن أكون
حاملاً ، إلا إن بان) الحمل (بها) فإن شامت نظرتها الأُمِينات على حد ما مر ،
وإن لم تطلب نظره من أو امتنع من نظره فلا شيء على الزوج من جميل
ولا انتظار .

(وإن) قالت ذلك ولم ينصت إليها فاسافر فتبين بعد السفر وأنفقت من
مالها على نفسها لتدرك ، أو (أنفقت على نفسها إذ ظهر) الحمل (بعد سفره
على أن تدرك عليه) بدون أن تقول ذلك (لم تجده) أي لم تجد الإدراك ولو
أشهدت ، وإن قالت له : أنفقني ، وكانت لها البينة على قولها آدركت . (إلا إن)

رفعت أمرها لحاكم أو نحوه فأمروها بذلك ، وكذا إن أمروها أن تنفق من مالها إن غاب ، فإذا قدم أدركت عليه ما أمروها به ،

رفعت أمرها لحاكم أو نحوه (من إمام أو جماعة بعد ظهوره (فأمروها) خير الرفع للحاكم ونحوه لأن نحوه بمعنى الإمام والجماعة وغيرهم (بذلك) أي بأثر تنفق على أن تدرك ، عينوا لها ما تنفق أو لم يعينوا ، فإنها تنفق وتدرک ما عينوا لها إن عينوا أو ما يلزم لها إن لم يعينوا ، وقيل : لا تدرك إن لم يعينوا لها ، وإن ادعت حلاً ولم يشتغلوا بها وقد طلبت النفقة أو الحيل فإنها تدرك إن تبين لأنها قد قامت بدعواها ، وقيل : لا إلا إن رفعت أمرها لنحو حاكم .

(وكذا إن أمروها) أي الزوجة لا بقيد كونها مطلقة بائناً ولا مطلقة غير بائن أو لم يطلقها وحاملاً أو غير حامل (أن تنفق من مالها إن غاب) ولم يترك لها نفقة ولا قائماً بها ومراذه هكذا ، وكذا إن غاب ولم يترك ذلك وأمروها أن تنفق من مالها مقدراً للغداء والعشاء مثلاً على أن تدرك عليه (فإذا قدم أدركت عليه ما أمروها به) وأنفقته ، وإن أمروها ولم يقدرها لها شيء الإدراك قولان ؛ وهكذا حيث لم أذكر الخلاف ، وأما إن أمروها قبل أن يغيب بالإتفاق من مالها إذا غاب على أن تدرك ففي الإدراك قولان ؛ والصحيح أن يحدّثوا لها الأمر إذا غاب لأن [ها] وقت أمرم ليست مستحقة للإتفاق من مالها والإدراك ، لأن الحكم إذا حضر أن يجبر على النفقة ، وإن أنفقت على نفسها في غيبته على أن تدرك ولم ترفع أمرها إلى الحاكم ، أو نحوه قبل ذلك فلا تدرك شيئاً .

وكذا إن أخذت له ديناً ، فإن جاء وادّعى أنه ترك لها ما يموتها
أو أرسله لها فدّع إن كذبت ، ولا بيان له ، وإن باع الحاكم من
ماله لنفقتها فقدم فيبين أنه ترك لها ولم تدّع تلفاً جاز فعل الحاكم

(وكذا إن أخذت له) ، أي لزوجها (ديناً) لتنفق منه ، أو اللام بمعنى
« على » ، فإن أخذته بأمر الحاكم أو نحوه أدركته على الزوج وإلا فلا ، وأما
معطي الدين فلا يدركه إلا عليها لأنها الآخذة ، وقيل : يدركه أيضاً على الزوج
لأن الحاكم أو نحوه قد أمرها بالأخذ على الزوج ، فكأنه أعني الزوج هو الذي
أخذ ، (فإن) أنفقت من مالها بأمر الحاكم أو نحوه على أن تدرك ، أو أخذت
الدين بأمر الحاكم أو نحوه ، و (جاء) زوجها (وادّعى أنه ترك لها ما يموتها
أو أرسله لها) بعدما سافر (ف) هو (مدّع) تحلف ما ترك لها ولا وصلها منه
شيء (إن كذبت) و (الحال أنه) لا بيان له (فتدرك عليه الدين) ، أو ما أنفقت ،
وكذا يجوز أن ترفع أمرها فتؤمر بالإتفاق من مالها على أن تدرك ، ثم ترفع
أمرها لتأخذ الدين عليه ، فرغ مالها أو لم يفرغ ، ويجوز أيضاً أن ترفع الأمر
فتأخذ الدين من أول مرة ولو كان لها مال ، ويجوز أن ترفع الأمر فتأخذ الدين
ثم ترفعه فتتفق من مالها على أن تدرك ، ففي كل ذلك وغيره من صور التعدد
تدرك عليه ، وإن مات أدركت في التركة ، وإن استخلف بعد فقيل : تدرك
على الخليفة ما سبق من ذلك ، وقيل : لا ، وهو المشهور .

(وإن باع الحاكم) أو نحوه أو أمر بالبيع أو توكيله أو استخلافه (من ماله
لنفقتها فقدم فيبين أنه ترك لها) أو أرسل لها أو أقرت بعد البيع (ولم تدّع
تلفاً جاز فعل الحاكم) أو نحوه أو أمره أو توكيله أو استخلافه فلا يبطل البيع

وغرمت ذلك للزوج ، ويجبر عليها بالضرب بلا نهاية حتى ينفق أو يطلق ، ولا يملك رجعتها إن طلقها على ذلك إن استفاد مالا وامتنعت ،

(وغرمت ذلك) الذي أكلت من ثمن ما بيع (للزوج) ، وإن ادعت تلفاً فإن بيتته فلا غرم عليها لما تلف ولا لما أكلت من ثمن ما بيع إلا إن تلف بتضييعها فإنها تضمن ما أكلت من ثمن ما بيع ولا يبيع الحاكم أو نحوه أو يأمر بالبيع إلا بعد البحث لعله ترك لها ما يمونها أو أرسل ، أو ترك حيلة ولا يبطل بيعه أو أمره إن لم يبيح ، ويبيع أولاً من العروض والمتنقلات ما يخاف فساد ، ثم ما ثقلت مؤنته ، وقلت فائدته ، ثم الأصل ؛ وإن رأى صلاحاً في بيع أصل جاز ، ويجوز للحاكم أو نحوه أن يأخذ لها عليه الدين أو يأمر غيره بأخذه لها أو يقرض لها عليه أو يأمر بذلك أو يعطيها الدين بعدل وإشهاد على ذلك ، أو يأمر بذلك ، وجاز التوكيل في ذلك والإستخلاف .

(ويجبر) الزوج (عليها) ، أي على النفقة أكلاً وشرباً (بالضرب بلا نهاية حتى ينفق أو يطلق) وهو طلاق بائن إن طلق لتضييق الحاكم أو نحوه عليه في لزوم النفقة ولو لم يأمره بالطلاق ولم يذكره أو ذكره ولم يقيد بالبائن ولا يحتاج إلى كونه بائناً أن يقول في تطليقه : طلقها طلاقاً بائناً ، كما قال : (ولا يملك رجعتها إن طلقها على ذلك) ، أي لذلك المذكور من الجبر على النفقة ، وعليه المتعة بقدره إن كانت ممن لها المتعة ولا نفقة لها لأنها بائن ، وهكذا يكون بائناً إذا طلقها للجبر على الكسوة ، وقد تدخل في النفقة أو على المسكن (إن استفاد مالا) في صورة امتناعه من النفقة لعسره أو لم يستفده ، أو كان له مال حين اجبر أو طلق (وامتنعت) من الرجعة ، فإن رضيت جازت الرجعة ، ولكون

وجوز إن أيسر ولو أبت ، وقيل : يقول له الحاكم : أنفق زوجك
والأ فطلقها ، وقد مرّ ، ولا يطلقها في حيض بإجبار إن كان له
مالٌ وإلا ففيه تردد ،

هذا الطلاق بائناً كأن يقع فيستريح من النفقة ، ولو كان غير بائن لزمته النفقة
حتى تتم العدة .

(وجوز) أن يراجعها (إن أيسر) وكان الطلاق للإعسار أو أذعن للإنفاق
بعد الطلاق ، وكان له مال قبله ، (ولو أبت) من الرجعة (وقيل : يقول له
الحاكم :) أو نحوه (أنفق زوجك وإلا فطلقها) أو أنفقها ، وإن طلقت استرحمت ،
(وقد مرّ) في كتاب النكاح في قوله : باب : لزمته نفقة زوجته الخ ، إذ قال :
ويجبره الحاكم على نفقتها بضرب حتى ينفق أو يطلق (ولا يطلقها في حيض)
أو نفاس أو انتظار (بإجبار) على الإنفاق ، أو قولهم : أنفق أو طلق ، ولا
يجبر على طلاقها خصوصاً (إن كان له مال) فإذا كان له مال فقيل له : أنفق
أو طلق أو نحو ذلك ، أو أجبر على الإنفاق بلا ذكر طلاق فلا يطلق ، لأن
الطلاق في ذلك معصية بالنص في الحيض وبالقياص في النفاس والانتظار ، بل
ينفق ، (وإلا) يكن له مال وأجبر على النفقة مع ذكر الطلاق من يجبره أو بلا
طلاق (ففيه) ، أي في أمر الزوج (تردد) لأن الطلاق في نحو الحيض معصية ،
والإنفاق لا سبيل له إليه لأنه لم يقدر عليه .

وعندي أنه يأخذ من الدين بقدر ما ينفقها حتى تطهر أو يقترض أو يخدم
بالأجرة أو نحو ذلك من المكاسب المحلّة ، وإن لم يجد ذلك أنفقت من مالها ،
وكان ما أنفقت ديناً عليه ، وإن لم يجد ما تنفق ولا مكسباً أنفق عليها وليها

وإن تشاكلت بنساء فادّعت كلُّ أنها هي زوجته لم يُجبر على إنفاقها
كالوليّ ، وقد مر ،

حتى تطهر ، وإن قبلت منه أن يقول لها : إذا طهرت فأنت طالق ، فعل ذلك ،
وذلك التوقف إنما هو على القول بأن الزوج الحاضر إن لم يكن له مال إما أن
ينفق أو يطلق لا يعذر ، وقيل : لا يجبر ، بل تدركها على وليها .

(وإن تشاكلت) ، أي تشابهت بامرأة أخرى أو امرأتين أو (بنساء) ولا
بيان (فادّعت كلُّ أنها هي زوجته لم يُجبر على إنفاقها) ، أي على إنفاق الزوجة
هكذا ، فلا تدرك عليه واحدة ممنهن الإنفاق لأنه لا يعرف أنها زوجته ،
ولا بيان لها ، ولا سبيل إلى إنفاقهن كلهن لأن الزوجة واحدة ، وليس المراد
بالتشاكل تشابه الصور والألوان فقط ، بل إما تشابه ذلك ولا بيان ، وإما
الشك أي هذه أو هذه؟ ولا بيان أو اتفاق الأسماء وأسماء الآباء؟ ولا بيان وإما
بنسيان أيهن أو أيها زوجها من بناته؟ ولا بيان وإما غير ذلك ، وكذا لا نفقة
في الحكم على أحد متعدد لم يتبين زوجها منهم ، وأشكل (كالولي) إذا اشتبه
أهذا المحتاج هو ولي فلان أو هذا المحتاج؟ بأي وجه اشتبه وكذا إذا اشتبه الولي
الذي له مال أهذا أو هذا؟ لا نفقة للمحتاج على هذا ولا سبيل إلى إنفاق المحتاجين
لأن الولي أحدهما فقط ، ولا إلى إنفاق اللذين لهما مال المحتاج ، لأن الاتفاق إنما
هو على أحدهما والكلام على زوجتين فصاعداً اشتبهتا بغيرهما أو على ولين
فصاعداً اشتبهتا كذلك .

(وقد مرّ) أن الولي الذي يلزمه الإنفاق إذا اشتبه بغيره لا نفقة عليه في
آخر قوله : فصل : يحكم لمحتاج بغداء الخ ، إذ قال : ولا يدرك وليّ نفقته على

وإن ادعى اثنان امرأة فاختصما أنفقها كلٌ نفقة حتى يأتي ببيان مبطل
لخصمه فيأخذهما الحاكم ، كما مر

وليّ تشاكل عليه بغيره حتى يتبين اه ، وذلك أن يقول مثلاً : كل منهما أو منهم
إن ابن أخيك هو أنا لا هذا ، وهذا يناسب ما ذكر من أمر الزوجة الملتبسة أو
يقول : أنت أو هذا وليي فلا يحكم على أحدهما ، وإن صدق الزوج لإحدهما أو
إحدهما لزمته نفقتها ، وكذا في الأولياء .

(وإن ادعى اثنان) أو ثلاثة فصاعداً (امرأة) كلٌ يدعي أنها زوجته
(فاختصما) أو اختصموا ولم تكذبهم ولم تصدقهم (أنفقها كلٌ) منهم (نفقة)
واحدة بينهم ينفقها الاثنان أنصافاً ، والثلاثة أثلاثاً وهكذا ، وكذا الكسوة
والسكنى (حتى يأتي) كلٌ (ببيان مبطل لـ) بيان (خصمه) بأن تقاومت
بيئتهما ولم يتبين تقديم عقد أحدهما أو التحد وقته (فيأخذهما) أو يأخذهم
(الحاكم) أو نحوه (كما مر) في كتاب النكاح في قوله : باب : إن أراد زوج
إثبات نكاح الخ ، إذ قال : وإن ادعت زوجاً فأنكر كلفت بياناً وليس لها
عليه مؤونة في الأجل إن أجل لإثباتها به ، فإن لم تجده حلف ، ولزم إنفاق
جاحدة على مدعيها في الأجل ، فإن طلبت إليه حملاً أو ميتة بالطلاق ثلاثاً إن
لم يأت إليه فلها ذلك ، وحلفت إن لم يبين ، وإن جحدت ولا بيان له ، ثم مات
فأكذبت نفسها وصدقت دعواه فليل : ترثه ، وقيل : لا ، وكذا منكر مدعية
أنه زوجها إن ماتت أو أنه طلقها ثلاثاً أو بائناً فأنكر ولا بيان ، ثم مات
فأكذبت نفسها كذلك على الخلف ، إلى إن قال : وإن اختصم في امرأة فادعاهما
كل منهما فأكذبتها 'كلفا بياناً' ، فإن أتى كلٌ به فتاريخاً ، فإن لم يكن أو التحد
أجبراً بطلاقها بائناً ، وحلفت لها إن لم يبين ، فإن صحَّ للبيان لأحدهما فزوجته

وإن 'حكمت' لأحدهما لم يدرك عليه صاحبه ما أنفق ، . .

وقعد فيها من أقرت به منها إن دفعت آخر ولزمه البيان ، وقيل : لا يقعد بإقرارها ، وكذا إن ادعى رقيقاً فأقر بأحدهما على الخلف ، اهـ .

وفي « الأثر » : وإن ادعى رجل طفلاً أنه عبده ، وادعى الطفل أنه حر ، فلينفقه حتى يبلغ فيثبت الحاكم بينهما الخصومة ، فإن أتى بيينة أنه عبده وإلا خلى سبيله ، وإن ادعى طفل أنه عبد هذا الرجل وأنكر الرجل فلا نفقة عليه لأن الطفل هو المدعي ، وإن ادعى رجل طفلاً أنه ابنه وأنكر الطفل فالبينة عليه أنه ولده ، وينفق عليه حتى يأتي بالبينة ، وإن ادّعاء الطفل أباً وأنكر فلا نفقة عليه لأن الطفل هو المدعي ، ومن تحقق أن نفقته على أحد ولا بيان له وأنكر أخذ من ماله خفية ، فإن تمسك به حلف أنه لم يأكل تعدية ، ومن وجد منبوزاً فأشهد جماعة من المسلمين أنه ينفق عليه ويدرك عليه إذا بلغ ، وإن لم يستشهد فلا يدرك ، وكذلك خليفة اليتيم إذا أنفق من ماله على اليتيم ، وعن رجلين اختصما على عبد فتزعه الحاكم من أيديهما قال : عليها نفقته ، وإن حكه الحاكم لواحدٍ منها فلا يدرك عليه صاحبه ما أنفق على العبد .

(وإن حكمت) أي حكها الحاكم ، أي أثبتتها ، فهو نوع من التضمنين ، أو حكم بها فهو من الحذف والإيصال (لأحدهما) أو لأحدهم لعدالة شهوده دون شهود غيره أو لكثرتهم أو مزيد عدالتهم أو لبطلان شهود غيره لجرم نفعاً أو دفعهم ضرراً أو لتقدم تاريخه أو لخلل في عقد غيره كعقد بلاوي أو لمجزئه عن البيان أصلاً أو غير ذلك (لم يدرك عليه صاحبه) وهو الذي لم تحكم له (ما أنفق) لأن الأمر إنما ظهر من حين الحكم ، وما قبل ذلك غيب محتمل إلى الآن ، ولأنه أنفق بدعواه للزوجية لنفسه ، وقيل : يدرك تبعاً للحكم .

ولا تدركها على من كذبت ، ولا عليها إن كذبتا أو صدقتها
أو ادّعت طلاقاً ثلاثاً أو فداءً أو تحريماً أو أنها محرمة أو فساد
نكاحها أو موت الزوج الغائب ولو كذب دعواها أو كذبت نفسها
بعد ، وجوز الإدراك عليه إن كذبت نفسها في المعاني ،

(ولا تدركها) أي النفقة ، وكذا غيرها من الحقوق (على من كذبت
ولا عليها إن كذبتا) ولا عليهم إن كذبتهم (أو صدقتها) أو صدقتهم
(أو ادّعت) أي أو على من ادّعت عليه (طلاقاً ثلاثاً) أو يائناً (أو فداءً)
بأنواعه (أو تحريماً) بشيء فمسه أو فعلته كزنى أو بالمحرّم أو تعدد نكاح الدبر
(أو أنها محرمة أو فساد نكاحها) من أوله حين عقد ، كمعده بلا ولي أو في عدة
أو بلا شهود أو نحو ذلك (أو موت الزوج الغائب) عن المحل الذي هي فيه
أو أمياله ، ولا تدرك ما فات من النفقة في دعوى موت الغائب (ولو كذب)
الزوج (دعواها) في صورة عدم ادّعائها موته أو كذبها غيره في هذه الصورة
أو غيرها مع تمسكها بدعواها بعد التكذيب تقول : آكل من مال زوجي ،
أو أنفقوني بعد قولها إنه مات ، إذ قالت : كذبت في قولي إنه مات ،
(أو كذبت نفسها بعد) أي بعد ادّعائها ذلك حتى يصح أنها كذبت
فتنفق .

(وجوز الإدراك عليه إن كذبت نفسها في المعاني) أي في أي صورة من
هذه الصور كلها ، وجه القول الأول أنها قد أبطلت حقوقها بقولها فلا يردّها
رجوعاً عنه ، وإنما يرد ببيان ، وجه الثاني أنها قالت قولاً تقوت نفسها به عن
زوجها أو زوجها عنها بلا بيان فلم يقبل عنها ولم يعمل به . فأسقط ما يترتب

فإن ادعى الزوج الثلاث أو الفداء أو التحريم وبأن الفعل وأنكرت فلا نفقة لها ، وقيل : ينفقها إن أقر بالفداء ، ولزمته إن ادعى فساد النكاح أو الحرمة ولا ينصت له ، . . .

عليه من عدم النفقة فكانت إذا كذبت نفسها وطلبت النفقة أذركتها ، كما أنها معطلة لا تجب الزوج ولا أمر نفسها ، (فإن ادعى الزوج الثلاث) أو البائن ونحو ذلك كخروجها بظهار أو إيلاء (أو الفداء أو التحريم) بفعل فعله أو فعلته (وبأن الفعل) الذي ادعى التحريم به (وأنكرت ، فلا نفقة لها) ، أما الطلاق ثلاثاً أو بائناً والخرج بالظهار أو الإيلاء فلأن ذلك إن كان عليه بيان بعمل به وإلا فإنه يؤخذ على لسانه إذا أخبر به لأنه مما يستقل به ولا يقبل عنه تكذيبه نفسه إن كذبه ، وقيل : يقبل لأنه لم يتكلم بإنشاء بل أخبر بإخباراً ولو إنشاء جرى عليه إنشاءؤه ولم يحتمل الصدق والكذب والفداء ، ولو كان لا يستقل به لكنه طلاق فكان كالطلاق مما يستقل به ، وأما الفعل إن بان كزناه بمحرمها إن شهد عليه أربعة فلا إشكال ، ويجوز عود قوله : وبأن الفعل إلى ما يستقل به وما لا يستقل به فيكون بيان ما يستقل به هو عدم ما ينافيه ، فلو وجد ما ينافيه لأدركت النفقة مثل أن يقول : طلقها ثلاثاً بحضرة فلان وفلان وما يسمان مني فكذباه .

(وقيل : ينفقها إن أقر بالفداء) لأنه لا يستقل به لأنه فعل مشترك بينهما هو أن ترد إليه الصداق أو بعضه على الفرقة ويقبله على الفرقة ، (ولزمته إن ادعى فساد النكاح أو) ادعى (الحرمة) هكذا ولم يبين بأي وجه حرمت ، (ولا ينصت له) في ادعائه .

ولا يجبر الأب على نفقة امرأة كطفلة إن أعدمها ، وكذا الخليفة ،
ويجبر عليها وعلى نفقة نساء عبيده إن كان له مال ، ومن لا يجوز
طلاقه على غيره لا يجبر على نفقة زوجته

(ولا يجبر الأب) أو الولي (على نفقة امرأة كطفله) مثل طفله هو مجنونه
وأبكه ، فلا يجبر الأب أو الولي على نفقة نساء هؤلاء (إن أعدموا) ، أي الولد
وأبوه ، وكذا الولد ووليه ، وإن كان للطفل أو للأب أو للولي مال أجبر على
الإنفاق يتفق من مال الولد أو من مال نفسه على ما مر من أنه يدرك ما أتفق إن
أفق على الرجوع ، وإنما يطلب الولي على إنفاقها إن كان هو الذي زوج الطفل
أو من ذكر فإذا زوجه فهو المطلوب بها ولو كان له أب ، مثل أن يأتي خبر موت
الأب أو يغيب أو كان مشركاً أو مجنوناً فيزوج طفله أو مجنونه أو أبكه وليه
ثم يظهر الأب حياً أو يقدم .

(وكذا الخليفة) لا يجبر على نفقة زوج الطفل المستخلف عليه أو زوجة
المجنون أو الأبكم زوجهم هو أو أبوم أو غيره إن لم يكن لهم مال ، ولو كان له
مال لكن إن زوجهم هو وكان له مال أجبر أيضاً من ماله أو مالهم ، (ويجبر
عليها) أي على النفقة لزوجة الطفل المستخلف ، وكذا المجنون أو الأبكم وزوجة
الغائب أو غيره ، (وعلى نفقة نساء عبيده) أي عبيد المستخلف عليه المدلول
بذكر الخليفة ، سواء المستخلف عليه طفلاً أو أبكاً أو مجنوناً أو غائباً أو غيره
وعلى نفقة عبيده (إن كان له) ، أي للمستخلف عليه (مال) وإلا فلا يجبر .

(ومن لا يجوز طلاقه على غيره لا يجبر على نفقة زوجته) أي إلا الأب
فيجبر على نفقة زوج طفله ولو كان لا يطلق عليه ، والمراد بزوجه : زوجة ذلك

إن أعدم ، ويجبر حرٌ على نفقة حرة تحت عبده بضرب حتى ينفق
أو يطلق

الذي هو غيره (إن أعدم) أي إن أعدم هذا الغير ، فالأب للطفل والمجنون والأبكم والخليفة والوكيل إن كان للأب أو للطفل أو المجنون أو الأبكم مال أجبر أعني الأب والخليفة والوكيل على نفقة زوجة الطفل وزوجة المجنون وزوجة الأبكم ، وإلا فلا ، وكالحمل إن كان له أو للمحمول عنه مال أجبر على نفقة زوجة المحمول عنه يأخذ من مال المحمول عنه فينفق إن لم يكن له مال ، إلا إن لم يصل إليه ، ولم يكن له مالٌ فلا إجبار ، وكخليفة الغائب ينفق من مال الغائب ، وإن لم يحده فلا إجبار عليه ، وأما من يجوز طلاقه على إنسان فإنه يجبر على الإنفاق ، ولو لم يكن له مال ، وذلك كسيد العبد فإن له أن يطلق على عبده أو يأمر ، وكسيدته فإن لها أن تأمر رجلاً يطلق عليه أو تأمره هو ، وكمن جعل الزوج طلاق زوجته بيده ولو لم يكن كفيلاً ولا وكيلاً ولا خليفة ولا مأموراً بالنفقة لأن هؤلاء كالزوج إن كان الطلاق بأيديهم إلا إن جعل الطلاق في يده يحق له على الزوج عند مجيز ذلك كرهن الطلاق .

ومراد المصنف بالإعدام كون ذلك الذي لا يجوز طلاقه على غيره لا ما يجب عليه أن ينفق منه ، فيشمل من يعتبر وجود ماله أو مال الزوج ومن لا يعتبر له إلا مال الزوج كما مثلت لك .

(ويجبر حر على نفقة حرة تحت عبده) والأمة كذلك على قول موجب نفقتها على سيد زوجها (بضرب حتى ينفق أو يطلق) على حد ما مر في الإجبار على النفقة كقول بعض : يجبر على النفقة ، وقول بعض : يقال له : أنفق

لا العبدُ عليها إن غاب ربه أو كان طفلاً أو مجنوناً ، وترفع أمرها
لنحو الحاكم فيجبرون الخليفة ، وتجبر على نفقة حرة تحت عبدها
كالرجل وعلى نفقة مشتركةما وزوجته ،

أو طلق ، وقول بعض : يقال له أتفق وإن طلقت استرحت (لا العبد عليها
إن غاب ربه) ولا سيما إن حضر ، ومن أوجب من قومنا نفقة زوجة العبد على
العبد أجبر العبد ، ومن أوجب نفقة الأمة على سيدها لا على زوجها العبد أجبر
السيد (أو كان) ربه (طلقاً أو مجنوناً) أو أبكم لا يجبر هذا السيد ولا العبد
على نفقة زوجة العبد ، وكذا السيد القائب (و) لكن (ترفع) زوجة عبد
واحد من هؤلاء أو سيدها إن كانت أمة (أمر) نفقت (سها لنحو الحاكم)
كالجماعة والإمام والسلطان (فيجبرون الخليفة) الموجود قبل ذلك الرفع أو
الخليفة الذي يجبرون العشيرة على استخلافه بعد الرفع أو الخليفة الذي
يستخلفونه .

(وتجبر) المرأة ولو بالضرب (على نفقة حرة تحت عبدها كالرجل) وفي
أمة تحت عبدها خلاف ، وإن كانت السيدة طفلة أو مجنونة أو بكاء أو غائبة
استخلفت لها العشيرة أو نحو الحاكم خليفة ينفق ، وإن كان خليفة أجبر إن كان
لها مال ، والكسوة والسكنى كالطعام والشراب في جميع مسائل النفقة ، ولو لم
يذكرهما المصنف ، ولم أذكرهما ، ولو اختلف نوع الجبر في ذلك كما مر .

(و) يجبر المشتركان فصاعداً في عبد أو أمة (على نفقة مشتركةما و)
نفقة (زوجته) إن كان عبداً ، وسواء قيمن اشترك في العبد أن يكون

وإن غاب بعض الشركاء أو كان كطفل أجبر خليفته إن كان ،
وإلا رفعت أمرها لمن ذكر ، فيأخذ الولي بالتوكيل للإتفاق مع الشركاء ،
ويُجبر حاضر بقدر منابه من الرقيق ، ويؤخذ بنفقته إن احتاج
وغاب شريكه من

رجالاً أو نساء أو مختلطين (وإن غاب بعض الشركاء) في الزوج العبد (أو
كان كطفل) مثل الطفل هو المجنون والأبكم (أجبر خليفته) أو وكيله على
منابه في نفقة زوجة العبد المشترك (إن كان ، وإلا) يكن له خليفة أو وكيل
(رفعت) زوجة ذلك العبد المشترك (أمرها لمن ذكر) من حاكم ونحوه
(فيأخذ الولي) المراد جنس الأولياء ثلاثة فصاعداً ، وقيل : اثنان فصاعداً ،
أو الولي الأقرب ، أو واحداً من المستوين أو المستويين ليأخذ غيره ويقوم في
ذلك ، فلهذه الأوجه أقرد الولي ، لكن لو جمعه لأفادها أيضاً ، لأن « أل » في
ذلك للحقيقة (بالتوكيل) أو للاستخلاف (للإتفاق) عليها (مع الشركاء)
متعلق بالإتفاق وللحاكم أو نحوه أخذ العشيرة والجبر في ذلك بالخطية أو بالحبس
وإن كان الأمر أعجل من ذلك فبضرب المنظور إليه إذا امتنع عن الحق ،
ولنحو الحاكم الاستخلاف أو التوكيل إن امتنع الولي أو العشيرة أو لم يكونوا ،
وكذلك إن غابوا كلهم أو كانوا أطفالاً أو نحو أطفال أو بعض كذا وبعض
كذا ، فإنه يجبر الولي أو يصنع ما ذكرنا .

١. (ويجبر حاضر) بالغ عاقل من الشركاء (بقدر منابه من الرقيق) فينفق
على زوجته بقدر منابه فيه (ويؤخذ بنفقته) العبد نفسه (إن احتاج)
العبد (وغاب شريكه) في العبد (من) نائب فاعل يؤخذ ، أي يؤخذ الشريك

كان بيده ، ويدرك عليه إذا قديم ، ومن غاب ولم يترك نفقة زوجته شكت لمن ذكر فيفرض لها على قدره ، وإن ترك محتاجاً لبيع وكل له بائعاً منه بقدرها لإتيانه ،

الحاضر العاقل البالغ الذي (كان) العبد (بيده) بنفقة العبد كلها (ويدرك) حصة شريكه الغائب في النفقة (عليه) أي على ذلك الغائب (إذا قديم) ويؤخذ خليفة الغائب أو الطفل أو نحوه على نفقة عبد الغائب ومن ذكر من ماله لا من مال الخليفة ، وإن لم يكن له خليفة أجبر الحاكم أو نحوه أو ولياءه أو عشيقه أن يستخلفوا له من ينفق ، وإن لم تكن له أولياء أو عشيرة ، أو لم يطاقوا ، وأطاق نحو الحاكم الاستخلاف استخلف منفقاً ، وإن لم يحتج العبد لذلك لم يؤخذ من بيده مثل أن يكون يكسب ويأكل ، ومثل أن يكون يأكل بنفسه من المال المشترك بينهما .

(ومن غاب ولم يترك نفقة زوجته) ولا خليفة ولا قائماً بالنفقة (شكت لمن ذكر) وهو الحاكم أو نحوه (فيفرض لها) نفقة (على قدر) مال (له) فتأكل من ماله الحاضر بذلك المقدار ، سواء تركه بيدها ولم يقل أنه نفقة ولم يقل : أنفقي منه ، أو تركه بيد غيرها أو في بيت مغلق عليه (وإن ترك محتاجاً لبيع) مما لا يؤكل ولا يبيع أو يؤكل بإفساد كنحر جمل (وكل) الحاكم أو نحوه (له بائعاً) أو أمره (منه) أي بما احتاج للبيع (بقدرها) أي بقدر النفقة (لإتيانه) أي إلى إتيانه ، وإن احتج إلى بيعه كله أو لا يشتري بعضه أو تسمية منه أصلاً أو إلا ببخس بيع كلّه وإن لم يعلوا متى يأتي باع شيئاً فشيئاً وليس ذلك مختصاً بالغائب ، فإن الحاضر الممتنع من النفقة على أزواجه أو عبيده

وإن ترك مالا بغير منزله فهل يوكل عليه من يتدين إليه فينفقها

أو نسائهم أو حيوانه أو أوليائه وكل من تلزمه نفقته بالكفالة يجبر كما مرّ ويجوز أخذ عشيقته أو أوليائه على إجباره ، ويجوز استخلاف نحو الحاكم على بيع ماله ، ويجوز بيع الحاكم ونحوه المال بنفسه ، ويجوز تزعم الحاكم ونحوه المال من يده فينفق منه أو يوكل من ينفق منه ، ويجوز أن يذبح ما لا يعظم كشاة فيطعمها من ذكرنا أو يأمر من يذبح أو من يطعم .

وفي « الأثر » : ويؤخذ الولي على وليه على النفقة والتعدي ، ويؤخذ الأولياء أن يستخلفوا لغائبهم ويقيمهم ، وسألته عن رجل له على آخر دين فقدم ما شاء الله ثم زال عقل المدين ، فجاء صاحب الدين إلى المعتوه إلى من يطلب هذا حقه ؟ قال : إن سبيل المعتوه سبيل الطفل عندنا إذا حل عليه حكم من أحكام المسلمين ، وهذا المبطل إن كان ترجى له العافية ولا يخاف إلتلاف المال أمهل إلى وقت العافية ، وإلا أخذت المشيرة من يتولى أمره فيأخذ ماله ويؤدي ما عليه ، ولا يذهب لأحد حق ، وقال أيضاً عن الشيخ أبي زكرياء فيمن رآه الأخيار أشرف على الهلاك هو وعباله أن يستخلفوا له خليفة فيبيع من ماله فينفق عليه هو وعباله ، وعنه أيضاً : يجبر الرجل على نفقة عياله وحشته إذا بلغت اليهم الضيعة حتى يوليهم أو يؤخذ أن ينفقه .

(وإن ترك مالا بغير منزله فهل يوكل) الحاكم أو نحوه (عليه) أي على الزوج وإن شاء الحاكم أو نحوه أمر أو استخلف (من يتدين إليه) ، أي ، إلى مال الزوج الغائب ومثله ما في ذمة ولم يحل ، وإن شاء الحاكم أو نحوه تدين هو لها عليه (فينفقها) وإن كان له خليفة قللها أو نحوه أمره بأخذ الدين إن

أو تؤمر بأخذ الدين إليه ، وتنفق نفسها بعدول ، وتتركه عليه إذا
قديم أو لا شيء لها من ذلك ؟ أقوال ، وإن غلب . ولا مال له
أدركتها على وليها ،

لم يأخذ (أو تؤمر بأخذ الدين إليه وتنفق نفسها بعدول) متعلق بأخذ الدين
أي تؤمر أن تأخذه بحضرة العدول لينظروا لها ولزوجها المصلحة ، وليشهدوا
بكية الدين ، ولحاكم أو نحوه أن يحضر هو في أخذ الدين ولعل المصنف آخر
قوله : بعدول ليتنازع فيه أخذ وتنفق ، فيكون المراد أنهم يحضرون في
أخذه ، ويقدر لهم مقدار النفقة كما يقدره الحاكم أو نحوه ، (وتتركه) أي
الدين (عليه إذا قسم) إن أكلته كله أو صرفته فيما أخذته له أو فيما يجوز لها مما
لها على الزوج ، وإن بقيت منه بقية فهي لها وعلى الزوج غير هذه البقية ، ومن
قال : النفقة للزوج فالبقية له وعليه قضاء الدين كله (أو لا شيء لها من ذلك)
لا تأخذ عليه الدين ، ولا يؤخذ لها ، ولا تدرك استخلاقاً للنفقة .

ولا تدرك أيضاً على خليفة تركه الزوج شيئاً لأنّه لم يترك مالاً حاضراً ،
وقد تركته يسافر ولم تستمسك به لكن قد يهرب ، وقد لا تقدر عليه (أقوال)
الراجح الثاني لأنها لا تبقى بلا نفقة وأخذها الدين أقوى لأنه بأمر الحاكم أو
نحوه ، وأخذته بنفسها وهي لها حق على الزوج بخلاف الثالث فإن فيه إسقاط
النفقة ، وبخلاف الأول فإن فيه انفراد من لا حق له في نفقة الزوجة في أخذ
الدين وإن حضر ماله وخليفته أدركت النفقة على الخليفة (وإن غساب ولا
مال له) حاضر ولا غائب ولا كفيل (أدركتها على وليها) أو من له ولاؤها
على الترتيب وإن كانت أمة فعلى السيد .

ولا يعذر حاضر معدم ، فإما أن ينفقها أو يطلقها ، وقيل : لا يجبر على نفقتها وتدركها على وليها ، ولا يدرك معدم نفقته على زوجته الغنية ، وقيل : غيره ،

(ولا يعذر حاضر معدم) في إمساكها وعدم الإنفاق عليها (فإمسا أن ينفقها أو يطلقها) لم يعذر لأن له أن يطلق فيستريح كالذمي المعدم ، قيل : يكلف الجزية لأن له الإسلام فيستريح ، وقيل : لا يكلفها كما قال في الزوج المعدم ، (وقيل : لا يجبر على نفقتها ، و) على هذا القول (تدركها) ، أي النفقة (على وليها) أو من ينفقها من صاحب ولاء أو سيد ، وإذا حضر مال ولد الرجل طقلاً أو بالغاً ولو أجازته عن نفسه ، فإن ذلك كحضور ماله في مؤونة أزواجه وأولاده ومؤونة زوجة واحدة إن كان جداً ، وهذا في هذه المسألة ونحوها مما مر أو يأتي .

(ولا يدرك معدم نفقته على زوجته الغنية) وهي التي لها مال يكفيها ويكفيه في الحال ، ولو لم يكن [له] ولي ، أو كان له ولي ولا مال له ، لأنها ليست ولياً له ، ولا معتقة له ، فلو كانت ولية له ، ولا وارث له سواها أو معتقة له كذلك أنفقته من حيث أنها ولية له لا وارث له سواها ، أو من حيث أنها معتقة له (وقيل غيره) أي غير ما ذكر فتتفق زوجها أكلاً وشرباً ولباساً وتسكنه ولو كان له ولي غني لأنه تلزمه نفقتها إن كان له مال فلزمتها نفقته إن لم يكن له مال ، وزادت المرأة أنه ينفقها ولو كان لها مال لأن أصل النفقة لها عليه ، وهو القوام عليها كما قال الله عز وجل : ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ (١) الآية ،

(١) سورة النساء : ٣٤ .

وإن تشاجر مع امرأته على أولادها ، وقالت : لا أسكن معهم
ولا أعمل لهم ولا آكل معهم قبل قولها ولا يلزمها ذلك ، وإن
أرادته فأبى نظر فيه ، فإن لم يضر بهم

ووجه هذا القول الأخير مع ضعفه أن حق الزوج عليها عظيم لا تقوم به فقبح
أن يكون يتكفف الناس ، ويتذلل لهم ، مع أن لها ما يغنيه عن ذلك ، وأنه
ورد في بعض الأحاديث أنه لا يصح للمرأة تصرف في مالها ببيع ونحوه بلا
إذن من زوجها فقد صار كالهـ قاذنى ما يترتب على ذلك أن ينفق منه ويسكن
وأيضاً هو تبع لها في الانتفاع بمالها بلا إذن كركوب دابتها واستعمال
آنتها .

(وإن تشاجر) ، أي اختلف (مع امرأته على أولادها وقالت : لا أسكن
مهم ولا أعمل لهم) طعاماً أو غيره ولا أخدمهم (ولا آكل معهم قبل قولها
ولا يلزمها ذلك) المذكور من الشكوى معهم والعمل لهم والأكل معهم ، وكذا
الخدمة ، ولا سيما أولاده من غيرها كما لو فارقت زوجها فانقضت العدة أو لم
تنقض ، ولو كانوا مرضعين أو وجد من يرضع وقبلوا عن يرضعهم بأجرة أو
بدونها وكان للأب مال يستأجر مرضعاً إذا لم يجد بلا أجرة ، وقيل : لا تجد أن
لا تواكل أولادها منه ، وقد مر في النكاح ما نصه : وإن أبت أن تواكل أبويه
أو نساءه أو ولده من غيرها أو عبده فلها ذلك أيضاً .

(وإن أرادته) ، أي أرادت ذلك (فأبى) هو ('نظر فيه') بالبناء
للمفعول ، أي نظر فيه الحاكم أو الجماعة أو الإمام (فإن لم يضر) الأب (بهم)

قُبِلَ قوله وإلا تركوا معها وأعطاهم نفقتهم ولو كانت في عصمته ،
 وإن ملك قدرها فقط ،

في منع أمهم من ذلك ، أي لم يضرهم بالمنع (قبل قوله وإلا تركوا معها وأعطاهم نفقتهم ولو كانت في عصمته) ، أي هي زوجة له لم يطلقها أو طلقها رجعيًا ولم ولم تتم العدة ، والغاية راجعة لقوله : قُبِلَ قوله ، أو لقوله : أعطاهم ، لأنه يتبادر أن يعولهم بمرة إذا كانت في عصمته ، والمشهور أنهم يكونون معها ما لم يبلغ الذكر خمس سنين أو يعرف لبس ثيابه وغسل يديه ، أو تبلغ الأثنى ؛ وقيل : ما لم تتزوج ، وقيل : ما لم يبلغ الذكر أيضًا كالأثنى ، فإذا بلغا اختارا ، وقيل : بخير الصبي ذكرًا أو أنثى ، وتقدم كلام في محله على ذلك ، ولا يترك مع من ريب ولا يدفع إليه ، وتقدم في النكاح في قوله : باب : لزمت نفقة ذات رجعي النخ ، ما نصه : ويجبر برد ولد لأم إن طلبت رضاعه ولو قبِل غيرها وبقائه عندها في صغره حتى يطيق الذكر لبس ثيابه وغسل يديه ، والأثنى حتى تنكح ولو بلغت إن لم تسترب ، اهـ .

وفي « الأثر » : وسأله عن رجل توفي وترك ابنته وامرأته ، ثم إن المرأة تزوجت غير ولي الصبي وبلغت اثنتي عشرة سنة ، هل يجوز لولي الصبية أن ينزعها من أمها وهي كارمة ؟ قال : المرأة إذا تزوجت كان الولي أحق بالصبية ما لم تبلغ ، فإذا بلغت كانت بخير بنفسيها حيث شئت ، (وإن ملك قدرها) ، أي قدر النفقة ، إما أن ينفق أولاده وبعضهم بها أو نفسه وزوجته (فقط) ، ويجوز عود الهاء إلى الزوجة على حذف مضاف ، أي ونفقة أولاده ، أو بالجر عطفاً على الهاء بلا إعادة الحاقض وهو النفقة بناء على القول بجواز ذلك ، وإنما قدمت الزوجة لأن نفقتها أوكد ، ألا ترى أنها بإشباع ، ونفقة الولي بقوت وأنه

ويؤخذ بائع عبده موقوفاً بنفقة حرة تحته حتى يتم أو يرجع إليه ،

لا نفقة لها على أوليائها ، وذلك أن يكون له ما يأكل هو وأولاده غداء وعشاء أو أحدهما فقط على الخلاف وليس له ما تأكل الزوجة ، أو له ما يلبسون وليس له ما تلبس ، وكذا أجره المسكن أو احتاجوا إلى ذلك كله ، واحتاجت إليه كله فإنه يعطي الزوجة ذلك ، ويدرك هو وأولاده على وليه ما يدركون ، وإن كان له أكثر من يوم ولية لم يدرك على وليه نفقته ونفقة أولاده إلا إن حكم عليه بنفقة جمعة مثلاً أو شهر ووجد عنده مقدارها فإنه يعطيها زوجته بمرة ، ويدرك هو وأولاده على وليه ، وقد مر أنه يدرك المسكن إن كان كبيراً أو صغيراً ، ويعتبر في ذلك كسوة نصف السنة وهو وقت الحر أو القر ، وإن بقي عند الزوجة شيء فلأب والأولاد ويدركون ما سواه على الولي ، وما ذكره المصنف فيما إذا كان الولي غير ولد آخر له وإلا فلأب أن يترك ذلك للزوجة ، ويدرك لنفسه وأولاده على ولده ، وله أن يمسك ذلك لنفسه وأولاده ، ويدرك على ولده لزوجته إلا إن ضاقت بذلك فهي مقدمة ، والزوجتان فصاعداً فيما ذكره ، وما ذكرته كالزوجة والجد في نفقته ونفقة زوجته الواحدة وأولاده كالأب .

(ويؤخذ بائع عبده) بيعاً (موقوفاً) أو واهبه هبة موقوفة أو معلق عتقه إلى شيء أو تدبيره أو نخرجه من ملكه بوجه ما من الوجوه إخراجاً موقوفاً والوقف يكون بتخيير المالك أو المنتقل إليه أو قبوله أو قبول غيره وبغير ذلك من أنواع التعليق (بنفقة حرة تحته) أو أمة على ما مر فيها ، والهاء في تحته عائدة إلى العبد (حتى يتم) البيع أو نحوه من الإخراج من الملك كالإعتاق فينفقها من انتقل إليه أو هو نفسه إن أعتق (أو يرجع إليه) فينفقها وليس معلقاً كما أنفقها وهو معلق .

وكذا إن رهنه أو دبّره أو أبق منه أو غصب ما حيي العبد ،
ولا تلزمه إن طلق عليه باتاً ولو لم تنقض عدتها أو كانت حاملاً ،
وإن أعتق بعدما طلق عليه ربّه وهي حامل أنفقها لوضعها هو لا ربّه ،
وإن فارق معدّم حاملاً ثم

(وكذا إن رهنه أو دبّره أو أبق منه أو غصب) أو سرق أو اشتبه
بغيره فلم يميز ، أو جعله عوضاً على القول بجواز جعل العوض في غير الأصول أو
نحو ذلك (ما حيي العبد ، ولا تلزمه إن طلق عليه) طلاقاً (باتاً) بأن قال :
طلقتها طلاقاً باتاً ، أو أجبر على النفقة فطلقها أو طلقها ثلاثاً ، وقيل : اثنتين
أو فاداما (ولو لم تنقض عدتها أو كانت حاملاً) بناء على أن لا نفقة لبائن ولو
حاملاً ، وقيل : لها ولو غير حامل ، وقيل : لها إن كانت حاملاً ، بل لكونها
حرة تحت عبد كان باتاً ، وقد مرّ في النكاح في قوله : باب : لزّم نفقة ذات
رجعي الخ ، ما نصه : وهل لحرّة حامل إن بانّت من عبد نفقة للوضع أو لا ؟
قولان ؛ ولها على العبد إن عتق ولا نفقة لأمة حامل إن بانّت ، وإن من حر عند
الأكثر ، وقيل : عليه نفقتها وعلى العبد بعد عتقها حتى تضع ، اهـ .

وإن طلقها عليه ربّها (وهي حامل) وأعتقه ربّه بعد التطليق (أنفقها لوضعها
هو لا ربّه) لأنه هو بعد العتق زوج حر فهو كسائر الأحرار ينفقها من حين
عتق ، ونفقتها قبل العتق على سيده ، وكذا ينفقها العبد بعد العتق أو طلقها
سيده طلاقاً رجعيّاً ، وقيل : ولو باتناً غير حامل .

(وإن فارق) بالطلاق ونحوه أو بالحرمة زوج (معدّم) زوجة (حاملاً ثم

استفاد أنفقها حتى تضع ، ولا تلزم أحداً نفقة زوجة مكاتبه
أو معتقه وإن حاملاً .

استفاد أنفقها حتى تضع) ، وكذا إن فارقها وهي غير حامل فرقة رجعية
أو بائمة على القول بأن للبائن النفقة ، (ولا تلزم أحداً نفقة زوجة مكاتبه
أو معتقه وإن حاملاً) ، لأن المكاتب عندنا حر من حينه ولو لم يقبض ما كاتب
عليه ولا شيئاً منه ، وإنما غيّا بقوله : وإن حاملاً ، لأنه يتوهم أنه لما كان الحمل
من حين كان عبداً له يلزمه نفقتها ما لم تضع ، والله أعلم .

خاتمة

.

خاتمة

في كسوة المرأة وسكناها والعدل وغير ذلك
وقد تقدّم بعض الكلام عليهن في [كتاب] النكاح

قالوا في « الديوان » : وعلى الرجل أن يكسوزوجته كسوة يقدر عليها
على قدر عُسره ويُسرّه ، وإنما يفرض الحاكم في كسوتها ما يسترها على قدرها ،
وذكروا في كسوة الغني أنها ستة أثواب : القميص والملحفة والرداء والخمار
والمربع والوقاية والقرق ، وأما كسوة الفقير فالمبائة والوقاية .

وفي « الجامع » للشيخ أحمد بن محمد بن بكر - رحمه الله - ما نصه :
وأما اللباس فإن كان إنما استقبل الشتاء أجبروه على لباس الشتاء كله ، وكذلك
الصيف على قدر عادة الناس في وقت يحدّدون فيه اللباس ما يميزهم من
اللباس في ستنهم في الشتاء والصيف على قدر الحاجة في ذلك بنظر أهل
الصلاح .

لا تُدرك إن كانت أمة على زوجها كسوة ، وجوز إن
 جلبت من ربا

وفي « الأثر » : يصبغ الغني لباس زوجته بالك ، والأوسط بالقوة ،
 والمفلس بالدباغ وهو ناكوت - ونقول له ببريتنا نأجت - بعدما يأتي بالشهود
 أنه فقير ، وهذه كسوتها في السنة على زوجها ، وقيل : يعتبر في الكسوة شرف
 المرأة ووضعها مع مال الرجل ، والقميص جبة من كتان ، والملحفة ثوب تقطي
 به ثيابها كلها بعدما فرغت من لبسها تلبسه من فوقها ، والرداء ثوب فوق القميص ،
 والوقاية ثوب صغير أو خرق يكون على قدر رأسها أو أقل ييلي الشعر والدهن
 ويمنع من توسخ غيره به ، والخمار ثوب تلبسه فوقها يكون إلى صدرها ، والمريع
 ثوب تلبسه فوق الخمار يغطيه إلى السرة أو الركبة أقل ، والفرق نعل وجلد
 نحسوف بها يصل وسط الساق أو أكثر أو أقل ، والحولية ثوب مطلق ليست فيه
 الاعلام كأنه سمي لأنه يقطع به العام ، والمقنع كساء حاشيته حراوان على الطول
 ووسطه أبيض وطرفاه أعلام تحمر وسود وغير ذلك على العرض مقدار ذراع
 أو أقل أو أكثر في جملة أعلام كل طرف ، والعباءة ثوب على قدر الجبة يخشن
 ويغلظ تكتفي به زوجة الفقير مع وقاية أكبر من وقاية زوجة الغني لتتصل
 بالعباءة فلا تتكشف .

(لا تدرك) الزوجة (إن كانت أمة على زوجها) إن كان حراً أو سيد
 زوجها إن كان عبداً (كسوة) بل ذلك على سيدها على حد ما مر في إدراك
 النفقة ، (وجوز إن جلبت من ربا) أو طلب السيد الجلب ، والتجوز صادق
 بعدم المنع ، وعدمه صادق بالإباحة ، وليست مرادة ، وبالإيجاب وهو المراد ،
 وجوز الإدراك ، أي أوجب بعض العلماء كسوة الأمة على زوجها ، ويجوز أن

وَيُحْكَمُ بِكُسُوةِ سَنَةِ ، وَإِنْ ادَّخَرْتَهَا وَلَبَسْتَ مِنْ مَالِهَا لَمْ تَدْرِكَ عَلَيْهِ فِي الْآتِي وَغَيْرِهِ مَا قَامَتْ ، وَغَرِمْتَ قِيمَتَهَا لَهُ إِنْ بَاعْتَهَا أَوْ أَتْلَفْتَهَا ،

تُرَادُ الْإِبَاحَةُ ، أَيْ أُبَيِّحُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنْ يَطْلُبَ سَيِّدُ الْأَمَةِ أَوْ الْأَمَةُ زَوْجَهَا أَنْ يَكْسُوَهَا فَيَدْرِكَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَلَهُ أَنْ لَا يَطْلُبَ هُوَ وَلَا هِيَ ، (وَيُحْكَمُ) لِلزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ أَوْ الْأَمَةِ حَيْثُ تَدْرِكَ الْكُسُوةَ (بِكُسُوةِ سَنَةٍ) .

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكْرٍ فِي « الْجَامِعِ » : يُحْكَمُ لَهَا بِكُسُوةٍ مَا اسْتَقْبَلَ مِنَ الشِّتَاءِ أَوْ الصَّيْفِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ ، يَعْنِي يُحْكَمُ لَهَا بِكُسُوةٍ مَا اسْتَقْبَلَ ، فَإِذَا اسْتَقْبَلَ الْآخَرَ حُكِمَ لَهُ بِكُسُوتِهِ أَيْضًا ، وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي تَفْسِيرِ الْحُكْمِ بِكُسُوةِ السَّنَةِ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهَا لِلسَّنَةِ ، فَإِذَا تَمَّتِ السَّنَةُ حُكِمَ لَهَا بِكُسُوةِ السَّنَةِ الْآخَرَى وَهَكَذَا ، وَهَكَذَا فِي الْحُكْمِ بِقَدَامٍ أَوْ عِشَاءٍ أَوْ يَهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

(وَإِنْ ادَّخَرْتَهَا) أَيْ إِنْ ادَّخَرْتَ الزَّوْجَةَ كُسُوتَهَا (وَلَبَسْتَ مِنْ مَالِهَا) إِنْ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ مِنْ مَالِ سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً أَوْ مِنْ مَالِهَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَمَةَ تَمْلِكُ ، وَكَذَا الْعَبْدُ ، أَوْ لَبَسْتَ الْحُرَّةَ أَوْ الْأَمَةَ بِالْعَارِيَةِ (لَمْ تَدْرِكَ عَلَيْهِ فِي) الْعَامِ (الْآتِي) أَوْ أَرَادَ لَمْ تَدْرِكَ عَلَيْهِ فِي الزَّمَانِ الْآتِي وَهُوَ السَّنَةُ بَعْدَ الْأُولَى وَالْمَاصِدَقُ وَاحِدٌ ، وَكَذَا قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى (وَغَيْرِهِ) كُسُوةٌ أُخْرَى (مَا قَامَتْ) هَذِهِ الَّتِي ادَّخَرْتَهَا ، (وَغَرِمْتَ قِيمَتَهَا) أَوْ مِثْلَهَا إِنْ أَمَكَّنَ أَوْ رَضِيَ (لَهُ إِنْ بَاعْتَهَا) أَوْ أَخْرَجْتَهَا مِنْ مِلْكِهَا بِوَجْهِ مَا (أَوْ أَتْلَفْتَهَا) بِوَجْهِ مَا ، وَإِنَّمَا غَرِمْتَ قِيمَتَهَا فِي صُورَةِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ مَعَ أَنَّهَا قَدْ أَخَذَتْ فِيهَا ثَمَنًا ، لِأَنَّ بَيْعَهَا غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهَا فِيهِ لَكِنَّهُ صَحٌّ ، إِلَّا إِنْ نَقَضَ الزَّوْجُ وَكَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا وَكَانَ الْبَيَانُ أَنَّهُ بِيَدِ الْمَرْأَةِ نَفَقَةٌ فَلَهُ رَدُّهُ ، وَلَهُ مَا رَجَحَتْ فِي الْكُسُوةِ أَيْضًا إِنْ بَاعْتَهَا أَوْ تَجَرَّتْ بِهَا أَوْ أَكْرَمَتْهَا ، وَقِيلَ : ذَلِكَ كُلُّهُ لَهَا ، وَقِيلَ : لَهَا إِنْ أَعْطَاهَا بِلا حُكْمٍ وَلَهُ إِنْ أَعْطَاهَا مَا بِهِ .

وأدركتها عليه ، فإن انخرقت أو انفتقت لا بها لزمه إصلاحها ،
ولا تدرك عليه ثوباً سواها لصلاتها ولا لعرس ولا حلياء ،
وتدرك دثاراً

(وأدركتها) ، أي مطلق الكسوة (عليه) إذا باعت الأولى أو ألتفتها ،
وغرمت قيمتها مثلاً سواء في ذلك السنة الأولى أو غيرها ، وإن تمت السنة
الأولى أو أكثر وقد ادخرتها فلها أن تردّها إليه ويعطيها أخرى ، وإن ردها
وكانت بقدر ما يجزي لزمها قبولها ، ولها أن تمسكها والخيار لها فتحبسها للسنة
الأخرى ، أما حبسها للسنة الأخرى فلأنها قد قبضتها ، وأما ردها إليه وإعطاؤه
إياها أخرى فلأنه عقد هذه الكسوة لها لسنة معينة فلا تحتاج إلى عقد آخر سنة
أخرى ، ولما تعارض الأمران خيرت لكونها في يدها .

(فإن انخرقت) تمزقت (أو انفتقت) انفككت حيث تضامّت بخياطة
أو غيرها (لا بد) فعمل (بها لزمه إصلاحها) بخياطة أو نحوها أو إعطاءها
مثلاً غير منخرق ولا منفتق ، وإن انخرقت بفعلها أو تمزقت لم يلزمه إصلاحها
ولا إعطاء مثلاً ، وسواء الخطأ والعمد لأنها باقية على ملك الزوج وإنما لها المنفعة
فقط ، هذا ما يظهر من عبارة منسوبة للكتاب في «الديوان» . وذكروا قبل هذا
عن الكتاب أنه إن أعطاهما كسوة سنة فتلفت بتضييع منها أو أفسدتها فلا
تدرك كسوتهما من ذلك الوقت اهـ ، ولعل المراد بأحد لفظي الكتاب
غير الآخر .

(ولا تدرك عليه ثوباً سواها) ، أي سوى الكسوة التي تجب لها سائر
الأوقات (لصلاتها ولا لعرس) فإنه يجوز حضور العرس ولو بزينه على نية الفرح
لا بقصد الفخر أو الرياء أو التزين لغير الزوج (ولا حلياء وتدرك دثاراً) ، أي

شتاءً وفراشاً صيفاً ، وقيل قوله : دفعتُ لكِ لازمَ كسوتك ،
 إن قالت : أهديت لي ، وتشاجرا ، وقيل قولها إن كانت لا تشبه
 ما يجب لها عليه ، ولها أن تعطي من ماله أجرة غاسلها ،

غطاءً (شتاءً) دون فراشٍ ، لأن البرد والرياح والمطر من جهة السماء (وفراشاً
 صيفاً) لحرارة الأرض ودوابها لا دثاراً لأنّه يزيد حرّاً ويمنعها الرياح الباردة ،
 وقيل : تدرك الفراش والدفار في الشتاء والدفار فقط في الصيف كما مرّ في [كتاب
 النكاح أنه لزمه إئاء تفسل به ومفسلها وإن لثيابها وفراشها ومصباحها ، ١ هـ .

(وقيل قوله : دفعت لك لازم كسوتك إن قالت : أهديت لي وتشاجرا)
 تخالفاً ولو كان ما دفع لها جيداً جداً مما لا يعتاد في الكسوة ، أو يعتاد في مواسم ،
 أو كان رديئاً دون ما يكتسى ، لكن إن طلبته في هذه الصورة أن يبدل أو يزيد
 حتى تتم الكسوة فلها ، (وقيل قولها إن كانت) تلك الكسوة التي دفع لها
 (لا تشبه ما يجب لها عليه) لجودتها أو لرداءتها فيقال : ذلك لها هدية ، ويحبر على
 كسوتها التي تجب لها ، وذلك لأنه يهدي ما يعظم ولا يحاسب به ، لأن الكسوة
 لا تعتاد كذلك ويهدي ما يخف لأن النفس تسمح به لرداءته فلا يقال إنه يحاسبها
 به فيعد متبرعاً .

(ولها أن تعطي من ماله أجرة غاسلها) ، أي غاسل كسوتها لوسخ أو نجس ،
 ويجوز عود الهاء إلى الزوجة ، أي من يغسل لها فهو ككاسب عياله ، وتذكر على
 الزوج أن يعطي أجرته أو يغسل هو أو يأمر بالغسل ، وإن غسلت هي بنفسها
 أو أعطت الأجرة من مالها فلا تدرك شيئاً ، وإن لبست من مالها ، فقالت له :
 إغرم لي ، لم يشتغل بها ، وتذكر عليه في حينها للمستقبل ، وإن كسّته فكذلك

لا تدرك عليه الغرم ، وقيل : تدرك عليه غرم ما كسته ، وإن كساها من ماله فماتت أو مات أو ماتا أو بانت بمعنى فالكسوة للزوج أو وارثه ، وقيل : لها أو لوارثها ، وقيل : إن كساها بحكم فله أو لوارثه وإلا فلها أو لوارثها ، وهو من ورثتها ، وهي من ورثته ، في الكسوة إذا توارثا ، وقيل : بالعكس .

وفي جامع أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر - رحمهم الله - : ليس لها من النفقة إلا ما أكلت وأقنت ، وكذلك من اللباس إلا ما لبست وأبلت ، وليس لها شيء من الزيادة على حاجتها في ذلك ، ولا يجوز لها فعل في نفقتها ولباسها إلا بإذن زوجها ، سواء في ذلك كله أزواجه وأزواج من علق إليه من أطفاله وعبيده ، وما علق إليه من وجوه الخلافة والحالة إذا تحمل بذلك كله واستخلف عليه الجواب فيها واحد ، اهـ .

وكذا ما تعلق إلى عبيد أطفاله ویتاماه ومن استخلف عليه ، والإشارة بقوله : في هذا كله ، إلى ما ذكره من اللباس ، وإلى ما ذكره أيضاً من السكنى والنفقة قبل هذا ، ونصه في السكنى هكذا : وأما السكنى فعلى قدر سكنى الشتاء والصيف ، وليس لها حد محدود إلا ما يستغنى به في السكنى ويكن به من الحر والبرد ، سواء جمع ذلك البيت أو استغنت بسكناء في الصيف والشتاء أو يبدل لها مسكناً في الصيف والشتاء على قدر البيوت ، وما يصلح لسكنائها في الزمان كله فيما لم تبلغ إليها مضرة في الحر والبرد ، قال : وأما إن وقعت المشاحة بين امرأة وزوجها فليس لها أن يبدل لها بيتاً غير البيت الذي هي فيه ، ولا أن ينزع لها شيئاً من الكسوة التي لبستها قبل ذلك وانفردت بها حتى يهدم البيت أو يزول ، وتذهب الكسوة فيعطى ما وجب عليه .

وُندب لقادر توسيعُ مسكنٍ لتوسيعه في عقل وتحسينه الخلق
وتوريث الغنى وبضدها ضيقه ، ولزم الزوج على عادة بلده ،

(وندب لقادر توسيع مسكن لـ) أجل (توسيعه) لتوسيع المسكن (في عقل) غرزي وكسي فينبو العقل وتزداد ثمراته (و) لـ (تحسينه الخلق) ، أي السيرة في معيشته وعشرته وكلامه وأفعال النفس ، فيقبل غضبه وتعبته ، (و) لـ (توريث الغنى) ، أي توسيع المسكن سبب في حصول الغنى (وبضدها ضيقه) ، أي ضيق المسكن ، فضيق مبتدأ وبضد متعلق بمحذوف جوازاً ، وذلك المحذوف خبر ، أي وضيقه كافل بضدها ، أي بضد تلك الخصال ، ، فـ «ها» للخصال وهن توسيع العقل وتحسن الأخلاق وتوريث الغنى. وأضداد ذلك تضيق العقل وإساءة الخلق ، وتوريث الفقر وإضافة الضد إلى «ها» للجنس الذي يستغرق مخصوصاً فصلح لإرادة ثلاثة أضداد ، فمن وسع المسكن ولم تكن فيه هذه الخصال كانت له إن شاء الله ، وإن كانت فيه أو بعضها ازداد ما كان وحصل ما لم يكن ، ومن ضيقه حصل له أضرادهما ، وإن كانت فيه الأضداد أو بعضها ازداد ما كان وحصل ما لم يكن .

(ولزم) المسكن (الزوج) على قدر عسره ويسره ، قال الله عز وجل : ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ۖ ﴾ ١١ ، وذلك أيضاً على قدر سيرة أهل بلده كما في « الديوان » كما قال ، ولزم الزوج (على عادة بلده) ثم إن كان من أهل البيوت ، بيوت البناء ، فلها بيت البناء أو بيوت الشعر ونحوه فلها بيوت الشعر ونحوه ، وإن كان من أهل الخصوص فلها الخُص ، أو من أهل

(١) سورة الطلاق : ٦ .

فإن ردّها لضيّق بعدَ وُسع لم يحسده إن أبته ، وجوزّ بالنظر
حين لا ضير ، ولها ما يمكن فيه مرقدها بمدّ رجلٍ وصلاتها قائمة
بركوع وسجود ووضع ما تحتاج من آنية ، . . .

الأخبية فلها الحباء (فإن ردّها لضيّق بعد وسع) في سكتها (لم يحسده) ،
أي الضيق أو الرد (إن أبته) ، حتى ينهدم المسكن أو يزول لأنه قد مكنتها منه
بالإسكان فيه ، فهو كطعام أو لباس قبضته منه في أنه لا يملك تبديله ، (وجوز)
أن يحسده (بالنظر) نظر المسلمين أو الحاكم أو غيره (حين لا ضير) عليها في
التبديل للمسكن لأن المسكن لم يدخل ملكها ، وإنما لها التمتع منه فله تميمها بما
شاء مما لا ضير عليها فيه .

(ولها) من المساكن (ما يمكن فيه مرقدها بمدّ رجل) استعمل النكرة في
الحقيقة بغير تقدم سلب ، وهو خلاف الأصل ، وهو غير قليل في النيل ، فالمراد
الرجلان ، فكأنه قال : بمدّ رجلها (وصلاتها) بالرفع عطفاً على مرقده ، أي
وتمكن فيه صلاحها (قائمة) للطول والعرض ، ولكونه أرضه مما تجوز فيه الصلاة
ولا مانع من الصلاة فيه ، وإن لم تكن أرضه كذلك أو منع من الصلاة فيه
جوار' كنيف وهما لها مصلّى أو ما تجعل سترأ يكفي أو منعها غير ذلك وهما
لها ما تكتفي به ، جاز إن لم يلحقها ضرب بذلك ، ولها الكنيف بحسب العادة ،
(بركوع وسجود ووضع ما تحتاج من آنية) آنية غسل وشرب وآنية طعام
وطبخ وعمل ذلك ، وما أشبه ذلك مما لا بد منه ، مثل ما تغسل فيه ثوبها إن
كانت تغسلها فيه ولا تجد بيتاً لحزن ما لها إلا إن شاء .

ولا تخرج منه إلا بإذنه إن أتاها بما تستحقه ، ويحجر عليها وتؤدب
 إن كسرتة ، ولها دخول كأمها عليها من جمعة لأخرى ولو أبي
 حيث لا ضرر ،

(ولا تخرج منه إلا بإذنه إن أتاها) هو أو ولده أو عبده أو أهلها أو غيرهم
 (بما تستحقه) من جهة الدين والدنيا ، فلو منعها شيئاً بما تستحقه أو لم يطق
 عليه لضيق ماله ، أو حدث بها ما لا يحتمل التأخير لحضوره ، وقد غاب عن
 البيت ، ولم يوجد من تستعمله في ذلك كما تشتبه الحامل شيئاً ، ولو أخرته لحافت
 سقطاً أو ضرراً أو لم يعلمها دينها ولم يأتيها بن يعلمها ولم تجد من تستعمله في السؤال
 لجاز لها الخروج في ذلك ، ولو أبي ، ولكن إذا خرجت لا تعامل الرجل
 ما وجدت امرأة في ذلك كله إلا إن لم تجد من تكفي به في السؤال لها من
 النساء ، أو كان زوجها يقبل أن يسأل لها ، لكن لا تطمئن إليه لسوء حفظه أو
 عدم ورعه فلتسأل هي .

(ويحجر عليها) عند الحاكم أو الإمام أو الجماعة لا تخرج ، فإن حجروا
 عليها لكونه يأتيها بما تستحقه فلا تخرج ، (وتؤدب إن كسرتة) ، أي الحجر
 تضرب تسع عشرة ضربة أو أقل ، وقد مرّ الأدب ، وأدب هذه في الأحكام ،
 ولها أن تخرج من البيت في الدار كلها إذا كان البيت أو الحص في الدار ، ولا
 يخرج من الدار ، (ولها دخول كأمها عليها) مثل مرضعتها أو زوجة أبيها أو
 أختها من أي جهة (من جمعة لـ) جمعة (أخرى ولو أبي) زوجها (حيث
 لا ضرر) فإتاما لها واحد كأم أو أخت أو غيرهما ، واقتصروا عليها في
 « الديوان » ، تختار واحدة من ذلك تدخل عليها من جمعة إلى جمعة ، وله منع

ويغلق عليها بابه في وقته ، ولا تجرد رقوداً خارجة صيفاً إلا
لضرر بنظر ،

ما سوى ذلك ولو أباه أو ولدها أو عمتها أو الأمانة ، وقيل : لا يمنع عنها هؤلاء
ولا عبيدها ولا النساء إلا من يضرها ، وله منعها من أن يقعدن عندها لكلام
الدنيا أو لشغل ، وله منع اجتماعهن عندها أيضاً وإن للذكر ، وإن جعل لها
يوماً في الأسبوع غير الجمعة جاز ، ويقضي أن يكون الجمعة ، فإن كان الضرر
يحصل بدخولها في ماله أو بدنه أو بدن زوجته أو تدعوها للزنى أو تعلمها شيء
الأخلاق فلا تدخل ولو مرة في العام أو أكثر من العام إلا إن يشأ ، ويجب
عليه أن لا يرضى بما يفسد عليه زوجته أو بدنه أو غير ذلك مما هو تضييع أو
إسراف .

(ويغلق عليها بابه في وقته) ، أي وقت الغلق ، كالليل والقائلة وحالة
الخوف ونحو ذلك ، ولو لم يكن معها فيه ، وحالة الجماع وإن كانت في الخصى
فأرادت فتح أبوابه كلها أو أرادت فتح ما لم يرد هو فتحه أو أرادت أن تفتح
أكثر مما أراد هو فتحه نظر المسلمون في ذلك ، فإن رأوا أن يحملوا لها باباً
واحداً أو اثنين فليفعلوا بجهد رأيهم ، وإن رأوا أكثر من اثنين جاز (ولا تجرد
رقوداً خارجة صيفاً) أو غيره لا صحناً أو سقفاً ولا غيرها ، واقتصر على
الصيف لأنه الداعي إلى خارج البيت (إلا لضرر) كهوام وحر شديد لا يطاق
فلها الرقود خارجاً (بنظر) من المسلمين في ذلك الذي تحتج به هل هو عذر ؛
وإن كان للبيت سطح أعلى يلي السماء تصعد إليه من داخل البيت فلها الرقود فيه
إن كان لا ضرر يلحقها ولا يصدق عليها أنها خرجت من البيت أو رقدت خارجة
حينئذ ، ولا سيما سطح لم يكشف للسماء .

ولا تسكن في طرف المنزل أو حيث خافت ، وجاز بيت كراء
أو عارية ، وقيل : لا يمنع عنها أبويها أو عبيدها وأولادها
ونساءها

(ولا تسكن في طرف المنزل أو حيث خافت) مضرّة من الناس كقتل
وضرب وسرقة وغصب لها أو لملأها ونظر وصوت رحي أو حداد أو مجمع ناس
أو معصرة كما مرّ في النكاح ، أو من السباع أو الدواب ، أو حريق أو هدم أو
سئل ، وله منع من يحدثها ولو جاراً كما مرّ في النكاح ، أو يؤنسها ولو من خارج
البيت أو يدخل إليها ، وإن اشتكت بالوحشة أمره المسلمون أن يؤنسها أو
يجعل من يؤنسها من الناس ممن لا تخاف منه المضرّة كطفل أو طفلة أو امرأة
ورجل لا أرب له بالنساء أو قريب لها محرم منها ، وإنما يبي لها خصاً بنظر
المسلمين عند أمين يحفظها إذا تبين له الضرر من أحدهما للآخر أخبر به المسلمين ،
فإن لم يجدوا الأمين فالأمانة ، وفي « الأثر » : وسألته عن رجل توفي وترك
ابنته وامراته ثم إن المرأة تزوجت غير ولي الصبية ، وبلغت الصبية اثني
عشرة سنة ، هل يجوز لولي الصبية أن ينزعها من أمها وهي كارهة ؟ قال : إن
المرأة إذا تزوجت كان الولي أحق بالصبية ما لم تبلغ ، فإذا بلغت كانت نخيرة
بنفسها حيث شاءت .

(وجاز بيت كراء أو عارية) لا مضرّة فيه كجذام وبرص أو غير ذلك
(وقيل : لا يمنع عنها أبويها) وأجدادها وجداتها من أي جهة فلمهم الدخول
مق شاوؤا إلا في الجمعة فقط ، ولحارمها الدخول إن لم يكن ضرر (أو عبيدها)
أو إمائها (وأولادها) الكبار والصغار ، الذكور والإناث (ونساءها) أي ،

إلا من خافت منه ضرراً ، وتأمر قائماً بشغلها ولا تخرج إليه إن أبى ،
وجاز لتنجية نفس أو مالها أو ما بيدها ، وإن لغيرها ، . .

النساء اللاتي يلقن بها دون اللاتي لا يلقن بها كالساحرة والزانية ، والتي تقعد مع
الرجال وتكشف لهم ، أو تلهو معهم ، والتي تصف النساء للرجال ونحو ذلك ،
كما يدخل في عموم قوله : (إلا من خافت منه ضرراً) له أو لها ، أو في المال ،
فإنه يمنع قولاً واحداً ، ولو أباه أو أمها أو ولدها .

والذي في « الديوان » : أنه لا يمنع من يمر بها من النساء يعنون رحمهم الله ،
والله أعلم ، أنه لا يمنع عنها من تدخل منهن تزور وتخرج لا تطيل اللبث معها
لكلام أو شغل حتى مكأنها مرت عنها ولم تدخل إليها (وتأمر قائماً بشغلها) إن
وجدته (ولا تخرج إليه إن أبى) وكان مما لا تستغني عنه ، وإلا خرجت إن لم
تجد ، وإن وجدت بأجرة أعطتها من مال زوجها إن كان مما يلزم زوجها كفلس
ثوب ، وعندني أن لها إعطاء الأجرة من ماله إن منعها من الذهاب للسؤال عن
دينها في حادثه لها ، ولها أن تخرج هي .

(وجاز) لها الخروج (لتنجية نفس) وجبت تنجيتها أو حلت ومن
ذلك طاعن في الدين والناشئة فلا تخرج لتنجيتها إلا إن طمعت في توبتها
فيجوز ، ولا يجب ، وقاتل النفس فلها تنجيتها ولو لم تطمع في توبته ليعطي الدية
أو ليأخذ ولي المقتول ثأره بيده ، ولها أن لا تنجيه (أو مالها أو ما بيدها) من
مبال أو طفل أو مجنون أو شيخ أو مريض أو مال زوجها إن كان في يدها
(وإن) كان ذلك (لغيرها) ولو لم يلزمها ضمانه قبل ذلك كأمانة .

ولها الخروج من بيت ظهرَ به مخوفٌ ، كهدم أو حرق أو مؤذٍ ،
ولا يحجر على أمةٍ ولا عبدٌ على حرةٍ تحته إلا بإذن ربه ، وله
أن لا تخرج منه

(ولها الخروج من بيت) أو مسكن ولعله أراد به ما يشمل المسكن
مطلقاً (ظهر به مخوف كهدم أو حرق أو مؤذ) كحبة أو عقرب لم تطلق قتلها ،
أو لم يكن فيه ضوء ، ولا يدرك أن يُسكن معها في بيتها غيرها كضرة وأبيه
وأمه وولدها وولده وغير ذلك فإن رضيت جاز ، وإن كان له أب أو أم كبير
ومريض لا يطيق السكنى وحده نظره المسلمون في ذلك ، فإن لم تكن عليها
مضرة سكن معها .

(ولا يحجر) الزوج (على أمة) هي زوجته حجرة على الحرة بل يوسع
عليها لأنها لم تكلف بما كلفت به الحرة ، ألا ترى أن عورتها كمورة الرجل من
سرة لركبة ، ولأن صلاتها صلاة سيدها فلم تخرج أحكامها عن سيدها ، وعندني
أن له أن يحجر عليها كالخرة لأنها زوجته ولا يمنعها من سيدها ، ولعل النهي في
كلام المصنف « كالدوان » للإرشاد والتوسعة لا للتحريم ، فلو أراد منها أن
تغطي رأسها وعنقها ونحو ذلك مما لا يلزم الأمة تغطيته فهل يلزمها ذلك ؟
فيه الوجهان .

(ولا) يحجر (عبدٌ على حرة تحته) من الخروج من البيت ونحو ذلك
مما أبيع للمرأة التي لا زوج لها ، وللأمة (إلا بإذن ربه) فإذا حجر عليها بإذنه
أو حجر عليها ربه ، وكذا زوجته الأمة عندي خلافاً لقوله : ولا يحجر على
أمة على ما مر من البحث فيه (وله) أي لرب العبد (أن لا تخرج منه) من

إن أتاها بما تستحقه ولو لم يرده عبده ، وباتفاق الشركاء فيه
لا بواحد ، وهل يجزيه إبرؤها من ليلها برضاها أو لا ؟
قولان ،

البيت على حد ما مرّ في الحرة وفاقاً وخلافاً وتفصيلاً (إن أتاها) هو أو عبده
أو غيرها (بما تستحقه ولو لم يرده) أي لم يرد عدم الخروج (عبده) .

(و) صحّ الحجر على زوجة العبد الحرة أو الأمة على ما مرّ في الأمة
(باتفاق الشركاء فيه) أي في العبد متعلق بالشركاء (لا بواحد) أو اثنين أو
أكثر دون باقهم ولا بالعبد ، فإذا حجر العبد وأباح السيد المالك للعبد كله أو
أباح السادة الشركاء كلهم فلا حجر عليها ، وإذا حجروا وأباح العبد فلا إباحة ،
وزوجة الطفل أو المجنون المختلط أو المشترك كزوجة العبد المشترك ، وإن أتى
الرجل لامرأة ابنه الطفل أو المجنون أو الأبكم أو من بيده بالتقاط أو بقيام عليه
احتساباً أو وصاية أو بخلافة أو نساء عبيد هؤلاء بجوائجها فله الحجر عليها
أن لا تخرج ، ولا يشتغل بإباحة هؤلاء وعبيدهم حتى يبلغوا ويصحوا أو يعتق
العبيد فيكون لهم حكمهم ، وتقدم في النكاح ما نصه : ولا يحد خليفة يعني
خليفة الغائب حبسها مثله ، ولا ولي طفل حبس زوجته في الحكم إن كان لا
يصونها ، ولا له أرب بالنساء . .

(وهل يجزيه) أي الزوج (إبرؤها) إياه (من ليلها) ونهارها أو أحدهما
أو بعضها (برضاها أو لا) يجزيه حتى يحضر ذلك لا قبل حضوره ؟ (قولان)
قبل : يجزيه الحل في الماضي لا في الآتي ، وقيل : لا ، وإنما يخرج ما قرط فيه ،

ومن جلب بكرأ على ثيب أعطاها سبعاً ، وقيل : ثلاثاً ، ثم يعدل
ويقيم مع ثيب جلبها ثلاثاً ، وقيل : يومين ثم يعدل ، وقيل :
من يوماً

من ليلها ونهارها ويخرج من أعضائه يوم القيامة إن لم يبدله لها أو يعطها
مالاً فيه ، القول الثالث أنه يجزيه الحل للماضي والآتي ووجه القول أنه لا
يخرج إلا من جسده يوم القيامة أنه يلقي عليه هول وضيق لذلك ثم يعف عنه
إن كان ثائباً .

(ومن جلب بكرأ على ثيب) سبقت عنده (أعطاهما) أي البكر ليلي
(سبعا) مع أيامها متصلة ويحسب فيها ما لم يعطها من السبع فينتقل للثيب ،
ويكون ما لم يعط من السبع تباعة للبكر عليه إلا إن سمحت نفسها أو رغبت
في الترك ، وكذلك الحكم إن جلب بكرأ على بكر عنده عذراء بل أراد بالثيب
ما يشمل كل مدخول عليها زالت عذرتها أو لم تزل ، دخل عليها هو أو زوج
قبله (وقيل :) يعطيها (ثلاثاً) مع أيامهن (ثم يعدل) فلما أن يبدأ في العدل
بيوم البكر وليلها أيضاً ، وإما إن يبدأ بمن عنده وهو أولى .

(ويقيم مع ثيب جلبها ثلاثاً ، وقيل : يومين) نهارين وليلتها (ثم يعدل)
كذلك يبدأ في العدل بها أو بمن عنده وهو أولى ، وفي نسخة : وقيل : يومان
بالألف على لغة قصر المثني ، أو على أن التقدير لها يومان .

(وقيل :) يعدل بين الثيب ومن عنده (من يوم) جلب (ها) وكذا
للبكر سبعة أيام إن لم يكن عنده غيرها ، وقيل : ثلاثة ، والثيب إن لم يكن

عنده غيرها أيضاً ثلاثة ، وقيل : يومان ، وقيل : لها يوم من أربعة فقط من أول الأمر ، ووجه السبعة في ذلك كله الإكثار بأيام الأسبوع كلها وقد قيل : إن أصل العدد سبعة ، وقد كثرت الأشياء السباعيات ، ووجه الثلاثة أنها أقل الجمع ، ولا درجة بعدها ، فإن الواحد درجة والتثنية درجة والجمع درجة ، ووجه الاثنين أنه جماعة .

وإنما كان للبكر أو للشيب عند الجلب من الأيام والليالي ما لم يكن لها بعد ، لأن الفرح والإطعام والزينة في العرس مشروع من السنة ، وقد أمر ﷺ من ابتنى بامرأة أن يترك السفر للغزو حتى ينقضي أيام العرس ، والعدل واجب قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا ﴾ (١) الآية .

والذي يعذر فيه الزوج فيه ما كان فيه ضرورياً كالحب والبغض وقيام نفس لواحدة في الجماع دون أخرى كما يدل لذلك قوله ﷺ : « اللهم إن هذه قسمي فيما أملك » (٢) الحديث ، قيل : ومن ادعى العدل كفر أي إن ادعى العدل المنفي في الآية وهو الذي لا يستطاع بدليل الأمر في الأحاديث بالعدل ، وهو الذي يطاق ، لأن الأمر والوعيد فيما يطاق ، ومن زعم أنه حج بلا تعب كفر لقوله تعالى ﴿ إلا بشتق الأنفس ﴾ (٣) سواء قلنا البلد مكة أو البلد مطلقاً ، ولقوله ﷺ : « السفر قطعة من العذاب » (٤) .

(١) سورة النساء : ١٢٩ .

(٢) رواه مسلم .

(٣) سورة النحل : ٧ .

(٤) رواه أبو داود .

والحكم بالكفر لا يصح إلا إن عم ذلك الزاعم الحج مطلقاً، وإلا فقد يقع سفر قريب في فرح وسرور ووسع زاد ، ومن زعم أنه فرح للأنثى كفر لقوله تعالى: ﴿ ظل وجهه مسوداً ﴾ ^(١) وهذا مشكل لأن الآية في المشرك ، ومثل الآية قوله تعالى: ﴿ أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿ أصطفى البنات ﴾ ^(٣) الآية، وقوله تعالى: ﴿ ويعملون لله البنات ﴾ ^(٤) الآية ، لأن ذلك تنقيص لهن ، وذلك مشكل لأن ادعاءه الفرح لا يتنافى الآيات لأنه قد يفرح العاقر بالبت كالذكر أو دونه ، ولأنه قد يفرح الإنسان بالبت لكثرة البنين عنده أو لبخسهم ، أو لغرض ما ، وعنه عليه السلام : « اتقوا الله في النساء فإنهن أمانة في أعناقكم » ^(٥) وقال : « اتقوا الله في الضعيفين اليتيم والمرأة » ^(٦) وقال : « اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم » ^(٧) أي أسيرات ، وفي آخر خطبة كل نبي : اتقوا الله في النساء وما ملكت اليمين .

وفي الكتاب عنه عليه السلام أنه قال لأصحابه : « جعل الله تعالى جهاد العدو درجة وفضيلة للمسلمين ، والنساء لا يمكنهن ذلك لضعفهن ، فجعل لهن الجهاد في الصبر على المضرات ، فإن احتسبن وصبرن على ذلك كان لهن من الأجر مثل

-
- (١) سورة النحل : ٥٨ .
 - (٢) سورة الزخرف : ١٨ .
 - (٣) سورة الصافات : ١٥٨ .
 - (٤) سورة النحل : ٥٧ .
 - (٥) رواه أبو داود .
 - (٦) رواه الترمذي .
 - (٧) رواه النسائي وأبو داود ومسلم .

• • • • •

ما للمجاهد في سبيل الله ، ويجب للمرأة يومها وليلتها من أربع ليالٍ ولو لم تطلب إلا أن يكون لها عذر كحيض ونفاس ومرض ، قيل : إلا ما يمكن من ذلك ، مثل المس دون الفرج ، ويكون عندها يومها وليلتها ولو لم يكن الجماع كما في « الديوان » ، وفيه أيضاً أنه لا يلزمه أن يعطيها ما أعطى للآخرى ، أي من الجماع في الفرج إذا طهرت أو صحّت .

ومن كانت عنده واحدة ولم يتشاجرا فمرة يعطيها أكثر من حقها ، ومرة يتباطأ عنها جاز ما لم يرَ ضيق الصدر منها . ولا حق لمن عصته في فراشها ؛ لا نفقة ولا كسوة ولا غير ذلك حتى تتوب ، وإن كانت لا تشتغل بنفسها ، أو لا تلتظف أو لا تغتسل من الجنابة فإنه يعطيها ليلتها ، وليس في تضييعها لنفسها ما يسقط عنه ما وجب عليه ، وقيل : يحتملها تأديباً لها ، ولا يترك من حترتها غير جماعها ، وسواء في ذلك كله كانت له ضارطان أو أكثر أو امرأة واحدة ، وإذا فعلت إحداهن ما يسقط حقها رجع لغيرها حتى تتوب ، ولا حق لمن تزوج بلا شهود أو بنكاح فاسد حتى يتم ، ولا ليل ولا نهار لمن ظاهر منها أو آلى ، أو أحرمت بجماع ، أو عمرة أو اعتكفت بإذنه ؛ وأما بغير إذنه فما كان واجباً فلا يجوز له نقضه بجماع ، فلا حق لها فيه ، وما لم يجب فلا حق لها فيه ، لكن إن شاء نقضه فيكون لها بعد أو طلقها رجعيّاً أو أحرّم هو أو اعتكف أو سبقه إليها المعتدي أو منع مانع من مسّها كس زوجة المفقود إذا تزوجت ثم ظهر من اختارها حتى يحلّ له مسّها ، ولا عدالة بين بكر لم يحلبها إذا لم يلزم حقها حتى يحلبها وبين من جلب ، وتجب لثيب وإن لم يحلبها .

وَمَنْ عَقَدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ وَجَلِبَهْنَ بِمَرَّةٍ وَلَوْ تَخَالَفْنَ بَكَارَةً وَثِيْبَةً
أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ فَيُعْطِي حِسَابَ الْأَوَّلَى ثُمَّ يُقْرَعُ بَيْنَ الْبَاقِي كَذَلِكَ إِلَى
آخِرِهِنَّ ثُمَّ يَعْدِلُ ، وَقِيلَ : يَقْدَمُ مَنْ شَاءَ فَيُعْطِيهَا حِسَابَهَا عَلَى قَدْرِ
جَنْسِهَا ، وَقِيلَ : الثَّيْبُ ، وَقِيلَ : الْبَكْرُ ، وَقِيلَ : الْكَبِيرَةُ ،

(وَمَنْ عَقَدَ عَلَى) مقدار (متعدد) من النساء بمرة أو واحدة بعد واحدة
أو بعض بمرة وبعض بانفراد (وجلبهن بمرة ولو تخالفن بكارة وثيوبة)
أو توحيداً وشركاً أو بلوغاً وطفولية أو جنوناً وعقلاً أو عبودية وحرية
أو صحة وعيباً أو مرضاً يتمكن معه (أقرع بينهن فيعطي حساب الأولى)
أي التي خرجت قرعتها أولاً (ثم يقرع بين الباقي كذلك إلى آخرهن)
يتبع الأول من خرجت قرعتها بعدها ويتبع هذه من خرجت قرعتها بعدها ،
والباقية الرابعة تبقى آخرأ بأن كن أربعاً ، وكذا الحساب والترتيب إن كانت
اثنتان أو ثلاث (ثم يعدل) وقيل يقرع بينهن أولاً فتلقى قرعاتهن بمرة شيئاً
قشياً فيتتابعن كما تتابعت قرعاتهن وليس هذا متكرراً مع الذي قبله لأن الذي
قبله هو أن يجعل لكل واحدة قرعة فيلقي من يلقي فتخرج واحدة فيقطع
الإلقاء ويحدد القرعة لمن بقي في حينه أو بعد ذلك ، أو إذا تم حساب من
خرجت قرعتها، وهذا هو أن يجعل لكل واحدة قرعة فتلقى متتابعات فيتتابعن
كقرعاتهن .

(وقيل : يقدم من شاء فيعطيها حسابها على قدر جنسها) من التفاضل
بين البكر والثيب ، أو بين الحرة والأمة أو بين الموحدة والمشركة (وقيل :)
يقدم (الثيب) بالغة ، أو طفلة كبيرة ، أو صغيرة (وقيل :) يقدم (البكر)
بالغة ، أو طفلة كبيرة ، أو صغيرة (وقيل : الكبيرة) في السن طفلات أو

وقيل : قدّم التي تزوج أولاً ثم كذلك بلا إعطاء عدد الأيام ،
ومن تزوج امرأة على الأولى فجلبها قبل أن يُتم أيامها أتمها لها ثم
يعطي للأخرى ثم يعدل ، وقيل : يتم للأخرى ولا ينظر لما فات ،

بالغات أو مختلفات (وقيل :) إن تعدد العقد (قدم التي تزوج أولاً) كائنة
ما كانت (ثم كذلك) يتتابعن بحسب تتابعهن في العقد (بلا إعطاء عدد
الأيام) التي تفضل به كل من جلبت على سابقتها بل يعطي كل واحدة ليلها
ونهارها إذا وصلها ذلك ، بخلاف الأقوال المتقدمة فإن كل مسبقة تفضل سابقتها
بما تفضل به الثيب أو البكر ، ومن جمعت عقدة واحدة منهن أقرع بينهما
كالقول الأول بتقديم إن تقدم ، أو تأخير إن تأخر ، ومن انفرد أفرده
كما قرره .

(ومن تزوج امرأة على الأولى فجلبها قبل أن يتم أيامها .) أي أيام الأولى
(أتمها لها ثم يعطي للأخرى ثم يعدل ، وقيل : يتم للأخرى) أي يعطيها أيامها
على التام ولا يرجع للأولى ليتّم لها ما نقص ، بل يشرع في العدل ، كما أشار إلى
ذلك بقوله : (ولا ينظر لما فات) من حق الأولى ، وكذا قولان فيما إذا جلب
امرأة في يوم امرأة أو ليلها بعد أن شرع لها في الحساب باليوم والليلة فقط ،
وإذا أعطى البكر أو الثيب أيامها الأولى عدل بعد ذلك وكان عليه يوم لكل
واحدة من أربعة أيام ، وما بقي من أربعة الأيام فله ، وإنما يفعل هذا الذي
ذكرناه من العدل إذا كانت له امرأة فصاعداً ، وإن لم تكن إلا واحدة فله أن
يزيد لها على حقها ما شاء لا أن ينقص ، وإن كانت له امرأة فصاعداً وأمكنه
أن يبيت عند كل واحدة في ليلتها ويقم معها نهارها فليفعل ، وإن لم يمكنه

ولا لمظاهر منها أو مولى أو مطلقة بعد تكفير ومراجعة ، ويعطيها حسابها إن جدد لها بعد بينونة أو رجعة في عدة فداء ، . . .

بالبعد فليعدل بما قدر ، وإن تباطأ عند إحداها في أموره فمنعه مانع فلا عدالة في ذلك ، وإذا وجد الوصول فليقم عند الأخرى مثل ما أقام عند الأولى ، ولا ينظر الزوج لما فات من زيادة للأولى قبل تزوج الثانية ، ولما نقص بنحو حيض أو مانع أو تعمد .

(ولا لمظاهر منها أو مولى) منها (أو مطلقة) طلاقاً يملك فيه الرجعة ، أو لا يملكها ، ولكن تصح كالفداء والبائن (بعد تكفير) من ظاهر ولا يلزم ذلك تكفير الإيلاء لأنه يس قبل التكفير ، وإن مس بعده ، فقبل : يحزبه ، وقبل : لا ، ولعله أراد بالمراجعة ما يشمل رجوعه إلى التي آلى منها (ومراجعة) من طلاق فإنه ليس عليه أن يعطيها ما قام عند ضررتها قبل التكفير أو المراجعة ، ولا يجعلها كحادثة أيضاً .

(ويعطيها حسابها إن جدد لها) نكاحاً (بعد بينونة) بانقضاء عدة أو تزوجها في عدة البائن (أو) راجعها (رجعة في عدة فداء) أو عدة تطليقها بعد الجبر على الإتيان أو بعد تطليقها بنفسها كما يجوز ، ونحو ذلك من الطلاق البائن الذي تصح فيه الرجعة برضاها ، ففي كل ذلك يعطيها حسابها أولاً ، فإن كانت ثيباً أعطاهما ثلاثاً أو ليلتين على ما مر ، وإن كانت بكرأ فسبعاً أو ثلاثاً ، ثم يعدل كان هذا تزوجاً أول لأن الطلاق أو نحوه في ذلك بائن .

وإن قلت : كيف يتصور ذلك في البكر مع أنه بدخوله عليها تسمى ثيباً ، قلت : يتصور بأن يطلقها قبل الدخول فيجدد نكاحها أو يفادها كذلك قبل

ولا يقيم عند راجعة من سفر وإن في حاجته مثل ما أقام عند مقيمة معها ولا لها مثل ما أعطى لمسافرة معه إذا رجع من سفره ولو في حاجتها ،

الدخول ، أو تطلق نفسها قبل الدخول كذلك كما يجوز لها ، أو يطلقها قبل الجبر على الإنفاق كذلك ، ويتصور أيضاً على القول بأن حكم البكر لا يزول عنها ولو دخل عليها الزوج ما لم تزل عذرتها ، فإن طلقها بعد الدخول أو طلقت نفسها أو فادأها وكان الطلاق الذي طلقها بائناً فإنه يعطيها لياها أولاً إذا تزوجها في العدة أو بعدها أو راجعها فيها وهي عذراء ، ولا ينافي كلامه هذا ما قبله لأن ما قبله مفروض في أنه لا يلزمه لها ما فاتها قبل مراجعة ، وهذا في أنها تدرك أيام العروس إذا تزوجها أو راجعها . وعلمت أن رجعة مفعول مطاق بمحذوف ، ويجوز عطفه على محذوف جدد المحذوف ، أي جدد لها نكاحاً ، رجعة على تضمنين جدد معنى أحدث أو أوجد فلا يشكل بأنه يلزم على ما تقدم رجعة أخرى .

(ولا يقيم عند راجعة من سفر) لم تسافره معها (وإن ، سفرته (في حاجته عندما أقام عند مقيمة معها) لأنها إن سافرت في حاجته ، استبدلت حقها بحاجتها وسفرها ترك لحقها ، وإن سافرت في حاجته وسفرها ترك له تبرع منها في السفر والترك إلا إن شرطت عليه أن تدرك ما ماها ، وإن سافرت في حاجته بعوض فكسافرة في حاجتها .

(ولا لها) أي للمقيمة بقطع النظر عن قوله معه فذلك كالاتهام ، فإن المراد أنه ليس للمقيمة عنه التي لم تسافر معه إذ سافر مع أخرى ، ثم أعطى له (زوجة له (مسافرة معه إذا رجع من سفره ولو سافر في حاجتها)

وقيل : تدرك عليه إن سافر معها لها ، ولا تمنعه زوجته من سفر
لطلب عيش أو علم

أي في حاجة التي سافر معها ، ولا سيما إن سافر في حاجته أو حاجة المقيمة ،
لأنه إن سافر في حاجته فليس لها منعه من سفر لطلب علم أو عيش أو نحو ذلك ،
ولو لزمه أن يترك لها النفقة أو في حاجة المقيمة ولو بَعَوَضَ ، فأحرى أن لا
تدرك المقيمة لأنها المبيحة لسفره أو في حاجة المسافرة معه فإن سفره معها حفظ
لها وهو مأمور به ، ولأن سفره في حاجتها ولو وحده من السفر المباح له ،
فلا تدرك عليه .

(وقيل : تدرك عليه) المقيمة ما فاتها بسفره (إن سافر معها) أي مع
زوجته الأخرى (لها) أي لحاجة زوجته هذه الأخرى لأنه سافر في حاجتها ،
وقد أمكنها أن تسافر مع محرم أو مسلمين ، أو تستأجر مسافراً لأجلها وسواء
في تلك المسائل التي ذكرها أو ذكرتها جامع من سافر معها أو من أقام معها ،
أو لم يحامعها ، والمراد بالسفر في ذلك أيضاً بمجاوزة فرسخين عن المحل الذي
هم فيه ، سواء كانوا فيه مستوطنين أو غير مستوطنين ، فالمراد بالإقامة مجرد
المكث ، سواء استوطنوا أو لم يستوطنوا ، وإن سافر وحده أو سافرن وحدهن
لم يدركن ما فات بالسفر ، وكذلك إن كانت واحدة فسافر عنها أو سافرت
عنه حتى إنه إذا بدأ بالليل في حقها ثم سافر نهائياً ليلاً ثم رجع فيه فلها ما
أدركت منه فقط ، أو رجع نهائياً آخر فلها بقيته فقط أو رجع بعد الغروب
فاتها النهار كله ، وكذا إن رجع ليلاً أو في ليل ، فلها باقيه مع يومه فقط ،
وإن سافر ليلاً فرجع فيه أو في ليلاً فلها باقيها .

(ولا تمنعه زوجته من سفر لطلب عيش أو علم) أو زيارة أخ في الله أو

إن ترك لها ما يمونها ،

رَجِمَ أو جهاد ، لكن لا يغيب فيه أكثر من أربعة أشهر (إن ترك لها ما يمونها) حتى يرجع أو كفيلاً أو خليفة وترك له مالاً أو قائماً ، وإلا فلها منعه من السفر لذلك ، وتمنعه من السفر لغير ذلك ، ولو كان يترك لها مؤنة أو كفيلاً أو نحوه ، وتجد المنع في المسائل المذكورة فيما بينها وبين الله ، وفي الحكم ، كما روي أن عمر رضي الله عنه أرسل إلى أمراء الأجناد أن لا يغيب الرجل عن زوجته أكثر من أربعة أشهر .

قال شهاب الدين أحمد الأبشيهي : مرّ سيدنا عمر رضي الله عنه ليلة في بعض سكك المدينة فسمع امرأة تقول :

ألا طال هذا الليل وازوّر جانبه وليس إلى جنبي خليل الأعبه
فوالله لولا الله لا ربّ غيره لحرك من هذا السرير جوانبه
خافة ربي والحياء يعفني وأكرم بعلي أن تتال مراتبه

فسأل عمر رضي الله عنه عنها ، فقيل له : إنها امرأة فلان وله في الغزاة ثمانية أشهر ، فأمر عمر رضي الله عنه أن لا يغيب الرجل عن امرأته أكثر من أربعة أشهر ، وروي أنه سأل بنته حفصة : كم تصبر المرأة عن الرجل ؟ قالت : ستة أشهر ، فأمر أن لا يغيب غازي عن امرأته أكثر من ستة أشهر ، وروي أنه سألها فقالت : أربعة أشهر أو ستة ، وأنها لما أنشدت الأبيات تنفست الصعداء وقالت : هان على ابن الخطاب وحشتي في بيتي وغيبة زوجي عني وقلة تفقّي ، فقال لها عمر : يرحمك الله ، ومن أين يعلم بك عمر ؟ ولما أصبح بعث إليها بتفقة

وَيُرفَع قِيْل : مريض لا يقدر على سير في الثوب بين نسائه ، وقيل :
يقعد عند من شاء إن عجز عن وطئهن ،

وكسوة وكتب إلى عامله يسرّح إليها زوجها ، وسأل حفصة : كم تصبر المرأة
عن زوجها : قالت : أربعة أشهر أو ستة فقال : لا أحبس أحداً من الجيش أكثر
من هذا ، ويروى :

تطاول هذا الليل واسودّ جانبه

(ويرفع ، قيل : مريض لا يقدر على سير في الثوب) أو في غيره
(بين نسائه) إذا لم يكن في بيت واحد إذا جاءت نوبة إحداهن رفع إليها في
ثوب أو غيره ؛ ولو كان لا يقدر على الجماع ، سواء قدر على المس أو لم يقدر
رفعها عبداً أو على دابته أو محمله أو يحمل بأجرة أو بمساحة ، فإن لم يكن له
مال . أو لم يجد ذلك قعد حيث أدركه المرض الذي لم يجد الانتقال به ، وإنما
يرى : أو يركب أو ينتقل إن كان لا يزيد مرضه بذلك أو بالجماع أو يتأخر برؤيه ،
كم . إذا يد على الجماع وقدر على الكون مع كل واحدة نهارها وليلها فعل .
وإن فعلوا بزوج على أنه بمعنى يُدار به بين نسائه أو يرفع ويُدار به بينهن
فأشبه معنى إذا .

(وقيل : يقعد عند من شاء) منهن (إن عجز عن وطئهن) وقيل : عند من
مرض سدها ويدر على الانتقال ولو قدر على الوطء فمن شاءت جاءت في ليلها ،
ودكره . الذي يروى أنه مرض فصار يشي بين نسائه فاشتد عليه المرض في
بيت عائشة رضي الله عنها فاستأذن نساءه رضي الله عنهن في القعود عندها
فأذن له يجمع ذلك فإن الذي صلى ليس عليه عدالة بين نسائه وكان ابتداء

مرضه ﷺ في بيت ميمونة رواء الزهري وهو المعتمد ، وقيل : في بيت زينب بنت جحش ، وقيل : في بيت ريحانة .

قالت عائشة : لما ثقل رسول الله ﷺ واشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرّض في بيتي فأذن له فخرج وهو بين رجلين تخط رجلاه في الأرض بين العباس ابن عبد المطلب وبين رجل آخر ، قال عبيد الله : فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة ، فقال لي عبد الله بن عباس : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم قال : قلت : لا ، قال ابن عباس : هو علي بن أبي طالب (وفي رواية عن عائشة فخرج بين الفضل بن العباس ورجل آخر ، وفي أخرى : رجلين أحدهما أسامة ، والفضل ، وفي أخرى بريدة ونوبة ، وهما أمتان ، وقيل : نوبة عبد ، وفي رواية : الفضل وثوبان ، وقد يجمع بين ذلك بأن خروجه تعدد ، فتعدد من اتكأ عليه ، أو تعاقبوا له ، وعن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال لنسائه : إني لا أستطيع أن أدور في بيوتكن ، فإن شئتم أذنتن لي .

وعن هشام بن عروة عن عائشة أنه ﷺ كان يقول : أين أنا غداً ، إن أنا غداً ؟ يريد يوم عائشة ، وعن الزهري : أن فاطمة رضي الله عنها هي التي خاطبت أمهات المؤمنين رضي الله عنهن بذلك ، فقالت لهن : إنه شئ عليه الاختلاف ، وعن عائشة رضي الله عنها أن دخوله ﷺ بيتها كان يوم الاثنين ، وموته يوم الاثنين الذي يليه ، وروي ﷺ قال : أين أكون أنا غداً ؟ كرهها فعرفت أزواجه إنما يريد عائشة ، فقلن : يا رسول الله قد وهبنا أيامنا لأختنا عائشة ، وعن عروة أنه ﷺ كان يقول : أين أنا ؟ حرصاً على بيت عائشة ، فلما كان يومي أذن له نساؤه أن يمرّض في بيتي ، وعن عائشة رضي الله توبه رسول الله ﷺ

ولا يلزمه بعد برئه أن يعدل في ذلك ، ولا بعد رجوعه من ردة
أو إفاقة من جنون ، أو صار ذلك

في بيتي وبين سحري ونجري ، وفي رواية بين : حاقنتي ودافنتي : الحاقنة أسفل
من الدقن ، والدافنة طرف الحلقوم والسحر الصدر ، ولا يعارض ذلك رواية
أنه ﷺ مات ورأسه في حجر علي لعدم صحة طرق هذه الرواية .

(ولا يلزمه بعد برئه أن يعدل في ذلك) بمقدار ما قعد عند إحداهن في
مرضه ، وأما الكسوة والنفقة والعطية والسكنى فيلزمه العدل فيهن في الصحة
والمرض ، (ولا) يلزمه أن يعطي أزواجه ما فاتهن بردتيه (بعد رجوعه من
ردة) في الحكم من جماع وغيره من الحقوق في الحكم ولا عند الله على القول بأن
الكافر غير مخاطب بالفرع ، أو على القول بأن الرجوع من الردة إلى الإسلام
بجُبِّ ما قبله كالرجوع من الشرك أولاً ؛ فليس قوله : بعد رجوعه ، معطوفاً
على : بعد برئه ، بل متعلق بمحذوف كما قدرته لك ، لأن المتفي في الأول لزوم
العدل ، وفي الثاني لزوم تداركه ما فات بالردة ، نعم يصح العطف عليه باعتبار
أن الردة يقطع بالرجوع عنها ما فيها وما قبلها فلا يطالب بالعدل في جنب
ما فعل للأخرى قبل الردة ، لكن هذا لا يقبله قوله : (أو إفاقة من جنون)
إن جُنَّ ، لأنه لا قائل بأنه لا يلزمه أن يعطين بالعدالة ما أعطى واحدة قبل
الجنون ، وأما حقوقهن في حال الجنون فلازمة كما يذكره قريباً في ليلها .

والذي عندي أنه لا حق للمجنون في جماع إلا إن بقي له بعض اشتها ،
(أو صار ذلك) عطف على محذوف ، وهذا المحذوف يقدر تأكيداً أو جمعاً
للكلام ، أي لا يلزمه ما فات من جماع ومساكنة يوم وليلة يحنونه أو ردتيه

بواحدة أو بعد مرضها أو حيضها أو نفاسها ، ويعطي لمجنونة وجرباء
ومجدومة وبهقاء ليلها وإن مع ما بها ،

أو مرضه إن صار ذلك به أو صار ذلك الجنون والردة (بواحدة) ، فانه
لا يلزمه أن يعطيها ما فاتها بردتها أو جنونها ، أما الردة فلا حق معها ،
وأما الجنون فعه الحقوق غير الجماع ، (أو بعد مرضها) معطوف على محذوف ،
أي لا يلزمه ذلك الفأنت بمرض بعد مرضه أو بعد مرضها (أو) بعد (حيضها
أو نفاسها) إلا أنه يلزمه في ظاهر بعض عبارة « الديوان » استعماله معها حال
الحيض والنفاس ما يجوز مع الحائض والنفساء كالجماع في الفخذ في قول
يجوازه ، والصحيح أنه لا يلزم ذلك ، نعم مندوب باعتبار جبر قلبها إذا انكسر
بالحيض .

ونص « الديوان » : وإنما يجب للمرأة على زوجها ليلة من أربع ليالٍ ويومها ،
طلبت إليه ذلك أو لم تطلب ، إلا إن كان لها عذر لا يصل به إلى غشيانها مثل
الحيض والنفاس والمرض إلا ما يمكنه من ذلك فعليه مثل المسيس فيما دون الفرج ،
وفي نسخة عم أمي الشيخ الحاج يوسف بن حم : فعليه بالياء بعد اللام ، وهي
ظاهرة في الزوم ، لأن أصل على للوجوب والتضييق .

(ويعطي لمجنونة وجرباء ومجدومة وبهقاء) وبرصاء ونحوها ، والبهقاء هي
التي بها بياض رقيق ظاهر البشرة لسوء مزاج العضو إلى البرودة ، رغلبة البلغم
على الدم والأسود يغير الجلد إلى السواد المخالطة المرة السوداء الدم ، قاله في
« القاموس » (ليلها) ونهارها ولم يذكره ، لأنه إذا لزمه ليلها فأحرى أن يلزمه
نهارها ، (وإن مع ما بها) من جنون وجرب وجذام وبهق وبرص ونحوه ولو لم
يرجى برؤها .

وجوز له عزل من يرجى برؤه حتى يبرأ ، ويعطي حق من لا يرجى ،
 وإن منع من مس إحداهن ولو بسفر أو مرض لم يلزمه غرمه بعد
 زوال المانع ، وإن تركه باختياره زماناً ففي لزومه بعد توبته
 قولان ؛ ولو لواحدة لا مع ضرورة ،

(وجوز له عزل من يرجى برؤه حتى يبرأ) ، ومعنى التجويز : التجويز
 مع الوجوب ، وذلك أن الجائز إذا قوبل به الممتنع يصدق على غير الواجب ،
 وعلى الواجب كما هنا ، ففي « الديوان » : ومنهم من يقول : كل من يرجى برؤه
 فليعتزلها حتى يبرأ منه ، (ويعطي حق من لا يرجى) برؤه منهن في هذا القول
 كالأول .

(وإن منع من مس إحداهن) بمانع ما (ولو بسفر أو مرض) ومن ذلك
 حبس (لم يلزمه غرمه بعد زوال المانع) ، وقد مر من أفراد ذلك جملة ،
 وهي الحيض والتفاس والرذة والسفر والمرض وجنون الزوج والطلاق والظهار
 والإيلاء والعدّة من مس غيره ، وشمل المانع قهر الجائر وقطع طريق بينهما
 ولو في بند واحد ، وشمل ما إذا نزلت عليه مسألة فيما بينه وبين إحدى نسائه ،
 فأمسك عنها يسأل العلماء أو يبحث في الكتب أو يجتهد .

١ وإن تركه باختياره زماناً ، ففي لزومه بعد توبته قولان ، ولو لواحدة
 لا مع ضرورة) ، وكذا القولان مع الضرّة أو الضرتين فصاعداً ، قيل : يغرم لها
 لياها الذميمة ل لياها المستقبلة ، وهو الصحيح عندي إن كانت وحدها ،
 ويزيد لها حبراً لقلبها ولنقصه يجمعه حقها الماضي مع حقها المستقبل في أربعة

وهل يجزيه إبرؤها من ليلتها برضاها أو لا ؟ قولان ، كما مر .
ورخص لكبيرة لا تريد فراقاً منه ،

أيام واحدة أو متعدّدة أو كانت لها ضرّة ويزيدها ويزيد الضرّة أما هي فلما ذكرته ولأنّ الضرّة تنقصه ، وأما الضرّة فلأنها نقصته الحقوق الماضية المتداركة ، وقيل : لا غرم عليه ، وهو ضعيف ، إنما هو قول من قال : لا حقّ للمرأة في الجماع .

(وهل يجزيه) أي الزوج (إبرؤها) أي إبراء زوجته إياه كانت له ضرّة أو لم تكن (من ليلتها) في المستقبل (برضاها) لا بجفاء ولا بداراة ولا بعنف أو بفعل منه يضرّها وهو رخصة كما في « الديوان » إلا إن أريد أنه فيه سهولة (أو لا) فإما أن يعطيها حقّها أو يطلقها ؟ (قولان كما مر) في الباب ، ولكن مرّ في الأمة أو مطلقاً ، وفي كتاب النكاح في قوله : باب : على الزوج أن يعدل بين نسائه إن جلبهنّ الخ ، ما نصه : وإن حللته إحداهنّ وأبرأته نوبتها ، ففي الجواز قولان في الكبيرة والصغيرة على ما في « الديوان » لأنهم قالوا فيه مثل امرأة كبيرة ، فالمرأة الكبيرة تمثّل لا قيد ، ومثلها الصغيرة بالغة أو غير بالغة بأن كانت لا تشتهي أو يصعب عليها الفسل أو لغرض ما ، والقولان في الصغيرة بالغة أو غيرها على ما مرّ في هذا الكتاب فكان في المسألة ثلاثة أقوال أشار إلى ثالثها بقوله : (ورخص لكبيرة) لا ترغب في النكاح ويلتحق بها غير الجميلة التي يريد فراقها والتي يراد فراقها للنفقة فتتركها .

والتقدير : ورخص للزوج الإبراء لأجل كبر كبيرة أو رخص في كبيرة ، أي في إبرائها واللام بمعنى في على هذا (لا تريد فراقاً منه) تترك له ليلها لئلا يضيق بها .

وبقي في نفسه من التي يصيبها فيها للتي لا يجدها لها حتى يعطيها حقها ،

وعنه عليه السلام أنه كانت عنده سودة بنت زمعة وهي امرأة كبيرة ، فأراد أن يطلقها رسول عليه السلام فكرهت ذلك ، وقالت : ما لي أرب مما تريد النساء من الرجال ، وإنما أردت أن أحسب من نسائك فأقسم يومي لمن شئت من نسائك ، فقسم بيومها لعائشة - رضي الله عنها - .

وفي رواية: لما كبرت سودة أراد عليه السلام طلاقها فسألته أن لا يفعل وجعلت يومها لعائشة فأمسكها ، فهذه الرواية أفادت أن سودة هي التي جعلت يومها لعائشة بخلاف الأولى ، وقد يجمع بأنه لما كان قولها : فأقسم يومي لمن شئت سبباً لقسمه إياه لعائشة ، جعلت كأنها المجاعة لعائشة ، أو بأنه أرادت : بمن شئت عائشة ظنت أنه يشاء لها ، أو ضمننت شئت معنى أحببت ، أي زادت محبتك لها على غيرها ، وعلى كل حال جعله لعائشة مضمون لقولها : إقسمه لمن شئت ، وأما من كرهت جماعه أو تنصّر به بوجه ما فكرهته بلا تقصير منه ولا سبب منه فتركت له ليلاً فلا حق لها فيه ، قولاً واحداً .

(ويبقي) ، أي الزوج مطلقاً (في نفسه من التي يصيبها) ، أي يصيب نفسه (فيها للتي لا يجدها) ، أي نفسه ، (لها حتى يعطيها) ، أي ليعطيها ، فـ « حق » للتعليل ، أو فهو يعطيها فهي للابتداء ، أو يدوم على الإبقاء إلى أن يصير بحال يمكنه إذا حضر يومها أن يعطيها (حقها) فهي للغاية .

والحاصل أنه لا يفرغ جهده في جماع التي تحضر نفسه عندها ولو كان يجامعها مرة واحدة بل يجامع جماعاً خفيفاً ولا يفعل ما تحضر به رغبته في جماعها كلها ليبقى له ماء في صلبه وشدة في آله أو يجامعها مرة أو مرتين أو أكثر لكن

وقيل : يجرب إذا بات عندها ولا تباعة عليه بعدُ إن لم يجدها ،
وقيل : يقيم عندها حتى يعطيها حقها ، وقيل : لا ينظر إلى ذلك

دون العدد الذي يحامعها به سائر الليالي ، وذلك لأن للرجل في ليلة كل واحدة
أن يحامعها مراراً بلا عدالة تلازمه في عدد المرات لغيرها ، فإن شاء جامع واحدة
في ليلتها مرة وجامع غيرها مراراً في ليلتها ، فالحاصل أنه يخفف من المرة أو بما
فوقها مع إبقاء العدد ، أو يخفف من العدد حتى يصيب زوجته التي لا يصيب
نفسه فيها ولا ترغب فيها نفسه ، وهذا القول والأقوال بعده لا تختص بما إذا
كانت عنده زوجتان بل كذلك إذا كانت عنده أكثر أو تعدد من لا يصيب
نفسه عندها أو كان لا يصيبها عندهن كلهن أو كانت عنده واحدة ، فافهم
لكل صورة ما يناسبها في الأقوال .

(وقيل : يجرب) نفسه (إذا بات عندها) ، فإن لم تقم آلتة لم يفعل شيئاً ،
وإن قامت فعل ، (ولا تباعة عليه بعد) ، أي بعد التجريب (إن لم يجدها)
- بكسر الهزة ، ويموز فتحها - أي بعد انتفاء وجودها ، أي لم يجد نفسه
بأن لم تقم آلتة ، وإذا جاءت نوبتها الأخرى جرب نفسه كذلك ، وهكذا إلا
إن لم يطمع أن يجد نفسه فلا يلزمه التجريب ، ولا يسقط عنه على كل حال نهاؤها
والمبيت معها وسائر حقوقها .

(وقيل : يقيم عندها حتى يعطيها حقها) ولو يومين أو ثلاثة ولو مضت
نوبة ضرمتها ، (وقيل : لا ينظر إلى ذلك) المذكور من العدل بالليل والنهار كما
ينظر إليها ويقطع النظر عن العدد ومقدار النكاح في الأقوال السابقة ،

وليعدل في غيره ، وله أن تأتيه كل منهن في بيته ليلاً ، ويضيف
عند ليلة كل ، إلا على ما مر ،

(وليعدل في غيره) من النفقة والكسوة والسكنى وخزن المال وإنزال الضيف
والعطية ، فإن جامع واحدة مرتين أو ثلاثاً أو أكثر في ليلاً أو نهارها أو فيها
فليقلل لغيرها ذلك العدد ويتعاطى ذلك ، أنزل أو لم ينزل ، ويحتمل أن يشير
إلى القول بأنه لا حق للمرأة في الجماع ، ولكن إذا صدر منه جماع لواحدة جامع
أخرى مثلها ، وإلا فلا جامع عليه .

وعبارة « الديوان » : ومنهم من يقول : لا ينظر إلى الليل والنهار وإنما عليه
أن يعدل بينها في عدد الأفعال ، وعبارة الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ،
وقيل : تجب في الفعل خاصة ولا يشتغل بالليالي والأيام ، وذلك في الفعل التام ،
ويحتمل كلام المصنف هذا .

وفي « الديوان » : ومنهم من يقول : إذا قام عندها يوماً وليلتها ولم يمسه
فليس عليه غير ذلك ، (وله أن تأتيه كل منهن في بيته ليلاً) ونهارها أيضاً إن
شاءت ، ومن لم تأت في نوبتها فلا ضير عليه إذ لهن أن تأتيه كل في نوبتها ،
وله أن يثبت لهن أن يأتين كلما شئن فلا ضير عليه ممن لا يجيء أو يقله ، لأن ذلك
ترك منها ، وله أن يدور عليهن في بيوتهن ملكاً لهن أو له .

(ويضيف) الضيف إذا كان (عند ليلة كل) منهن ، أي ويضيف الضيف
عند كل واحدة في ليلتها (إلا على ما مر) ، أي لما مر من أنه إذا لم تكن
إحداهن تقوم بالضيف أو لا تحسن العمل له فلا إضافة عليه عندها عند بعض ،

ولا يقصدُ بيتَ واحدةٍ بما أتى به من سفر أو جنان أو صيد ،
بل يقسمه على قدر عيالٍ كلِّ ، أو في بيته وحده ، . .

ومرَّ ذلك في النكاح في باب العدالة، إذ قال : ولا يخزن ماله عند واحدة فقط ،
ورخص إن ائتمنها ، ولا ينزل أضيفه كذلك ، ورخص إن كانت تحسن الصنع ،
وإذا كان يدور فإنه إذا مضى إلى واحدة مضى إليها بفراشه وسلاحه ، أي إذا
كان الفراش من عنده ولم يعط كلاً فراشاً ولم يتبرعن بالفرش ، وبفرسه إن كان
يشي بفرس . .

(ولا يقصد بيت واحدة بما أتى به من سفر أو جنان أو صيد) أو أهدي
له أو ورثه أو أوصي له به أو غير ذلك ، (بل) إن كان يخزن ذلك فليقسمه سواء ،
ويخزن عند كل واحدة مثل الأخرى ولو كانت إحداهن لا عيال لها ، وإن كان
للأكل فإنه (يقسمه) بينهما (على قدر عيال كل) أو يضعه في بيت إحداهن
فيظهر أنه يقسمه قريباً أو يضعه في بيوتهن ولو بلا قسم ، ثم يقسم ، أو يضعه في
موضع جامع لهن كمرسى الدار للبيوت ثم يقسمه (أو) يضعه (في بيته وحده)
حال من « هاء » يضعه ، أي منفرداً عنهن ، أو حال من « هاء » بيته على قول
جواز الحال من المضاف إليه مطلقاً ، أي حال كونه منفرداً بالبيت ليس بيتاً
تبيت فيه إحداهن مثلاً ، وأما ما أهدي له إلى بيت واحدة منهن فله إبقاؤه
فيه ، فإن أعطاهما أعطاهن ، بل في « الديوان » ما نصه : وإن كانت عنده
امرأتان أو ثلاثة أو أربع فلا يقصد بضيفه ولا طعامه إلى التي لم يكن عندها ،
وقيل : إن كانت فيهن من لا يقوم بطعامه ولا تحسن عمله أو يخاف من الحيانة أو

وللمنفردة ليلة من ستة عشر ، وهكذا قيل لأربع ، فتكون له
اثنتا عشرة ،

خاف أن تجعل له ما يضره أنه يقصد بطعامه وضيغه إلى التي تقوم بذلك ويطمن
إليها ، ولكن لا يُطعم الضيف إلا عند التي بات عندها .

(وللمنفردة ليلة) ونهارها (من ستة عشر) يوماً عند بعض (وهكذا
قيل) ، أي قال هذا البعض وهو الشيخ أبو نوح سعيد بن يخلف ، كما روى الشيخ
داود بن أبي يوسف (لأربع) ، لكل واحدة ليلة ونهارها (فتكون له اثنتا
عشرة) ليلة بنهارها ، وإن كان له امرأتان فلها ليلتان وله أربعة عشر ، وإن
كان له ثلاث فلهن ثلاث وله ثلاث عشرة ، والمشهور أن للواحدة ليلة من أربع ،
وله ثلاث ، ولثنتين اثنتان وله اثنتان ، وللثلاث ثلاث وله واحدة ، والأربع
أربع ولا ليلة له ، ومنهم من يرى له أن يستريح ليلة كما لا يتفاضلن في ذلك ، وإن
أراد أن يفعل ذلك فليبتديء بالأولى ثم الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة ثم الأولى ثم
يستريح ، ثم الثانية فالثالثة فالرابعة فالأولى فالثانية ثم يستريح ، ثم الثالثة
فالرابعة فالأولى فالثانية فالثالثة ثم يستريح ، ثم بالرابعة فالأولى فالثانية فالثالثة
فالرابعة ثم يستريح ، وإن كان له ثلاث وأراد أن يستريح ولا يتفاضلن بدأ
بالأولى فالثانية فالثالثة فالأولى فيستريح ، ثم الثالثة فالثانية فالأولى فالثانية
فيستريح ، ثم الثالثة فالأولى فالثانية فالثالثة فيستريح ، فقد زاد في صورة الأربع
والثلاث يوماً على نفسه ، ولو كان يقصد البداءة لكل واحدة كلما فرغ منهن
حتى لا يتكرر البدء بواحدة زائداً لكان عدّاً أيضاً .

وفي « الأثر » : قلت : فما الذي يجب على الرجل من حق امرأته في يومها

وهل جاز له أن يتفضل بها على واحدة أو لا ؟ قولان ،

وليلتها ؟ قال : إنما يجب عليه أن يعطيها ما يقدر عليه من ذلك ولا يكلف غير طاقته ، وإن كان له شغل فلا تمنعه عنه ، ويصلي النوافل في يومها وليلتها ، ومنهم من يقول : لا يصوم إلا النوافل التي للسنة ، ومنهم من يقول : إذا كان المسيس بالليل والنهار فليس عليه أن يستقصي طاقته ، وجائز له أن يقدم في مجلس الذكر في ليلة كل واحدة منهن ويبطئ فيه ما أراد ، ويكون رقاده عندها ، وإن قام عندها أول الليل فيخرج من عندها فتمنع مانع ولم يرجع حتى أصبح أو منعه من الدخول من أول الليل فدخل آخره فترك الليلة محسوبة له ، وإن منع الليل كله فليعطها النهار مع الليلة المقبلة ، وإن كانت امرأتان عنده وأراد أن يعدل بينهما فإنه يحمل لنفسه ليلة بين ليلتيها ، قلت : ولا يبدأ بليلتها أو بليته وله البدء من داخل الليل أو داخل النهار فيتم إلى تلك الساعة ، وله أن يرجع إلى البدء بالنهار أو بالليل أو بداخل أحدهما بعد أن بدأ بغيره ، سواء في ذلك كان له واحدة أو اثنتان أو ثلاثة أو أربعة ، وإنما قلت : لا يبدأ بليلتها أو ليلته لأنه إذا فعل ذلك كان ناقص الجماع عند الثانية ، ويكون جماعه للتي تلي أيامه أقوى من جماعه لتاليتها .

(وهل جاز له أن يتفضل بها) ، أي بلياليه من ستة عشر ، وهذا لياليه من أربع على القول بأن له واحدة من أربع ليالٍ لواحدة واثنتين لاثنين أو ثلاثاً ثلاث (على واحدة) فصاعدة (أو لا) ؟ وهو الصحيح إلا برضى وطيب نفس (قولان) ، وبدل للأول قصة سودة إذ قسم ليلها لعائشة إلا أنه إن أعطته لعائشة ، لكن إذا أعطت ليلها لأخرى فللزوج أن لا يميز هذا الإعطاء ، ومن

وعصت آية من وطئها في بيت غيرها ،

منعت بجيـض أو نفاس أو غيرهما فله أن يعطي غيرها ليلتها وليلة نفسها وزيادة ،
وأن يعطيها ليلة المنوعة .

وفي « الديوان » : إذا أعطاهن حقوقهن من نفقة وكسوة وغير ذلك فله أن
يفضل كل واحدة من ماله بما أراد من حيث لا تعلم الأخرى من أجل ما يمرض به
قلوبهن من ذلك ، وأرادوا بقولهم : كل واحدة ، كل من شاء منهن ، وقولهم ،
من أجل ما يمرض الخ ، عائد إلى قولهم : من حيث لا تعلم ، وإن أمكنه أن
يخرجهن كلهن إلى الربيع فليفعل ، وإن لم يمكنه فليرفع من أراد منهن ، وكذا
غلة الأجنة والزرع على هذا الحال ، أي إذا أراد الخروج إليها ، قلت : الأولى
أن يقرع بينهما في ذلك ، وحين أراد السفر ولا يجاور بينهما ما وجد إلى ذلك
سبيلا إلا أن اضطر فليس على المضطر من جناح ولا يقبض إحداهن في وجه
الأخرى ، ولا يخرج بينهما ولا يسرها ، ولا يسكنهن في بيت واحد ما وجد
سبيلا ، وإن اضطر رقد مع كل في نوبتها .

(وعصت آية من وطئها في بيت غيرها) من ضاربتها أو غيرهن لا آية
من وطئ في بيت لضرتها ، وقد حجرتة الضرة عنها ، أو في بيت حرام أو
فراش ضاربتها الذي ليس ملكا لها وفراش منصوب أو مسروق أو حرام
بوجه ، ولا يطيل القعود عند واحدة في غير نوبتها ، ولكن إن كانت له حاجة
قصدها وخرج .

ولا يُقبل قولُ كلِّ إنَّ قالت : خرج من عندي لسفر ، ولو أمانة
إن لم تصدق .

(ولا يقبل قول كل) من نساء (إن قالت : خرج من عندي لسفر ولو
أمانة إن لم تصدق) ، أي إن لم تصدقها ضراتها ، ولا بيان لها لأنها تجر لنفسها
نفعاً لأنه إن خرج من يوم واحدة أو ليلتها أتم لها بعد الرجوع فليقرع بينهن إذا
نسي لسفره أو غيره ، كمرض وجنون ، وقيل : يبدأ بالكبرى كما مر في النكاح
في باب العدل ، والله أعلم بالله التوفيق .

الكتاب التاسع عشر في الدماء

• • • • •

الكتاب التاسع عشر في الدماء

أي في أحكام الدماء ، والدماء عبارة عن الجسد كله ما فيه الدم ، وما لم يكن فيه ، كالظفر والشعر والجلدة القليظة والموضع الميت ، وذلك تسمية للكل باسم الجزء ، فإن الدم جزء من جلة الجسد ما دام فيه ، ولذلك الجزء مزيدٌ اختصاص ومزية لأن الجسد باق بالدم ، فلو نزع الدم مات كما شوهد مراراً ، فإذا علمت أن المراد بالدماء الجسد علمت أن المراد ما يشمل القتل وما دونه من جرح وأثر وزوال منفعة عضو ، وذلك مجاز مرسل علاقته الكلية أو البعضية أو هما ، ويحوز أن يكون الدماء عبارة عن المضرة المطلقة في الجسد ، سواء

بإخراج الدم أو بدون إخرجه فعبّر بتحصيل المضرة بإخراج الدم عن تحصيل المضرة في الجسد بأي وجه كان ، ويقدر مضافان ، أي في أحكام تحصيل الدماء ، أي تحصيل الضرر فيه ، ففيه بعد المجاز بالحذف المجاز بالإطلاق والتقييد ، ويجوز أن تكون الدماء عبارة عن المضرة في البدن كذلك ، لكن على طريقة الحقيقة العرفية الخاصة .

والمراد بهذا الكتاب ذكر جواز قتل النفس أو وجوبه أو عدم ذلك أو جواز مضرة البدن أو وجوبها أو عدم ذلك ، وبالكتاب بعده ذكر الأرش والدية والقصاص ، ولو جعل كتاب الدماء شاملاً لذلك وجعل الأرش والدية والقصاص أبواباً منه أو فصولاً لصح ، وقرن بينها لأن الثاني جزء للأول ، وقدم الأول لأن المعاقب عليه مقدم على المعاقب به ، وأيضاً قرن بينها لأن القصاص في البدن أيضاً ، ولأن كلا زجر فإن القصاص في القتل مُشرع حفظاً للدماء ، وكذا القتل دفاعاً عن الأنفس ، وأما القطع في السرقة والقتل دفاعاً عن المال فحفظ للأموال ، والحذف في الزنى حفظ للأنساب ، والحذف في الحر حفظ للعقول ، والحذف في القذف حفظ للأعراض ، وقتل الخارج عن الإمام والمرتكب والزنديق وتارك الصلاة والساحر زجر عن النفاق والشرك .

وقد يطلق الدماء على القصاص في العمد والدية والقسامة والكفارة والضرب والسجن ، قال ابن محبوب - رحمه الله - : أمر الدماء عظيم لا يميزه إلا العلماء الكبار ولسنا منهم .

مقدمة

• • • • •

مقدمة

عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » (١) ، أي الذي بدل الأحكام فكان بذلك مفارقاً لحكم الجماعة المعهودة ، وهي التي تكون على ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ، فمن كان على ذلك فهو الحق والجماعة ولو كان وحده إذ جرى على مجرى الجماعة وجمع أحكامهم ، وسواء مفارق للجماعة خارج عنها تارك لدينه ولو ملأ بكثرة السهل والجبل ، وعن عائشة - رضي الله عنها - عن رسول الله ﷺ : « لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال : زان مُحْصَن فيُرجم ، ورجل يقتل مسلماً متعمداً فيُقتل ، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيُقتل ويُصلب أو يُنفى من الأرض » (٢) ،

(١) متفق عليه .

(٢) رواه مسلم وأبو داود والبيهقي .

وعن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ : « أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء » ^(١) ، وعن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم ﷺ : « من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه » ^(٢) ، وعن جابر بن زيد عن رسول الله ﷺ : « ليحولنَّ بين أحدكم وبين الجنة بعد أن يراها كف من دم مسلم أهرقها » ^(٣) ، ومعنى قوله : بعد أن يراها أن أعماله حسنة كاد يستحق بها الجنة فلا يدخلها لذلك الكف ، والكف تمثيل ، وكذا ما دونه ، وكذا ما لا دم فيه ، فلمل المراد بالكف من دم مطلق المضرة في البدن ويجوز أن يريد بقوله : بعد أن يراها ظاهرة بأن يقرب إلى جهنم بعد الحشر ، ثم يرد إلى جهنم ليبين له تقريب أعماله بالمحسوسة ، ولم أرَ من تكلم على هذا الحديث بشيء ، وبعد التفتي بالإخوة دفع لما يتوهم جاهل أن القرابة كالملك .

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه مسلم .

(٣) رواه ابن حبان .

باب

• • • • •

باب

في الإمامة والدفاع ومن يصلح لها

وثبوتها وزوالها وتجديدها وإيقاؤها تقدّم في كتاب الأحكام في الباب الثاني منه ما نصّه : لزم كل عاقل بالغ وإن رقيق أن يأمر وينهى على قدر طاقته بالكتاب والسنة والإجماع ومسا على الكفاية كما مرّ ، وعنه عليه السلام : « مروا بالمعروف وانها عن المنكر قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم » ^(١) ، وعن أبي هريرة عنه عليه السلام : « لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم » ^(٢) ، قبل : تسقط مهابتهم عن أعين الأشرار فلا يخافونهم ، وعنه عليه السلام : « ما أفعال البر عند الجهاد في سبيل الله

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

وعند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا كنفثة في بحر لجي « (١) ، وعنه عليه السلام : « إياكم والجلوس على الطرقات إلا لما لا بد منه ، قالوا : إنما هي مجالسنا نتحدث فيها ، قال : فإذا أبيتم إلا ذلك فأعطوا الطريق حقه ، قالوا : وما حقه ؟ قال : غص البصر وكف الأذى ورد السلام وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر « (٢) ، وسئل عليه السلام عن ميت الأحياء قال : « الذي لا ينكر المنكر بيده ولا بلسانه ولا بقلبه » ، وعن أنس عنه عليه السلام : « مروا بالمعروف وإن لم تفعلوه ، وانهاؤا عن المنكر وإن لم تجتنبوه كله » (٣) ، وعن عبد الله بن جرادة عنه عليه السلام : « الأمر بالمعروف كفاعله » (٤) ، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عنه عليه السلام : « من أمر بمعروف فليكن أمسه بمعروف » (٥) ، وعن أبي هريرة عنه عليه السلام : « أترعون عن ذكر الفاجر أن تذكروه ؟ فإذا كبروه يعرفه الناس » (٦) ، وعن يهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ : « أترعون عن ذكر الفاجر متى يعرفه الناس ؟ أذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس » (٧) ، وعنه عليه السلام : « إذا رأيتم الرجل يقتل صبياً فلا تحضروا مكانه لعله يقتل ظلماً فتزل

(١) رواه الترمذي.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) رواه ابن حبان.

(٤) رواه البيهقي.

(٥) رواه ابن حبان.

(٦) رواه الدارمي.

(٧) رواه أبو يعلى.

.

السخطة فتعمكم» (١)، وعن أبي أمامة عنه عليه السلام : « إذا رأيتم الأمر لا تستطيعون تغييره فاصبروا حتى يكون الله هو الذي يغيره » (٢) ، وعن عبيد الله بن عمر وجابر بن عبد الله عنه عليه السلام : « إذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له : إنك ظالم ، فقد تؤدّع منهم » (٣) ، وعن أبي هريرة عنه عليه السلام : « إذا عظمت أمتي الدنيا نزعت منها هيبة الإسلام ، وإذا تركت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حرمت بركة الوحي » ، وإذا تسابقت أمتي سقطت من عين الله » (٤) ، وعن أنس عنه عليه السلام : « إذا وقع في الرجل وأنت في بلاء فكن للرجل ناصراً وللقوم زاجراً وقم عنهم » (٥) ، وعن أبي سعيد وأبي أمامة وطارق بن شهاب عنه عليه السلام : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » (٦) ، وفي لفظ عن أبي سعيد : أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ، وعن علي بن أبي طالب عنه عليه السلام : « الجهاد أربع : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والصدق في مواطن الصبر ، وشنآن الفاسق » (٧) ، وعن النعمان بن بشير عنه عليه السلام : « خذوا على أيدي

- (١) رواه أبو داود .
- (٢) رواه أبو داود .
- (٣) رواه مسلم .
- (٤) رواه البيهقي .
- (٥) رواه أبو داود .
- (٦) متفق عليه .
- (٧) رواه أبو داود .

سفها نكم» (١١) ، وعن أبي هريرة وعلي عنه عليه السلام : « الكلمة الحكيمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها » (١٢) .

وعن عائشة - رضي الله عنها - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اطلع على أحد من أهل بيته كذب كذبة لم يزل معرضاً عنه حتى يحدث توبة ، قال الله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة ﴾ (١٣) الآية ، وظاهر الأمر الإيجاب فهو للآية فرض كفاية ، وقال : ﴿ ليسوا سواء ﴾ (١٤) الآية ، وقال : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم ﴾ (١٥) الآية ، وقال : ﴿ لئن الذين كفروا ﴾ (١٦) الآية ، وقال : ﴿ كنتم خير أمة ﴾ (١٧) الآية ، وقال : ﴿ أنجينا الذين ينهون عن سوء ﴾ (١٨) الآية ، والعقاب لا يكون إلا على الفرض ، وقال : ﴿ لولا ينههم الربانيون ﴾ (١٩) الآية ، وقال : ﴿ وتعاونوا ﴾ (٢٠)

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه مسلم .

(٣) سورة آل عمران : ١٠٤ .

(٤) سورة آل عمران : ١١٣ .

(٥) سورة التوبة : ٧١ .

(٦) سورة المائدة : ٧٨ .

(٧) سورة آل عمران : ١١٠ .

(٨) سورة الأعراف : ١٦٥ .

(٩) سورة المائدة : ٦٣ .

(١٠) سورة المائدة : ٢ .

تقدّم أن الأمر والنهي لا يستقيان إلا بإمام ، وإن لدفاع ،

الآية ، وقال : ﴿ فلولا كان من القرون ﴾ ^(١) الآية ، وقال : ﴿ كونوا قوامين ﴾ ^(٢) الآية ، وقال : ﴿ لا خير في كثير ﴾ ^(٣) الآية ، وقال : ﴿ وإن طائفتان ﴾ ^(٤) الآية ، وقال : ﴿ وأمروا بالمعروف ﴾ ^(٥) الآية ، ووجوب الأمر والنهي إنما هو بالشرع كهذه الآيات والأحاديث لا بالعقل بدليل ترك الذمي على كفره ، وذلك هو الحق ، وعليه الأكثر ، وزعم المعتزلة ومن معهم إلى أنه بالعقل لأنه لما وجب عليه أن يمتنع عن القبيح وجب أن يمتنع غيره .

وورد في الحديث أن صاحب الطبقة السفلى من السفينة إن ترك ينقها هلك وأهلك ، (تقدّم) في الباب الثاني من كتاب الأحكام : (أن الأمر والنهي لا يستقيان إلا بإمام وإن لدفاع) ، ونصه هنالك : ويتمن بالإمام العدل عن إجماع أولي النظر ، ومعنى قوله : لا يستقيان إلا بإمام ، ومعنى قوله : ويتمن بالإمام واحد لأن ما لم يتم فهو غير مستقيم ، ومراده هنا بإمام ، الإمام الكبير إمام العدل ليوافق ما هنالك ، وقوله هنا : وإن لدفاع خارج عما تقدّم هنالك غير داخل في الحكاية فهو عائد لمحذوف مستأنف ، أي ويستقيان بإمام وإن لدفاع ، ونصب إمام العدل الكبير واجب إذا تمت شروطه الآتية في قوله إن تمت شروطها إن شاء الله .

(١) سورة هود : ١١٦ .

(٢) تقدم ذكرها .

(٣) سورة النساء : ١١٤ .

(٤) سورة الحجرات : ٩ .

(٥) سورة لقمان : ١٧ .

والدليل على وجوبه توقف الواجب عليه من تمام الأمر والنهي وإقامة الحدود والقيام بالعدل والإنصاف وردع المتعدي ، كما أنزل الله تعالى القرآن والكتب بذلك وذم الآمرين بالمنكر الناهين عن المعروف ، وقال : ﴿ ولقد أرسلنا رُسُلنا بالبينات ؛ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين . يا أيها الرسول بَلِّغ . كنتم خير أمة أُمّت . قلولا تَفَرَّ . يا داود إنا جعلناك . خصان بغى بعضنا . وجعلناهم أئمة يهدون . لولا ينهام . كتب عليكم القصاص . ولكم في القصاص . ومن قبل مظلوما . الزانية والزاني . والذين يرمون المُحْصَنَات . والسارق والسارقة . إنما جزاء الذين . فاقتلوا المشركين . قاتلوا الذين لا يُؤْمِنون . خُذْ من أموالهم صدقة . إنما الصدقات . وإعلموا أنما غَنِمْتُمْ . وأن تقوموا لليتامى . وأن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ . لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا . وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ . وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ . كُنْتُمْ خَيْر أمة . ولتكن مثكم أمة . خذ العفو . ونحوها من القرآن ، وقال ﷺ : « الساكت عن الحق كالناطق بالباطل » (١) ؛ وقال ﷺ : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جندان من جنود الله » (٢) . الحديث ، واعلم أن قتلك فرائض ، وما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض مثله ، فمن ضيع الأمر والنهي ملعون بالآية والحديث المذكورين وغيرهما .

ومن ترك الحكم أصلا صدق عليه أنه لم يحكم بما أنزل الله كما يصدق على من حكم بباطل ، وقد جعل هذه الأمة خير الأمم في الآية المذكورة ، وما ذلك إلا بخير

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه السلم .

العمل ، وهو الأمر والنهي ، حتى إن من طعن أو عصى أو أبى إمامة الإمام أو
أو من أبى أن يقبل الإمامة لنفسه إن طلبوه إن تأهل فإنه يقتل ، وحلّ قتله
لأن ذلك تعطيل للحدود ، وإذا قتلوا من أبى فإنهم ينظرون في غيره ، كما أمر
عمر أهل الشورى بذلك وكما أمر أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة بذلك حين أمر
حملة العلم إلى المغرب؛ عبد الرحمن بن رستم الفارسي وعاصم السدراقي وإسماعيل بن
درار الغدامسي وأبو داود القبلي النخراوي بتقديم حامل العلم الآخر معهم وهو
أبو الخطاب وإن أبى قاتلوه ، وكما أرادوا أن يقتلوا بالخطاب قبل أن يقبل
الإمامة. ولو لم يأمر الله عباده بحسن النظر لهم بالأمر والنهي لم يكن للحق قوام ،
ولا للإسلام نظام ، وغلب الشيطان وأولياؤه على العباد والبلاد ، وظهر الفساد
كله ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ (١) ، ﴿ والله لا يحب
المفسدين ﴾ (٢) ، وقد قام ﷺ بالحدود والحقوق والأحكام فوجب التأمي به
لقوله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (٣) ، وأمر
أبا بكر أن يصلي بالناس ، ولما مات اجتمع المسلمون على أبي بكر بعد قول
بعض الأنصار : منا أمير ومنكم معاشر المهاجرين أمير ، وترك ذلك البعض قوله ،
فاتفقوا عليه وقالوا : ارتضاه رسول الله ﷺ لدينا إذ أمره بالصلاة التي هي
معظم أركان الدين وعموده فكيف لا نرضيه لدنيانا ، يعنون الإمامة الكبرى
لتمتق أمر المعاش بها ، كدفع العدو وأخذ الصدقات من الأغنياء وإيصالها
للفقراء .

(١) سورة البقرة : ٢٠٥ .

(٢) سورة المائدة : ٦٤ .

(٣) سورة الحشر : ٧ .

ومرجع ذلك أيضاً للدين ، والصلاة عمود الدين وما سوى العمود محمول على العمود ، ففي أمره ، والصلاة بالناس تلويح إلى أنه الإمام بعده ، وقد روى أيضاً أنه أوصى إليه بالإمامة سرّاً وتولى بعده عمر ثم عثمان ثم علي كل برضى الصحابة ، والتزمت الأمة بعدم هذا الرسم ، فمن إمام مخطيء ومن مصيب ، ولن يجمع الله الأمة على ضلالة كما ورد في الحديث ، وقال الله عز وجل : ﴿ ولوردة إلى الرسول وإلى أولى الأمر ﴾ ^(١) الآية ، وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ قل للمخلفين ﴾ ^(٣) الآية ، وهم بنو حنيفة والداعي إلى قتالهم أبو بكر فوجبت طاعته بقوله تعالى : ﴿ فإن طيعوا يؤتكم الله - إلى قوله - عذاباً ألياً ﴾ ^(٤) ، وليس داعيهم رسول الله ﷺ لقوله تعالى : ﴿ قل: لن تخرجوا معي أبداً ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ قل لن تتبعوننا كذلك قال الله من قبل ﴾ ^(٦) ، وقال بعد ذلك : ﴿ قل للمخلفين ﴾ ، وزعمت النجوية من الخوارج أنه لا يلزم نصب الإمام ولا يحتاج إليه وعلى الناس أن يقيموا كتاب الله بينهم ، وكذا قال قوم من الإباضية وهم النشكار ، ويرد عليهم بما مر أن ذلك يؤدي إلى تعطيل كتاب الله وأحكام

(١) سورة النساء : ٨٣ .

(٢) سورة النساء : ٥٩ .

(٣) سورة الفتح : ١٦ .

(٤) سورة الفتح : ١٦ .

(٥) سورة التوبة : ٨٣ .

(٦) سورة الفتح : ١٥ .

.

الشرع ، ولولا وجوب نصبه لما تكلفت الأمة ما تكلفت منه ، وقرن طاعة الأئمة بطاعته عز وجل وطاعة رسوله ﷺ إذ قال : وأولي الأمر منكم ، وقال : ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ ، وأمر الأئمة كأمره لقرنهم به في الطاعة ، وقال رسول الله ﷺ : « إن أمر عليكم عبد حبشي مجدع الأنف فاسمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله » (١) ، وقال ﷺ : « من أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني » (٢) .

وروى الربيع - رحمه الله - عنه ﷺ : « ستكون بعدي أئمة لا يستثنون بسني ولا يهتدون بهدائي ، قالوا : فكيف المخرج يا رسول الله ؟ قال : أطيعوهم ما لم ينعموا الصلوات الخمس » (٣) ، أي في غير معصية الله تعالى ، وروى الربيع عن عمر رضي الله عنه : أطيع الأمير وإن ضريك أو حرمك أو ظلمك ، أي أطيعه في غير معصية الله عز وجل ، وروى الربيع عنه ﷺ : « أيما أمير ظالم فهو خليع ، وأيما أمير ظالم فلا إمارة له » (٤) ، فليستخر الله من بحضرته من المسلمين أن يولوا عليهم أفضل فضلائهم ، فأمرهم ﷺ بنصب الإمام والأمر المجرى للوجوب .

(١) رواه مسلم والبخاري .

(٢) رواه أبو داود .

(٣) رواه مسلم .

(٤) رواه أبو داود .

فينبغي لقوم حضر بهم قتال تولية إمام يقاتل بهم عدوهم
ويدافعونه به

وعن ابن عباس ، عنه عليه السلام : « من استعمل رجلاً من عصابة وفيهم من هو
أرضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » ^(١) .

وعن أنس عنه عليه السلام : « إذا مررت ببلدة ليس فيها سلطان فلا تدخلها ، إنما
السلطان ظل الله ورحمته في الأرض » ^(٢) ، وقد يقال : لا دليل في أحاديث
وجوب طاعة الإمام وآية وجوبها على وجوب نصبه لأنه قد لا يجب الشيء ،
وإذا كان وجب له حكم كالترجح لا يجب على من لم يخف المصيبة ، وإذا تزوج
وجبت حقوقه فيبقى دليل وجوب طاعته من الحديث ونحوه والآيات المتضمنة
للوajib المتوقف على الإمامة .

(فينبغي لقوم) رجال أو نساء أو عبيد أو مختلطين ، وذلك لأن المرأة قد
تقتدى فيجب عليها أن تدفع إذا قصدت (حضر لهم قتال) للشركيين أو للمنافقين
(تولية إمام يقاتل بهم عدوهم) مشركين أو منافقين (ويدافعونه به) عن
أنفسهم وأموالهم وجنودهم ويأوون إليه إذا فاجأهم عدوهم ، وكذا إذا أشكل
عليهم أمر من أمور الحرب الراجعة للعالم أو للدين ، وإن لم يجدوا عنده أمراً
من أمور الدين سألوا عنه غيره .

ووجه نصب الإمام أنهم إذا ألقوا أمرهم إلى واحد زال عنهم النزاع المورث

(١) رواه أبو داود والترمذي ومسلم .

(٢) رواه أبو داود .

مَنْ يَثْقُون بِهِ ، وَيَأْمَنُونَ بِهِ بِوَرَعِهِ ،

للفشل المُنْدَهَبِ لِلْبَصْرِ ، وزال البفض والمندوة المورثان للتخاذل ، - وقد قال الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ (١) ، وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ ، وفي « الأثر » : لا جماعة مع الاختلاف .

وعن أبي ذر : قال رسول الله ﷺ : « اثنان خير من واحد ، وثلاثة خير من اثنين ، وأربعة خير من ثلاثة فعملكم بالجماعة فإن الله لن يجمع أمتي إلا على هدى » (٢) ، وعن أبي هريرة عنه ﷺ : « إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً ، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن يتناصحوا من ولأه الله أموركم ؛ ويكره لكم : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال » (٣) .

ومعنى قوله : يقاتل بهم عدوهم ويدافعونه به ، أنه يقاتل بنفسه معهم ويدفع بنفسه معهم ويقتدون برأيه في القتال والدفاع ، وإن لم يحيدوا إلا من لا يقاتل ولكن يحضر القتال وله رأي قدموه ، ولا بد أن يكون على كل حال (من يثقون به) أنه لا يخذلهم ولا يخونهم ولا يقصر في النصح والجهاد ، (ويأمنونه) في ذلك على أنفسهم (بورعه) وكان في الولاية ، ولا يكتفون بمن يثقون لجرّة تجربته أو صحبته ، لأنه قد يخون مع ذلك ويقصر ويخذل لغرض

(١) سورة الأنفال : ٤٦ - ٤٧ .

(٢) رواه مسلم .

(٣) رواه مسلم .

ولو وُجد فيهم أشجع وأعلم بالحرب منه ، ويقصدون بمنه وبركته ،

كنضب وحقد على مؤذ بخلاف من فيه الورع (ولو وُجد فيهم أشجع وأعلم بالحرب منه ، ويقصدون بمنه وبركته) عطف تفسير ، فإن البركة واليمن كلاهما بمعنى النماء والزيادة والسعادة ، ويحوز أن يريد بأحدهما السعادة ، وبالأخر النماء والزيادة ، والفرق بين النماء والزيادة أن النماء زيادة أجزاء الشيء نفسه ، والزيادة زيادة الأفراد ، وأصل الزيادة إطلاقها على المعنيين هذا وهذا أو كليهما ، فناء ذلك الإمام أن يعظم فعله في العدو أو رأيه أو كلامه ، ويؤثر فيه كما تؤثر فيه جماعة من الناس ، وزيادته تكرر الفعلات والآراء في العدو منه وزيادة من يعينهم .

والدليل على جواز تقديم المفضول مع وجود الفاضل أن رسول الله ﷺ بعث سرية وجعل عليها عمرو بن العاص أميراً ، وفي تلك السرية أبو بكر وعمر وصلحاء المهاجرين والأنصار ، وكذلك بعث أبا عبيدة بن الجراح أميراً في سرية فيهم عمر وأبو بكر بعد خروج عمرو بن العاص ، ولما التحقوا به كان أميراً على الكل ، وذلك أنه ﷺ بعث عمرو بن العاص في سرية إلى «سواح» صنم هذيل على ثلاثة أميال من مكة في شهر رمضان سنة ثمان حين فتح مكة ، وفيهم أبو بكر وعمر قال عمرو : فانتبهت إليه ، أي إلى الصنم ، وعنده السادن ، أي الخادم ، فقال : ما تريد ؟ فقلت : أمرني رسول الله ﷺ أن أهدمه ، قال : لا تقدر على ذلك ، قلت : لم ؟ قال : تمتع ، فقلت : ويمحك فهل يسمع أو يبصر ؟ قال : قد نوت منه فكسرتة ثم قلت للسادن كيف رأيت ، قال : أبست لله .

وكذلك كان أميراً في غزوة ذات السلاسل ، وسميت بذلك لأن المشركين ارتبط بعضهم إلى بعض مخافة أن يفرؤا ، وقيل : لأن بها ماء يقال له السلسل

وراء ذات القرى من المدينة على عشرة أيام ، وكانت في جمادى الآخرة سنة ثمان ،
وقيل : سنة سبع ، وبه جزم ابن أبي خالد في كتاب « صحيح التاريخ » ،
ونقل ابن عساكر الاتفاق على أنها بعد غزوة مؤتة ، إلا ابن اسحاق فقال :
قبلها ، وسببها أنه بلغه عليه السلام أن جمعا من قضاة قد تجمعوا للإغارة فبعث عمرأ
وعقده لواء أبيض وجعل معه راية سوداء وبعثه في ثلاث مائة من سراة
المهاجرين والأنصار ومعهم ثلاثون فرسا ، فسار الليل وكمن النهار ، فلما قرب منه
بلغه أن لهم جمعا كثيرا ، فبعث رافع بن مكيث - بفتح الميم - الجهني إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمدّه فبعث إليه أبا عبيدة بن الجراح وعقده لواء وبعث معه
مائتين من سراة المهاجرين والأنصار فيهم أبو بكر وعمر - رضي الله عنهم - ،
وأمره أن يلحق بعمرو ، وأن يكونا جميعا ولا يختلفا ، فأراد أبو عبيدة أن
يؤمّ الناس ، قال عمرو : إنما قدمت عليّ مددا وأنا الأمير ، فأطاع له بذلك
أبو عبيدة فكان عمرو يصلي بالناس ، وسار حتى وصل إلى العدو « بني وعذرة »
فحمل عليهم المسلمون فهربوا في البلاد وتفرّقوا .

ولما تولى الإمام عبد الرحمن بن رستم زعم ابن قندين أن في القوم أعلم منه
وأنة لا تجوز إمامة المفضول مع وجود الفاضل ، فكتب أصحاب الإمام في ذلك
إلى المشرق فأجابوا بجواز ذلك ، والمحيب الربيع وأبو غسان وجدهما مع حماعتها
في مكة واستدلا بولاية أبي بكر - رضي الله عنه - وزيد بن ثابت أقرض منه ،
وعليّ أفضى منه ، ومعاذ أعرف بالحلال والحرام منه ، وأبسيّ أقرأ منه بشهادة
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بذلك عموما ، وكذا أفضى شبيب وأبو معروف ثم لما لم ينالا
منقصودهما رجعا عن فتواهما ، وأما قول العجوز : إن تقدمت عليّ أفضل منك

أو تأخرت وليس في القوم مثلك فستكون خشبة في النار ، وقوله ﷺ من رواية ابن عباس : « مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عَصَابَةِ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى اللَّهُ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ » (١) ، رواه ابن عباس ، فذلك في التقديم والتقدم للرياسة والأغراض الدنيوية فيتقدم لذلك .

وفي التأخر مهاونة أو كسلا عن الدين ، وفي التقديم مع أنه لا يقوم بالأمر ، وكذا في التقديم وفي التأخر مع أنه لا يقوم عنه مثله ، قال أبو عمار عبد الكافي : قال قائلون من أهل الشغب : إن الإمام إذا وَلَّى أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ إِنْ إِمَامَتُهُ بَاطِلَةٌ غَيْرُ ثَابِتَةٍ عَلَى مِثْلِ مَقَالَةِ الرَّافِضَةِ فِي وَلَايَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : أَهْلُ الشَّغْبِ هَذَا قَرَعُوا مِنْهُمْ فِي الْإِمَامَةِ الْعَادِلَةِ الرَّسْمِيَّةِ وَحِينَئِذٍ عَنْ إِجَابَتِهَا وَالدَّخُولِ فِي طَاعَتِهَا وَطَعْنًا فِي الدِّينِ كَمَا فَعَلَتِ الرَّافِضَةُ فِي وَلَايَةِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَوْ أَنَّهُمْ جَمِيعًا قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ، وَأَقْوَمَ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فِي مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ إِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَامَ الْعُلَمَاءِ بِنَبْذَةٍ ، وَقَالَ : إِنْ زِيدَ أَفْرَضَ الْأُمَّةُ وَإِنْ عَبْدَ اللَّهُ بْنُ مَسْعُودٍ كَتَبْتُ عَلَى مَوْلَى عَلِيٍّ ، وَقَالَ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ : اللَّهُمَّ فَتَقِّهِهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّوْبِيلَ ، وَجَعَلَهَا عَمْرَ شُورَى بَيْنَ نَفْسَاسَةٍ .

ولا تجتمع الأمة على أن هذه الستة أعلم من جميع أصحاب رسول ﷺ ، ومعلوم أن بعض الستة أعلم من بعض ، فلم يقتصر على الذي هو أعلم ، وهذا بعد أن قال عمر : لو كان أبو عبيدة حياً أو سالم مولى [أبي] حذيفة ما خالني فيها شك ،

(١) تقدم ذكره .

ولم يكونوا بأعلم من جميع من بين يدي عمر رضي الله عنه ، وقد علم الوافر والناقص أن ليس عثمان بأعلم القوم جميعاً فتراهم قد ولوه واتفقوا على إمامته كما ترون ، وليس الله يجامعهم على ضلال كما قال رسول الله ﷺ ، وهؤلاء القوم حسبوا إنما أزرؤا على إمامة الرستمية بهذه المقالة دون غيرهم ، بل إنما أزرؤا من قبل رسول الله ﷺ وصاحبيه وكافة المهاجرين والأنصار ثم على الأئمة الرستمية رحمة الله عليهم ، وهذا القول منهم بعد ما مضى أسلافهم من يتولونهم على تصويب إمامة من ذكروا من الأئمة الرستمية رحمة الله عليهم ، وذلك أن يقال لهم حدثونا عن هذه الأئمة هل هي مستحقة للإمامة مستوجبة لها أو غير مستحقة ؟ فإن قالوا إنها مستحقة للإمامة أثبتوها في أعناقهم ، وأقروا بأن طاعتها عليهم واجبة ، وبطل ما كانوا يفترون ، وإن زعموا أنهم غير مستحقين للإمامة كانوا طاعنين على ما مضى من أسلافهم الذين ولوهم وأثبتوا إمامتهم وماقوا على ذلك ، فيجب عليهم أن يتبرؤوا منهم حيث ولوهم وهم عندهم غير مستحقين لها ، فإن قالوا : إنما ولوهم على شريطة أن لا يقطعوا أمراً دون رهط مسمين ثم إن الأئمة لم يفعلوا من ذلك ما اشترط عليهم فبطلت إمامتهم قيل لهم : حدثونا عن هذه الشروط في حق كانت أو باطل ؟ فإن كانت في باطل فهي باطلة كما أن الباطل كله باطل ، وإن كانت في حق فإن الحق غير محتاج إلى شرط ولا اتفاق ، فعلى الإمام أن يقضي بالحق جامع عليه مجامع أو خالفه مخالف ، ولو أن سارقاً سرق أو قاذفاً قذف فأقذف ، أو زانياً زنى ، أو قاتلاً أقر عند الإمام بما فعل لكان للإمام جائزاً واسعاً أن لا ينتظر به اجتماع من يجمع عليه من ذكروا ، أو يقضي عليه بالذي أوجبه الله عليه ، فإن هم قالوا : إن الإمام لا يقطع في الحدود حكماً دون الرهط المسمين خالفوا الأمة مصيبها ومخطئها ،

ولو كان أروعُ وأعلمُ منه ، وجوزَ من لم تُعرفْ له كبيرةٌ إن علمَ
الحربَ وسياستها ،

فإن جوزوا للإمام إنفاذ الأحكام دون محضرة من ذكروا صار قولهم في الشروط
ودعوا فيها أمراً فاسداً باطلاً ، وضلَّ عنهم ما كانوا يفترون .

(ولو كان أروع وأعلم منه) برفع أروع وأعلم ، أي ولو حصل أروع
وأعلم منه لأنه ليس فيه ما في الأول من معرفة أمر الحرب وسياستها (وجوز
من لم تعرف له كبيرة) كالإصرار على الذنب المعلوم أنه صغيرة أو الذنب الذي
لا يعلم أنه صغيرة ولا كبيرة وكترك الصلاة وكتنجيس الروث والمظلم المذكور عليه
اسم الله حين الزكاة وهو الرجل الموقوف فيه ، وشمل ذلك من فيه خلق من
الأخلاق التي لا تنزل عليها الولاية ولا يبرأ منه بها ، والأولى أن لا يقدم ما وجد
غيره (إن علم الحرب وسياستها) ولو وجدوا من هو متولى ولو كان عالماً
بالحرب وسياستها إذا كان الذي لا تعرف له كبيرة أعلم منه بالحرب وسياستها ،
وكان ممن يطعن إليه أنه لا يخون ولا يخذل ولا يقصر لأن المراد دفع العدو
وقعه ، ومن منعه قال : إن الطرق التي في المتولى من علم الحرب وسياستها ينمو
بورعه وكونه في المرتبة التي يتولى بها ، وأما إن كان المتولى لا يعلم الحرب وسياستها
فإنه يقدم عليه الموقوف فيه العالم بها وسياستها ، وقيل : لا يقدمون الموقوف
فيه ، بل يقاتلون بلا إمام إذا لم يجدوا متولياً عارفاً ولا يصلح لمن يباشر الحرب
أو يرجع إليه مباشروها إلا أن يكون عالماً بها وسياستها .

قال أبو بكر محمد بن الوليد الأندلسي الفهري الطرطوشي في الباب الحادي
والستين من « سراج الملوك » : من حزم الملك أن لا يحتقر عدوه وإن كان ذليلاً ،

ولا يقفل عنه وإن كان حقيراً ، فكم برغوث أسهر فيلاً ، ومنع الرقاد ملكاً
جليلاً ، وقد قال الشاعر :

فلا تحقرن عدواً رماك وإن كان في ساعديه قصر
فإن السيوف تحز الرقاب وتمجز عما تنال الإبر

وفي الأمثال : لا تحقرن الذليل فربما شرق بالماء القليل ، ومثل العداوة مثل
النار إن تداركت أو لها سهل إطفائها ، وإن تركت استحکم ضرامها وصعب
مramها وتضاعفت بليتها ، ومثلها أيضاً مثل القروح الحبيثة إن تداركتها سهل
برؤها ، وإن غفلت عنها حتى انتقلت عظمت بليتها وأعضل الأطباء برؤها .

ولكل أمة في جميع الأقاليم نوع تدبير وحيلة ومكيدة ولقاء وفرة وكر
وغير ذلك ، ونصيف بعض ما يجري مجرى القواعد قال الله تعالى : ﴿ وأولوا
لهم ما استطعتم من قوة ﴾ الآية ، فلفظ ما استطعتم من قوة يشمل كل ما في
مقدور البشر من القوة والآلة والحيلة ، وفسر عليه السلام القوة بالرمي ، ومر على
ناس يرمون فقال : « ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة
الرمي » ، وكان بعض الصحابة إذا أراد الغزو لا يقص أظفاره ويتركها عدة
ويراها قوة ، وأول ذلك أن تقدم بين يدي اللقاء عملاً صالحاً من صدقة وصباح
ورد مظلمة وصلة رحم ودعاء غلص وأمر بمعروف ونهي عن منكر ، وقد كان
عمر بن الخطاب يأمر بذلك ويقول : إنما تقاتلون بأعمالكم ، وروي أن زياداً
ورد عليه بفتح للسلمين ، فقال عمر : أي وقت لقيم العدو ، قال غدوة : قال :
ومنى انهزم ؟ قال : عند الزوال ، قال عمر : إنا لله وإنا إليه راجعون ، قام

• • • • •

الشرك للإيمان من غدوة إلى الزوال ، لقد أحدثتم بعدي حدثاً ، أو أحدثت بعدكم حدثاً .

والشأن كل الشأن في استجادة القواد وانتخاب الأمراء وأصحاب الأولوية ، فقالت حكماء المعجم : أسد يقود ألف ثعلب خير من ثعلب يقود ألف أسد ، فلا ينبغي أن يقدم على الجيش إلا رجل ذو بسالة ونجدة وشجاعة وجراءة ، ثابت الجنان ، صازم القلب ، رابط الجأش ، صادق البأس ، قد توسط الحروب ومارس الرجال ومارسوه ، ونازل الأقران وقارع الأبطال ، عارف بمواضع القرض خبير بمواقع القلب والميمنة والميسرة من الحروب ، وما الذي شغنه بالحماة والأبطال من ذلك ، بصير بصفوف العدو ومواقع القرّة منه ومواقع الشدة منه ، فإنه إذا كان كذلك وصدر الكل على رأيه كان جميعهم كأنه مثله ، فإن رأى لقرع الكتائب وجهاً وإلا رد القنم للزربية . واعلم أن الحرب خدعة عند جميع العقلاء ، أي كما ورد في الحديث : إن الحرب خدعة ، وآخر ما يجب ركوبه قرع الكتائب ، وحمل الجيوش بعضها على بعض ، فليبتد بتصرف الحيلة في نيل الظفر ، فإن نصر بن سيار أمير خراسان من قبل مروان الجمعدى آخر ملوك بني أمية قال : كان عظماء الترك يقولون : ينبغي للقائد العظيم القدرة أن تكون فيه عشرة أخلاق من أخلاق البهائم : سخاوة الديك ، وتمحن الدجاجة ، وشجاعة الأسد ، وحيلة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراحة ، وحراسة الكركي ، وغارة الذئب ، وسمن نغير ، وهو ذؤبية بخراسان تسمن على التعب والشقاء .

وكان يقال : أشد خلق الله عشرة : الجبال ، والحديد ينحت الجبال ،

والنار تأكل الحديد ، والمساء يطفىء النار ، والسحاب يحمل الماء ، والريح تصرف السحاب ، والإنسان يتقي الريح يحنأخيه ، والسكر يضرع الإنسان ، والنوم يذهب السكر ، والهلم يمنع النوم ، فأشد خلق ربك الهلم ، اللهم إنا نعوذ بك منه فأول ذلك أن يبت جواسيسه في عسكر عدوه ، ويستعلم أخباره ، ويستميل رؤسائهم وقادتهم وذوي الشجاعة منهم ، ويدس إليهم ويعدم وعداً جيلاً ، ويوجه إليهم بضروب الخدعة ويقوي أطباعهم في أن ينالوا ما عنده من الهبات الفاخرة والولايات السنية ، فإن رأى وجهاً عاجلهم بمعاجلتهم بالهدايا والتحف وسهامهم ، وينشيء على ألسنتهم كتباً مدلسة إليهم ويبشها في عسكرهم ويكتب في السهام أخباراً مزورة ويرمي بها في جيوشهم ويضرب بينهم فيما فيه الشر من ذلك ، فإن جميع ما ذكرناه تنفق فيه الأموال والحيل ، واللقاء تنفق فيه الأرواح والرؤوس . ووجوه الحيل لا تحصى والحاضر فيها أبصر من الغائب والله درء المطلب لما كتب إليه الحجاج يستعجله حرب الأزراقة ردّ الجواب ، فقال : إن من البلاء أن يكون الرأي عند من لا يملكه لا عند من يصره .

وقال المختار ليزيد بن أنس حين ولاه الجزيرة وأمره بقتال عبيد الله بن زياد : إلقِ عدوك برأي غير متبدد ، ومجزم غير متكل ، ولا تركز إلى الدولة فربما انقلبت ، واستشير من لا يطمع في ملكك ولا يسرّ بقتلك واستخر الله تعالى توفيقاً ، وأوصت الدبال العباسية ابنها الفتاك ، وكان من أشد العرب : يا بني لا تنشب في حرب ، وإن وثقت بشدتك حتى تعرف وجه المهرب منها ، فإن النفس أقوى شيء إذا وجدت سبيل الحيلة ، وأصعب شيء إذا يئست منها ، وأحسد الحيلة ما كانت الحيلة مدبرة لها ، وكان النصر من الله قائدها ، واختلس

.

من تحارب خلة الذئب و طير منها طيران الغرب ، فإن الحزم والحذر تمام الشجاعة ، والتهور عدو الشجاعة .

وقال أبو السرايا : — وكان أحد الفتاك — لابنه : « يا بني ، كن بجيالك أوثق منك يشدتك ، وبحدرك أوثق منك بشجاعتك ، فإن الحرب حرب التهور وغيمة الحذر ، واعلم أنه إذا زالت الدول صارت جيالتها وبالا ، وإذا أذن الله تعالى في حلول البلاء كانت الآفة في الحيلة » .

وقالت الحكماء : إذا نزل القضاء كان العطب في الحيلة ويفلب الضعيف بإقبال دولته كما يقبل القوي بفناء مدته .

وقالوا : سمود الدول ونحوسها مقرونة بسمود الملك ونحوسه ، وقالوا : يثنى على كل أمير في دولته فإذا انتقضت دولته بدت عورته ، وقال بعض الحكماء : إذا ولت دولة ولت أمة ، وإذا جاءت دولة جاءت أمة ، وقالوا : رُب حيلة أهلكت المحتال ، فمن الحزم المألوف عند سواس الحروب أن تكون حماة الرجال وكاة الأبطال في القلب ، فإنه مها انكسر الجناحان فالعيون ناظرة إلى القلب ، فإذا كانت راياته تحفوق وطبولة تدق كان حصناً للجناحين ، يأوي إليه كل منهزم ، وإن انكسر القلب تمزق الجناحان ؛ مثال ذلك أن الطائر إذا انكسر أحد جناحيه ترجى عودته ولو بعد حين ، وإن انكسر الرأس ذهب الجناحان ، ولا يحصى كثرة انكسار جناحي العسكر وثبات القلب ثم تراجع الكارون^(١) إلى القلب فيكون الظفر بهم ، ولما عسكر انكسرت قلبه فأفلح أو تراجع ، اللهم إلا أن تكون مكيدة من صاحب الجيش فيخيل القلب قصداً

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب : الفارون .

.

وتعمداً حتى إذا توسطه العدو واشتغل بنهبه أطبق عليه الجناحان ، وقد فعله رجال من أهل الحروب ، ومن أعظم المكائد في الحروب الكمين ، وذلك أن الفارس لا يزال على حية في الدفاع عن حمى الدمار حتى يلتفت فيرى نبذاً منشوراً ويسمع صوت الطبول فحينئذ يكون هم خلاص نفسه ، وعليك بانتخاب الفرسان واختيار الأبطال ولا تنس قول الشاعر :

والناس ألف منهم كواحدٍ وواحدٌ كالألف إن أمرت عني

بل قد جرب ذلك فوجد الواحد خيراً من عشرة آلاف ، وسأحكى لك من ذلك ما تقضي فيه العجب ، فمن ذلك أنه لما التقى المستعين بن هود مع الطاغية ابن روميل النصراني على مدينة وشقة من ثغور الأندلس ، وكان العسكران كالمثكافئين كل واحد يراهم عشرين ألف مقاتل بين خيل ورجال ، فحدثني رجل من حضر الواقعة من الأجناد ، وقال : لما دنا اللقاء قال الطاغية بن روميل لمن يثق بعقله وممارسته للحروب من رجاله : استعلم لي من في عسكر المسلمين من الشجعان الذين نعرفهم كما يعرفونا ، ومن غاب منهم ومن حضر ، فذهب ثم رجع فقال : فيهم فلان وفلان فعد سبعة رجال ، فقال له : أنظر في عسكري من الرجال المعروفين بالشجاعة ومن غاب منهم فعد ثم فوجدتهم ثمانية لا يزيدون ، فقام الطاغية ضاحكاً مسروراً وهو يقول : يا بياك من يوم ، يعني ما أشد بياضك من يوم ، ثم ثارت الحرب بينهم فلم تزل المضاربة بين الفريقين ولم يول أحد دم دُبره ولا ترحزح عن مقامه حتى فني أكثر العسكريين ، ولم يفر واحد منهم ، قال : فلما كان وقت العصر نظروا إلينا ساعة ثم حملوا علينا حملة وأدخلونا مداخلة ففرقوا بينا وصرنا شطرين ، وحالوا بيننا وبين أصحابنا ، فكان ذلك

سبب وهننا وضعفنا ولم تقم الحرب إلا ساعة ونحن في خسارة منهم فأشار
مقدم العسكر على السلطان أن ينجو بنفسه ، وانكسر عسكر المسلمين وتفرق
جمعهم ، وملك العدو مدينة وشقة جبرها الله ، فليعتبر ذو الحزم والبصيرة من
جمع يحتوي على نحو أربعين ألف مقاتل ولم يحضره من الشجعان المعدودين إلا
خسة عشرة نفرأ ، وليعتبر بضمان العليج بالظفر واستبشاره بالفنيمة لما زاد في
أبطاله رجل واحد .

قال الطرسوسي : وسمعت أستاذنا القاضي أبا الوليد الباجي يحكي قال :
بينما المنصور بن أبي عامر في بعض غزواته إذ وقف على نشز من الأرض مرتفع
فرأى جيوش المسلمين بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن يساره وقد ملأوا
السهل والجبل فالتفت إلى مقدم العسكر وهو رجل يعرف بابن المضجعي فقال :
كيف ترى هذا العسكر أيها الوزير ؟ قال ابن المضجعي : أرى جمعا كثيرا
وجيشا واسعا ، قال له المنصور : لا يعجز أن يكون في هذا الجيش ألف مقاتل
من أهل الشجاعة والبسالة ، فسكت ابن المضجعي ، فقال له المنصور : وما
سكوتك ؟ أليس في هذا الجيش ألف مقاتل بطل ؟ قال : لا ، فتعجب المنصور
ثم انعطف عليه فقال : أفهم خمسمائة ؟ قال : لا ، أفهم خمسون من الأبطال ؟
قال : لا ، فسبه المنصور واستخف به ، وأمر به فأخرج على أقبح صفة ، فلما
توسطوا بلاد المشركين اجتمعت الروم وتصاف الجمعان فبرز عليج من الروم
شاكى السلاح يكر ويفر وهو ينادي : هل من مبارز ، فبرز له رجل من
المسلمين فتجاولا ساعة فقتله العليج ففرح المشركون وصاحوا ، واضطرب
المسلمون ، ثم جعل العليج يرمح بين الصفيين وينادي : هل من مبارز ؟ اثنتان

بواحد ، فبرز إليه رجل من المسلمين فتجاولا ساعة فقتله العليج وجعل يكر
ويحمل وينادي : هل من مبارز ثلاثة بواحد ، فبرز إليه رجل فقتله العليج
فصاح المشركون ، وذلّ المسلمون ، وكادت كسرة تكون ، فقبل المنصور :
مالها غير ابن المضجعي ، فبعث إليه فحضر ، فقال له المنصور : ألا ترى [إلى ما]
يصنع هذا العليج الكلب منذ اليوم ؟ فقال : لقد رأيته ، فما الذي تريد ؟ قال : أن
تكفي المسلمين شره ، فقال : الآن يكفي المسلمون شره إن شاء الله تعالى ثم
قصد الى رجال يعرفهم فاستقبله رجل من أهل الثغور على فرس قد تهرث
أوراكا هزالاً وهو حامل قربة ماء بين يديه على الفرس والرجل في حليته
ونفسه غير متصنع ، فقال له ابن المضجعي : ألا ترى ما يصنع هذا العليج منذ اليوم ؟
قال : قد رأيته فما الذي تريد ؟ قال أريد أن تكفي المسلمين شره أريد رأسه
الآن ، قال : حُباً وكرامة ، ثم إنه وضع القربة بالأرض وبرز إليه غير مكترث
به فتجاولا ساعة فلم يرَ الناس إلا المسلم خارجاً إليهم يركض ولا يدرون
ما هناك ، وإذا برأس العليج يلعب به في يده ، ثم ألقى الرأس بين يدي المنصور
ثم قال ابن المضجعي : عن هؤلاء الرجال أخبرتك ، قال : فردّ ابن المضجعي إلى
منزلته وأكرمه ونصر الله جيوش المسلمين وعساكر الموحدين .

واعلم أن أولَ الحرب شكوى ، ووسطها نجوى ، وآخرها بلوى ، والحرب
شعناء عابسة ، شوهاء كالحة في حياض الموت ، شמוש في الوطيس تتعدى
بالنفوس ، الحرب أولها الكلام وآخرها الحمام ، الحرب مرّة المذاق إذا قلصت
عن ساق ، من صبر فيها عرف ، ومن ضعف عنها تلف ، جسم الحرب الشجاعة ،
وقلبها التدبير ، وعينها الحذر ، وجناحها الطاعة ، ولسانها المكيدة ، وقائدها

الرفق ، وسائقها النصر ، وقال الرسول - عليه الصلاة والسلام - : « الحرب خدعة »^(١) وقيل : الحرب غشوم سميت بذلك لأنها تتخطف إلى غير الجاني ، كما قال الشاعر :

رأيت الحربَ يحنيها أُناسٌ ويصلي حدَّها قومٌ براءُ

قال بعض الحكماء : قد جمع الله لنا أدب الحرب في قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ، وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ، واصبروا إن الله مع الصابرين ﴾^(٢) واستوصى قومٌ أكثم بن صيفي في حروب أرادوها ، فقال : أقلوا الخلاف على أمرائكم ، واعلموا أن كثرة الخلاف فشل ، ولا جماعة لمن اختلف ، وثبتوا فإن الله مع أحزم الفريقين ، وكان أصحاب رسول الله ﷺ جُثِيًّا على ركبهم يوم بدر فها قبل ، وقال عتبة بن ربيعة يوم بدر لأصحابه : ألا ترون أصحاب محمد جُثِيًّا على ركبهم .

ورأيت غير واحد من ألف الحروب يكره رفع الصوت بالتكبير ، ويقول : يذكر الله في نفسه أحسن ، واعلم أرشدك الله سبحانه أن الله قد أوضح لنا في كتابه علة النصر وعلة الانهزام ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصَرُوا اللَّهَ يَنصَرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ أي إن تنصروا دين الله ينصركم ، وأما الفرار فعلته

(١) تقدم ذكره .

(٢) سورة الأتفال : ٤٥ .

المعاصي، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا مِنْكُمْ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ ^(١) أي شؤم ذنوبهم وتركهم المركز الذي رسم لهم رسول الله ﷺ ، وذلك أنه رتب عليه الصلاة والسلام الرماة يوم أحد على ثلثة الجبل يمنعوا قريشاً أن يخرجوا لهم كميناً من ذلك الموضع ، ثم التقى المسلمون والكفار فانهمز الكفار ، فقال الرماة : لا تفوتنا الفنائم فأقبلوا على الفنائم وتركوا المركز الأول فخرجت خيل المشركين من هناك ، وأقبلوا على المسلمين فكانت مقتلة أحد .

وليُخَفِّ قائد الجيش العلامة التي يُخَصُّ بها فإن عدوه قد يستعلم حيلته ، وألوان خيله ورايته ، ولا يلزم خيمته ليلاً ولا نهاراً ويغير خيمته ، ولا يلزم الموضع الواحد ، فإذا سكنت الحرب فلا يمش في النفر اليسير من قومه خروج عسكره ، فإن عيون عدوه عليه ، وعلى هذا الوجه كسر المسلمون جيوش إفريقية عند فتحها ، وذلك أن الحرب سكنت في وسط النهار فخرج 'مقدم' العدو يمشي خارج العسكر يتميز عساكر المسلمين فجاء الخبر إلى عبد الله بن أبي السرح وهو قائم في قبته فخرج فيمن وثق به من رجال فحمل على العدو فقتل الملك فكان الفتح .

ولما عبر طارق بن زياد إلى الأندلس يفتتحها ومسوسى إذ ذاك بإفريقية خرجوا بالجزيرة الخضراء وتحصنوا في الجبل العظيم الذي يسمى اليوم جبل طارق

(١) سورة آل عمران : ١٥٥ .

وهو في ألف وست مائة رجل فطمعت فيهم الروم فاقتتلوا ثلاثة أيام، وكان على الروم « تدمير » استخلفه « لذريق » ملك الروم ، وكتب لـ لذريق يعلمه بأن قوماً لا ندري من الأرض هم أم من أهل السماء قد وصلوا إلى بلادنا، وقد لقيتهم فانهمض إليّ بنفسك ، فأنا « لذريق » في تسعين ألف عنان، ولقيهم طارق وعلى خيله مغيث الرومي مولى الوليد بن عبد الملك فاقتتلوا ثلاثة أيام أشد قتال ، فرأى طارق ما الناس فيه من الشدة فقام يحضهم على الصبر ويرغبهم في الشهادة ، وبسط في أموالهم ثم قال : أين المفرّ ، البحر من ورائكم والعدوّ أمامكم ، فليس إلا الصبر منكم ، والنصر من ربكم ، وأنا فاعل شيئاً فافعلوا كفعل ، والله لأقصدنّ طاغيتهم فلما أن أقتله أو أقتل دونه ، فاستوثق طارق من حلية « لذريق » وعلامته وخيمته ثم حمل مع أصحابه عليه حملة رجل واحد فقتل الله « لذريق » بعد قتل ذريع في العدوّ ، وحى الله المؤمنين ، ولم يقتل كبير شيء وانهمزمت الروم فأقام المسلمون يقتلونهم ثلاثة أيام ؛ فهذا ما يأتي على الملوك من لزومهم مكاناً واحداً ، وأخذ طارق رأس « لذريق » فبعث به إلى موسى بن نصير ، وبعث به موسى إلى الوليد بن عبد الملك ، وسار مغيث إلى قرطبة وسار طارق إلى طليطلة ، ولم تكن له همة غير المائدة التي يذكر أهل الكتاب أنها مائدة سليمان بن داود ، فدفع إليه ابن أخت « لذريق » المائدة والتاج فقومت المائدة بمائة ألف دينار بما فيها من الجواهر التي لم يُر مثلاً .

وبهذه الحيلة قهر ألب أرسلان ملك الترك ملك الروم وقبضه وقتل رجاله وأباد جمعه ، وكانت الروم قد جمعت جيوشاً قلّ أن يجتمع مثلاً لمن بعدهم ، وكان مبلغ عددهم ستائة ألف مقاتل ، كتائب متواصلة ، وعساكر مترادفة ،

• • • • •

وكراديس يتلو بعضها بعضاً كالجبال الشاخة ، لا يدركهم الطرف ولا تحصيهم
العدّة ، أي إلا بحساب القوائم على كل جماعة ، وكل تحت كل قائم أو بمشيهم في
موضع واحد أو متشئ أو نحو ذلك ، وقد استعدوا من الكراع والسلاح
والمجانيق والآلات المعدّة لفتح الحصون والحروب ما يعجز الوصف عنها ،
وكانوا قد قسموا بلاد المسلمين الشام والعراق ومصر وخراسان وديار بكر ،
ولم يشكّوا أن الدولة قد دارت لهم ، وأن نجوم السعود قد خدمتهم وتواترت
أخبارهم إلى بلاد المسلمين واضطربت لها بلاد المسلمين فاحتشد للقائهم ألب أرسلان
التركي ، وهو الذي يسمى الملك العادل ، وجمع جموعه بمدينة أصفهان واستعدّ بما
قدر عليه ثم خرج يؤمهم ، فلم يزل العسكران يتدانيان إلى أن عادت طلائع
المسلمين إلى المسلمين ، وقال ألب أرسلان : غداً يتراءى الجمعان ، فبات المسلمون في
ليلة الجمعة والقوم في عددهم لا يحصيهم إلا الله الذي خلقهم ، وما لهم في المسلمين إلا
أكلة جائع ، فبكى المسلمون واجتمعوا ليأدّبهم ، فلما أصبحوا صباح يوم
الجمعة نظر بعضهم إلى بعض فقال المسلمون ما رأوا من كثرة العدو وقوتهم
وآلاتهم ، فأمر ألب أرسلان أن يعتد فبلغوا اثنا عشر ألف تركي فإذا هم منهم كالرقعة
في ذراع الحمار ، فجمع ذوا الرأي رأيهم من الحرب والتدبير والشفقة على
المسلمين والنظر في العواقب ، فاستشارهم في استخلاص صواب الرأي فتشاوروا ،
ثم اجتمع رأيهم على اللقاء ، وقالوا : بسم الله ، فحمل فقال ألب أرسلان : يا معشر
أهل الإسلام ، أمهلوا فهذا يوم الجمعة والمسلمون يخطبون ويدعون لنا على المنابر في
مشارك الأرض ومغارها ، فإذا زالت الشمس وفاءت الأفياء وعلنا أن المسلمين
قد صلّوا وصلينا نحن عملنا أمرنا ، فصبّروا إلى أن زالت الشمس فصلّوا

ودعوا الله تعالى أن يتصر دينه ، وأن يربط على قلوبهم الصبر ، وأن يوهن
عدوه ، ويلقي في قلوبهم الرعب .

وكان ألب أرسلان قد استوثق من خيمة ملك الروم وعلامته وفروسه وزيّته ثم
قال لرجاله : لا يتخلّف أحدكم أن يفعل كفعلي ، ويضرب بسيفه ويرمي بسهمه
حيث أرمي بسهمي وأضرب بسيفي ، ثم حل وحلوا حملة رجل واحد إلى خيمة
ملك الروم فقتلوا من دونها وخلصوا إليه وقتل من حوله وأسر ملك الروم
وجعلوا ينادون بلسان الروم : قَتِلَ الملك ، قتل الملك ، فسمعت الروم أنه
قتل فشردوا وتمزقوا كل ممزق وغل السيف فيهم أياماً وأخذ المسلمون أموالهم
وغنائمهم ، واستحضر ملك الروم بين يدي ألب أرسلان بجبل في عنقه ، فقال له
ألب أرسلان : ماذا كنت تصنع بي لو أخذتني ؟ قال : وهل تشكّ أني أقتلك ؟
فقال له ألب أرسلان : أنت أقل في عيني من أن أقتلك ، إذهبوا به فيبعوه فيمن
يزيد ، فكان يقاد بالحبل وينادي عليه : مَنْ يشتري ملك الروم ؟ وما زالوا
يطوفون به كذلك على الحيام ومنازل المسلمين وينادي عليه بالدرهم والفلس حتى
باعوه من إنسان بكلب ، فأخذ الذي تولى بيعه الكلب والملك ، وجاء بها ألب أرسلان
فقال له : قد طُفِّت في العسكر جميعه وناديّت عليه فلم يبذل أحد فيه شيئاً
إلا رجل واحد دفع إليّ فيه كلباً ، فقال له ألب أرسلان : قد أنصفك إن هذا
الكلب بخير منه فاقبض الكلب وادفع إليه هذا الكلب ، ثم أمر بعد ذلك بإطلاقه
فذهب إلى قسطنطينية وكعّلته الروم بالنار ، فانظر ما يتأتى للملوك إذا عرفوا
ما في الحروب من المكيدة .

واعلم أن القدماء قالوا : للكثرة الرعب ، وللقلة النصر ، ثم اعلموا أن الله

.

تعالى قال : ﴿ وَيَوْمَ نُحْشِئْنَ إِذْ أَعْجَبْتُمْ كَثَرَتَكُمْ فَلَمْ تَغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا ، وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ (١) .

والكثرة أبداً يصحبها الإعجاب ، ومع الإعجاب الهلاك ، وخير الأصحاب أربعة ، وخير السرايا أربع مائة [وخير الجيوش أربعة] آلاف ، ولن يغلب جيش بلغ اثني عشر ألفاً من قلة ، والذي نفعه في لقاء عدوّه أن يتقلد الرجال بالدروع الكاملة ، والرماح الطوال ، والمزارق المسنونة النافذة ، فيصفوا صفوفهم ورماحهم خلف ظهورهم في الأرض وصدورها شارعة إلى عدوّهم ، وهم جاثون في الأرض ركبته اليسرى وترسّه قائم بين يديه ، وخلفهم الزمّاح المختارون ، والخيّل خلف الرماة ، فإذا جالت الروم على المسلمين نلنا منهم .

ولقد حدثني من حضر مثل هذه الواقعة في بلدي بطرطوشة قال : صافقنا الروم على هذا الترتيب فحملوا علينا ، فبينما رجل منا كان في الصف فقام على قدميه فحمل عليه عُلُج من العدو فأصاب غرثته فقتله .

ولما برز المقتدر هود ملك شرق الأندلس من سرقسطة في بلاد ثغور المسلمين حماها الله للقاء الطاغية ملك الروم — لعنه الله — وكان كل منهما قد استحضر بما في ميسوره من ذلك ، فالتقى المسلمون والكفار ثم تنازّلوا للقتال ، ثم تصافوا ودام القتال بينهم صدرأ كبيراً من النهار ، وكان المسلمون في خسارة ، فأفزع المقتدر ذلك ، وفرق المسلمون من شؤم ذلك اليوم ، فدعا المقتدر رجلاً من المسلمين

(١) سورة التوبة : ٢٥ .

• • • • •

لم يكن بالثغور أعرف بالحروب منه يسمى سedarat ، فقال له المقتدر : كيف ترى هذا اليوم ؟ قال سedarat : هذا يوم أسود ، لكن بقيت لي حيلة ، فذهب سedarat وكان زيه زي الروم ، وكلامه كلامهم لمجاورتهم ومخالطتهم ، فانغمس في عسكر الكفار ثم قصد إلى الطاغية فلقيه شاكي السلاح مكفناً في الحديد لا يظهر منه إلا عيناه ، فجعل يترصد غرته إلى أن أمكنته الفرصة فحمل عليه قطعنه في عينيه فخرّ صريعاً للدين وللغم ، وجعل ينادي بلسان الروم : 'قتل السلطان يا معشر الروم وشاع قتله في العسكر ، فولّوا منهزمين ، وكان الفتح بإذن الله .

ولما استضعفت الروم صقلية ضرب عليهم الخراج فكانوا يحملون إليهم الخراج ويحملون الأموال إلى العرب بأفريقية يستنجدون بهم على الروم ، فقال لهم ملك الروم : مَثَلِي ومثلكم مثل رجل كهّل له زوجتان عجوز وصبية فكان إذا بات عند الصبية تلتقط الشيب من لحيته كي تخفي أماره الشيخ ، وإذا بات عند العجوز تلتقط الشعر الأسود من لحيته لتسمجه في عين الصبية فيوشك إن دام هذا يبقى بلا لحية ، كذلك حالكم معي ومع العرب إذا أدّيتُم الأموال للعرب يوشك أن ينفد مالكم فتبقوا فقراء ضعفاء لا شيء لكم .

ويروى أنه لما طلب [ملك الروم] أخذ صقلية أمر أن يبسط بساط في الأرض قد جعل في وسطه دينار ثم قال لوجوه رجاله : من أخذ منكم هذا الدينار ولم يطاء البساط علمت أنه يصلح للملك فوقفوا حوله ولا يصل أحد إليه ، فلما أعيام ذلك طوى ناحية البساط من عنده وأمر كل واحد أن يطوي من ناحيته حتى طوى البساط فهدوا أيديهم فالحقوا الدينار ، فحينئذ قال لهم : إذا أردتم مدينة

.

صقلية فخذوا ما حولها من الحصون الصغار والمدن والضياع والقرى حتى إذا
ضعفت أخذتموها .

وكان بسرقة فارس يقال له « ابن فتحون » وكان يناسبني من جهة أمي
فيقع خالي، وكان أشجع العرب والعجم، وكان المستعين أبو المقتدر بالله يرى ذلك
له ويعظمه ، وكان يجري عليه في كل عطية خمس مائة دينار ، وكانت النصرانية
بأسرها قد عرفت مكانه وهابت لقاءه ، فيحكي أن الرومي كان إذا سقى فرسه
فلم يشرب يقول : إشرب أو ابن فتحون رأيت في الماء ، فحسده نظرائه على
كثرة العطاء ومنزلته عند السلطان ، وأوغروا به صدر المستعين فنبهه بعض
ما كان يعطيه إياه ، ثم إن المستعين أنشأ غزوة إلى بلاد الروم فتوافق المشركون
والمسلمون صفوفاً ، ثم برز عليّ إلى وسط الميدان ينادي : هل من مبارز ، فخرج
إليه فارس من المسلمين فتجاولا ساعة فقتله الرومي ، فصاح الكفار سروراً
وانكسرت نفوس المسلمين وجعل الرومي يكر ويفر ويقول : اثنان بواحد ،
فخرج إليه فارس من المسلمين فتجاولا ساعة فقتله الرومي فصاح الكفار سروراً
وانكسرت نفوس المسلمين ، وجعل الرومي يكر بين الفريقين وينادي : ثلاثة
بواحد فلم يجرؤ أحد من المسلمين أن يخرج إليه وبقي الناس في حيرة فقبل
للسلطان : ما لها إلا أبو الوليد بن فتحون ، فدعاه ، فجاءه ، فتلف له فقال
له : يا أبا الوليد أما ترى ما يصنع هذا الملح ؟ فقال : ها هو بعيني فما تريد ؟
قال : أريد أن تكفي المسلمين شره الساعة ، قال : يكون ذلك بحول الله تعالى
وقوته ، فلبس غلالة كتان واستوى على سرجه بلا سلاح وأخذ بيده سوطاً
طويلاً وفي طرفه عقد معقودة فبرز إليه فعجب النصراني ، وحمل كل واحد منها

على صاحبه فلم تخطيء ضربة النصراني سرج ابن فتحون، وإذا ابن فتحون متعلق بركبة الفرس أو نزل بالأرض لا شيء منه على السرج ثم ظهر على سرجه وحمل عليه وضربه بالسوط على عنقه، والتوى على عنقه وأخذه بيده من السرج فاقتلعه من سرجه وجاء به يحمره فألقاه بين يدي المستعين، فعلم المستعين أنه كان أخطأ في صنيعه معه فأكرمه وردّه إلى أحسن أحواله.

أيها الأجناد: أقبلتوا الخلاف على الأمراء، فلا ظفر مع اختلاف، ولا جماعة لمن اختلف عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا﴾^(١) أول الظفر الاجتماع، وأول الخذلان الافتراق، وعماد الجماعة السمع والطاعة، وقد ظفر علي بن أبي طالب مع أهل العراق بأهل الشام يوم صفين فتضعفت جيوش معاوية فأحس بالشر وأنه منلوب فقال لعمر بن العاص: إذهب فخذ لنا الأمان من ابن عمك - يعني علياً - فأدار عمرو الحيلة وأمرهم أن يرفعوا المصاحف في أطراف الرماح وينادوا: ندعوكم إلى كتاب الله، فلما رأى ذلك أصحاب علي كفّوا عن الحرب فقال لهم علي: أي قومي هذه مكيدة منهم ولم يبق في القوم دفاع فعصوه وتركوا القتال، وكان ذلك سبب الحكّمين.

ومن أحزم مكائد الحرب إفشاء الغلبة وإظهار السرور والاحتراس من العدو وأن لا يجوج هارباً إلى قتال ولا يضيق أماناً على مستأمن؛ قال بعض المصنفين: كثرة التكبير عند اللقاء فشل. غضوا الأصوات واخفوا الحس وادّرعوا الليل فإنه أخفى للويل، الليل يكفيك الجبان ويصف الشجعان، الليل المدد الأعظم

(١) تقدم ذكرها.

والحازم يحذر عدوه على كل حال ، المراتب إن قرب المغير أن يعدد والكين إن انكشف ، من اغتر لقوته فقد وهن ، وليس من القوة التورط في الهوة ، وليكن أشد ما كنت حذراً ما كنت عند نفسك أكثر قوة وعدداً ، من استضعف عدوه عثره ، ومن عثر ظفر به عدوه ، وأشعروا قلوبكم في الحرب الجراءة فإنها سبب الظفر ، واذكروا الطمأنينة فإنها تبعث على الإقدام ، والتزموا الطاعة فإنها حصن المحارب ، وإذا وقع اللقاء نزل القضاء ، وإذا لقي السيف سيف زال الحياء ، رب مكيدة أبلغ من نجدة ، ورب كلمة هزمت عسكراً ، الصبر سيف الظفر مع الصبر ، إجعل قتال عدوك آخر جيلتك ، النصر مع التدبير ، لا ظفر مع بغية ، لا تقترن بالأقواء لفضل قوتك على الضعفاء ، لا تجبنوا عند اللقاء وتمثلوا عند القدرة ، ولا تسرفوا عند الظهور ، ولا تغفلوا عند الغنائم ، ونزهوا الجياد عن عرض الدنيا ، وأصل الخيرات كلها في ثبات القلب ، ومنها تستمد جميع الفضائل ، وهو الثبوت على ما يوجب العدل والعلم ، والجن غريزة يحميها سوء الظن بالله تعالى ، والشجاعة حالة بين الجن والتهور ، وسئل الأحنف ابن قيس عن الشجاعة فقال : صبر ساعة ، وسئل أبو جهل فقال : هي الصبر على حد السيوف فواق ناقة ، وهو ما بين الحلبتين ، واعلم أن الفار من القتال طريدة من طرائد الموت ، واستقبال الموت خير من استدباره ، ورب حياة سببها التعرض للآفات ووفاء سببها طلب الحياة ، ومن حرص على الموت في الجهاد وهبت له الحياة ، وقالوا : الهزيمة شفرة من سفار الموت ، والفار يمكن [من] نفسه ، والمقاتل يدفع عنها ، وثمره الشجاعة الأمن من العدو ، ومن قتل مدبراً من الحرب أكثر من قتل مقبلاً ، وقالوا : تأخير الأجل حصن المحارب ، قيل لبعض : في أي جنة تحب أن تلقى عدوك ؟ قال : في أجل متأخر ، وقيل لآخر : في

• • • • •

أيّ سلاح تشتهي أن تقاتل عدوك ؟ قال : في أجل متأخر عني ، وانقضاء مدة منه ، وقال علي : إذا انقضت المدة كانت الهلكة في الحياة .

واعلم أن كل كريمة تدفع أو مكرمة تكسب لا تتحقق إلا بالشجاعة ، ألا ترى أنك إذا ممت ببذل شيء من مالك حار طبعك ووهن قلبك وعجزت نفسك بشحها به ، وإذا حققت عزمك وقويت نفسك وقهرت عجزك أعطيت ما ضننت به من مالك ، وعلى قدر قوة القلب وضعفه تطيب بإخراجه وتكره إخراجه ، وعلى هذا النمط جميع الفضائل متى لم تقارنها قوة النفس لم تتحقق ، وعنه عليه السلام : « الشجاعة والجلل غرائز يضعها الله فيمن يشاء من عباده » ، وبقوة القلب يصابر امتثال الأوامر ، وبقوة القلب ينتهي عن اتباع الهوى ، والتلطّيح بالردائل ، قال الشاعر :

جمع الشجاعة والخضوع لربه ما أحسن المحراب في المحراب

وبقوة القلب يصبر الجليل على أذى الجليل ، وجفاء الصاحب ، ؛ وبقوة القلب تتلقى الكلمة العوراء من جفا ، والكلمة المؤذية من صدرت منه ، وبقوة القلب تكتم الأسرار ويدفع العار ، وبقوة القلب تقتحم الأمور الصعاب ، وبقوة القلب تتحمل أثقال المكارم ، وبقوة القلب يصبر على أخلاق الرجال ، وبقوة القلب تحصل كل عزيمة وروية أوجبها الحزم والعدل والمقل ، وبقوة القلب يضحك الرجال في وجوه الرجال ، وقلوبها مشحونة بالضغائن والأحقاد .

• • • • •

قال أبو ذرٍّ : إنا لنُكثِّر في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتلغعنهم ، وقال علي بن أبي طالب : إنا لنصافح أكثفا نرى قطعها ، والصبر والشجاعة أن تبصر على أداء الحقوق وعلى سماع الحقوق بمن ألقاها إليك غالباً لهواك ما لكأ لشهواتك ملتزماً للفضائل يجهدك ، عاملاً في ذلك على الحقيقة التي لا يصرفك عنها بقاء ولا موت حتى تكون عند موتك على الخير الذي أشار به العلم وأوجب به العدل ، خير من البقاء على ما أوجب به رفض العلم والعدل ، كما قال علي بن الحسين : ما يبالي أبوك لو أن الخلق خالفوه إذا كان على الحق ، وهل الخير كله إلا للحق بعد الموت ؟

وأعلم أن الجبن مقتلة ، والحرص محرمة ، والعجز ذل ، والجبن ضعف ، والجبان يعين على نفسه يفر من أبيه وأمه وصاحبه وبنيه ، والشجاع يحمي من لا يناسبه ويقي مال الجار والرفيق بنفسه ، والجبان يخاف ما لا يحس به ، والجبان تحفه من فوقه ، وقالوا : الشجاعة عند اللقاء ثلاثة أوجه : رجل إذا التقى الجمعان وتقارب الزحفان واكتحلت الأحداق بالأحداق ، برز من الصف إلى الوسط يحمل ويكر وينادي : هل من مبارز ، والثاني إذا تناشب القوم وصاروا جرحه مختلطين ولم يرَ واحداً من أين يأتيه الموت يكون رابط الجأش ساكن القلب حاضر اللب ، لم يخامرهِ الدهش ولا خالطته الحيرة ، فيقلب تقلب القائم على نفسه المالك لأمره ؛ والثالث إذا انهزم أصحابه يلزم الساقة ويضرب في وجوه العدو ويحول بينه وبين أصحابه ويرجتي الضعفاء ويقوّي قلوبهم ويمدّم بالكلام الجميل ويشجع نفوسهم من وقع أمامه ، ومن وقف حمله ، ومن وقع عن فرسه كشف عنه حتى يئأس العدو منه ، وهذا أحمد في الشجاعة .

وقال : لكل أحد يومان لا بد منها ، أحدهما : لا يجعل عنه ، والثاني : لا يقصر عنه ، فباللجين والفرار ؟ وروي أن عمر بن الخطاب لقي عمرو بن معد يكرب فقال له : يا عمرو أي السلاح أفضل في الحرب ؟ قال : عن أيها تسأل ؟ قال : ما تقول في السهام ؟ قال : تصيب وتخطيء ، قال : ما تقول في الرمح ؟ قال : أخوك وربما خانك ، قال : ما تقول في الترس ؟ قال : هو الدائرة وعليه تدور الدوائر ، قال : فما تقول في السيف ؟ قال : ذاك ذاك لا عراق .

وقالوا : السيف ظل الموت ، والسيف لعاب المنية ، والرمح رشأ المنية ، والسهام رسل لا تؤامر من أرسلها ، والرمح أخوك وربما خانك ، والدرع مشقة للراجل متعبة للفارس وإنما الحصن الحصين والترس محزنٌ وعليه تدور الدوائر ، وقد أثنى الله على الصابرين في البأساء والضراء وحين البأس ، ووصف المجاهدين فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بَنِيَّانٌ مَرصُوعِينَ ﴾ وندب إلى جهاد الأعداء ووعد عليه أفضل الجزاء ، والرأي في الحرب أمام الشجاعة ، وكتب أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - إلى خالد بن الوليد : أعلم أن عليك عيونا من الله ترعاك وتراك : فإذا نقيت العدو فاحرص على الموت توهب لك السلامة ، ولا تغسل الشهداء من دمائهم فإن دم الشهيد يكون له نوراً يوم القيامة .

(١) سورة الصف : ٤ .

ويقاتل بهم باغياً عليهم ، ويزول بزواله بلا نزاع من ولاية
أو بانقضاء مدة شرطت كحرب قبيلة كذا ، أو بوصول بلد
كذا وكذا ،

(ويقاتل) إمام الدفاع (بهم) فريقاً (باغياً عليهم) واحداً أو اثنين أو
أو ثلاثة أو أكثر (ويزول) إمام الدفاع عن إمامة الدفاع (بزواله) أي بزوال
الباغي بالذات أو زوال بغيه بأن أذعن للحق أو زالت طاقته فكف عن البغي ،
أو بزوال القتال كذلك أيضاً ، فالهاء للقتال المعلوم من قوله : يقاتل ، أو للبغي
المعلوم من قوله : باغياً (بلا نزاع من ولاية) أي من ولاية الدفاع وهي إمامة
الدفاع تنزع فيه يزول ونزع ، وقدرت الظاهر للأول أيضاً بياناً للمعنى ، وإنما
زال بلا نزاع لأنه عقد للدفاع فإذا زال الدفاع زال كما في سائر العقد المعقودة في
مخصوص كمقد الكراء ، ولا يحتاج في ذلك إلى أن يقال له : نزعناك من إمامة
الدفاع (أو بانقضاء مدة شرطت كحرب قبيلة كذا) فما دامت تقاتل فذلك
مدة ، كما أنه إن قيل : أنت إمام للدفاع في هذا العام أو الشهر أو نحو ذلك ،
ويحوز أن يكون الكاف للتنظير فهو يقاتلها بهم ، وإذا أذعنت للحق أو زالت
طاقتها زال ولو بقي غيرها يقاتلهم من أتى معينا لها ولو على قول من قال : تثبت
إمامة الدفاع وتلزم حقوقها في شأن من جاء يعين الفئة الباغية ، وكذا إن خافوا
من عدو فاشترط عليهم أن يدافعهم بهم إن كان قبيلة كذا ، فخرج إياها وغيرها ،
فأذعنت أو كفت وبغى غيرها على القول بأنه يحوز عقد الإمامة للدفاع ولو قبل
حضور العدو ، أو قبل تحقق مجيئه (أو بوصول بلد كذا وكذا) مثل أن يكون
العدو تابعا لهم في سفر أو غيره فتعقد له الإمامة للدفاع حتى يصل بلد كذا ،
أو موضع كذا ، يقاتلون سائرين ، أو ماكثين ، ثم إذا مضوا تبهم العدو
أو يجيئهم العدو فيعقدون الإمامة ويدفعونه فيفر أو يسير مقاتلا فيتبعونه

أو نحو ذلك ، فهو إمام ما كان ما شرط عليه ، ويؤلى عند حضور القتال لا قبله ،

والإمام إمام لهم حتى يصل موضعاً أو بلدًا شرطه (أو نحو ذلك) كشرط ساعة أو نصف يوم أو يوم أو نحو ذلك ، أو شرط ما لم يحيى فلان للقتال من المبغى عليهم أو من البغاة ، أو يحيى فلان من سفر أو ما بقي فرسي حياً أو ما بقي فلان في عسكر المبغى عليهم .

(فهو إمام ما كان ما شرط عليه) أي ما شرط دفاعه بهم عليه ، فضمير شرط للدفاع به وضمير عليه عائد لما ، وإنما تكلفت هذا ليكون الكلام قابلاً لأن يكون الإمام مشروطاً عليه بأن شرط عليه المسلمون ، ولا يكون هو المشترط على المسلمين وهو الغالب المتبادر أو مشروطاً عليه من وجهه ومشروطاً من وجهه ، ووجه كونه مشروطاً عليه أن تكون له رغبة في الدفع بهم لمزيد حيلته ومكره بالعدو مثلاً ، وهذا أولى من إعادة الهاء للإمام على أن على بمعنى السلام فيكون الإمام مشروطاً له ، وسواء في كونه مشروطاً له أو عليه أن يشترط لنفسه أو يشترطوا له فيقبل ؛ أو يشترطوا عليه فيقبل ، أو يشترط على نفسه فإذا زال الشرط زالت إمامته بلا احتياج إلى أن ينزعوها منه فإن جددوا له وقبل رجوع فيها ، ولا يجوز له أن ينزع نفسه بلا زوال شرط أو ينزع نفسه بلا شرط ما وجد في نفسه حالاً تقبل الإمامة للدفاع ، إلا إن راب القتال أو علم أنه حرام وأصل ذلك الوفاء بالعهود والمعقود ، والمؤمنون على شروطهم ما وافقت كتاب الله تعالى .

(ويؤلى عند حضور القتال لا قبله) إلا إن كان العدو يعاجلهم عن ذلك

ورخص إن خافوا فجأته ، فإن ظفروا بعدوهم ورأوا الظهور لهم
جددوه له ببيعة تصح

إذا - نمر فإنهم يولونه قبل حضور العدو وبقرب حضوره ، وذلك لأن الإمامة
تعقد على الدفاع المخصوص إلى ضرر أو المقارب لا على كل شيء ، ولا على كل دفاع
فلا تصح حتى يحضر الدفاع ، ولأن عقد إمامة الدفاع كالرخصة فلا يوسع فيه
بتقديمه على حضوره .

(ورخص إن خافوا فجأته) أن يولوه قبل القتال لضرورة خوف الفجأة ،
والذي عندي أنه تجوز توليته للدفاع ، ولو قبل حضوره ولو لم يخافوا فجأته ،
ولكل قتال يجيء بعد ، علموا به أو لم يعلموا لأن ذلك استعداد للحرب
ومسارعة للمغفرة ، ولأن ذلك من القوة المعدة الداخلة في قوله تعالى : ﴿ وأعدوا
لهم ما استطعتم من قوة ﴾^(١) وأنه يحتمل تفسير القوة في الحديث بالرمي أنه
تمثيل بالفرد القوي الكامل كأنه ﷺ قال : إلا أن القوة الكاملة الرمي .

(فإن ظفروا بعدوهم ورأوا الظهور لهم) أي وجدوا الظهور لأنفسهم ،
أي وجدوا أن يسيروا سيرة الظهور (جددوه) أي جددوا إمام الدفاع (له)
أي للظهور ، أي صيروا إمام الدفاع إماماً للظهور ، ويجوز عود الماء لعقد
الإمامة المعلوم من المقام (ببيعة) أخرى على العموم في جميع الحدود حدود الله
(تصح) بأن يبايعوه على إقامة الأحكام الشرعية ولا يشترطوا عليه شرطاً
آخر مثل أن لا يقطع أمراً دون مشورة ، وقيل : أن يشترطوا أن لا حكم له

(١) تقدم ذكرها .

إن تمت شروطها ،

على بني فلان أو في موضع كذا أو أن تنتهي إمامته وقت كذا أو على بلوغ فلان أو على أن الأمر من بعده لفلان أو على أن يفضلنا على غيرنا أو نحو ذلك ، فإن وافقهم على شرط حرام فليس بإمام وإن وافقهم على شرط غير حرام فالإمامة صحيحة والشرط باطل وما عليه إلا إقامة الحق (إن تمت شروطها) أي شروط إمامة الظهور وأذكرها لك إن شاء الله ، ولا شرط على الإمام إلا العمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وأثر المسلمين ، وإن شرط عليه شرط صحت له الإمامة وبطل الشرط .

ولما تقدم مسعود الأندلسي لبياع الإمام عبد الوهاب تعرض له ابن فندين وأصحابه فقالوا نبايعه على شرط أن لا يقطع أمراً دون جماعة معلومة ، فقال مسعود : لا نعم في الإمامة شرطاً غير الحكم بكتاب الله وسنة نبيه وآثار الصالحين ، فترك ابن فندين الشرط فبايعه مسعود الأندلسي والناس بعده ، ثم قام ابن فندين وأصحابه لما رأوه استعمل الصالحين والزهاد والورعين وآثرهم عنه وعن أصحابه ، وذكروا ذلك الشرط وأنه لا يجوز تقديم مفضل على فاضل في العلم ، فأرسل هو والمسلمون إلى المشرق فأجابهم الربيع من مكة مع ابن غسان يجوز ذلك ، كما تولى أبو بكر وفي الصحابة أعلم منه ، وبأن الإمامة صحيحة والشرط باطل ، وأنه لو صح ذلك الشرط فلا يقطع يداً ولا يرجم ولا يجلد ولا يأمر ولا ينهى ولا يقيم حداً من حدود الله إلا بحضرة تلك الجماعة فتضييع الأحكام ويصيروا كلهم أئمة .

وفي أثر لبعض أهل عمان أنه قيل : المشورة على الإمام فرض في بعض القول إن تركها كفر عالم أو ضعيفاً ، وقد قيل إنها ندب ، ولما حضرت الوفاة

وصلح لذلك ، وجاز لهم انتظار باقيها إن لم تتم ، . . .

عبد الرحمن ابن رستم جعل الإمامة شورى بين ستة كصنيع عمر رضي الله عنه :
مسمود الأندلسي وهو من أشياخ المسلمين ، وأبو قدامة يزيد بن فنديس العسكري ،
ومروان الأندلسي ، وعبد الوهاب بن عبد الرحمن ، وأبو الموفق سعد بن عطية
ويشكر بن صالح الكتامي .

وإذا شرطها المسلمون وجبت وإن تركها كفر وزالت إمامته ، ولا يجوز
للإمام أن يسأل الرعية الحل من أموالهم لأنه سلطان عليهم فإن بدأوه بالحل
جاز له ذلك ، ولا يعمل في حل من حق الله رعيته ، وإن فعل لم يكونوا في حل
وله التوسيع على عماله بإنزال الأضياف وإطعام الجيش من المال الذي لعز الدولة
(وصلح) ذلك الإمام المفقود للدفاع (لذلك) المذكور من إمامة الظهور ،
ويجوز لهم أن يولوا غيره ممن صلح ولو صلح هو أيضاً ، وأما إن لم يصلح لذلك
فلا يولوه .

(وجاز لهم انتظار باقيها) أي باقي الشروط (إن لم تتم) وظاهره أنه
لا يجوز لهم انتظار باقيها فيولوا إماماً للظهور ولو لم تتم شروطه .

ووجه ذلك أن يفعلوا ما قدروا عليه كما أجاز بعض أن يفعلوا في الدنيا
ما استطاعوه من أحكام الظهور ، وأصل ذلك جواز الشراء وتقرير الشراء ،
وليس لهم قوة الإمام ولا شرط الإمامة ، والحجة لذلك قوله ﷺ « إذا أمرتكم بشيء
فأقوا منه ما استطعتم » (١) وقال الله تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (٢) هذا

(١) رواه مسلم .

(٢) سورة التغابن : ١٦ .

• • • • •

ما ظهر لي ، ثم رأيت له لأبي عمار والحمد لله حق حمده على موافقتي له من غير قصد .

والمشهور أنه إذا وجدت شروط الإمامة وجبت وإلا لم تجز ، وجاز الشراء ولم يجب ، ويجوز حمل الجواز في كلام المصنف على مقابل المنع وما ليس بمنوعاً ، صادقاً بالواجب ، فيكون المراد هنا الواجب ، فانتظار باقيها واجب وبغير الواجب ، وليس مراداً ، قال الإمام أبو عمار عبد الكافي رحمه الله : فإن سأل سائل وقال : ما حد ما تجب به الإمامة عندهم ، وما المقدار الذي هو إذا استجمع للمسلمين كان واجباً عليهم أن يولوا ؟ قيل له : إذا كان المسلمون ذوي عدة وقوة في المال والعلم بدين الله وإقامة أمره وحدوده مكتفين بما معهم من المال والعلم لما يأتي عليهم من حوادث الأمور ويفشاهم من متشابه النوازل ، وصاروا مع ذلك بالعدد في النصف لما يليهم من أعدائهم الذين يتقون شوكتهم أي لقوله تعالى : ﴿ الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله ﴾ (١) ، كان الواجب عليهم أن يختاروا من أفاضلهم إماماً يقيم لهم شأن دينهم الذي افترضه عليهم الله ، ويعمل بينهم في الحكومة ، ويقسم بينهم بالسوية لا يألو الله نصيباً ولا لدينه نصراً متبعاً لأثر السلف مقتفياً لأعلام الخلف ، فإذا كان الإمام بما وصفنا من هذه الجال كان الواجب على المسلمين كافة من حاضرم وباديهم وقريبهم وبعيدهم أن يؤدوا له حقوقه التي جعلها الله لأئمة المسلمين على عامتهم من الولاية

(١) سورة الأنفال : ٦٦ .

له والنصر والإجابة في كل ما دعا إليه من أمر الله ، فمن تخلف منهم عن إجابة دعوته أو ضيع من واجب حقه أو تهاون بشيء من طاعته كان عاصياً لله مخالفاً لأمره ، قال الله عز وجل : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (١) فقرن طاعة الأئمة بطاعته عز وجل وبطاعة رسوله — عليه الصلاة والسلام — وقال الله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢) فإن قال : أرأيت إذا كان المسلمون بالحال التي وصفنا من العدة والعدد وغيرهما من الشروط التي عدت كلها ثم هم لم يفعلوا ما ذكرت من عقد الإمامة ؟ قيل له : فإذا كانوا يكونون ميمتين لدين الله مذلين له قادرين على إعزازه ، راضين بالدنية لأنفسهم في دينهم ولن يرضى الله عنهم بأن يميئوا دينه مع القدرة منهم على إحيائه ، قال الله عز وجل : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٣) وهؤلاء قد تركوا أن يتقوا الله مع أنهم قد استطاعوا ، فإن قال : أرأيت إن كان المسلمون بحال دون الحال التي وصفت من القوة مع أنهم على ذلك تكلفوا أمر الإمامة فمقدوما هل كانوا يكونون مطيعين لله في فعلهم لذلك أم لا ؟ قيل له : يكون المسلمون حينئذ يفعلون ما لم يجب عليهم ولم يلزمهم ، قال الله عز وجل : ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ (٤) غير أن وجوب الإمامة يلزمهم بالذي وصفنا من حال القوة في العدة والعدد والمال والعلم ،

(١) تقدم ذكرها .

(٢) تقدم ذكرها .

(٣) تقدم ذكرها .

(٤) سورة البقرة : ١٥٨ .

قال الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ (١) الآية ، وهذا عند العلماء في صدر الإسلام والمسلمون إذا ذاك في عدة قليلة ، فلما أن فتح الله على رسوله وأظهر دينه نقلهم إلى الرخصة والتخفيف ، وقال : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ (٢) الآية .

فإذا كان المسنون لم يقفوا من عدد عدوهم في النصف وليست لهم مقدرة بأمر الإمامة كان أحب الأمور إلى العلماء وأولاهم أن يقيم المسلمون على ما هم عليه من حال الكتمان فكان ذلك واسماً لهم ، إلا إن يجعلوها من حال الشراء ، والشراء من أحب الأمور إلى الله عز وجل وإلى المسلمين إن لم يكونوا يقدرون على الظهور ، غير أن علماء لم يجعلوا حال الشراء الوجوب والفرض كحال الظهور والدولة ، فمن شاء فليشر نفسه ابتغاء مرضاة الله ، ومن شاء قام مكتئباً بين ظهري قومه ، أي وإن لم يبلغ في الكتمان حال أبي عبيدة ، هذه سيرة المسلمين لم ينقم فيها خارجهم من مقيمهم ولا مقيمهم من خارجهم ، وليس الأمر في ذلك على ما ذهب إليه غالبية الخوارج أن المسلمين لا تسعهم الإقامة مع الجبابرة في الكتمان مقصرين أو غير مقصرين ، قال الله عز وجل : ﴿ لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعًا ﴾ (٣) وقد أقام رسول الله ﷺ برهة من الزمان بمكة بعد ما نزل عليه الوحي مكتئباً غير ظاهر اهـ .

(١) تقدم ذكرها .

(٢) تقدم ذكرها .

(٣) سورة البقرة : ٢٧٦ .

.

قال الشيخ يوسف بن ابراهيم : إن العلماء اختلفوا في الخروج على السلاطين
الظلمة على ثلاثة مذاهب فذهبت الأشعرية إلى تحريم الخروج عليهم ، وذهبت
الخوارج إلى وجوب الخروج عنهم على الضعيف والقوي حتى قال قائلهم :

أبا خالد انقر فلست بخالد وما جعل الرحمن عذراً لقاعد
أتزعم أن الخارجى على الهدى وأنت مقيم بين عاص وجاحد

وذهب أصحابنا إلى جواز الأمرين لقوله ﷺ : فعيشوا تحتهم حرائن
فدادين اهـ . لكن الحديث قد يكون دليلاً للأشعرية ، وتقدم أنه إذا أراد
المسلمون عقد هذا الرجل قدموا إليه ستة رجال ، وقيل : خمسة من أفاضلهم
فيبايعونه ثم يبايعه الناس بعدهم ، وإنما البيعة بالصفقة على يده ، وندب أن
يكون قد قطع الشراء قبل الإمامة ، وقيل : يبايعه أولاً من قطع الشراء ثم
يبايعه المسلمون ببيعة الإمامة على طاعة الله ورسوله والأمر والنهي والجهاد
 وإقامة الحق والحدود .

وقد أجمع علماؤنا على أنه ليس للرجل أن يخرج في طلب الجهاد حتى يقضي
ديونه ، واختلفوا إن فجأه القتال ، فقيل : ليس له أن يعرض نفسه له فتذهب
حقوق الناس ، وقيل : يقاتل عن نفسه إذا دمه ، وإن قتل رجولاً أن يتحملها
الله عنه بفضله ، وقيل : إذا كان مال غريمه بقدر ما عنده أوصى إلى من يقضيه
عنه ويخرج مجاهداً ، وقيل : من عليه ديون ولا مال له فعليه أن يجاهد والله
أولى بقضائها عنه .

والمشهور أن من يتولى النصب للإمام ويبايعه أولاً خمسة كما عقد لأبي بكر وعمر وكذا عثمان عقد له عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله والزيبر بن العوام وعلي بن أبي طالب وسعد بن مالك ، وإنما جعلت الشورى ستة وتعقد لواحد ويبقى خمسة ، وهم كالحجة على غيرهم ، وقيل : أقل ما يعقد له اثنان لأن الإمامة لا تصح إلا عن مشورة وتراض من الخاصة وهم الحجة ، وإذا وقع التراضي بواحد فأقل ما يخاطبه اثنان من خيارهم من أهل العلم والمعرفة ، وقيل : إن الإمام لا يحتاج إلى من يعقد له لأن المراد التراضي به ، فإذا وقع التراضي به من الخاصة فهو إمام ولو كان القائم بذلك مبتدئاً ، الدليل إقامة عمر بن الخطاب فإن إمامته باختيار أبي بكر إياه إماماً للناس فرضوا ، فكان الرضى به دون العقد أوجب الصحة بذلك .

وكذلك عمر بن عبد العزيز سلم إليه الأمر بنو مروان إماماً فأظهر التوبة ، وكان عاملاً لهم فرضي به المسلمون فمضت إمامته .

وفي « الضياء » : لا تصح الإمامة إلا برجلين حرين مسلمين تقيين عالمين يتوليان الصفة ، وقال أبو المؤثر : بخمسة فيهم عالم ؛ وعن أبي المؤثر : إنما يثبت له عقد الاثنان برأي جماعة المسلمين ومشورة أهل الدين ، وأما برأيها وحدهما فلا نبصر ذلك ، فإن قيل : لم صار حجة ونحن نراه استبداداً ؟ قلنا : ذلك إذا وقعت في غير موضعها ، فأما فيمن يصلح فلا رد ، وإنما جاز عقد الاثنان لأنها حجة يقطع بها العذر ، وإن اجتمعوا فأفضل ، وإن دعا داع بعد ذلك إلى من هو أفضل فلا يبطل الأول لأنه متأهل ولا تقصير في تقديمه ، وإنما يولييه أعلام البلد المنصوبين للفتيا الذين هم من أهل العدل في النظر والتعديل ، فإذا قدمه اثنان

.

أو أكثر ولم يقطع تنازع من المسلمين فيما يجوز فيه تنازعها وكانا عالمين بما دخلا فيه من عقد الإمامة ومن يجوز لها ثبتت له الإمامة إذا تولى بعضها بعضاً ، وكانا متولين ، وكان عقدهما على ما دان به المسلمون ، وقال غيره : إذا قام بالاثنين قام بالواحد المتأهل للعقد مع تسليم المسلمين له كالولي في التكاح ، بل تثبت برضى الواحد كما تثبت ببيعته .

وسئل ابن محبوب عن قوم أكثر من عشرين أو عشرة آلاف لهم علم بالكتاب والسنة هل يقدمون على عقد الإمامة ؟ قال : إن كانت لهم قوة جاز لهم عقد الإمامة لرجل منهم أمين ثقة فها علموا من حكم الله في الكتاب أو السنة أو الآثار علموا ، وما جهلوا أمسكوا عنه وشاوروا فيه المسلمين من الأمصار ما لم يكونوا خرجوا سائرين في الأرض دعاة مجاهدين ، فلا يخرجوا حتى يكون فيهم من يعلم الكتاب والسنة وآثار المسلمين في قتال عدوهم ، فان خافوا أن يستحوذ عليهم أهل الجور والخلاف اجتمعوا عليهم ودفعوهم عن أرضهم بتقديم رجل منهم إماماً عليهم على ما وصفنا من إمساكهم عن القتال والأحكام في الخروج حتى يكون فيهم من يبصر السنن والخروج والجهاد ، فإن كان الإمام عالماً بذلك وحده أو كان معه عالم واحد خرجوا ، وإن كان إماماً لزم طاعته من غاب ومن حضر ، أهل مصره وغيرهم ، وإذا كان قوم لا تعرف لهم صلابة في الدين ولا نفاذ بصيرة فيه وهم من أهل الدعوة وأرادوا نصب إمام فلا يجوز الدخول معهم في نصبه إلا إن كان هو ومن أراد عقد الإمامة له ذوي ورع وبصيرة ، وإن أقاموه ولا يعرف له ولهم ذلك فقام بأمر الله ، واستقام فله السمع والطاعة .

ويجوز الجهاد مع من أقاموه ما لم يعلم المجاهد أنه تعدى شيئاً من أمر الله ، وقيل : إذا كانت يد أهل العدو على المصر هي العالية جاز عقد الإمامة بصفقة الواحد إذا أدار المسلمون الرأي إليه كما جعل أهل الشورى أمرهم [إلى] عبد الرحمن ابن عوف ، وكما رد الجماعة من أهل عمان حين مات المهنا الأمر إلى محمد بن محبوب فبايع الصلت ، وأما إذا كانت يد الجور هي العالية في المصر فلا تقبل الإمامة إلا على سبيل ما قبل عمر بن عبد العزيز الإمامة ، وإن كانوا فاسقين وهو أن يردم إلى الحق ويميري الحق بينهم .

وكيفية المبايعة أن يقول الإمام : قد بايعتني إماماً على موضع كذا ، يذكر البلدة التي قاموا في نصبه إماماً ، ومن رضي بذلك على طاعة الله وطاعة رسوله والعمل بكتابه وسنة نبيه ﷺ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن تطيعني إذا أمرتك وتنتهي إذا زجرتك وتنصرتني إذا استنصرتك ، وقد أعطيتني صعة عهدك على الوفاء لله بما عاهدتكم ، والصبر عليها لله ، ومقاساة المكاره فيها إلى تمامها ، وأنك للزم نفسك كل ما الله تعالى عليك فيها حقاً واجباً وميثاقاً لازماً وعهداً مؤكداً لا براءة لك منه إلا بالوفاء لله به ، وقد أعطيت الله عهد البيعة على رضئ منك بها بالعزم من قلبك عليها وعلى الاختيار لها طاعة الله [وشهد علي] ملائكته ومن حضر من المسلمين ، أو يقول : قد بايعت فلان بن فلان على طاعة الله وطاعة رسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، وأن عليك له ما على الشراة الصادقين والله شهيد بذلك ، وإن شاء زاد : وعليك أن تطيعه إذا أمرك وتنفر إذا استنفرتك على أن لا تحدث ولا تؤوي محدثاً ، وعليك ما على الشراة الصادقين أو نحو ذلك من الألفاظ ، فان

قال : نعم ، ثبتت عليه البيعة في عنقه ، وإن قال : نعم إن شاء الله فقد انهدمت البيعة فليعدها عليه ثانياً حتى يقول : نعم بلا استثناء ، ولا يجوز أن يتكلم المبايع بما يبايع به من الحق فيقبل عنه الإمام .

وقال أبو محمد يقول : قدّمناك على أنفسنا والمسلمين على أن تحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ على أن تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر ما وجدت إلى ذلك سبيلاً ، وقال قوم : على أن يظهر دين الله الذي تعبد به عباده ويدعو إليه ، ويكتب : هذا ما اجتمع عليه المسلمون لعقد لهم لإمامهم وبيعتهم له ، وهو فلان ابن فلان في يوم كذا نسأل الله تعالى لنا وله العون والتوفيق إنه الهادي إلى أوضح طريق ، وزاد بعض : وإنك تلزم نفسك كل ما لله تعالى حقاً واجباً وميثاقاً لازماً وعهداً مؤكداً لا براءة لك من ذلك . فكله إلا بالوفاء لله تعالى ، وبالمحافظة على حدوده وحقوقه ، وقد أوجب الله عز وجل هذه البيعة من نفسك على رضى بها منك وبالعزم من قلبك عليها وعلى الاختيار لها طاعة لله ، شهد الله وملائكته ومن حضر من المسلمين وكفى بالله شهيداً ، والحمد لله حق حمده ومنتهى أمره وغاية شكره ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم .

ويجوز أقل من ذلك ، وأقل ما يكتفى به في العقدة ؛ المبايعة على طاعة الله وطاعة رسوله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإن زادوا وأوضحوا معاني المسلمين في الإمامة فحسن ، ومن سمع وأطاع ورضي فقد بايع ، وقيل : يقال ألزمنك وأقنناك إماماً على أنفسنا والمسلمين أن تحكم بكتاب الله فينا وسنة نبيه ﷺ ، وبايع موسى بن علي المنهأ بن جعفر على الإمامة على طاعة الله ورسوله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ويكفي أن يبائع على طاعة الله ورسوله ، وذكر بعضهم أن يكتب : هذا كتاب ما اجتمعت عليه الجماعة لعقد إمامة لإمامهم وبيعتهم له ، وهو فلان ابن فلان في يوم كذا من سنة كذا ، إنا نبائعك الله ببيعة صدق ووفاء ولجميع المسلمين على طاعة الله ورسوله والشراء في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإقامة الحق في القريب والبعيد والعدو والولي والضعيف والقوي ، والوفاء بم عهد الله والحكم بكتاب الله قسطاً وعدلاً في عباد الله واتباع سنة نبيه محمد ﷺ والأخذ بأثر أئمة المسلمين والمهدين وقادة التقوى وأنت قد شريت نفسك لله على الجهاد في سبيله وعلى قتال الفئة الباغية وكل فرقة امتنعت عن الحق طاغية بذلك ابتغاء مرضاة الله حتى يقيم الحق أو يلحق بالله غير عاجز ، وعليك ما على الشراء الصادقين الذين أخذ عليهم العهد الوثيق والميثاق الغليظ والشرط الوكيد فيما قلّدتك من أمانة الله وبايعناك عليه من إمامة المسلمين ، وجعلناها لك من السلطان على عباد الله ، كما أوجب الله على نفسه على أتم العدل من القول والعمل والنية ببصيرة وصحة سريرة وإيثار الطاعة وقوة أمانك في الصحة والنصيحة في خاصتك وعامتك والعلم بما تأتي وتتقي ، والرفق والأناة وترك العجلة في الأمر إذا نزل حتى تعرف عدله من جوره ، وتنزل كل امرئ حيث أنزل نفسه على قدر استحقاقه في حكم المسلمين وحسن الخلق وشدة الورع وبعده الطمع ، وإنفاذ العزيمة وإمضاء الأحكام ، والقيام بشرائع الإسلام ، وإيثار الصفح ، وبعده الغضب ، وسعة الصدر والحلم ، ومحبة الحق وأهله ، وبغض الباطل وأهله ، والتواضع لله في غير ضعف ، والخشوع له من غير ذل ، ومزاولة العجز والكبر ، وإماتة الحقد والحمية ، وقبول النصيحة ، ومشاورة ذوي العلم ، وعليك أداء ما فُرض عليك بتمامه ، والإنهاء عما نهى عنه بكليته ، والمراقبة لله والخوف منه وشدة

الحذر لو عيده والتمسك بحبله والرجاء لفضله والتوبة لله تعالى من جميع الذنوب والخطايا والأهبة للقاء الله تعالى والاستعداد للموت وما بعده ، والتزود من طاعة الله في آناء الليل وأطراف النهار ، والعلاية والإسرار ، وتبيين الحق وتقويته وتسفيه الباطل وتنقيصه ، وترك المداينة والصبر على أداء الحق فيما سرّ وساء وأضحك وأبكى وأفقر وأغنى وأمات وأحى ، هذه شروطنا عليك فروضها واجبة عليك ونوافلها لك العمل بها ، فإذا قال : قد قبلت هذا كله فقل له وكفك بكفه بصفقةبيعة الإمامة ، وذلك بحضرة العلماء الثقات فيتقدم أفضلهم فيمده يديه ببايعه وهي اليمنى فيمسكها الإمام بيمينه فيقول : قد بايعتك الله ورسوله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله فيقول الإمام : نعم ، ثم يفعل ذلك الثاني والثالث وما كثر فهو أفضل ، ثم تجعل الكفة في رأسه والخاتم في يده وينصب العكس بحذائه .

ثم يقوم الخطيب بحمد الله ويشني عليه ويصلي على النبي ﷺ ثم يذكر أمر الإمام بالعقد عليه والحث على البيعة ثم يبايعه سائر الناس ويكبر في سائر أوقاته ويكثر التكبير والتحميد بعد صلاة الفرائض ، فيقول : لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد ثلاث مرات ، ثم يقول : لا حكم إلا لله ولا طاعة لمن عصى الله ، لا حكم إلا لله ولا حكم لمن لم يحكم بما أنزل الله ، لا حكم إلا لله حياً ومواتاً ولأولياء الله ، لا حكم إلا لله خلفاً وفراقاً لأعداء الله ، لا حكم إلا لله ولا حول ولا قوة إلا بالله ، لا حكم إلا لله والصلاة عليك يا رسول الله ، ثم يقول ثلاثاً : لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد ثم يقطع التكبير .

وفي « أثر » : لا بيعة إلا بصفقة أيديهم على يده بصحة القلوب وسلامة

الصدور وأخذ العهد الوثيق ، يقولون : أما بعد فإننا نبايعك الله ببيعة صدق ووفاء لنا ولجميع المسلمين على طاعة الله ورسوله والحكم بكتاب الله قسطاً وعدلاً في عباده وسنة نبيه واتباع آثار أئمة الهدى قبلك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيله ، وقتال الفئة الباغية وكل فرقة امتنعت عن الحق طاغية ، وإقامة الحق في القوي والضعيف والشريف والحبيب والبغض والرفيع والخفيض ، وإن زاد الشراء على ذلك قال : وإنك شريت نفسك لله على الجهاد في سبيل الله ، تجاهد كل فرقة امتنعت عن الحق حتى تقيء إلى أمر الله وتدعو إلى دينه وتوالي فيه وتنتهي عن الباطل وتعادي فيه ، وإن عليك جميع ما على أئمة العدل من قبلك ، ولك علينا إذا وفيت بيعتك إجابتك إذا دعوتنا ، والطاعة إذا أمرتنا والنصر إذا استنصرتنا ، ولا عذر لك ولا لنا إلا القيام بذلك ، فإذا قال : نعم ثبتت إمامته ووجبت طاعته .

وبيعة الدفاع كذلك إلا الشراء فلا يذكر ، وذكروا أن موسى بن علي بايع المنأ على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله لأنه كان شارباً ، وذكروا أنبيعة راشد بن سعيد : الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين .

وجاز تحليف من خيف غدره في البيعة بالطلاق والعق والحج وغيره ، وهو يمين يجبر الإمام عليها مريد البيعة إذا خيف منه وهي لإعزاز دينه ، ويجبر الناس على البيعة بيمين وحبس ، وليس عليهم أن يبايعوا بأيديهم فكل من سمع وأطاع فقد بايع ، ومن عصى أجبر ، ولا جبر على الشراء .

واختلفوا في مبايعة النبي ﷺ للنساء ، فقول بايعن بيده وعليها ثوب ، وقول : أنه جيء بطست وصب فيه ماء فأدخل يده فيه وأمر النساء أن يدخلن أيديهن فيه ، وقالت عائشة - رضي الله عنها - ما بايع امرأة قط إلا بالآية ، فإذا أخذ عليها قال : اذهبي فقد بايعتك .

واليمين التي يحلف بها الإمام : والله إنك تخرج مع الإمام فلان بن فلان على الحق إذا أراد ذلك منك ، ولا تخالف له أمراً يلزمك له عند الله تعالى إلا من عذر ، ولا تغدر به ولا تقسه ولا تأمر بفسقه ولا تأمر بظلمه ولا تعين أحداً بالباطل عليه ولا تكتمه أمراً ، ولا تقدر في دولة المسلمين بفساد ولا تسعى لها بعناد ، فإن فعلت ذلك أو شيئاً منه متممداً فكل امرأة لك هي طالق ثلاثاً ، وكلما فانت منك بطلاق أو غيره ثم راجعتها في العدة أو بعدها بتزويج فهي يوم تتزوج بها طالق ثلاثاً ، وعليك الله خمسون حجة ، وثلاث ما تملكه صدقة ، وعبيدك أحرار لوجه الله إن حنثت في يمينك هذه .

وروي أن النبي ﷺ قال لمن أراد أن يبايعوه من أهل المدينة في موسم الحج قبل الهجرة في المرة الأولى : تمنعون ظهري حتى أبلغ رسالة ربي ، وفي العام المقبل بايعوه على مثلبيعة النساء التي نزلت بعد ذلك عند فتح مكة ، وهي أن لا يشركوا بالله شيئاً ولا يسرقوا ولا يزنوا ولا يقتلوا أولادهم ولا يأتوا ببهتان يفترونه بين أيديهم وأرجلهم ، ولا يعصوه في معروف ، والسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره ، ونرضى ولو فضل علينا أحداً ، وأن لا تنازع الأمر أهله ، وأن نقول بالحق حيث كنا لا نخاف في الله لومة لائم ، قال ﷺ : إن وفيتكم الجنة ومن غشي من ذلك شيئاً أي أخفاه كان أمره إلى الله إن شاء

عذبه وإن شاء عفا عنه ، وبايعوه في العمام الثالث على أن يمنعوه مما يمنعون منه نساءهم وأبناءهم وعلى حرب الأحمر والأسود ، وأول من ضرب على يده الشريفة في هذه البيعة البراء بن معرور ، وقيل : أبو الهيثم ، وقيل : أسعد بن زرارة .

قال أبو عبيدة عن جابر بن زيد : سمعت عن عبادة بن الصامت : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر ، والمكره والمنشط ، ولا ننازع الأمر أهله ، وأن نقول الحق ونقوم به حيثما كنا ولا نخاف في الله لومة لائم ، وعن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عمر : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ، ويقول فيما استطعتم ، قال جابر : وسمعت من الصحابة من يقول : بايعهم على أن لا يفروا .

وللإمام أن يقبل الإمامة من غير ما يتولاه مثل أن تعقد العلماء والصالحون رجاء أن يقوم بأمر الله فتعقد له الإمامة ، وذكر بعض أنه إن عقدوا أهل الولاية وأهل البراءة ولم يعلم من سبق فإن إمامته موقوفة إلى أن يتبين ، وقيل : لا توقف لأن أهل الولاية قد عقدوها إما أولاً وإما آخراً ، وإما مع أهل البراءة في وقت واحد ، وأيضاً قد وقع الرضى به مع مطلق حصول أهل الولاية لها ، قال أبو الحسن : هذا خطأ لا يتولى إلا من قدمه المسلمون أو يقع التسليم والرضى قيل : فإن عقدوا أهل البراءة وقبلها منهم برىء منه ومنهم ، وإن عقد له أهل الوقوف وقف له فيه وفي إقامته إلى أن يتبين حاله في العدل أو يرضى به الجميع بلا نزاع ، ولزمه أن يخبرهم ، قال أبو الحسن : قد أخطأ من أجاز إمامة من لم يعلم من قدمه إلا أن يتفق أهل مصر على صحة أحكامه . وزعم بعض المشاركة على قاعدتهم في الوقوف عن المتولى إذا فعل ما لا يعلم ما يوصله إليه أنه إن لم يعلم من

.

بدأ له العقد متولون أو مُتَبَرِّأ منهم أنه يوقف فيه وفي المتولين ، وإن لم يعلم أعقد له المسلمون أو غيرهم من أهل البراءة ؟ فالمسلمون في ولايتهم ، والإمام فرع من قدمه ولا يصلح الفرع مع فساد الأصل ، وهو أهل البراءة الذين قدموه وقيل : إن راشداً أعقد له الحسن بن سعيد وعباس بن عزان وهما من لا يبصر الولاية والبراءة .

قال أبو سعيد في الإمام : إذا بايعه من لا يثبت عقده وأراد بعض المسلمين أن يدخل معه في شيء أنه يثبت أمر الإمام ويبايعه من أراد ذلك في السر ويكون معه بمنزلة الإمام ، ولا يضره عقد الأولين ، وإذا صح أن أولياءك عقدوا الإمامة لمن لا تعرف حاله فعليك ولايته ، وإن عقدوا لمن لا ولاية له وهم ممن يعرف من يتأهل للإمامة ثبتت ولايته وإمامته لأنهم مأمونون ، ويوقف عن إمامة من لا يعلم من قدمه أمتولى أم لا حتى يعلم حاله وصحة إمامته ، ومن قال : لا بد من إمامة برئة أو فاجرة فهو قول لا يلتفت إليه وهو غلط من قائله ، فإن قال : إن طاعة الجبارة جائزة فهو أعظم خطأ لأنه لا طاعة في معصية ، وإن قال : نطيعه في عبادة وما ليس بمعصية قلنا هذا في نفسه جائز ، لكن لا يجوز أن تكلف إمامته فيلزمك كل ما فعل من ذنب ، فإن قيل : لا يجوز إلا شهادة العدول وجائز حكم غير العدول ، قلنا : لا يؤمن على العدل ، وإذا كان الشاهد لا يكون إلا عدلاً ؛ فالحاكم أولى لأن الحكم داخل في السماء أو الأموال بالإثبات أو النصر والنزع والإعطاء ، وقال الله تعالى : ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ (١) ولم يعلم في السنة أن النبي ﷺ أجاز حكم غير العدول ، وقيل : في

(١) سورة المائدة : ٩٥ .

.

إمام متأهل للإمامة عقدها الفساق ولم يغير عليها المسلمون أنه ثبتت إمامته ، وكذا إن لم تعرف حاله فظهر عدله وليس لهم عزله ، وقد صحت إمامة عمر بن عبد العزيز ولم يقدمه المسلمون بل قومه ، ولكن سلم الجميع له ورضوا بإمامته إذ ظهر عدله فالإمامة تنعقد بتسليم المؤمنين ورضاهم ، بل التسليم أكبر من المقدمة ، فإن رضيت الخاصة كان إماماً كما في أبي بكر وعمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

وفي « الأثر » : لا يتولى بمجرد الإمامة إلا من عقد له علماء المسلمين ، وصحت إمامة عمر بن عبد العزيز لصحة سيرته ، ولم يتولاه المسلمون لأنه لم يقدموه فيما قيل ، والمشهور أنهم لم يتولوه لأنه لم يتبرأ من عثمان ، وقيل : لأنه لم يظهر براءته وقد تبرأ منه .

ويقوم الإمام مؤذناً في أوقات الصلاة ، ويحضر باب الدار يؤذنه في الصلاة ويخرج الإمام من داره ومعه جماعة الرجال يمشون بين يديه قد قلدوا سيوفهم على عواتقهم والمكبر يكبر بهم تكبيراً حتى يصل إلى المسجد أو المصلى ويقطع التكبير ، ويقوم كاتباً بين يديه في كل وقت من الأوقات يحسن الكتابة فصيح يعتبر من عنده العبارة ولا يكون إلا ثقة مأموناً على سره ، ويحتاج إلى خطيب يتكلم على رأسه يحسن الكلام في خير القول ويشهر ذلك ، ويقولون : قد بايعنا الإمام فلان بن فلان على طاعة الله ورسوله ، والسلطان مخاطب بتقديم الإمام وكذا المسلمون ومما يؤمر به الإمام بعد الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على رسوله ﷺ خيفة الله سرّاً وجهرّاً ومراقبته قولاً وفعلًا ، والعمل لله بما ساء وسر ، وتقديمه أمره فيما نفع وضر ، وأن يلقى زينة الدنيا

• • • • •

بوجه المعرض عنها ، ويصحبها صحبة المتزود منها غير راكن إليها ولا معول عليها ، وإذا رأى غناه ذكر فقره إلى الله ، وإذا رأى عزه ذكر ذله لله ، وإذا أعجبه قدرته ذكر عجزه عن أيسر ما يصلحه ، وإذا استغزته البطشة ذكر أنه مسؤول عما اجتزمه ، وأن يتفقد هواه وسهوته غدواً ورواحاً ، ويروض نفسه على عصيانها ويديرها على أخلاقها ويحتس من حباثلها ولطيف مكائدها ، وأن يبدأ أولاً بإصلاح نفسه ويموّد نفسه الصدق وجوارحه الكف عن المحارم ، وأن يرعى أهل عمله عيناً بنظره بمواضع الصلاح ويشملهم باهتمامه ، ويسوي بينهم بأحكامه حتى يصل إلى بعيدهم من الحق مثل ما يصل إلى القريب ، وينال الصغير مثل ما ينال الكبير ، وأن ياتم في أموره بالقرآن ويستضيء بما فيه من البيان ، ولا يورد ولا يصدر إلا به ولا ينقض ولا يبرم إلا به فإنه الحجة الواضحة والمحنة اللائحة ، فإذا جعله نصب عينيه وأقامه تلقاء وجهه حمله على نهج السداد وسلك به سبيل الرشاد ، وأن يحافظ على الصلوات ومواقبتها ولا يفكر إذا حضر وقتها في غيرها ويفرغ لها قلبه ويصرف إليها خاطره ، ويناجي فيها ربه ضارعاً ويسأله العفو خاشعاً ، وأن يوصي عماله بحضور المساجد الجامعة في الأوقات التي يجب فيها السعي إلى ذكر الله بصدور منسرحة وآمال في رحمة الله منفسحة ، وأن يقيموا الدعوة على سائر المنابر وأن يحسن السيرة في أهل طاعته وأوليائه وخدمه ، ويستديم طاعتهم ونصحهم ويثيب محسنهم على الإحسان ويتعمد إلى مسيئتهم بالعفو والغفران ، ويشاور منهم ذوي الستر والدراية وأهل العلم والتجربة ، فإن الشورى لقاح المعرفة ، والاستبداد داعي الندامة ، وأن يوكل بالطرقات من يحفظها ليلاً ونهاراً وسهلاً وجبلاً وبراً وبحراً ويقلد عليهم أهل النجدة والبسالة وذوي الشدة من أهل العدالة ، وأن

• • • • •

يتتبع أو كار أهل الرب ويشردم عنها ومكان أهل العيب ويبعدم عنها ،
وأن يتخذ من القضاة من فقه في الأحكام وعرف الحلال والحرام وجع الفضل
في عقله والتمام في رعيته والكفال في مروءته والعدل في سيرته ، وأن يسيروا
بالمشروح من فرض ونقل ويعملوا بالعدل في قول أو فعل ولا يترموا ، أمن
المجتازين مؤنة ولا يحملوا به ثقلاً ولا كلفة ليؤمن السبيل ويحصى المسالك ويصلح
لرعية المتاجر ويستقيم لها أسباب المعاش ، وتكون الطرق مضبوطة والأموال
محفوظة والله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين .

وأن يحود على كل من يكفيه ويلزم الحجة فيما يوليّه فإن علم من أحد يدأ على شيء
من أموال الناس بغير حق أمضى عليه ما يوجب جرمه ، فإن في عقاب المسيء
استصلاحاً له ، ويأمر المال بترك المحاباة والمراقبة والإعراض عن المسألة
والشفاعة بالشدة على أهل الرب حق لا يظهر منكر ولا يوقف على فاحشة
ويحتنب الشدة التي تخرج إلى العنف واللين الذي يؤدي إلى الضعف ، ويتبع في
سيرته مع الرعية سبيلاً واسطاً فإذا وجدوا من هو أهل لذلك نظروا أيضاً إن
كانوا يمدون قضاة يحكون بالحق بين الناس في أبدانهم وأموالهم بغير جهل ،
ولا رأي شاذ ، ويمدون وزارة للإمام بمن لا يأخذ الرشا ولا يقبل الهدايا لأنها
رشوة خفية ، ولا يعملون بالجهل في أحكام السنن ويحفظون السير ومواقيت
الصلاة وجميع ما يقوم به الدين ، ويكون هؤلاء كلهم للإمام أعواناً ما أطاع الله
ورسوله وأقام الحدود وتابذ أهل الشرك وشحن الثغور بالمرابطين وأذلّ النفاق
وأهله وقع أهل الظلم وأخذ على أيدي السفهاء وقهر أهل الباطل وبأشرف الأمور
بنفسه وأتقنها ، ونصح للأئمة وتفقد ما يجب لله عليه واستعمل الأخيار وأمرهم

• • • • •

بتقوى الله وحسن السيرة في الناس والتواضع لكبيرهم ورحم صغيرهم ، وزهد في الدنيا ورغب في الآخرة ، وأقام المؤذنين لجميع الصلوات وعمر المساجد بتلاوة القرآن ، وذكر الله في كل مدينة أو قرية أو حي ، ويأمر بالمسارعة إلى طاعة الله .

وينبغي للإمام أن يشاور أهل الرأي في الدين فيما يخصه من المهم من أمر رعيته تأسيساً برسول الله ﷺ مع أنه أكمل أصحابه رأياً وعقلاً ودراية فإذا اجتمع الإمام وجماعة على شيء كان أصح من رأيه وحده ، وقد شاور ﷺ أبا بكر وعمر في أسارى بدر فاختلفا عليه فقال إلى رأي أبي بكر فعاتبه الله على أخذ الفداء ، فقال جل ذكره : ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ﴾ (١) أو شاور أصحابه حين أراد نزولاً نحو بدر ، فقال له رجل من الأنصار : يا رسول الله هذا منزل أمرك الله بنزوله أو هو الرأي والمكيدة عندك ؟ قال : لا ، هو الرأي والمكيدة ، فأشار إليه أن ينزل على الماء فقبل منه ﷺ ، وأمرهم لما اجتمع الأحزاب بمصالحة عُيَيْنَةَ بنِ حِصْنِ الفزاربي على بعض الثمار فقال سعد بن معاذ : هذا شيء أمرت به فلا يجوز لنا خلافه أو شيء تراه صالحاً ، فقال : بل رأي رأيته قال : يا رسول الله فإن عُيَيْنَةَ لم يطمع في شيء من ثمارنا في الجاهلية فكيف وقد أعزنا الله بك ، وقد جعل عمر الشورى بين ستة في إقامة الإمام وفيه دلالة على إقامة إمام بعد مشورة .

(١) سورة الأنفال : ٦٨ .

• • • • •

ولا يكره للإمام أن يتخذ حاجباً لأن برقان كان حاجباً لعمر، والحسن كان حاجباً لعثمان، وقنبراً كان حاجب علي، وقد كان حجاب لرسول الله ﷺ حتى نزل عليه الأمان من الله عز وجل، فقال: انصرفوا فقد عصمني الله، ويحتشد في جميع المصالح فتدعوه الحاجة إليه أن مما اكمل حاجة قوماً، ولا يذبح أحد فرماً يدخله عليه غادر، وقد زياد لحاجبه: يا عجلان قد عزلت عن الإعراض عن أربع: طارق الليل جاء بخير أو شر، ورسول صاحب الثغر، فإن تأخر ساعة بطل عمل سنة، وهذا المنادي بالصلاة، وصاحب الطعام فإن الطعام إذا أعيد عليه التسخين فسد، قال أزدشير لابنه: يا بني إن الملك والدين أخوان توأمان لا غنى لأحدهما عن الآخر، فالدين أس والملك حارس، وما لم يكن له أس فهدم، وما لم يكن له حارس فضائع، أي بني اجعل مرتبتك مع أهل المراتب، وعطيتك لأهل الجهاد، وسيرتك لأهل الدين، وسرك لمن عناء ما عناك من أهل العقل، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أشركه الله في سلطانه فجار في حكه»، (١)، وكان يقال: من طلب الرياسة صبر على مضض السياسة، وقال الوليد بن عبد الملك لابيه: ما السياسة؟ قال: هيئة الخاصة مع صدق محبتها، واقتياد قلوب العامة بالإنصاف لها، واحتمال هفوات الصنائع.

وقال بُزُرْجُمِهْر: عاملوا أحرار الناس بمحض المودة، وعاملوا العامة بالرغبة والرهبة، وعاملوا السفلة بالخافة صراحاً.

(١) رواه أبو داود والبيهقي.

وأُتي الإسكندر بليص فأمّر بصلبه ، فقال : أيها الملك تلصصت وأنا كاره ، قال : تصلب وأنت أشد كراهة ، وقال عمرو بن العاص لمعاوية : لا تكن لشيء من أمور رعيّتك أشد تفقداً منك لحاجة الكرم أن تعمل في شدة ، ولطفيان اللثم أن تعمل في قعته ، واستوحش من الكرم الجائع ومن اللثم الشبعان ، فإن الكرم يصول إذا جاع ، واللثم يصول إذا شبع .

ولما ولّى زياد بن أبيه سعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس إني رأيت خـلاً ثلاثاً بذلت لكم فيهن النصيحة ، رأيت إعظام ذوي الشرف وإجلال أهل العلم وتوقير ذوي الأسنان ، وإني أعاهد [الله] أن لا يأتيني شريف بوضيع لم يعرف له شرفه على ضعفته إلا عاقبته ، ولا يأتيني كهل بمحدث لم يعرف له سنه إلا عاقبته ولا يأتيني عالم يجاهل ردة عليه شيئاً في علمه ليهجنه عليه إلا عاقبته ، فإنما الناس بأعلامهم وعلمائهم وأشرفهم وذوي أسنانهم وتمثل :

تبقى الأمور بأهل الرأي ماصلحت فإن قولوا فبالأوغاد تنقاد
لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهّاهم سادوا

قالت أم جيعونة ملك طخارستان لنصر بن سنان الليثي : ينبغي للأمير أن يكون له ستة أشياء : وزير يثق به ويفشي إليه سره ، وحصن يلجأ إليه إذا فزع إليه أنجاه - تعني فرساً - وسيف إذا نازله الأقران لم يخنه ، وذخيرة خفيفة الحمل إذا نابته نائبة أخذها ، وامرأة إذا دخل إليها أذهبت همه ، وطباخ إذا لم يشته الطعام صنع له ما يشتهيه ، ويقال : مهما كان في الملك من شيء فلا ينبغي أن يكون فيه خمس خصال ، لا ينبغي أن يكون كذاباً ، فإنه إذا كان كذاباً

• • • • •

فوعد خيراً لم يُرج، وإن وعد بشر لم يُخف، ولا ينبغي أن يكون بخيلاً فإنه إذا كان بخيلاً لم يناصحه أحد، ولا تصلح الولاية إلا بالمتابعة، ولا ينبغي أن يكون حديداً فإنه إذا كان حديداً أهلك الرعية، ولا ينبغي أن يكون حسوداً، فإنه إذا كان حسوداً لم يشرف أحداً، ولا يصلح الناس إلا على أشرفهم، ولا ينبغي أن يكون جباناً، فإنه إذا كان جباناً اجترأ عليه كل عدو وضاعت ثغوره، وقال مالك لكاتبه: اكتم السر واصدق الحديث واجتهد في النصيحة واحترس بالحذر، فإن لك عندي أن لا أعجل بك حتى أتأني لك، ولا أقبل عليك قولاً حتى أستيقن، ولا أطعم فيك فأغتالك، واعلم أنك بمنزلة ربيعة فلا تخطيها وكل مملكة فلا تستتر لها، وقارب الناس محاملة على نفسك وباعدهم مساحمة عن عدوك، وتعتف صوناً لمروءتك، وصف نفسك صفو الدرة الصافية، وأخلصها خلاص الفضة البيضاء، وعابنها معاينة الحذر المشفق، وحصنها بحصن المدينة المنيع، هذب أمورك ثم إلقي بها، وأحكم لسانك ثم راجعني به، وإذا فكرت فلا تعجل ولا تستعن بالفضول فإنها علاوة على الكفاية، ولا تقصرن على التحقيق فإنها هجنة بالمقالة، ولا تلبس كلاماً بكلام.

وسئل ملك من ملوك الفرس: ما شيء يميز به السلطان؟ قال: الطاعة؟ قال: ما سبب الطاعة؟ قال: تودد الخاصة والمعدل على العامة، قيل: فما صلاح الملك؟ قال: الرفق بالرعية وأخذ الحق منهم في غير مشقة وأدائه إليهم في أوانه، وسد الفروج، وأمن السبيل، وإنصاف المظلوم من الظالم، وأن تحرض القوي على الضعيف، قيل: فما صلاح الملك؟ قال: وزرائه وأعوانه فإنهم إن

ولا يؤم وإن لدفاع ذو كبيرة ولا عبد أو طفل أو امرأة ولورني
 ، منهم

صلحوا صلح ، وإن فسدوا فسد ، قيل : فأبي خصلة تكون في الملك أنفع له ؟
 قال : صدق النية .

وسأل بعض الملوك ملكاً بلغ مبلغاً عظيماً ، ما الذي بلغك ؟ فكتب إليه ؟
 . إنني لم أهزل في أمر ولا نهى ولا وعد ولا وعيد ، واستكفيت على الكفاية ،
 وأودعت القلوب هيبة لم يشنها مُقتٌ ووداً لم يشنه كذب ، ومنعت الفضول ؛
 قيل : لما أراد الإسكندر الخروج إلى أقصى الأراضي ، قال لأرسططاليس :
 أخرج معي ، قال : قد نحل جسمي وضعفت عن الحركة فلا ترعجني ، قال :
 فأوصني في عمالي خاصة ، قال : انظر من كان له عبيد وأحسن سياستهم فولته
 الجند ، ومن كانت له ضيعة فأحسن تدبيرها فولته الخراج ، والله أعلم .

(ولا يؤم) بالبناء للمفعول ، أي لا يُجمل إماماً (وإن لدفاع ذو كبيرة)
 لأنه لا يؤمن على دين الله عز وجل . وآيات وجوب طاعة أولي الأمر وأحاديثه
 أدلة على أنه لا يجمل ذو كبيرة إماماً لأنه قد يأمر بما لا يعرف المأمور أنه باطل
 وقد يأمر بما هو معصية لا يدرك أحد كونها معصية بالعلم فلا يجمل خائن أميناً
 على دين الله إلا إن تاب وظهر صلاحه (ولا عبد أو طفل أو امرأة ولورني
 يُمنهم) ، أي يُمن ذي كبيرة وطفل وعبد وامرأة في الرأي وسياسة أمر الحرب
 والظفر بالمدو [فالعبد] لا يملك أمر نفسه كما قال الله عز وجل : ﴿ عبداً مملوكاً
 لا يقدر على شيء ﴾ (١) ، ولو أذن له سيده لأن نقصه باقي مع الإذن أيضاً إذ لم

(١) تقدم ذكرها .

ولا تلزموا حقوقهم إن ولّوا ، وجوّزت طاعة ذي كبيرة

يكن الجواز الذي هو فيه بإذن سيده ، وأيضاً فتراه لو باعه أو وهبه أو فعل فيه فعلاً لم يجد أحد رده ، وأيضاً فإنه مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لأُمور المسلمين ، ولو تفرغ وتركه لذلك لكان ربما يأمره أو ينهيه فلا يجدُ بدأً على طاعته ، ولأنه ناقص في العيون فربما استخفوا به وخذلوه أو عابوه فيعصى ، وقد ورد في الحديث ردّه في النكاح فكيف لا يرد في الإمامة ، والمرأة ناقصة عقل ودين ، كما في الحديث ، ولن يفلح قوم أمّروا امرأة ، كما ورد حديث في قوم فلا تناسب الإمامة ، ولأنها ناقصة في العيون أيضاً ، والطفل ناقص عقل ، وربما علم أنه غير مكلف فيفعل ما هو حرام في حق غيره كخلافه لان الإسلام ، ولأن الإمامة واجبة على المؤمنين وعلى الإمام . والطفل لا يجب عليه شيء فلا ترفع إمامته الفرض عن غيره (ولا تلزموا حقوقهم إن ولّوا) وليسوا بولاة ، ولو ولّوا ، ولكن إذا ظهرت مصلحة في قول أحد أو فعله اتبع .

(وجوّزت طاعة ذي كبيرة) في الدفاع إذا أمر بما هو مصلحة ولا معصية فيه ، يعني أن بعض العلماء قال : لا يعمل ذو الكبيرة إماماً في الدفاع ، لكن إن جعل فهو إمام تجب طاعته كما ورد في شأن الصلاة : صلوا خلف كل بار وفاجر ، وعلى كل بار وفاجر ، وكما ورد : أطيعوم ما لم ينمؤكم الصلوات الخمس ، وكما ورد : أطع الأمير وإن ضربك أو حرمك أو ظلمك ، أي أطعهُ فيما هو غير إثم بما هو طاعة أو مصلحة للعامة ، ويجوز لمن لم يوله أن يطيعه .

وروي عن الشيخ أبي سليمان داود بن أبي يوسف أنه دعا أبا الربيع سليمان بن يخلف سنة قدومه وأرجلان زائراً فقال : يا سليمان هنا مسألة أذكركما وأتم أهل

وإن مات أو نزع نفسه أو هرب حين نشبت الحرب ، وتوا
غيره إن أمكن لهم ، وإلا قاتلوا ، ولا ينزع ويولى الأفضل
إن أتاهم ،

طرابلس لا تريدون الرخص ، فقال : ما هي يا شيخ ؟ قال : فرخص للناس أن
يحملوا الرجل من أهل الجملة إماماً دافعاً وقاضياً وخليفة لليتامى .

(وإن مات) إمام الدفاع (أو نزع نفسه أو هرب حين نشبت الحرب
وتوا غيره) إماماً للدفاع (إن أمكن لهم) أن يولوا في تلك الحال لأنهم لم
يصلوا إلى الانتفاع به لموته أو هروبه أو نزع نفسه (وإلا قاتلوا) كذلك بلا
إمام دفاع .

(ولا ينزع) إمام الدفاع من إمامة لدفاع (ويولى) بالنصب بأن
مضرة بعد « الواو » التي بمعنى مع الواقعة في سياق النهي أو النفي الذي بمعنى
النهي ، أو النفي الحقيقي الذي هو بمعنى قولك : ليس في أمر الشرع أن ينزع
ويولى الأفضل ، أو بالرفع على أن لا نافية نفياً حقيقياً أو نفياً بمعنى النهي ، وعلى
تقدير « لا ، أيضاً ، أي ولا يولى ، وإنما جاز النصب مع أن المعنى يفهم أن
النزع بلا تولية للأفضل جائز مع أنه ليس كذلك ، لأن هذا لا يمنع النصب ، إذ لم
يكن ذلك مراداً ، فإن المراد لا ينزع فضلاً عن أن يولى الأفضل ، أو جاء ذلك
مقابلاً لما قد يتوهم أنه ينزع للأفضل فقال : إن ذلك لا يصلح ، فكأنه قال :
لا يصلح ولا يجوز ما يتوهم جوازه أو وجوبه من أنه ينزع إمام الدفاع ويولى
(الأفضل) على الدفاع (إن أتاهم) لأن ذلك يؤدي إلى الفتنة والحقد واختلاف

ولكن يؤمر بالعمل بأمره ونهيه بلا وجوب عليه ، ويولى غيره إن جن أو أتى كبيراً أو فر إلى العدو لا إن جن أو دهش أو تحير أو ثقل عنه القتال وترك الأمر والنهي ، بل يمشون على قتالهم ،

الكلمة والخذلان في حالة هي أشد احتياجاً إلى خلاف ذلك ، ولأنه يجوز تقديم المفضول مع وجود الفاضل فكيف ينزع لحدوث الفاضل بعد أخذه رسم الإمامة وزمامها (ولكن يؤمر) إمام الدفاع (بالعمل بأمره) ، أي بأمر الأفضل الذي جاء (ونهيه بلا وجوب عليه) فإن لم يعمل بأمره أو نهيه فلا شيء عليه ولا يتبرأ منه لأنه هو الإمام لذلك الأفضل ، إلا أنه إذا ظهر الصواب مع أحد وجب القبول منه فلا يبرأ من ذلك الإمام حتى يتيقنوا أن ما قال له صواب وأنه عدل عن الصواب عمداً ، كهوى وحسد وخذلان فإنه يبرأ منه وتزول إمامته .

(ويولى غيره إن جن أو أتى كبيراً أو فر إلى العدو) أو أسر أو صمّ أو خرّس أو عمي ، وقيل : لا إن أصم لأنه يمكن أن ينصح لهم بمقاتلته بكلام بلا سماع له منهم ، وهم يسمعون له ، أو عمي لأنه يسمع ويحيب فينصح لهم ، ولا إن خرّس وكان يفهم عنهم ويفهمون عنه بالإشارة ، وهو أيضاً يقاتل .

و (لا) ينزع (إن جن أو دهش) فتر قلبه وأعضاؤه ، (أو تحير) تردد ولا يصل إلى ما يفعل أو يقول (أو ثقل عنه القتال وترك الأمر والنهي) لأنه مع ذلك كله حاضر عاقل غير محدث ، فهو كالإمام العدل الذي كبر سنه وضعف لا ينزع (بل يمشون على قتالهم) ويتركونه وجنته أو دهشه أو تحيره أو ثقل القتال عنه إما لضعف قلبه وهو أول الجبن فهو طرف منه ، أو حدوث ضعف

وقيل : يترك ويولى غيره

لأعضائه أو فشل لتعب أو حدث أصابه أو ضربة ، أو لجُبْن أو لِكِبَر بأن
ولتوه ولم يعلموه كثيراً أو علموا ، لكن علموا أنه يصل ذلك أو لعب فيه لم
يعلموا به ، أو علموه ، لكن لم يعلموا أنه يفجأه في تلك الحال ، ولا يحوز له هو
إذا علم من نفسه مانعاً من القيام بإمامة الدقاع أن يقبلها إلا إن ظن أنه يفرغ
قبل أن يحضره مانعه ، وإن جبن أو دهش أو تحير أو ثقل عنه القتال ولكنه
بأمر وينهى ويسوس فلا ينزع .

(وقيل : يترك ويولى غيره) ممن يقوم بما جعل له لأنه ليس فيه كل ما جعل
له من قتال وسياسة واجتهاد ، ولو بقي بعض ذلك ، ولا سيما إن لم يبق شيء من
ذلك كائناً ما كان ، وكأنه معدوم ، ومن أوجب طاعة إمام ولي وهو ذو كبيرة
فلا ينزع من أحدث كبيرة بعد جعله إماماً للدقاع من باب أولى إلا إن أحدثها فيما
يؤول إلى خذلان المسلمين فإنه ينزع إجماعاً ، ولا يحوز لإمام الدقاع أو غيره
نزع نفسه ما وجد لنفسه قياماً ، ولا ينزعه إلا حدث أو جنون أو نحوهما على
ما مرّ آنفاً ، وإن مات الإمام العدل أو نزع كما يحوز أقيم الآخر في ذلك
الموضع ، قال عزان بن الصقر : يقيم الإمام حيث مات الإمام وكان في
المسكر ، وإن أقيم في غير المسكر لم تثبت إمامته ، وقيل : تثبت ، قال :
ولا يُتَظَر بها غائب .

وجاءت الآثار : عن المسلمين أن الإمام لا يكون إلا حيث يحدث الحدث
بالإمام الأول من موت أو عزل فتم يكون الاجتماع والمقعدة ، ولا يحوز غير ذلك
ولو جاز غير ذلك ، لكثرت الأئمة ووقع الفساد في البلاد ؛ وقال غيره : الإمامة
تثبت حيث اجتمع عليه أهل العدل إذا رأوا صواب ذلك ، وإذا كان الناس

على فترة من الإمامة فحيث رأى العقدة أهل النظر والاجتهاد ثبت قولاً واحداً ، ومن وكله الإمام بوكالة ثم ذهب الإمام وولاته أو عزل انتقض ، فإن كان وكله بأمور المسلمين فإذا مات الإمام على استقامة فعل الوكيل الحفظ على ما في يده والكف عن إنفاذه حتى يجتمع رأي المسلمين على رجل منهم فيدفع ذلك إليه ويصير الأمر إلى غير ذلك ، إلى الاختلاف أو ما لا يصلح من الملك فيعمل الوكيل بما يوافق العدل مع مشورة أهل الصلاح ويفعل فيه مثل ما يفعل الإمام بالعدل في الفقراء ، أو يحفظه حتى يصير الأمر إلى رجل يقوم بالعدل .

ويحوز تقديم إمام لزمه الحج ولم يحج ، وله أن يوصى به وله أن يخرج ولو خاف على الدولة بعده ، وقيل : إن خاف عليها لا يخرج بل يوصي فإن وجد الخروج للحج بعد فإنه يحج ، وإلا فهي في وصيته ، وإذا ظهرت خيانة الإمام عمل الوكيل فيه ما عمل المسلمون في بيت المال بعد قتل عثمان ، وسئل بعض العلماء عن إمام مات أيقدم إمام قبل أن يقبر ، أم حتى يقبر ؟ قال : قد قالوا إذا وجد إلى ذلك سبيل فلا يصل عليه إلا إمام يعتقدون له ، وإلا فليصل عليه قاضي مصر ، وإن لم يحضر فليصل عليه المعدل ، وهو الذي يلي الأحكام بمحضرة الإمام في بلده ، وإن لم يحضر المعدل صلتى عليه أفضل أعلام مصر في الدين ، إذا كان حاضراً من العلماء ، وإذا مات الإمام أو عزل فالعمال في النواحي والقاضي والمعدل ، ومن كان على عملهم إلى أن يقوم إمام ثان فيحدث فيهم أمراً أو يتركهم بحالهم .

وإذا أراد بعض الأعلام عزل الإمام فامتنع وحارب بمن حضر وسكت الباقون من الأعلام فترك الإنكار حجة والعزل حجة من الأعلام فهو معزول ،

وتترك الحاضرين النصر حجة ، وإن ادعى الساكتون بطلان العزل بعد لم يشتغل بهم إن لم يدعوا إلا بعد قتله أو إقامة غيره ، ومن حضر أيضاً حجة على من غاب ، وقيل : هذا إذا شهر عن الإمام ما تقول به إمامته ، وأما قبل فالعازلون له مبطلون ولو كانوا جميع الأعلام ، ولم يعزل المسلمون عثمان إلا بعد شهرة أحداثه الموجبة لعزله ، فإن قال : تاب ، قيلَ عنه حتى يشهر نكته ، فإن خرج بعض الأعلام عنه واحداً فصاعداً وثبت عنده بعض ذلك وسكت الباقيون ووقعت الحرب فإنه إن لم يكن من الإمام إنكار عن الخارج من الأعلام ولم يكن من الخارجين من الأعلام وأنصاره النكير على الإمام فما يكون بذلك ظهور حجة على الإمام ، وكان كل واحد من الفريقين حجة ، ولو قام بالحجة في ظاهر الأحكام فتركوا. وجه الحق في ذلك أن يقوم كل واحد منهم بحجة الحق الذي يكون بها سالماً ، وحجة على خصمه لو قام بها ، فتركوا إظهار النكير وإظهار حجة للرعية وطلب الانتصار وتحاربوا على ذلك كانوا بمنزلة الفئتين من المسلمين تقتتلان لا تدري أيتها المحقة فهم في الولاية حتى نعلم المبطل ، وقال المشاركة أو بعضهم : يوقف فيهم ، وإن خرج الأعلام كلهم أو بعضهم وعزلوه فالإمام حجة مع من معه أو وحده حتى يبين الخارجون موجب العزل إذا كان الإمام أو من معه يدعون إلى الحجة والبيان ، وسكت الآخرون وقاتلوا ، وإن لم يدعوا فحكم الفئتين المذكورتين .

ولا يجوز تقديم إمام على إمام من غير حدث يوجب تقديمه عليه ، فإن قدم فليس بإمام وإمامته خطأ وضلال ، بإجماع ، وعن رسول الله ﷺ أنه قال :

« إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما »^(١) ، وهذا يدل على أنه لا يجوز تقديم إمام على إمام .

وعن أبي عبد الله أنه كتب إلى حضرموت : بلغنا أنكم تريدون عزل الإمام وإمامة إمام غيره ، فاتقوا الله ثم اتقوا الله فإن هذا حوِّب كبير إن عزلتم إماماً عدلاً على غير حدث ، وقد أعطيتموه عهدكم وميثاقكم على أن تطيعوه ما أطاع الله عز وجل ، وهذا عقد لا يحل لكم أن تحلوه إلا بحدث يكفره ثم يحصر عليه ، فإن عزلتموه على غير حدث ولا إصرار على حدث فقد حلتم محلّ الهلاك وسلكتم جور المسالك ، فلا زكاة لكم ولا جمعة ولا نكاح لمن لا ولي له من النساء إلا بأمر الإمام . وعلى الإمام إذا قدم عليه أحد من الأعلام إماماً في حيلة من غير صحة كفر يزول به إمامته بإبطال أمره ، وإن اعتزل ولم يحارب وسكت بقية الأعلام فلم يظهروا نكراً ولا أظهر الإمام نكيراً على الإمام المقدم عليه ، فقد قيل عن أبي سعيد : العازل والمعزول محقان ، ومن معها وكلهم في الولاية ، وإن فشا الكلام واحتمل الصواب والخطأ وقف في الكل ، وإن أنكر الإمام على المقدم عليه بعد أن أخذ الإمامة وقعد في موضعه وحكم في الدماء والفروج وجبى الصدقة والأول ساكت أو قبل أن يعمل شيئاً إلا صفقة البيعة على الإمام ، فقد زالت إمامة الأول وصار مدعياً ، وإن سلم الخاتم والكمة وبيت المال فلما وقعت البيعة أظهر النكير فلا تقبل دعواه ولا نكيره بعد ثبوت الإمامة للأخير وصفتها من أهلها ، ولا يكون باغياً حتى يحارب ، ولا تقبل له حجة في الحكم

(١) رواه البخاري ومسلم .

• • • • •

الظاهر ، وإن قذف الإمام أو الأعلام برىء منه ، وإن لم يُظهر الإمام التكبير حتى مات الأول فلا يقبل غيرهم ولا دعواهم ، ولا يكونون بغاة لإمكان صدقهم حتى يجاربوا ، وإن قذفوا الإمام الثاني أو من معه برىء منهم ولو كانوا محقّين في دعواهم إذ نزلوا منزلة القذف ، وإن احتجوا أن كان سكوتنا إذا كان الإمام ساكناً فلم يكلفنا نصرته وأمناء على ذلك ، وقد أبصرنا الخطأ ونحن الساعة نقوم بالتكبير على الآخر بما أبصرنا من خطئه فلا حجة لهم في ذلك وليس لهم إظهار البراءة منه في المصر على دعواهم ، وإن لم يظهروا التكبير حتى انقضى ذلك القرن ثم ظهر بعض الأعلام الشاهرين لذلك الحدث [رأعلنوا] البراءة منه فقالوا : قد عرفنا خطأه ولم يمكننا إعلان البراءة من الإمام الآخر ، والساعة فقد أمكننا الإعلان ونحن نبرأ من الإمام الأخير بتقدمه على الأول فقليل : هم مصييون في ذلك مخطئون عند من لزمه صحة الإمام الأخير في الظاهر ، ويكونون مدّعين قذفه ، وإن أحدث الإمام حدثاً كفر به وعلم به بعض الخاصة ولم يظهر ذلك عند العامة استتابوه ، فإن لم يتب برئوا منه وليس لهم إظهار ذلك عند رعيته وفي مملكته إلا إن ظهر كفره للخاص والعام ، ولا يجوز أن يظهره إلا عند من علم وليس لمن علم أن ينكر على أوليائه العاملين للإمام ، وإنما عليه مفارقة الإمام سريرة حتى يظهر حدثه ويحل دمه ، لأن الإمام لا يعزل حتى يحل دمه ويظهر كفره .

وعن عبادة بن الصامت عنه عليه السلام : « ستكون عليكم أمراء من بعدي يأمرونكم بما لا تعرفون ، ويعملون بما تتكفرون ، فليس أولئك عليكم بأئمة » (١) ،

(١) رواه مسلم .

وعن معاوية عنه عليه السلام : « ستكون أئمة يقولون فلا يرد عليهم قَوْلهم ، يتقاضون في النار كما تقاضم القردة » (١) .

قال أبو قحطان : بلغنا أنه لما وقع الاختلاف على المهنا بن جيفر فأرادوا أن يدعوا الناس إلى تكفيره بعد موته وبينوا لهم حدثه خافوا الفرقة فاجتمع المسلمون فقال منهم من قال : نبرأ منه ومن تولاه ولا نعلم الناس ولا نظهر لهم ما نحن عليه ، فقال قائل : إن كان حدثه شاهراً لا يسع أحداً إلا البراءة منه فاللزم أن ندعو الناس إلى ذلك ، ويؤخذ على يد من تولى وتكون الدار لا يجامع فيها على ولايته ، وإن علمه الخاصة دون العامة فولايته واسعه لهم ، ولزم العالمين بحدثه أن يبرؤوا منه ، ولا يكلف الناس أن يبرؤوا منه على غير علم لما علمه الخاصة فافترقوا على هذا واجتمعوا جميعاً على أن يبرأوا من المهنا ، ويتولوا من يتولاه من أوليائهم حتى يعلموا مثل علمهم ، فمن ذلك قلنا : لا يجوز لمن علم بذلك أن يخرج عليه ولا يظهر البراءة منه حتى تعلم رعيته منه مثل ما هو عالم به منه ، وإذا ركب الإمام منكراً استتيب ، فإن لم يتب خلع ، وعلى العلماء أمره ونهيه ، فإذا خافوه على أنفسهم ودمائهم وأموالهم وسعتهم التبعية في الظاهر وتبرأوا منه سرّاً ولم يؤدوا إليه زكاتهم ولم يتولوا له شيئاً من عمله إلا ما يوافق الحق من حكمهم بين الناس بالعدل .

قال بعض : ولا أحب أن يلوا له شيئاً من الأحكام ، لأن طاعته خارجة من أعناقهم ، ولو كان ذلك جائزاً ما كان تستتاب عمال عثمان ، ولا خطيئ

(١) رواه مسلم وأبو داود .

.

قضاة الجبابة ، قلنا : عثمان كانت أحداثه شهيرة وهذا في الإمام الذي حدثه سريرة ، وإذا اطلع الأعلام على حدث الإمام أكبوا عليه في التوبة ، فإن امتنع أثبتوا عليه الشهود الذين يشهدون عليه بالحدث ، ودعوا علماء الدار إلى ذلك بحضرة الإمام وناصحوه هو والأعلام الذين لم يطلعوا على حدثه ، فإن أقرّ وتاب لم يطلب منه غير ذلك ، وإن أبى كان خصماً للمسلمين ودعوى الخصاء بالبينة عليه يشهدون عليه بحضرتيه وهم في ذلك يراجعونه ويطلبون منه التوبة أو الاعتزال ، فإن أبى وظهر كفره كان كل من قام عليه بالعدل حينئذ هو الحجة لله على جميع الرعية ، ويستتاب سراً إن لم يظهر ذنبه ولو كثيراً وإن شهِر استتيب جهراً وتاب جهراً وشهرة ولو ذنباً واحداً ، فإن تاب قبل عنه ، وإن تاب الإمام فليس عليه غير ذلك .

وكل إمام ثبتت إمامته بإجماع فلا يزول إلا بإجماع ، فإن قيل : لم يجتمعوا على زوال عثمان ، قيل : عثمان شهرت أحداثه في أهل مملكته أو حيث زوال مملكته ، ومن علم من إمام كفر أو جبره على ولاية بلدة فليل : لا يجوز له الدخول في ذلك ، وقيل : يجوز ، فإن جنى منها زكاة دفعها إلى عدل ، وقال له : إجعلها في مستحقها فإذا حبس أحداً نوى أن يكفه عن المنكر لا العقوبة ، لأن العقوبة من وظائف الإمام وقد كفر ولا يمثل له أمر في العقوبة ، وإن دخل أميراً ببلاداً فوجد فيها أحداثاً قد تقدمت جاز له النقول عنها ما لم تقم عليه الحجة فيها .

وعن أبي محمد في الإمام الضعيف : إذا شرط عليه المسلمون الشرط الذي لا يجوز لهم الدخول عنده إلا به فخالف ذلك ولم يف لهم به وعلم منه ذلك بعض

الخواص من المسلمين وزالت إمامته عنده بذلك ، ولم يطلع على ذلك غيره ،
أو اطلع عليه اثنان أو أكثر من ذلك ، وخافوا إن قاموا على هذا الإمام أن
لا يجدوا إلا مثله ، حاز لهم القيام بالأمر وقبض الصدقات وإنفاذ الأحكام إذا
كانوا هم الأقوياء على الأمور ولم يقلب على رأيهم فيما لا يجوز له شامراً ، وإلما
يحالفهم سريرة لا شامراً جاز لهم القيام بالأمر والمعونة والاستعانة به على أمورهم
ما أمّنوا جورهم على الرعية والمال استمكوا بدولته حتى يفرج الله عنهم بموته
أو بمن هو أصلح منه وأورع ، ولا نرى لهم إهمال أمر المسلمين ولا إماتة دعوتهم
حتى يظهر كفره وظلمه ، فإذا ظهر بمنزلة الجبار ضاق ذلك عليهم في بعض القول
وإذا أحدث الإمام ما زالت به إمامته ولم يجدوا من يصلح إلا مثله أو شراً منه
إلا أن الأمور مستندة خوفاً منه فليسمعهم التناقل عنه وتمشية الأمر على مشورتهم
عليه فيما يرجون قبوله وتركه فيما خافوا ، لا يقبل إذا خشا في المقاومة انكشاف
الحال وقوة أيدي الظلمة ، قالوا إذا خافوا على أنفسهم وعلى الرعية من المكاشفة :
وسعهم الهدنة في ذلك ما كانوا غير قادرين ، وأمنوا على أنفسهم وردوا جورهم
إن قدروا وأعانوه على العدل إن عدل حتى يقدروا على نزع أو يتوب .

ولقاضي الإمام الذي جاز أن يقضي بالعدل ويترك جور الإمام ولا يولي من
أمره شيئاً للإمام ولا يتولى له الجاني جباية ، وإن أجبره فرقها هو في أهلها ،
ولا تصلى بعده الجمعة إلا إن كان في المصر الذي تجوز فيه الجمعة خلف الجائر ،
ولا يسلم إليه أحد زكاة ماله ، فإن أجبره ففي ظاهر الأمر لا يجد الامتناع
فيعطيه فيقول : هذه زكاة واجعلها في أهلها ، وليس عليه أن يسأل الثقة أنفذها
أم لا ، وكذلك إن سلمها إلى والي الإمام إن كان ثقة ، فيقول له : اجعلها في
أهلها .

وإن لم تثبت إمامة إمام فأمر أحداً بالإحتساب للفقراء وابن السبيل فأعطاهم الزكاة فله أن يعطيهم ، وإن أمر أن يبايع أحداً بايعه على الحق لاله ، وإن أمره أن يحلف أحداً حلفه للمسلمين لاله ، وإن أمره أن يشاري أحداً شاره الله ، وإن أخذه لغزو عدو المسلمين احتسب بالأمر المعروف والنهي عن المنكر ، وإن ظهر منكر الإمام فلأمره محاربته إن حاربه بعد أمره بترك المنكر ، وإن اتهمه بقطع الطريق والتعرض لمظالم الناس لم يحاربه إلا بعد الإحتجاج عليه ، فإن أجاب فاطروه ، وإن أبى من أن يسمع كلامهم ، فإن شمر السلاح وحارب ولم يرجع إلى الحق حاربوه ، وإن طلب أحداً أن يغزو معه غزواً حلالاً جاز له الغزو معه إن شرط أن لا يقدم على شيء إلا بأمره وعرف صدقه ، ومن لم يقدر أن يستتبيه فلا ينصره ، ولكن يتولى ناصريه ويتبرأ من الخارجين عنه إذا لم يعلم أنهم علموا منه ما علم ، ويقاقل عن إخوانه الذين تولاهم دفعاً عنهم لا نصرة للإمام ، ولا يبتدئ بقتال ، ولكن إذا قصد أحد إلى قتلهم أو قتله دفع ، وإن انهزم العدو وهم مشركون فلا يأمر أحداً ويأتي به للإمام ، ومن أعطاه الجائر زكاة من بيت المال فله أخذها إن كان من الثمانية الذين لهم الصدقة ، ويجوز أخذ عطايا الجائر ما لم يعلم أنها نفس الحرام من غصب أو غيره ، وإن قال له : يعطيك الوالي من يد فلان فأعطاه الوالي من يد فلان تمراً أو كَبْأً أو دراهم ، فقل : له الأخذ ، وقيل : لا ، وقيل : إن كان فلان يعطيه الزكاة يطمئن به ولو لم يأمره الجائر ، عليه قبضها .

واجتمعت الأمة على تحريم أئمتها ، لكن قومنا منعوا عزلها ولو جارت : ونحن نوجب عزلها إن جارت وقدرنا على عزله ، وقد أجاب الربيع وأبو غسان

رسول المغرب زمان الإمام عبد الوهاب - ورحمهم الله - وما بمكة أن الإمامة لا تبطل إلا بحدث الإمام بعد الإعذار والإنذار وتماديه على الإصرار ، فحينئذ يجب القيام عليه وإبطال ما صار إليه من أمر المسلمين ؛ انتهى .

وليس للرعية أن تنزع إمامها ، ولا للإمام نزع نفسه ، ولا للإمام والشاري نزع نفسه إلا لعامة ، وقول أنه ينزع نفسه إذا ركب معصية مكفرة من الكبائر إن استتيب فأصر ، فإن أبى ولم يقبل النزع حلّ دمه إن حارب ، وإن تاب فقال قوم : قبلنا توبتك ولا نرضى بك إماماً فاعتزلنا فكره فالحقّ معه ، فإن قاتلوه فهم بقاء ، وقال : البراءة وحدّ السيف معاً ، ولعله في الإمام أنه لا يجوز إظهار البراءة منه حتى يجوز قتله ، وذلك إذا أصرّ وحارب ، ولما كثرت أحداث عثمان وظهرت قتلوه بعد الاستتابة ونكته بعد التوبة واستتابوا أيضاً ولاته ، فمن تاب استحل استماله ، ولقد كان ناس من أصحابه ما أمنوا في المدينة حتى لحقوا بمكة ثم البصرة مع طلحة ثم لحقوا معاوية ، منهم الوليد بن عقبة ومروان بن الحكم ، قيل : وعبد الله بن عمر ، وبلغنا أن المغيرة بن شعبة كلم عليّاً في تثبيت معاوية على الشام رجاء طاعته فأبى ، وقال : « ما كنت مستخيراً المضلين عَصُداً » .

وإذا فعل المتولى كبيرة إماماً أو غيره ، ففيل : يبرأ منه ثم يستتاب ، فإن أصرّ بريء منه ، واختاره بعضهم ، والصحيح عندي الأول ، فإن تاب الإمام فهو إمام إلا إن كانت كبيرة مما فيه حدّ ، كالزنى والسرقة ، أو كان قد لاعن زوجته أو شهد زوراً أو قتل نفساً بغير حق ولا تأويل فتوبته تقبل ولا يرجع

إماماً ، فإذا فعل ذلك أقام المسلمون إماماً يحذّره ، وقيل : يبقى إماماً إن قاب وأصلح ، ولولي المقتول قتله ، ولزمه القود ، ولا يسقط عنه كونه إماماً يجب عليه ، فإذا أحدث الإمام وحارب وكان المسلمون غالبون قتلوه ، وولّوا غيره كما فعلوا بعتّان ، وإن لم يكونوا غالبين فلا يجوز أن يقاتلوه حتى يقدموا إماماً يقاتلون معه ، كفعل أهل النهروان في عليّ ، وإن رجع رافضاً أو خارجياً أو أو مخالفاً أو استعمل الظلمة والفسقة استتيب ، فإن أبي عُزّل ، وإن حارب حورب ، وكذا إن عاند ، ويحمل على الصواب إذا رئي منه ما لا يعرف أنه صواب أو خطأ ، وإن حكم الإمام بحكم يخالف للحق ولم تعلم أنه يخالف للحق فهو على ولايته ، وزعم بعض أنه لا يسهه جهل فعله وأنه إن تولاه ملك .

وفي « الأثر » : أنه يعزل الإمام إن صمّ أو عمي أو خرّس إلا إن كان يسمع إذا نودي ، أو يحضر له شيء فيبصره ، أو يعرف الرمز ، وإن عُجن ولا يفيتق عزل ، وإن كان يحسن ويفيتق لم يعزل ، وإذا عزل لهذه الأحداث بقي على ولايته .

وفي بعض « الآثار » : تزول الإمامة بأربع : إما ذهاب عقله ، فالإجماع على أنه تزول به لأنه تزول عنه الأحكام ، وأما السمع والبصر والكلام ففيه اختلاف ؛ وما لم يجتمع المسلمون على عزله بذلك فللإمام الأخذ برأي بعض المسلمين ، فإذا اجتمع رأي المسلمين لم يخالفهم ، وقد قيل : هم يختارون ، وإن ساغ له الثبوت على الإمامة في بعض القول ، واختلفوا في عزله ، لم يكن عليه الإنقياد لمن يعزله ، وإن اتفقوا على عزله فاتفقهم حجة عليه ، وإن اتفقوا إلا واحداً فالواحد ليس حجة على الجماعة إلا إن كان أعلمهم أو ألام بالرأي ، فعندي أن للإمام الكون

• • • • •

على الإمامة موافق للواحد ، وإذا كان منه ما لا يختلف في عزله به فليس بإمام
— عزل أو لم يعزل — ، وإن ذهب عقله ، ولم يقدموا عليه حتى رجع فهو الإمام ،
وإن رجع بعد التقديم فالإمام الثاني .

وفي « الأثر » : يعجبني أنه إن كان يفتق حيناً ويحن حيناً فهم يخبرون في
عزله ، وكذا إن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه ؛ فإن شأؤوا أقاموا غيره ،
وإن شأؤوا تركوه علماً من الأعلام ، وأقاموا بما ضعف عنه من الأحكام ، قال
أبو الحواري : إن صم صمماً شديداً فليقدّموا غيره ، وإن قال : إني أسمع ،
فينادى ، فتارة يسمع وتارة لا يسمع فلمهم عزله أو لا حدّ للصم ، فإنه إذا كان
لا يسمع البيّنة ولا حجة اخضم جاز عزله ، ولا يجاربه أو يقاتلوه إن أبى إلا
إن اجتمعوا على عزله ولم يكن معه أحد منهم فلمهم محاربتة ، وإن حاربهم فهو
مبتلى ، وإن تركوه إماماً جاز .

وبلغنا عن عبد الملك بن حميد الإمام أنه قد كان ذهب سمعه فلم يزل في
إمامته ، وموسى بن علي — رحمه الله — قاضٍ له حتى مات ، وإذا كان لا يسمع
ولكن يكتب لهم فلمهم جعل أمين معه في موضع الأحكام ينفذها وهو إمام ،
وعن ابن محبوب : إن سمي فللمسلمين أن يحملوا له من ينفذ أحكامه حتى يحمل الله
لهم فريجاً ، وإن اتفق الإمام والاعلام على ترك الإمامة بلا عاهة ولا حدث
ورأوا تقديم غيره أولى وأعزّ للدولة جاز لهم ، وإن اتفق مع بعضهم وأبى
بعضهم ، فالذي عندي أنه لا ينزع نفسه ، ولا ينزع حتى يتفقوا معه على عزله ،
وإن اجتمعوا على أن يقدموا غيره لمصلحة فأبى فالقول قوله ، ولكن الأول له
أن يوافقهم إلا لمذر لا خلاف فيه .

.

وفي « الأثر » : لا يضيق على الإمام التبرؤ من الإمامة إلى من قبلها ولو اختلفوا فيه ما لم يجمعوا على أن لا يقبلوا منه ذلك ، فإن أجمعوا لم يكن له خروج من الإجماع ، وإجماعهم حجة ، فإن كل إجماع في وقت من أهل الإجماع هو إجماع في قول أو فعل أو رأي أو حكم ، فلو أجمعوا على نزع من صم أو خرمن أو عمي كانوا حجة عليه ، قال أبو عبدالله : إن أراد الإمام أن يعتزل لنعم عنه أو لضيق أو خوف على نفسه فلا يجوز له إلا إن رأى ذلك أصلح لأمرهم وأقوى لدولتهم ، وإنما يبرأ إلى مشايخ المسلمين وأهل العلم والرأي ولا يقبلوها منه حتى يهتسوا إماماً ، وإن أراد الإمام أن ينصب إماماً مكانه فليس ذلك له في حياته ولا بعد مماته ، وقيل : لا ينبغي للإمام أن يخلع نفسه بغير حدث ولو لم يبق معه أحد ، وإن خلع نفسه من غير حدث فقد ضل وهلك ، وجاز بحدث أن يخلع نفسه ، وجاز أن لا يخلع نفسه إذا أحدث ما لم يخلع به ، ويجب عليه أن يستر معصيته ، خلع نفسه أو لم يخلع .

وروي أن أبا بكر قال : أقبلوني ، فقال عمر : لا تقال ولا تستقال ، إلا أن بعض المسلمين قال في إمام الدفاع : إن له أن يتبرأ وللمسلمين أن يبرؤوه ، وليس هذا بالمتفق عليه ، وكذا قال أبو الحسن ؛ وأما أبو محمد فقال في إمام الدفاع : له أن يخرج ولهم أن يخرجوه ، قال : ولا يختلف في ذلك فيما علمنا ولا أرى خلع الإمام لقوله : هذه إمامتكم خذوها ولم يعلم بأحدٍ من الأئمة فعل ذلك ، ولا خلع لقوله ذلك .

وفي « أثر » : إن أراد الخروج لأمر عنه لم يكن له الخروج شارياً أو مدافعاً أو قيل : جائز للمدافع أن يجمع العلماء ويخرج إليهم من أمرهم ، وقد ذكر

.

عن عمر بن الخطاب أنه قال : من يأخذها بما فيها ، فلو كان لا يجوز لم يكن لعمر أن يتكلم بما لا يسهه ، قلت : ما أراد ذلك ، بل أظهر الضجر خوفاً من الآخرة ، وقد ذكر عن الجلندي أنه اعتزل ، فما كاد يرجع ثم رجع ، ولا نقول إنه فعل ما لا يسهه ، قلت : هذا فعل ، ولا يقلد في الفعل إلا النبي ﷺ على الصحيح .

وفي « أثر » : إن تبرأ الإمام من الإمامة بلا موجب لم يحز له ، وإن تاب من ذلك رجعت له ، وقيل : يستحب أن يحدد له العقد ، وكيفية التوبة أن يقول : إني أستغفر الله وأتوب إليه من تركي للإمامة التي ألزمني الله إياها واعتزالي عنها ، وأرجع إليها وإلى ما ألزمت نفسي فيها على ما يجب عليّ عند الله تعالى فيها بالجدّ مني والاجتهاد حسب قدرتي وطاقتي ، ودائن لله بما لزمني في ذلك ما علمته وجهلته ، ومعتقدني أني لا أعود إلى شيء من ذلك فاشهدوا عليّ في جميع أموري ، وإن أصرّ من التوبة فذلك حدث فيعزل به ويقام غيره .

وفي « الأثر » : إذا قال : هذه إمامتكم خذوها استتيب ، فهذا لفظ يدل على الغيظ ، فإن كان ذلك لغیظ الحقیقه أمر بتقوى الله والقيام بما تقلد ، فإن تاب ثبت ، وإن أصر احتجوا عليه في تركه القيام وإصراره وأقيم غيره .

وفي « أثر » : لا يجوز له خلع نفسه بلا حدث ولا للرعية وذلك بغي وخطأ ، وروي أن الجلندي بن مسعود - رحمه الله - قد قتلوا جعفر بن سعيد وغيره من أهله من بني الجلندي ، فلماذا ذكروا دمعت عينه جزعاً عليهم فوقع في أنفس المؤمنين عليه من ذلك فقالوا له : اعتزل أمرنا ، فأجابهم واعتزل أمرهم وطرح

إليهم سيقى الإمامة ، فلبث ما شاء الله يقدو غدوهم ويروح رواحهم ثم رجعوا إليه فطلبوا إليه أن يرجع إلى ما كان فيه من أمرهم وكره ذلك فلم يزالوا به حتى رجع إلى مكانه بعد اعتزاله ، فلو كان اعتزاله ثابتاً لم يرجع إلا بمبايعة ثانية ولم يعلم أنهم بايعوه بعد اعتزاله ، وكذلك عليّ لما أجاب إلى حكومة الحكّمين فكتب هو ومعاوية كتاباً عليهما على ما حكم به الحكمان من خلعهما وإثبات من أثبتا من غيرهما ففارقه المسلمون وخرجوا من عسكره وباينوه ثم تاب من الخلع فرجعوا إلى إمامته بلا تجديد مبايعة .

وذكر الفضل بن الحواري أنه إذا حكم الإمام بما يكفره ولم يشعر أهل الدار بكفره وماتوا وهم يتولونه هلكوا بهلاكه وسقطت ولايتهم ، ولا يعزل بما لا يوجب براءة إلا التهمة ، فلا يكون الإمام تهماً على الدين ، وإن اتهمه أعلام المصر دون العامة ، فالأعلام حجة على الإمام وعلى العامة ، فإذا كانوا معه كانوا حجة على العامة ، وإذا كانوا عليه فحجة عليه وعلى الرعية ، وقيل : وذلك إذا شہرت أحداثه ، وإذا اتهم وأعطى التوبة وظهرت التهمة عليه بنقض ما يعطيهم من التوبة زالت إمامته وعزل ، وهي التهمة التي خلع بها عثمان لأنه كان يجري الأحداث فاستتابه المسلمون فأعطاهم التوبة ثم يجري منه الحدث مرة بعد أخرى ويستتبيونه ويتوب ويعود فلحقته التهمة فيما يعطيهم من التوبة ، وقد أجمع المسلمون أنه لا إمام تهم .

وقال بعض أصحابنا : التهمة التي يعزل بها إنما هي في حدث واحد أن يفعله ثم يتوب ، ثم يفعله ثم يتوب ، ثم يفعله ثم يتوب ، لا يفعله بتوبته التي يعطيها المسلمين فيتهموه فيما يعطيهم من التوبة لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا

• • • • •

ثم آمنوا ، ثم كفروا ، ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً ﴿١١﴾ .

وإذا مات أهل ولاية الإمام وأعوانه وذهبوا ، فهو باق على إمامته لا يعتزلها ويقوم بنفسه حيث بلغ ، ولا يضع إمامته في غير أهلها ولا في غير أهل ولايته ، وإن لم يجد من يقاتل بهم أو ينفذ بهم الأمور إلا من يظلم ويحور فالتعود عن ذلك أولى به ، قال أبو عبد الله : إن أراد الإمام أن يعتزل لأمر عنه لضعف أو خشي قلة أعوان أو أراد الحج أو العمرة ، فإن كان إمام دفاع فله أن يجمع علماء المسلمين الذين يكون العزل بهم فيخرج إليهم من أمرهم ، وقيل : لا يخرج إمام دفاع ولا شراء وهو قول ضعيف ، وإن بايع على الشراء وعجز عن العدو بعد أن يعينوه جاز عزله طائئماً أو كارهاً ، وقيل : لا يعزل إلا بحدث ، وإذا اشتكى الإمام وأصحابه وكثر أهل الجور فلا يسمهم التفريق عنه ، ولكن إذا خافوا على الرعية والدولة صالحوا بالسنتهم لا بمال أو غيره ، وكذا إن لم يكونوا شراءً ، وإن كانوا موافقين جاز لهم الصلح بالسنتهم أو التفريق عن الإمام ، وإن بايعوا الإمام ولم يفوا له وجب عليه القيام قدر طاقته حيث أطاق ، وإن لم يوافقوه عن الخروج إلى بلد لإقامة الحق فلا عليه ، ولا تسع الإمام التقية ، وإذا كان الإمام ضعيفاً لا يفعل إلا برأي من يعينه فوات من يعنيه أو غاب أو بقي وحده بوجه ما أو مع ضعفائهم لا علم لهم ولكنهم ثقة فليقم طاقته ويسأل عما يحل ويقف عما جهل .

(١) سورة آل عمران : ٩٠ .

• • • • •

وفي « الأثر » : عن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم عن أبي عبيدة : لا يخلو أن تكون دعوة الناس إلى نصرك فلم يحبيوك ، وأفردوك ؛ فهلك القوم وثبت لإخوانك وزالت إمامتك وإما أن لا تكون دعوتهم فزالت إمامتك بالتضييع واستعلان الباطل قبلك فلا إمامة لك ، وإما أن تقي بما ضمنك لك وتلتحق بأئمة المسلمين قبلك فهلك من خذلوك ، وإما أن تكون عذرت نفسك من قبلك بالضعف وحلت المسلمين من ولايتك ، قال أبو عبيدة المغربي : يفسره أن على الإمام أن يدعوهم إلى الوفاء لله بطاعته فإن لم يحبيوه فبقي منفرداً فهلكوا وبقيت ولايته وزالت إمامته لأنه قد صار إلى حد الكتمان ، فإذا أكم الأمر خرج من حد الإمامة والظهور لأن البيعة إنما هي على إقامة الدين لأنه لا يظهر المنكر بحضرة إلا لكونه مقهوراً فليخرج من الإمامة ولا يفر المسلمين أو لكونه مداهناً فلا إمامة له لنكته وتركه الوفاء .

وكان عمر بن الخطاب إذا رأى من المسلمين قصوراً ، قال : إما أن تقوموا بما عاهدتم الله عليه وإلا خرجت من الإمامة ، وكذلك ينبغي ، لأن كلا قد وجب عليه الوفاء لله ، وإما أن لا تكون دعوتهم فزالت إمامتك بالتضييع واستعلان الباطل فلا إمامة لك وذلك أن الإمام إذا ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود وصلاة الجماعة وجهاد العدو أو بعض ذلك زالت إمامته ، وإما أن تحمل سيفك على عاتقك فتفي بما ضمنك فإن بقي معك أربعون رجلاً فلا عذر لك في الضعف والاعتزال ووسعته التقية ، فإن رجعوا إليه فلا يقبلهم وقد اختبرهم ولا يدع من جحر مرتين ، ومن ضعف عن نكايه

العدوّ وتنفيذ الأحكام جمع المسلمين وشاورهم واستعفاهم فيتبرأ إليهم من الإمامة ويأمرهم أن يقدموا لأنفسهم إماماً .

وروي أن عبد الملك بن حميد ضعف وسقط وثقل سمعه وضعف بصره إلا أنه كان يسمع ويبصر الشيء ، وكان ضعفه أشد من ضعف الصلّة ، وسألوا موسى بن علي فلم يستحل عزله حتى مات ، وكان المنها بن جعفر قد أسنّ وكبر حتى أقعد فاجتمع إلى موسى جماعة وهو قاض يومئذ وقالوا : إن هذا الرجل قد أسنّ وضعف عن القيام بالأمر فلو اجتمع الناس على إمام يقوم بالأمر ، فخرج موسى بن علي حتى وصل المنها فجعل يسأله وينظر حاله فعرف الإمام مراديه فقال : يا أبا علي والله لئن أطعت أهل عمان على ما يريدون لم يقم معهم إمام سنة واحدة وليخلصنّ كل حين إماماً ويولون إماماً ، إرجع إلى موضعك فما أذنت لك في الوصول ولا استأذنتني فيه ، فخرج من حينه ثم مات موسى قبل الإمام .

وإن عجز الإمام عن إقامة الأمر فله نزعه للمسلمين ، وإن أبى حتى هجم العدو فلم تكن لهم فسحة يتدبرون فهو شارفها نرى لهم سعة حتى يجاهدوا ولو بنفسه حتى يستشهد .

ويعزل الإمام بالعجز ، وقال محمد بن محبوب : لا ، وإنما يعزل بموجب البراءة ، فإذا لم يكن موجبها وعجز فعليهم نصرته والقيام بأمره ويتركونه بحاله ويأمن غيره على الأمر والله أعلم .

ومن قطع الشراء على نفسه وللمامات الإمام أهمله لزمته التوبة جهل أو تعمد وهو على ولايته ولو قبل التوبة فيما قيل ، وزعم بعض أنه يوقف فيه ، واختلفوا فيمن شارى الإمام ومات الإمام وعقد لغيره ، فقيل : إن الشراء ثابت ، وقيل : ساقط عنه ، وكان الإمام راشد بن سعيد شارى قوماً ثم مات فسمعنا أن أبا علي الحسن بن سعيد كان يفتي أن الشراء على ما كانوا عليه من الشراء ، وكان محمد بن خالد يفتي أن الشراء قد سقط عنهم ، ومن شارى نفسه يوماً واحداً فعليه اليوم ، وهكذا ما عقد عليه نواه ، وله شرطه ، ولا يقطع الشراء أحد عن نفسه وكذا إن قطعه على ماله لا يقطعه عنه ، ويثبت الشراء للإنسان إمامه أو من يأمره وإن عقده لنفسه أو عقده إمام له لا بأمر الإمام فقبله ثبت عليه ، ويجوز ، قيل : إجبار الإمام شارياً على خدمة المسلمين وعز دولتهم ، وإن عاهد الإمام على الخروج شارياً فتواري ، فظن الإمام أنه في بيته فهجم عليه لم نعنف على الإمام ، ويجوز الهجوم عليه مرة بعد أخرى حتى يوجد ، أو كلما وجد أحدث مواراة أيضاً ، وجاز التسوّر عليه وخلع الباب وكشف الستر عليه وكسر القفل ويضمنون ما فعلوا ، وقيل : يجوز له القعود إن خاف القتل على نفسه ، ويكون على طلب الناصر إلى أن يصيب أعواناً ، ونعتقد أنه على ذلك ما لم يصح خلاف ذلك ، وبدل لهذا القول أن ما أوجبه على نفسه ليس بأعظم مما أوجبه الله عليه من التوحيد ، وقد جازت فيه التقية لمن خاف القتل ، قال بعض : أو خاف ضربة أو ضربتين ، وقد يقال : قد خرج بالشراء عن ذلك الترخيص .

وإن ترك الإمام قتال من خرج عليه كفر ، وإن ترك واحتمل أنه لا يقدر

بقلة الأعوان، أو قال ذلك لُحل على حسن الظن، وإن كان كنصف العدو وأهل القتال تُخلع ولا منكر في لعب الصبيان والدف على النكاح فلا يقـدح فيه ترك التغيير لهما وعليه إبطال المنكر كالخمر والدخان والنيذ المحرم ، ولا يسعه ترك النهي عن المنكر رجاء أن يعان على منكر أشد منه ، وقيل : للإمام التقية فيسعه ذلك مثل أن يكون لو أنكر عليهم لأذلوّه واستولى عليه أهل حربه ، وقد أجاز الله التقية فليس ما التزم الإمام أعظم مما أوجب الله من التوحيد سبحانه وتعالى، وإذا سار في الحرب فله ترك الأحكام والحدود حتى يفرغ منها، وله أن يقيمها ، وقيل : ليس له أن يقيمها حتى يفرغ بل يحـد في الحرب ويترك ما يشغله عنها ، وكذا الأمر والنهي إذا خاف منه الشغب والقولان يناسبان القول بترك الأمر والنهي ليصل إلى ما هو أعظم مما يأمر به أو ينهى عنه ، ويكسر الطبول وأنواع الزامير حيث يلعب بها وحيث لا يلعب بها ، وثبتت الرخصة عن بعض أهل في ترك ذلك .

وفي « الأثر » : لعمل ذلك في عسكر المسلمين إذا أريدت الهيبة للعدو والنكاية والله أعلم ، وروى قومنا أنه ﷺ مرّ وسمع بصوت راع بشبابة فسـدّ أذنيه ومعه ابن عمر حتى قال : إنك لا تسمعه الآن أو أنه كف ، وليس ذلك في حرب ، ولعمل ذلك لهم أعجله عن الذهاب إلى الراعي أو الإرسال إليه ، وقد قيل : إن التقية لا تسع الأئمة ، فقيل ذلك عند القدرة والأعوان لا على الخوف واليقين وقلة الأنصار ، وفيه نظر لأن التقية لا تستعمل على القدرة والأعوان ، وقد يحاب بأنه يمكن استعمالها إبقاء لما ينالهم وخوفاً أن يكونوا مغلوبين ، قيل : تجوز التقية للإمام أبداً حتى يحـد أنصاراً .

.

وسئل عن إمام خرج عليه ثلاثة هل يجب عليه القتال ؟ قال : أما الشاري فإن القتال فرض عليه إذا غشي عليه في بلده ، وإن كان مدافعاً فإن كان البغاة أكثر من ضعف أنصاره كان قتاله فضيلة لا فرضاً ، وإن كان مثلي أنصاره أو أقل فالقتال فرض عليه فإن مرَّ إمام أو شار بناس على منكر من نساء أو شراب أو غيره من الحرام فلا يسهه الإمساك إذا خاف على نفسه إلا أن ينكره بقلبه ولسانه ، وإن أنكر بيده فأفضل ، ومن كان غير شار أنكر بقلبه ولسانه وإن خاف بقلبه ، وقيل : إن خاف الشاري أيضاً على نفسه فلم ينكر بلسانه لم تقدم على براءته ، قيل : فإن كانوا شراة كثيراً ، وكانوا في موضع فيه الدعوة ظاهرة لزمهم أن يقاتلوا ولو كان عدوم أكثر .

وروي أن حازم بن خزيمه خرج في طلب شيان ووجد أهل عمان قتلوه ، وطلب إلى الجلمي بن مسعود تسليماً خاتمه وسيفه ويخطب لسلطان بغداد ويعترف له بالسمع والطاعة فاستشار العلماء من أهل زمانه ومعهم يومئذ هلال ابن عطية الخراساني ، وشبيب بن عطية العماني ، وخلف بن زياد البحراني ، فأشاروا عليه أن يدفع سيفه وخاتمه وما يرضيه من المال ويضمن لورثة الشيان قيمة السيف والخاتم يدفع بذلك عن الدولة فأبى ابن خزيمه إلا الخطبة والطاعة ، فرأوا ألا يدفع عن الدولة بالدين ، وإنما يدفع عنها بالمال والرجال .

قال محمد بن محبوب : يجوز أن يعطوا السمع والطاعة باللسان إذا خافهم على الدولة شراة أو غير شراة والله أعلم ، ورفع إلى الربيع جواز تقية الإمام بالكلام الحق إذا خاف المتقي من الإمام ، وقال بشير : التقية من الإمام براءة ،

.

وتسع التقية بالفعل أو الترك إذا قال الإمام : من فعل كذا ، أو لم يفعل عاقبته بكذا ، ولا يجوز قيل أن يقال : إني اتقيت الإمام لأنه يوم أنه ظالم له ، ولا أن يتقي بالمعصية ، وإن قال رجل للإمام : أرى أن تفعل كذا وكان حداً يلزم الإمام إقامته ، فقال : ليس هذا إليك ، اذهب وأنا أنظر في ذلك فأبى مراجعة الحق فقد جار ، وإن قال ذلك ففعل فلا يبرأ منه ، ولا يسهه أن يقول ذلك ، ولزم القول له ما لم يخف على دمه ، وإذا كان الإمام بحيث يخاف وتسع فيه التقية بريء منه ويراجع الإمام القول حتى يقبل أو يصرف ، وإن قال للإمام هذا الذي حكمت به قول شاذ والعمل على غيره ، وكان القائل صادقاً فأراد الإمام أن يعاقبه ، وإنما قال ذلك نصراً للإمام فلا يجوز له عقابه ، وإن عاقبه بجبس أو غيره منه إن لم يتب بعد الاستئانة .

وقد قال عمر بن الخطاب : هل كرهتم مني شيئاً في ستم أركم ؟ فقال أسد بن حصين : عجباً لك يا عمر لو كرهنا من أمرك شيئاً أقنناك كما يتدم "تمدح" ، فرفع عمر يديه وقال : الحمد لله الذي جعلني في قوم إن كرهوا مني شيئاً أقاموني كما يقام القدح .

ولا تسع الإمام التقية ولا نعلم أحداً من المسلمين من أبي بكر إلى عزان بن الصقر قال يجوز التقية للإمام الشاري ، ولا الفرار من الزحف ، وقد اعتذر أولياء علي بن أبي طالب في تحكيم الحكيم بالخشية على المسلمين فلم يعذره المسلمون في ذلك ، واحتج أهل النهروان بأنكم إذا أجزتم لعلي التقية فما الذي يقوم به الإمام ، رأيتم لو ظهر سلطان الروم فخشى المسلمون فصالحوه ببعض بلاد الإسلام ليبقى البعض أو أراد خراب مسجد فصالحوه بغيره ، أيجوز هذا مما

ولا يجبر آبي عنها ،

لا يجوز؟ والحجة قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ تَبْغِي حَقِّي تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(١) ، ولم يستثن الله كما استثنى : ﴿ إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ ﴾^(٢) ، وجاز للإمام الشاري أن لا يقاتل ، ويجوز له أن يتحول عن العدو ولو كان معه رجال إذا كانوا لا يرجو بهم الدفع ، وإذا دخل الإمام الحرب بمن يرجو به الظفر ثم ولّوا عنه لزمه الثبوت حتى يُقتل أو يغلب .

وعن أبي المؤثر : لا يحل للإمام الشاري ترك الجهاد والشراء حتى يموت ، ولو قلّ من معه ، وجازت التقية والكتمان للإمام إن لم يكن شارباً إن زالت قوته ، وقيل : يجوز للإمام ولو شارباً أن يصالح بالقول لا بالمال إذا خاف على الرعية وأجيز أيضاً ولو بمال الله كما تعطى المؤلفه منه .

(ولا يجبر آبي عنها) ، أي عن إمامة الدفاع ، لكن لا يحسن له إن رأى أن الأمر يفسد إن لم يقبلها أن يأبى عنها ، وإني أخاف عليه أن يلزمه كل فساد وقس إن كان لو قبل لم يقع بحسب الظاهر ، ولكن إن لم يقبل ولم يألُ جهداً في النصيح لم يأثم إلا أنه بقي . أنه إن قبل فإنهم يلزمون طاعته ، وإن لم يقبل فقد لا يقبلون نصحه وهو سديد به الظفر فيكون قد تعرض لطرح نصحه لعدم قبول الإمامة .

(١) تقدم ذكرها .

(٢) تقدم ذكرها .

ولزمه نصحهم والنظر لهم والسياسة في حريمهم كما لزمهم طاعته إن
 قيل إمامتهم ،

(ولزمه نصحهم والنظر لهم والسياسة في حريمهم كما لزمهم طاعته إن
 قيل إمامتهم) ، أي الإمارة عليهم وأضافها إليهم لأنهم العاقدون لها عليه ،
 والشرط عائد إلى قوله : ولزمه نصحهم الخ ، وإلى قوله : لزمهم طاعته .

وعن أبي سعيد الخدري عنه عليه السلام : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام
 جائر » (١) ، وروى أبو أمامة عنه عليه السلام : « إن الإمام إذا ابتغى الريبة في الناس
 أقسدم » (٢) ، وعن أبي سعيد عنه عليه السلام : « أيما راع لم يرحم رعيته إلا حرم
 الله عليه الجنة » (٣) ، وعن عبد الرحمن بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله : « أيما
 راع استرعى رعية فلم يحطها بالأمانة والتصيحة ضاقت عليه رحمة الله التي وسعت
 كل شيء » (٤) ، وعن معقل ابن يسار عنه عليه السلام : « أيما والٍ ولي شيئاً من أمر
 أمي فلم ينصح لهم بشيء ويحتهد لهم كنصحه وجهده لنفسه كَبَّهُ اللهُ تعالى على
 وجهه يوم القيامة في النار » (٥) ، وعن أبي أمامة عنه عليه السلام : « ما من رجل يلي
 أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله مظلوماً يده إلى عنقه ، فكُفَّ برؤهُ أو أوثقه إنَّه
 أولها ملامة ، وأوسطها ندامة ، وآخرها خزي يوم القيامة » (٦) .

- (١) رواه مسلم .
- (٢) رواه ابن حبان .
- (٣) رواه البخاري ومسلم .
- (٤) رواه مسلم .
- (٥) رواه أبو داود .
- (٦) رواه أبو داود .

وعن أبي بكر عنه عليه السلام : « لا يدخل الجنة مبيء المملكة »^(١) ، وعنه عليه السلام :
 « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته »^(٢) ، وقال عليه السلام لأصحابه : « لعلكم
 تكونون أمر هذه الأمة بعدي ، فمن وليها منكم فحكم ولم يعدل ، وقسم فلم يقسط ،
 فعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين »^(٣) ، وعن فضالة بن
 عبيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا تسأل عنهم : رجل فارق الجماعة وعصى
 إمامه - أي الجماعة والإمام المهودين وهما اللذان على ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه - ومات عاصياً ، وأمة أو عبد آبق من سيده فمات ، وامرأة غاب
 عنها زوجها وقد كفأها مؤونة الدنيا فتبرجت عنه فلا تسأل عنهم »^(٤) .

وروى أبو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « السلطان ظل الله في الأرض ، فمن
 أكرمه أكرمه الله ، ومن أهانه أهانه الله »^(٥) ، وعن ابن عمر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده ، فإن
 عدل كان له الأجر وكان على الرعية الشكر ، وإن جار أو حاف كان عليه الوزر
 وكان على الرعية الصبر ، وإذا جارت الولاة قحطت الأرض ، وإذا منعت الزكاة
 هلكت المواشي ، وإذا ظهر الزنى ظهر الفقر والمسكنة ، وإذا خفرت الذمة
 أديب الكفار »^(٦) ، أي ردت إليهم الدولة ، وعن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم :

- (١) متفق عليه .
- (٢) رواه البيهقي .
- (٣) رواه مسلم .
- (٤) رواه مسلم .
- (٥) رواه أبو داود .
- (٦) رواه أبو داود .

.

« السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه الضعيف وبه ينتصر المظلوم ، ومن أكرم السلطان في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة » ^(١) .

وعن انس عنه عليه السلام : « السلطان ظل الله في الأرض فمن غشه ضل ، ومن نصحه اهتدى » ^(٢) ، وعن أنس عنه عليه السلام : « السلطان ظل الله في الأرض ، فإذا دخل أحدكم بلدأ ليس به سلطان فلا يقيمن به » ^(٣) ، وعنه عليه السلام : « لو وليكم عبد حبشي مجدع فأقام فيكم كتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا » ^(٤) ، والجدع لغة قطع الأنف أو الأذن والشفة ، والأمة مجتمعة أن العبد لا يكون إماماً أكبر ، فالحديث إما تأكيد أو مبالغة ، وأما على أن الإمام استعمل عبداً في ولاية خاصة كالصلاة أو الجباية أو مباشرة الحرب ، وأما أنه سماء عبداً باعتبار ما كان فهو إمام أكبر بعد العتق .

قال ابن حجر : إن تغلب عبد بطريق الشركة فإن طاعته تجب إخماداً للفتنة ما لم يأمر بالمعصية ، وقال : أطيعوا ولاية أموركم ، وقال لمعاذ : لا تعص إماماً عاملاً ولا خلاف في وجوب طاعته ونصره إن استقام على الحق ، وعصيانه كبيرة وعليهم النفوذ لأمره والحضور بالسلح التام في الحين الذي أمرهم بالحضور فيه ، وكفاية أنفسهم وكتان الأمر لنلا يماجلهم عدوهم .

(١) رواه ابن حبان .

(٢) رواه البيهقي وأبو دارد .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) تقدم ذكره .

• • • • •

ومن نكث البيعة بريء منه وخلد في السجن حتى يتوب ، ومن ترك معونة الإمام فنزلته خسيصة ، وإن ضاع شيء بتركه فهو عاص وحرم سوء الظن به ، وكتب محمد بن محبوب إلى أهل المغرب أنه إذا صلى الإمام والوالي صلاة العيد ابتدر الناس إليه يسلمون عليه ، فإن ذلك من بر الرعية براعيها ، فإن لم يفعل وانصرف فليس بمغضوب عليه ، وقد يفعل الناس في المشرق لأئمتهم وولاتهم مثل هذا ويكون ذلك من الرعية والراعي لله لا خضوعاً للدنيا ولا تكبراً ولا تجبراً ، ومن رأى من العمال ما لا يجوز ولم يقدر على تغييره فالأفضل رفعه إلى الإمام لله عز وجل ، وليس ذلك طعنًا أو غيبة أو كذباً إذا كان يحسن النقل في ذلك وبحق ما ينقل ، فإن ظهرت له جفوة من الإمام سقطت النصيحة عنه ، وكان حجة على الإمام ، ولا تزول إمامته إن لم يقبل النقل إن لم يحسنه الناقل ، وإن لم يقبل نصائح المسلمين زالت إمامته ، وإن كان يقبل فيتحرز ثم يعود فينصح ويقبل ثم يعود وهكذا لم تزل إمامته حتى يتهم ويقع في النفس أنه لا يستقيم على ما يعصي من نفسه .

وإذا أمر الإمام بقتل رجل وقال : قد قامت البيئة معي وم يتهم فليس عليهم أن يسألوه البيئة إلا إن طلبها الذي أمرهم الإمام أن يقتلوه أو رحمه ، فإن سأل ذلك فعليه أن يحضرها ويسمعها الشهود عليه إذ الإمام خصم حينئذ ، ومن أمره الإمام بقتل وليه فلا يقتله بغير حجة يعلمها ، وليستعفف الإمام من ذلك ، وقد جاء الأمر أن لا تقتل وليك بغير حجة ، وقيل : إذا أمر الإمام بقتل أحد قتل ولم ينتظر بيان ولو سأله الذي أمر الإمام بقتله أو رحمه ، وقيل : الإمام مصدق ، ولكن إذا طلب إلى الإمام مدّة يبين فيها براءته أمهله الإمام ،

• • • • •

فإنما تمت ولم يخسر بيئته قتل ، وهكذا فيما دول انقتل والأموال ، ولا يعجل عليه حتى يصح ، والأعلام حكام على الإمام والرعية وبينهم ، كما أن الإمام حاكم على الجميع إذا لم يكن في موضع الخصام ، ولا يصدق الإمام فيما هو له أو لولده أو يرجع إليه ، مثل أن يقول : صحّ عندي أن لي على هذا كذا أو لولدي أو أنه قتل ولدي بل هذا يحكمه القاضي له إن بين بحضرة الخصم كسائر الخصم ، وأما ما يلي الحكم فيه الإمام فهو مصدق فيه كيد قطعها أو زان جلده أو رجمه أو قاتله قتل ، فلا يجوز لأحد أن يسأله البيئته وليس عليه أن يحضرها ولا يبرأ منه ولا يكلفهم الله الغيب ، فإن أطاع أثابه الله ، وإن عصى عاقبه الله عز وجل ، وإن قتل متولّى ، فإن قال المسلمون : لم قتلته ؟ فإن قال : بحق ، صدقوه إلا ما يخرج عن المعتاد ، فإنه إن لم يبين حاربه وعزلوه ، مثل أن يثبت عليه أهل قرية أنه قتلهم أو خرب ديارهم وهم في الظاهر أبرياء السادة ، أو قتل وجوهاً من أهل الفضل في الدين .

وفي « الأثر » : إن يسأله المسلمون عن قتل قوم قتلهم ولم يعرفوا ذنبهم الذي قتلهم به فقال : قتلهم بحق قبلوا منه ، وليس عليه كلما أراد حكماً أو إقامة حد أن يجمع أهل مملكته ، وليست الرعية خصماً للحكام إلا ما خرج عن المعتاد ، وأما ما فعله عثمان بأبي ذرّ ابن مسعود وعمار من ضرب أو نفى أو حرم العطاء فظاهر أنه بما لا يفعل مسلم بمسلم ، قال الله تعالى : ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ ^(١) والله أعلم .

(١) تقدم ذكرها .

وليس للإمام جبر الرعية على الغزو أو الرباط وإنما ذلك على من ألزم نفسه الشراء إلا إن جاءهم عدوّ لزم كلا الجهاد ودفع العدو عن البلد وأهله ، وإن خرج خارجة وكان القاعدون إن لم يخرجوا مع الإمام غلبت الخارجة فإنه يلزم القاعدين أن يخرجوا ، وإن أوجب على أحد شيئاً جاز للإمام إجباره عليه ، وقد يجب كالدفاع لمن جاء من العدو فيجبر كل من لا يستغنى عنه ، قيل : وإذا كان الجبار غالباً قعدوا أو خرجوا فلا خروج عليهم ، وليس له جبر الرعية على السلاح أو الكراع إذ أراد الغزو وليس له أن يحلف من قال : لا كراع أو لا سلاح لي بطلاق ولا غيره لأن أهل الدعوة أهل العدل ، وأهل العدل لا يحلفون بالطلاق ، وقيل : للإمام جبر الرعية إذا احتاج .

وروي عن أبي بكر أنه قال : لا تجبر متخلفاً ، فقيل : ذلك إذا كان مستغنى عنه ، وإذا أرسل إلى شار فليس له أن يتخلف عنه والله أعلم .

والإمام وصي من لا وصي له ، يقوم بمصالح الموتى ومصالح تخلفهم من مجانين وبثله وأيتام وغيّاب وبمصالح للغائب ويقبض الأموال التي لا يتعين صاحبها كالزكاة والكفارة والوقف واللقطة والمال الضائع والوصية المؤبدة وغيرها كالوصية للمسجد والطريق والمال المسبل والمال الحشري وقبض الدية من قاتل العمد والخطأ ، ويصرف ذلك لأهله ، وما لم يقدر على معرفة صاحبها من الأموال جعله في بيت المال لمصالح المسلمين ، وقال محمد بن محبوب : يجعله في بيت المال يؤبد فيه إلى يوم الحشر أو يظهر صاحبه ، وعلى الإمام أن يحوط إمامته ويحفظ رعيته وينبغي أن يتواضع لهم وينبغي لهم أن يكرموا ويحفظوه ويطيعوه ، وعن عمر بن الخطاب : لو ضاع حمل على شاطئ الفرات لحقت أن

أحاسب عليه ، وكان يقال : يوم من إمام جائر عند الله أعظم من فيجور رجل في خاصة نفسه عمره ، وعنه عليه السلام : « من ولاه الله أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم ومخلّتهم وفقرهم احتجب الله عن حاجته وفقره » ^(١) والخلة الحاجة ، وفي الحديث : لا تدري متى تختل إليه ، أي تحتاج ، وعلى الإمام أن يتعاهد رعيته ولا يففل عنها ، وقد بلغنا عن عمر أنه كان يولي الأمناء ويجعل عليهم عيوناً ، ويجعل على العون العون عوناً ، وإن لم يفعل الإمام فهو مقصر خسيس المنزلة ، ولا يخرج من الولاية بذلك مما لم يصح عنده منكر ولم يغيره ، وكتب عمر إلى أبي موسى : وتعاهد رعيته وعُد مرضاهم واحضُر جنائزهم واقترح بابك لهم ، وبأمر أمرهم بنفسك ، وإنما أنت واحد منهم غير أن الله جعلك أثقلهم حملاً .

وروي أنه جاء رسول بفتح الإسكندرية وقت الظهيرة فقال لجارسته إن كان أمير المؤمنين منتبهاً فأخبره أني بالباب ، وإن كان نائماً فلا يوقظيه فدخلت فأخبرته فدخل الرسول ، فقال عمر : ما هذا ؟ فقلت : خير فتح الله على المؤمنين الاسكندرية فكبر عمر ثم قال : لقد ظننت بي سوءاً لئن نمت بالنهار ضيعت حق الرعية ، ولئن نمت بالليل ضيعت حق نفسي فكيف ينثني النوم بعد .

وروي أنه لما رجع من الحج استلقى على رءائه في الأبطح ومد يده إلى السماء ، فقال : اللهم كبر سني وضعفت قوتي ، وانتشرت ريعتي فاقبضني إليك

(١) رواه مسلم .

• • • • •

غير مضيع ولا ملوم ، وقال عمر رضى الله عنه : إني لم أبعث هؤلاء العمال إلى الناس ليضربوا أبشارهم ولا ليشتموا أعراضهم ولا ليأخذوا أموالهم ، وإنما بعثتهم إليهم ليجمعوا شملهم وليقاتلوا عنهم عدوهم ويكفوا عنهم ظلمهم ويعلموهم كتاب ربهم وسنة نبيهم وينصبوا لهم طريقهم ويأخذوا صدقات أموالهم ويردوها في فقرائهم ، وأن يرفقوا بأهل ذمتهم ولا يكلفوهم غير طاقتهم ، وأما رجل ظلمه أمير مظلمة أو ضربه سوطاً واحداً في غير حق يستوجهه فليرفع إلى اقتص منه ، وأخذ له بحقه لأن النبي ﷺ اقتص من نفسه .

وفي « الأثر » : يلزم السلطان حفظ الدين من غير إهمال ، وحراسة البيضة والذب عن الأمة وعمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سلبها وتقدير ما يتولى من الأموال بسنن الدين من غير تحريف في أخذها وإعطائها ، وإزالة المظالم وإقامة الحدود من غير تجاوز ولا تقصير ، واختيار خلفائه في الأمور من أهل الكفاية والثقة والأمانة ، وبذلك يستحق محبتهم وصدقهم ، وإلا فإنه يؤخذ ويعاقب عليهم .

قال أبو سعيد : كان من مضى من أوائل المسلمين وعلمائهم يلزمون أنفسهم الخروج كل سنة إلى الحج للالتقاء بأهل الدعوة ، وكان أبو بكر وعمر يخرجان إلى الموسم كل سنة ليلتقوا بأهل الأمصار ويسألوهم عن ولايتهم ليدلوا عليهم ويحملوا على أنفسهم من بيت مال الله ، ولا يكلفوا رعاياهم المشقات ، وذلك من شفقتهم ، وصحة المذهب ، ولا يجوز للإمام أن يوكل على قبض الزكاة وتفريقها إلا من له علمها ، ولا على الدماء والأحكام إلا من يعرف علمها ، وكذا الحرب لا يولي عليها إلا من يعرف سياستها ، والحكم في العدو ، وإلا كان جائراً إذا

قدم جائراً ، ولا يجوز له تقديم الجائر ، وإذا قدمه كان جوره جوراً له ، ولا يولي في الأحكام غير المتولى ، وأما ما خرج مخرج الرسالة أو الأمر في المعنى الواحد ففيه اختلاف ، فقول : يجوز إذا كان ثقة ووصف له العمل ، وقول لا يجوز إلا للولي ، ولا يولي مخالفاً ولا منافقاً من أهل الدعوة إلا فيما يكون فيه رسولاً ولا جباية له فيه ، أو يكون مع أمين يتولى الأمين الأمر ويكون غوناً على ذلك ، وإذا ولي على الصدقة جائراً لا يحسنها ويضعها في غير موضعها أو من يضعها في غير موضعها أو لا يحسن أخذها فلا يمكنه أصحاب المال منها ، وكذا من تضيع عنه أو لا يتحفظ في أخذها فلا يولي له ولو كان متولى ، وإنما يولي عليها من يحفظها ويحتهد على التوفير ، وكان عليه السلام يولي عليها من يحفظها ويحتهد على التوفير عليها [من] هو دون غيره من الصحابة .

والإمام إذا اجتهد في التولية فأصاب من ولاء فيها شريكاً في الأجر ، وإلا فإثم الخطأ عليه لا على الإمام ، وإن لم يحتهد فإن أصاب فأجر إصابته للوالي ، وإن أخطأ فالإمام شريكه في الخطأ ، وللإمام أن يولي أحد بلا مشورة ، ولكن يؤمر أن يستشير أهل العدل ويتفقد الولاية ، فمن رأى منه خيانة عزله ، وقد وصف الله المؤمنين فقال : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَرَاءِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) وإن قال للرعية : اختاروا من أستمعمله عليكم ، فاختراروا رجلاً ، فإن كان عالماً أميناً فله أن يعمله ، وإلا فلا بد

(١) سورة الحجرات : ١٠ .

(٢) سورة الفتح : ٢٩ .

من تفقده ، وإذا صح الظلم من واليه فأبى من عزله استتيب ، فإن أصر خلع ، وإن لم يصح ما قيل عن واليه لكن المسلمين كرهوه ، فالأولى له القبول عنهم ، ولا يأثم بعزله ، وعليه أن يعزل واليه وإذا شكته الرعية ولا يكلفهم البينة ، وإن قام واليه بالحق لكنه لا يرفع المال للإمام ولم يدن بطاعته كتب إليه الإمام أن يعزل فإن لم يعتزل شدوه في الحديد ، وإن حارب فهو باغ ، وإن احتج جمعوا بينه وبين الإمام ويعلم الحق منها ، وقيل : يجوز استعمال المحدث في الأمانات كالزكاة والجباية لا في الولايات والأحكام والمحاربات إلا بعد التوبة أو مع أمين قائم ، وإن لم يصح أنه استعملهم قبل التوبة لم يبرأ من الإمام ، وقيل : أيضاً توليتهم موجبة لولايتهم وشهادة على توبتهم لأن الإمام مأمون على ذلك ، وأنه لا يوليهم إلا بعد التوبة وزعم بعضهم أنه يوقف فيهم ، وقيل : هم على البراءة حتى تصح توبتهم والإمام على ولايته حتى يصح أنه استعملهم قبل التوبة بالشهرة أو بالبينة أو بإقراره ولا تسمع عليه بينة إلا بحضرته ، وقيل . يقبل قوله أنه لم يستعمله بعد التوبة وهو الصحيح عندي .

وإذا استعمل المحدث قبل التوبة بريء منه فاستتيب ، وقيل يستتاب فيبرأ منه إن لم يتب ولا سبيل عليهم إذا أقاموا الحق لأن عليهم طاعة الإمام والنصر له وعليهم التوبة من أحداثهم ، وإن ولي رحمه وقد وجد أفضل منه فهو غير مصيب ، وإن كانوا سواء فإن أثره لقربته فهو غير مصيب وإن كان لأنه أصلح فلا بأس ، وليخرج نية القرابة من قلبه وإلا فسيعلم غداً .

وروي أن رجلاً من المدائن ظلمه عامل لعمر فقال : والله لأتظلمن إلى أمير المؤمنين نفسه ثم خرج حتى قدم إلى عمر فكلّمه فقال له عمر : فما منكم من

• • • • •

سعد ؟ وسعد إذ ذاك على الكوفة ، فقال : أوجبت على نفسي أن لا أتظلم إلا إليك ، ولم أتظلم إلى سعد ولم آت ، فقطع طرف جراب فكتب فيه : لي عمر فخطمه فأعطانيه ، فقال : سر على بركة الله ، قال : قانصرفت إلى منزلي وأنا أحتسب سفري عند الله ، رجل ليس له قرطاس وقام لي بنفسه وكتب لي بيده لقد كان سفري ضياعاً إلا إن صليت في مسجد رسول الله ﷺ ورأيت أصحابه فلما دخلت الكوفة جئت باب سعد فإذا عليه الناس فدخلت مع الناس وقلت : معي كتاب أمير المؤمنين ، فقال : مرحباً بـ أمير المؤمنين وبكتابه ، قدّمه ، فناولته فلما قرأه كشف وجهه وتغير لونه وقال لي : ويحك أما اتقيت الله تظلمت مني ولم أظلمك ، فقلت : ما أخبرت أمير المؤمنين قصتي ، فلما قرأ اصفر لونه فبينما هو يقرأ إذ قام قائماً قال : أين حقلك ومظلمتك ؟ قلت : بالمدائن ، قال : انطلق بنا حتى أنطلق في حقلك ، قال : فانطلقت ، فلما بعد من داره قال للناس : انصرفوا راشدين فإن أمير المؤمنين عزم في كتابه أن لا أجلس مستريحاً حتى أوافي عامله وأعاقبه إن تعدى ، فإذا فرغت فارجع إلى عملك حتى لا يكون بعدها أحد من أهل عملك متظلماً إليّ إنما جعلتك تجير من يأتبك وتعطي كلاً حقه ، قال الرجل : فوالله ما رأيت أضعف أولاً وأعز آخراً من أمر صاحب البطاق يعني عمر ، والله إن كان أمره إلا كأنه نار تلهب قوة وشدة حتى ما بقي لي حق ، وأدّب العامل ، وقال له : انظر سبب المشي على قدمي والله أعلم .

ويقاتل بهم ولو أبى بلا وجوب حق له أو عليه إلا ما كان لمسلم
على أخيه من نصيح ،

(ويقاتل) الذي أرادوا أن يكون إمام دفاع لهم (بهم ولو أبى) من قبول الإمامة (بلا وجوب حق له) عليهم (أو عليه) لهم (إلا ما كان لمسلم على أخيه من نصيح) فهو باق بينه وبينهم ينصحهم وينصحونه ، وعن تميم بن أوس الداري ، وأبي هريرة وابن عمر عنه عليه السلام : الدين النصيحة ، قلنا : لمن ؟ قال عليه السلام : الله عز وجل وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم « وفي لفظ عن أبي هريرة : إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة الخ ، ما مر بلفظه ، والنصح لغة الإخلاص والتصفية كتخليص العسل من شحمه والناصح يخلص المنصوح مما يضره ، وشرعاً : إخلاص الرأي من الغش للمنصوح وإيثار مصلحته ، والنصح لله هو الإيمان به والإخلاص له والعمل بما أمر به واجتناب ما نهى عنه ووصفه بنمات الكمال وترك الإلحاد في صفاته وحب مطيعه وبغض عاصيه ، والنصيحة لكتابه الإيمان به واعتقاد أنه لا يشبهه كلام أحد ولا يقدر أحد على الإتيان بأقل سورة ويتلوه متخشعاً متدبراً ويذب تأويل المحرفين عنه ويحوده ولا يلحن فيه ويعمل بما فيه ويعلمه بعد أن يتعلمه ويعلم أنه كلام رب العالمين حادث ومخلوق الله عز وجل ويعرف عمومته وخصوصه ومطلقه ومُقيده وناسخه ومنسوخه وظاهره وبجمله ونحو ذلك ويجوز أن يريد بالكتاب كتب الله تعالى كلها بأن يؤمن بها ويفعل للقرآن بما ذكرنا ، والنصيحة لرسوله الإيمان به وبما جاء به كله وتوقيره ونصره وحب من يحبه وبغض من يبغضه وإحياء سنته وحفظها وتعليمها وحب آل وصحبه ما لم يزغ أحد منهم عن الحق والنصيحة للأئمة طاعتهم في غير معصية وتذكيرهم وإعلامهم وتوقيهم ، والنصيحة للعامة إرشادهم لآخرتهم ودينهم وإعانتهم والستر عليهم ودفع الضر وجلب

وله الفضل بلا غاية إن تطوَّع وقاتل بهم ، وإن بدون ولاية ،
ولا يأبى منها عالمٌ بحرب وسياستها والقيام بما هم فيه بلا وجوب
عليه ، ولزم في الظاهرة ،

النفع وتوقير كبيرهم ورحمة صغيرهم وتعهدهم بالوعظ ، ومن رأى فيه ما لا يجوز
وعظه فيه سراً ، قيل : من وعظ أخاه سراً فقد نصحه ومن وعظه على رؤوس
الناس فقد فضحه ، وفي « أثر » فقد وبخه .

(وله الفضل بلا غاية) يعلمها خلوق (إن تطوَّع وقاتل بهم وإن بدون
ولاية) بأن أرادوه إماماً فأبى فقاتل بهم وهو غير إمام أو أرادوا أن يقاتل
بهم من غير أن يعقدوا له الإمامة أو قاتل بهم بغير أن يطلبوه أبى يقاتل بهم
من غير أن يعقدوا له وأخلص الله تعالى ولا سياً إن أرادوه إماماً فوافقهم خلصاً
(ولا يأبى منها عالمٌ بحرب وسياستها والقيام بما هم فيه) لا نافية في معنى
الناحية نهى التنزيه بدليل قوله : (بلا وجوب عليه) إلا إن كان إن لم يقبلها
كانت الدائرة عليهم فيجب قبولها بلا إجبار (ولزم) هو أي القبول المعلوم من
المقام (في) الإمامة (الظاهرة) أي في الإمامة الكبرى التي تظهر لإنفاذ
الحدود والأحكام فمن امتنع من قبول إمامة الدفاع أو الشراء لا يبرأ منه ، ومن
امتنع من الإمامة الكبرى وقد استحقتها قتلوه وبريء منه والذي عندي أنه
يحبس أو يضرب أو يحتمان عليه ويطال حبسه بلا حد حتى يقبل أو يموت إن
إن لم يجدوا صالحاً لها غيره ، وإلا أقاموا غيره ، لكن الوارد عن عمر بن الخطاب
وأبي عبيدة أنه يقتل ، وإن اعتذر بأنه لا يطيقها وتبين لهم عذره فلا قتل ولا
ضرب ولا حبس ولا براءة .

ووالياً حقوق من ولي عليهم ولو مخالفين أو ذوي كبائر أو نساء أو عبيداً ولزمتهم طاعته ، ولا يولى إمامان لعسكر ، وجاز لعساكر ولبلاد متفرقة ، ويقاقل كل بمن ولي عليهم إن اجتمعوا . . .

(و) لزّم (والياً حقوق من ولي عليهم ولو مخالفين أو ذوي كبائر أو نساء أو عبيداً) أو أهل الذمة أو أطفالاً أو مختلطين لذلك لوجوب الدفاع على النساء إذا قصدن ظالم عن أنفسهن ، وكذا العبيد ما أمكن أن يقمن أو يقيموا إماماً حراً ذكراً، وإن لم يوجد إلا عبد للعبيد أو امرأة للنساء فلا إمامة للمرأة والعبد، ويتناصح الكل ويقاقلون ، وقيل : تقدم فضلاهن ويقدم العبيد أفضلهم وعلى هذا ، فإن لم يكن إلا النساء والعبيد فالإمام من العبيد (ولزمتهم طاعته) ولا لازم على طفل .

(ولا يولى إمامان) في الدفاع (لعسكري) لثلا يختلفوا فتقع الفتنة والفرقة ويدخلهم العدو ويقلبهم إلا إن كان الأصلح لهم إمامان ، (وجاز) تعدد الإمام في الدفاع (لعساكر) عسكريين فصاعداً ، فيكون لعسكريين إمامان ، ولثلاثة عساكر ثلاثة أمّة ، وهكذا كل عسكر بإمام إن احتاجوا لذلك (ولبلاد متفرقة) كذلك إمام لكل بلد إذا جمعهم دفاع واحد ، لأن ذلك لا تختلف فيه الآراء ولو اجتمعوا في القتال ، ولا سيما إن كانوا يقاتلون بالدول أو كل من جهة أو على حدة ، إذ لا يمتد طمع كل إلى أن يطيعه الآخر أو حزبه وإن طمع لم يتأكد طمعه فلا يفتن إن لم يطاوع .

(ويقاقل كل بمن ولي عليهم إن اجتمعوا) والإمامة الكبرى لا يكون لها إلا إمام واحد في العصر الواحد في جميع الأقاليم التي يجري فيها حكم المسلمين

فيجعل الإمام العمال في كل بلد ويأمرهم بأمره أن يحضروا إليه أو يفرقوا المال في مواضعهم أو حيث أمرهم ، فمن سبقت إمامته على الإطلاق أو على الكل فهو إمام الدنيا ، ومن تأخرت إمامته بطلت فيجعله عاملاً إن تأهل .

ومن عقدت له الإمامة على بلد مخصوص أو إقليم أو نحو ذلك فقط لا على الإطلاق ولا على الكل ثم ولى أهله بلد إماماً على المسلمين كلهم والدنيا فالأول عامل له ، وقيل : إن الأول هو الإمام على الكل ولا يستعمل غيره وهو قول من قال إنه إذا أقيم إمام على بلد أو أقيم مخصوص كان أماماً على الدنيا ، والدليل على أنه لا يجتمع إمامان في عصر واحد كونه صلياً في عصره هو الإمام وحده وغيره عمال ، وكذا في عصر أبي بكر وعمر ومن بعدهما ، فإن استعمل في وقت واحد بطلت إمامتهما ، وقيل : يجوز إمام لكل مصر ، وإنما الممنوع إمامات لمصر واحد أو ثلاثة أئمة أو أكثر .

قال أبو الحسن : لا يجوز أن يكون إمامان في مصر واحد ، وعلى الأول صاحب « الضياء » إلا أنه أجاز إمامين فصل بينهما جبار لم يطبقاه ، وقال : إن زال الجبار واتصل ملكهما انفسخت إمامتهما ، واختار المسلمون إماماً يقيمونه لأنفسهم .

قال ابن محبوب : عقد أهل عمان وأهل حضرموت الإمامة لعبيد الله بن يحيى وذلك في زمان أبي عبيدة وعقدت برأيه الإمامة لأبي الخطاب على المغرب ، وعقدت لمن بعد أبي الخطاب أيضاً بعد موت أبي الخطاب وإمام عمان وحضرموت يحيى ، قيل : يدل للأول أيضاً قوله عمر وأبي بكر لما قال الأنصار : منا إمام

ومنكم إمام ، هيهات إن الله واحد والإسلام واحد والإمام واحد ، وفي رواية :
الله واحد والدين واحد والإمام واحد ، وفي رواية : اسقاط هيهات ، ولا يستقيم
سيفان في غمدي واحد ، ولا تجوز الأمور إلا على واحد ، وفي رواية : لا يستقيم
إمامان كما لا يستقيم سيفان في غمدي واحد ، وكما لا يستقيم فحلان في ذود
واحد ، وقوله ﷺ : إذا رأيتم أميرين فاضربوا عنق أحدهما ، وذلك أنه
لا يصح أن يكونا إمامين جميعاً ، وإلا لزم رعية كل واحد طاعة الآخر ، وذلك
نفي للإمامة فلم يبق له إلا أن يقول : كل واحد إماماً في موضعه مختص برعيته
وهذا ضعيف .

وقد يحاج عن أثر أبي بكر وعمر [رضي الله عنهما] أن المراد بأن الإمامين
لا يجتمعان في مصر واحد ، كما ثبت في رواية إن صحت ولم تكن تبديلاً من
كاتب : وإلا فإن التنظير بوحدة الله اتحاد ، والإسلام يدل على أنها لا يجتمعان
في عصر واحد لثبوتها في كل مصر ، ولم يذكر العصر فضلاً عن أن يقال : إنها
كذلك يتحد الله ويتحد الإسلام في كل عصر ، ولفظ العصر . ولفظ المصر
متقاربان في الخط والنطق ، فقد يبدل الكاتب العين ميماً ، ويحاج عن حديث
النبي ﷺ بأن المعنى ، إذا رأيتم إمامين متضادين - مهتدياً وضالاً - فاضربوا
عنق الضال .

وفي « الأثر » : قال المسلمون : لا يجتمع إمامان في مصر واحد ، وجائز في
مصرين ، كعبد الله بن يحيى في الشرق ، وأبي الخطاب في المغرب ، إذا لم يعقد
لكل على الدنيا ، ولا يسمى أمير المؤمنين إلا من كانت إمارته على أهل القبلة
كلهم ، وكل من الإمامين يتولى الآخر ورعيته ، وكل رعية واحد تتولى الآخر

ورعيته ، ولا ينفذ أحدهما لصاحبه حتى تتصل أمصارهما بزوال الجائر بينهما ، وإذا نفذ إليه لزمها أن يردا أمرهما للمسلمين ، وإن لم تكن الإمامة إلا لواحد فيختاروا أحدهما أو غيرهما ، وإن نفذ أحدهما للآخر فسلم له هذا الآخر لم يزل إن لم يرض من عقدها له ، والأئمة الكثيرة في ذلك كالإمامين ، وعن ابن محبوب : الأئمة في الأمصار ، كل إمام في مصره ، فإذا اتصل حكم المسلمين كانت شورى بين المسلمين .

ولا يسمى أمير المؤمنين إلا أن يملك جميع أرض الإسلام ، وإذا قدّم أهل كل بلد من أهل الدعوة إماماً قولاؤه الآخرون وأطاعوه ولا يلزمهم السؤال عن قدمه ، وأما بلد لغير أهل الدعوة أو اختلطوا فيه ولم يكن الحكم لهم فلا يتولى حتى يعلم من قدمه ، وقيل : إذا قدّم أهل بلد من أهل الدعوة إماماً لزم الآخرون ولايته لا طاعته ، وإن اتفق إمامان أن يكون أمرهما واحد زالت إمامتهما وكان الأمر شورى ، وعن ابن محبوب : إذا عقد كل فريق من المسلمين لإمام في موضع ، فمن هو في موضع الأئمة فهو الإمام ، وإن كانا في بلاد الإمامة فالذي قدّمه أهل الدين والفقه والورع أولى بالإمامة ، فإن استويا فأفضل الإمامين ديناً وورعاً وفقهاً ، وأقوام في عز الدعوة وهيبة العدو أحق بالإمامة ، وإن استويا فالمعقود له أولاً ، وعن عزان : إذا اختلف الناس في العسكر فأقامت كل طائفة إماماً ، أن الإمامة للأول ، فإن لم يُعلم أيها الأول فهي شورى بين المسلمين ، ومن أبى ذلك فهو باغ ، وإن لم تصح إمامة رجل عن قوم وصحبت عن آخرين وأقام من لم تصح معه إماماً آخر ولم يدخل قوم في المعقود للأول ولا الآخر نظر المسلمون فيمن عقد للأول ، فإن عقد له أهل العلم والورع وكان المعقود له كذلك مع قوة

ولزمت طاعته حاضراً لتوليته لا آتياً لإعانتهم إن لم يقصدوه بها ،
ولا آتياً لذلك ، ويجدد له إن قصد بها حرب معين لا قتال مطلق
وجوز بدونه ،

وضبط فهو الإمام وبطل الثاني ، وإلا كان الثاني لا الأول إلا إن ثبتت إمامة
الأول في المصر .

(ولزمت طاعته حاضراً لتوليته) بأن حضرها على أن يكون له إماماً ،
ولزم غائباً أمراً بأن يولى غيره (لا آتياً لإعانتهم إن لم يقصدوه) ، أي إن لم
يقصدوا الإمام (بها) ، أي بالتولية (ولا آتياً لذلك) المذكور من الإعانة ،
فلذا ولّوه على أنفسهم وعلى من يأتي لإعانتهم على العموم أو الخصوص لزمت
طاعته من يأتي لإعانتهم ، وإن قصدوا به أنفسهم وقوماً مخصوصاً فجاء غيرهم
جاء القوم أو لم يحىء فلا تلزم غيرهم (ويجدد له) ما ذكرنا من التولية (إن قصد
بها) ، أي بالتولية حين ولي (حرب) قوم (معين) فجاءهم قوم آخرون
لحربه ، جاءوا هم فقط أو مع القوم المعقود له على قتالهم فإن المسلمين يجددون
التولية على قتال هذا القوم الآخر الذي لم يعقدوا له على قتالهم أولاً ، ويجوز
تنوين حرب ونعته بمعين لجواز تذكير حرب وتأنيثه وهو - بضم الميم وفتح
العين وتشديد الياء مفتوحة - (لا قتال مطلق) فإن قصدوا بتوليته دفاع كل من
جاء لم يحتاجوا لتجديد ، سواء أهملوا التعميم كما أهملوا التخصيص أو اعتنوا
بالتعميم بأن قالوا : هو إمامنا في دفاع كل من جاء .

(وجوز) دفاع المسلمين كل عدو جاءهم بذلك الإمام (بدونه) ، أي
بدون تجديد التولية على قتال غير من عقدوها له على دفاعه ، وذلك بأن جاء من

وكذا إنه لزم حق المعين وعليه وإن لم يقصد .

عقدوا للإمام على دفاعهم ، وجاء معهم غيرهم ، أو جاؤوا بعد الشروع في الحرب فكانوا يقاتلون معهم ، وكما تلزم قوماً حق الإمام لزم الإمام حقهم إن لم يضيعوا حقهم بوجه .

(وكذا) قال بعضهم : (إنه لزم) الإمام (حق المعين) - بضم الميم وكسر العين وإسكان الياء (و) لزم الحق للإمام (عليه) ، أي على المعين ، أي على الذي جاء بعينه (وإن لم يقصد) في تولية إمام الدفاع أن يكون له إماماً ، ووجه جواز عدم التجديد في الوجهين أن من يجيء بعد للإمام أو على الإمام تبس لمن سبق ، ووجه المنع أن العقد وقع على غيرهم ، وأما إن عقدوا الإمام على دفاع قوم فجاء قوم آخرون دون من عقدوا على دفاعه أو جاء القوم الذين عقدوا على دفاعهم ، ولما فرغ القتال وافترقوا جاء آخرون فلا بد من التجديد إن أرادوا القتال بإمام ، والله أعلم .

باب

لزمت طاعة والٍ بأمر من ينظر إليه ، ولو لدفاع لأمنٍ لا بمن
لا ينظر إليه ، وإن لزمته له

باب

في طاعة إمام الدفاع والاختلاف بين العساكر
فيمن يولى ، وكيفية الابتداء في القتال
والكف عنه ، وفيما يكون به البغي

(لزمت طاعة والٍ بأمر من ينظر إليه) - الباء متعلقة بوالٍ - ، أي لزم
طاعة من استولى بأمر المنظور إليه من الصلحاء (ولو) ولتوه (لدفاع) أو
أو شراء أو نحوهما ، ولا سيما إن ولوه للإمامة الكبرى (لأمنٍ) ، فإذا كان
الأمن زال لزوم الطاعة متعلق بلزمت أو بطاعة ، واللام بمعنى إلى (لا) طاعة
والٍ (بمن لا ينظر إليه) كما مرّ بسط هذا في الإمامة الكبرى من كلامي (وإن
لزمته) ، أي لزم الطاعة من لا ينصر إليه (له) ، أي للإمام الذي قدمه من

وعليه ، وإن اختلف العسكر على رجلين لزم كل طائفة حق واليها
إن كان يصح إمامان فيه ولم يكن أحدهما بمنزلة الكل طاعته ،

ينظر إليهم ، (و) لزمت الطاعة (عليه) ، أي عن الإمام الذي لم ينظر إليهم
إذا قدموه راعى لفظ من في قوله إليه ومنعاه في قوله إمامهم ، والحاصل أنه
إذا قدمه من لا ينظر إليهم لزمهم حقوقه ولزمته . . . حقيرهم ولا يلزم حقوقه
غيرهم ، ولا تلزمه حقوق غيرهم .

(وإن اختلف العسكر على رجلين) فصاعداً : بما يقام إماماً للدفاع ؟ فأقام
طائفة إماماً ، وأقام طائفة إماماً على الجميع (لزم كل طائفة حق واليها) إذ
ولتة (إن كان يصح إمامان فيه) ، أي في العسكر بأن أمكن أن يقاتل على
الجميع كل منها بقومه بلا فتنة واقتراق ، وكان ذلك غير منفعة للعدو وضرر
للمسلمين (ولم يكن أحدهما بمن تلزم الكل) كل عسكر (طاعته) بأن استويا
أو جهل حالهما أو تقارباً أو اشتبه أن يستويا ، وإذ كان أحدهما بمن تلزم الكل
طاعته ، وهو من ظهر فضله على الآخر بحيث لا ينكر فضله فهو الإمام على الآخر ،
وجميع العسكر علموه كذلك أو علمه الصلحاء ، وإن كان كذلك ولم يعلموه
كذلك أو علمه كذلك من يريد إمامته دون الآخرين ولا الصلحاء فلا يلزم كلا
إلا إمامة من ولي .

والذي ذكر الشيخ أحمد في أصل هذا الكتاب التاسع عشر غير قوله إن كان
يصح إمامان فيه ، بل ذكر ما يؤول إلى ذلك . ونصه : وإنما يجحدون في هذا
أن يكون إمامان لدفاعهم في جماعة واحدة ، فيما أن يكون معناه أنهم إذا
اختلفوا فليجعلوا إمامين أو أكثر على قدر اختلافهم ويقاثلون بالعسكر جميعاً ،

وإن لم يجدوا من يولونه أو يتفقون عليه قاتلوا عدوهم ودفعوه ولو
عن أموالهم وحريمهم وفعلوا كالإمام في التحجير على مجاوزة حد يحل
به قتالهم إن جاوزوه

وهو ضعيف لزوال الإمامة بالشركة فيها ، وإما أن يريد أنهم إذا اختلفوا ولت
كل طائفة إماماً يقاتل بها ، وكلتا الطائفتين كالجماعة الواحدة في المعنى لأن
عدوهم واحد وهم جميعاً في دفاعه ، وهذا إن شاء الله تعالى هو مراد الشيخ أحمد
— رحمه الله — هذا ما يسوغ لهم حال الاختلاف ترخيصاً ، والأولى ما أشار
إليه بقوله : (وإن لم يجدوا من يولونه أو يتفقون عليه قاتلوا عدوهم) بلا إمام
(ودفعوه ولو عن أموالهم وحريمهم) ، وإنما يعتبر اتفاق من ينظر إليه ولا
يعتبر خلاف من لا ينظر إليه ، فإذا أراد من ينظر إليه رجلاً وأراد غيرهم رجلاً
قدم من ينظر إليه ، وإذا اختلف من ينظر إليه أو لم يكن إلا من لا ينظر إليه
واختلفوا فحيث يقاتلون ويدافعون بلا إمام إن لم يكن من تلزم الكل طاعته
(وفعلوا كالإمام) إمام دفاع (في التحجير على مجاوزة حد يحل به قتالهم إن
جاوزوه) ، مثل أن يخطوا لهم خطأ فيقولوا : لا تجاوزوه إلينا ، ومثل أن
يقولوا : لا تجاوزوا إلينا هذا الوادي أو لا تهبطوه أو لا تخرجوا منه أو لا تصلوه
أو لا تجاوزوا هذا الجبل أو لا تصلوه أو لا تمكثوا في أرضنا إلى وقت كذا ، أو
لا تقعدوا في الأرض التي أنتم فيها إلى وقت كذا ، ولو لم تكن الأرض للقائلين
إن لم تكن للبقاة ، أو لا تجاوزوها ولو كانت لهم ، أو لا تصلوا ظل كذا ، أو
لا تخرجوا منه ، أو لا تمكثوا إلى وصول الشمس أو القمر أو الكوكب أو الظل
أو نور الشمس أو ضوء القمر إلى كذا ، بل اذهبوا أو نحو ذلك ، فإن خالفوا

وغير ذلك قبل ابتدائه ويناجزونهم به إن لم يصلوا لذلك
ويبدؤونهم به بلا نظر للباديء منهم من كبير أو صغير أو شريف
أو وضيع

ذلك حلّ قتالهم وابتداء المسلمين به ، ولو لم يشرع فيه هؤلاء البغاة ولو لم يقل
لهم المسلمون إن فعلتم ذلك قاتلناكم .

(وغير ذلك) - بنصب غير - ، أي وفعلوا غير ذلك مما يفعله إمام الدفاع
في دفاعه ، ويحتمل أن يريد بالحد ، الحد في الأرض ونحوها من الأجسام ، ويجز
غير عطفاً على الحد ، ويريد به الحد بالزمان (قبل ابتدائه) ، أي ابتداء القتال
يتعلق بقوله : يحل ، أو بقوله : قتالهم ، أو بقوله : فعلوا ، أو بالتحجير ، والمراد
قبل ابتداء البغاء بالقتال ، (ويناجزونهم) ، أي يعاجلون البغاة (به) ، أي
بالقتال (إن لم يصلوا لذلك) التحجير لكون البغاة عجلوهم ولم يتمهلوا ، بل
باغتوهم فشرعوا في القتال (ويبدؤونهم) ، أي يبدؤهم المسلمون أو المبغي عليهم
ولو مخالفين أو ذميين (به بلا نظر للباديء منهم) ، أي من البغاة (من كبير
أو صغير أو شريف أو وضيع) ذكرأ وأنشئ لأنها تقتل إن قاتلت أو حرأ أو
عبد لأنه يقتل إن قاتل ، والمظلومون من أهل الكبائر من الموافقين أو المخالفين ،
أو من المشركين في حكم البغي ، كالمظلومين من المسلمين في جميع مسائل البغي
بحسب الإمكان .

وإن قلت : كيف يصحّ قوله : يبدؤونهم ، مع قوله : لبادئهم ، فإنه إذا بدأ
أحد من البغاة لم يصح أن يطلق أن المسلمين بدؤوا وبالعكس ، قلت : المراد
أنهم يناجزونهم بالقتال بدون انتظار أن يبدأ به أحد من العدو أو أن المسلمين

• • • • •

يشرعون في القتال فهذا ابتداءؤهم إذ لم يتقدم منهم في الحال قتال ، أو أنهم يشرعون في القتال كلهم لشروع واحد من البغاة فهم سابقون في الشروع بالكل على البغاة ، أو أنهم يحازونهم على البدء بالقتال بلا نظر لبادي ، كما أنه إذا أعطى الأمان أحد لإنسان من العدو فلا يجوز لأحد نبذ ذلك الأمان إذا دخل الإنسان البلد به .

قال أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « المسلمون تتكافؤ دماؤهم ، وأموالهم بينهم حرام ، وهم يد على من سواهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم ، ولا يقتل ذو عهد في عهده ، ولا يقتل مسلم بكافر ، ولا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر » (١) ، قال الربيع : تتكافؤ دماؤهم ، أي هم ، سواء في الدية والقتل وهم يد على من سواهم ، أي هم أقوى وأفضل من غيرهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ، أي إذا أعطى أدنى رجل من المسلمين فيلزمهم ويرد عليهم أقصاهم ، أي من رد العهد من المسلمين كان رداً ، قال جابر : إلا باتفاق الإمام وجماعة أهل الفضل في الإسلام .

قال ابن حجر : ذمة المسلمين واحدة ، أي أمانهم صحيح ، فإذا آمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له ، ومعنى يسعى بها ، أي يتولاها ويذهب ويحيي ، والمعنى أن ذمة المسلمين صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضيع ، فإذا آمن واحد من المسلمين كافراً أو أعطاه ذمته لم يكن لأحد نقضه فيستوي في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد ، فأما المرأة فقد قال ﷺ : « أجرت من

(١) رواه البخاري ومسلم .

لإمام ظهور أو دفاع أو لجماعة

أَجَرَتْ يَا أُم هَانِءَ « (١) ، وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه قاتلَ أو لم يقاتل ، وقال أبو حنيفة : إن قاتل جائز أمانه وإلا فلا .

وقال سحنون : إن أذن له سيده في القتال صحَّ أمانه ، وإلا فلا ، وأما الصبي فقيل : أجمع العلماء على أن أمانه لا يجوز ، واختلف أصحابنا في المراهق هل أحكامه حكم البالغ ؟ فمن قال : حكم البالغ أجاز أمانه ، وأشعر كلام بعض قومنا بأن المراهق يجوز أمانه ، وكذا المميز الذي يعقل ، والخلاف عن المالكية والحنابلة ، وأما المجنون فلا يصح أمانه إجماعاً إلا -الصحو ، ولا يجوز أمان الذمي ، وقال الأوزاعي : إن غزا مع المسلمين فأمن أحداً فإن شاء الإمام أمضاه وإلا فليرده إلى مأمنه ، ولا ينفذ أمان الأسير في أرض الحرب ولو كان مسلماً حراً بالغاً عاقلاً ، وإن ادعى رجل تأمين رجل فلا بيان عليه ، وقيل : لا يقبل إلا ببيان .

والصحيح عندي الأول إن لم يتهم ، ويناسبه : إدروا الحدود بالشبهات ولأن تخطئوا في المعفو خير من أن تخطئوا في الحد ، وقيل : البدء من البيعة بدء بالانتقال فيناسب ما قبله ، وعلى الأوجه السابقة يكون الكلام مستأنفاً (لإمام ظهور) خبر لمخدوف ، أي وذلك لإمام ظهور أو متعلق بمخدوف ، أي جاز ذلك لإمام ظهور (أو دفاع) أو شراء ولو احدى يتقدم بذلك (أو لجماعة)

(١) رواه مسلم .

ويدفع قاصد ببغي ويحال بينه وبين مراده ولا يقاتل بعد انهزام
أو كف ببغي، وجوّز ما خيف شره أو شوكته أو له مادة أو
نصرة أو يفني

يقاتلون بلا إمام أو لفرد (ويدفع قاصد ببغي ويحال بينه وبين مراده) وإن
مات فدّمه مهذور .

(ولا يقاتل بعد انهزام أو كف ببغي) ولو بقي في مكانه لم يهرب ولم يتب
إلا إن ثبت في موضع حجر عليهم فحق يتوبوا لأن الحجر للبغي ، ولما تابوا ولم
يقع عليهم الحجر ، وذلك في بغاة أهل التوحيد ، قال رسول الله ﷺ :
« يا عبد الله - يعني ابن عمر - أتدري كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة ؟
قال : الله ورسوله أعلم ، قال : لا يحجز على جريحها ، ولا يقتل أسيرها ، ولا
يطلب هاربها ، ولا يقسم فيها » (١) ، وذلك في القتال ، ولا قيد في الحديث بأن
لم يكن لهم مأوى .

(وجوّز) القتال (ما) مصدرية ظرفية (خيف شره) ولو انهزم أو كف
وذلك الشر بأن يفرق بين المسلمين بالرشى أو بالكلام أو بكذب بهزيمون به
أو يكفون به أو نحو ذلك (أو شوكته) بأن يقاتل إذا استراح أو وجد غرة
أو يتدبر كيف يظفر (أو) ما خيف أنه (له مادة) أي قوم ينصرونه (أو
نصرة) بلا مادة ، مثل أن يخاف المسلمون عدواً آخر ليس من ذلك العدو ولا
معيناً له ، أو يخاف المسلمون خذلاناً أو هروباً فيقوى ذلك العدو (أو يفني)

(١) رواه مسلم .

إلى أمر الله

إلى أمر الله) بنصب يفيء بأن مضرة عطفاً لمصدره على انهماك ، أي ولا يقاتل بعد انهماك أو كف عن بني أو رجوع إلى أمر الله أو « أو » بمعنى إلى أو إلا ، أي يقاتل إلى أن يفيء إلى أمر الله ، أو إلا أن يفيء .

قال سليمان بن بريدة عن أبيه : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو صاه بتقوى الله وعين معه من المسلمين خيراً ، ثم قال له : « أغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، أغزوا ولا تغفلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال ، فأيتها أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، فإن أبوا فاخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ، ولا يكون لهم في الفئيمة والفبيء شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فإن لهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعلن ، ولكن اجعل لهم ذمتك ، فإنكم إن تخفروا ذمتكم أهون من أن تخفروا ذمة الله ، وإن أرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل ، بل على حكمك ، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا » (١) ، وقد روي عنه ﷺ إذا بعث سرية قال : « بسم الله في سبيل الله وعلى ملة رسول الله لا تمثلوا » (٢) ، فكذا يجب على المسلمين ذلك في قتال عدوهم ولا يتعرضوا أحداً بالقتال بلا دعوة ، ولا يبدؤنه به .

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه مسلم .

وعليهم

فمن امتنع من حق يجب عليه أو حد يلزمه التسليم له أو ادعى ما ليس له من ولاية أو إمامة أو عن طاعة أئمة الحق أو أظهر دعوة الكفر دعي إلى الرجوع من ذلك وإعطاء الحق ، فإن تاب قبل منه وإلا صار باغياً حلالاً دمه يقاتل حتى يفيء إلى أمر الله ، ولا تسبى له ذرية ولا يباح له مال غير دمه ، وقد جوز أن يستعان بخيل البغاة وكراعهم وسلاحهم لمحاربتهم ، ولا يضمن ما تلف من ذلك في حربهم ، وما تلف بعدها ، فقليل : يضمنه ، وقيل : لا ، وهو المختار إذ هو كالأمانة ، وعليهم حفظ ما بقي في أيديهم بعد الحرب لأربابه أو لورثتهم إن ماتوا ، وقيل : يستودع في بيت المال ، وقيل : تنفق قيمته بعد بيعه .

(وعليهم) أن يثبتوا في الحرب ، وأن لا يولوا إلا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة ، فقليل : الآية مخصوصة بيوم بدر ، وقد رخص لهم يوم أحد وعفا عنهم لقوله ﷺ لما قيل له : نحن الفرارون ، بل أنتم الكرارون ، وأنا لكم فئة ، فعلى هذا من دمه عدو لا طاقة له به جاز له أن يفر منه ، وقيل : لا ولو لم يبق إلا الإمام وحده ما جاز له أن يفصح بوجهه مولياً ، وكره أن يباشر القتال بنفسه لأن فيه دهشة على العسكر إذا قتل ، ولا يجعل الرجل على الجيش ولا يبارز إلا بأمر الإمام ، فإذا بلغ المحاربين دعوتنا فلنا قتلهم والهجوم عليهم حال نومهم واشتغالهم وأمنهم واتباع مدبرهم ما كان لهم موئل يرجعون إليه والإجهاز على جريح المشركين جائز ، والكف عن جريح الموحدين عندنا مكرمة .

وفي « الأثر » : قال أيضاً في الفئة الباغية : إذا انهزموا ولم تكن لهم شوكه يأوون إليها ، إن سم من يقول : يتبع مدبرهم ويجهز على جريحهم ، وعن ابن عمر :

• • • • •

قال رسول الله ﷺ : « هل تدري يا ابن أمّ عبد كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : لا يجز على جريحها ، ولا يقتل أسيرها ، ولا يطلب هاربها ، ولا يقسم قبئها » ، وهذا في كتاب البزار وكتاب الحاكم من كتب الحديث وصححه الحاكم وهو ضعيف لأن في سنده كوثر بن حكيم وهو متروك ، وصحّ عن علي : من طرق نحوه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبه والحاكم .

وعن عرفة بن شريح : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من آتاكم وأمركم جميعاً يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه » ^(١) ، وعن أم سلمة عنه ﷺ : « تقتل عمار الفئة الباغية » ^(٢) ، وقد قتله أصحاب معاوية ، وعن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : من حمل علينا السلاح فليس منا ، يعني قاتلنا ، ورواه جابر بن زيد عن عائشة - رضي الله عنها - وقال : أبو عبيدة يريد من حمله إلى أرض العدو ف « على » بمعنى « عن » ، أو على ظاهرها ، لأن من يحمل السلاح إلى العدو فقد فعل مضرّة على المسلمين ، والأولى ما فسرقته به أولاً ثم رأيتته والحمد لله تفسيراً للأكثر من الأئمة لظاهر اللفظ .

وعن أبي هريرة : من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية ، وجازت مقاتلتهم بكل ما يوصل إلى قتلهم من إحراق ونصب المنجنيق ، ولا يتعرض لصبي بذلك ، وقيل : لا يحاربون بالإحراق إذ لا يعذب بالنار إلا رب

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه أبو داود والبيهقي .

• • • • •

النار ، وعنه عليه السلام : « لا تعذبوا بعذاب الله »^(١) ، يعني النار ، رواه ابن عباس ،
وأما حديث : فاحرق عليهم بيوتهم ، وهو مذكور في صحيح الربيع وغيره ،
فيأتي الكلام عليه في قوله : باب : لزوم مَبْغِيَا عليه تحطئة الباغي الخ ، إن
شاء الله .

وجوز قطع نخلم وشجرهم لقوله تعالى : ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها
قائمة على أصولها فبإذن الله ﴾^(٢) ، وقيل : يكره ذلك ، وأهل حضرموت
يقطعون ذلك لمن امتنع منهم ، وإن أتلغ الإمام مال المحاربين ، كشجر ودواب
فلا ضمان عليه .

وجاز قطع موادهم وأن يمنع من يحمل الطعام وغيره وآلات الحرب إليهم ،
وروي أنه عليه السلام رُمي في بعض غزواته من دار فأمر بها فنسفت من أصلها ،
وهكذا عرف من آثارهم أنه يجوز هدم حصون المحاربين والدخول عليهم حتى
يقتلوا أو يذعنوا إلى الحق ، ولا يستعبد أسير ولا صبي ولا يأثم من قتل من
صودف فيهم من غيرهم لأن عليه أن يعتزل عسكره ودينه في بيت المال ، وقد
نهى عن قتل النساء والصبيان والشيخ الفاني ، وجوز قتله إن كان يعود إليه
الأمر ولو لم يقاتل ، وكذا المرأة إن قاتلت أو أعانت وإن بغير سلاح ، ويهجم
على من دعي للحق فامتنع بلا دعوة أخرى أو أصر على امتناعه كفعله عليه السلام يوم
فتح مكة إذا أتاها على غرة ، وإذا نهى الإمام عن قتل جريح أو غنم مال موحد

(١) رواه أبو داود .

(٢) سورة الحشر : ٥ .

أو نحو ذلك ثم تعدى أمره أحد وجاوز نهيه فإنه يؤخذ بضمان ما فعل ولا يضمنه الإمام وعليه أن يعلم جيشه ما يحل لهم وما يحرم ، وإن أمر بما يعلم أنه خلاف السنة ضمن ، وما فعله جيشه بأمره ورأوه حلالاً لهم وهو خطأ فهو في بيت المال ، اهـ .

قال أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « إياكم وقتل ذراري المشركين ونسائهم إلا من قاتل منهن فإنها تقتل » (١) ، وفي السؤالات : المرأة تقتل إذا ارتدت ، وعند النكار : لا تقتل ، وقيل له ﷺ لما نهى عن قتل الذرية من يقتل من المشركات يا رسول الله ، قال : المرتدات ، ومن أعان منهن على القتال ، قال أبو عبيدة : بذلك السند حاصر رسول الله ﷺ أهل حصن فكانت امرأة تقوم فتكشف فرجها بحذاء النبي ﷺ وهي تقاتل ، فأمر رسول الله ﷺ الرماة أن يرموها ، فرماها سعد بن أبي وقاص لما أخطأها فسقطت من الحصن ميتة ، وعنه ﷺ : « أقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم » (٢) ، يعني والله أعلم بالشيوخ كبار السن إذا كانوا يقاتلون أو يرجع إليهم رأي أو كيد ، وبالشرح الشباب الذين لم يبلغوا أو بلغوا ، وكان في بقائهم منفعة للإسلام ، وعن ابن عمر : « نهى ﷺ عن قتل النساء والصبيان » (٣) ، وعن رسول الله ﷺ رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان .

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه ابن حبان والدارقطني .

(٣) رواه مسلم .

قال أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : « بلغني أن رسول الله ﷺ بعث علياً في سرية فقال : يا علي لا تقاتل القوم حتى تدعوهم وتذبرهم وبذلك أمرت ،^(١) وجيء بأسارى من حي من أحياء العرب فقالوا : يا رسول الله ما دعانا أحد ولا بلّغنا ، فقال رسول الله ﷺ : آله ؟ فقالوا : آله ، فقال : خلوا سبيلهم ، ثم قال : حتى تصل إليهم دعوتي فإن دعوتي تامة لا تنقطع إلى يوم القيامة^(٢) ؛ ثم تلا رسول الله ﷺ : ﴿ وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ أننكم لتشهدون أن مع الله ﴾ الآية ، قال ابن عمر والحسن إن دعوة رسول ﷺ قد تمت في حياته وانقطعت بعد موته ، فلا دعوة اليوم ، يعنيان أن الكفار يقاتلون بعد موته ﷺ من غير دعاء إلى الإسلام .

قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة : هذا يشبه قول النكار الحجة فيما لا يسمع السماع ، وأن الناس كلهم قد سمعوا ، والرد عليهم المذكور في المطولات كالموجز وغيره ، قال الربيع : قال أبو عبيدة : الدعوة غير منقطعة إلى يوم القيامة إلا من فاجأك بالقتال ، فلك أن تدفع عن نفسك بلا دعوة ، قلنا : وهذا هو الحق .

قال أبو الحواري : من صَخبَ ولياً من ولادة الجائر وأكل بما يجمع يظن أنه

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه أبو داود .

جائر فلا غرم عليه ، وإنما عليه التوبة لأنهم يقدمون على ذلك بديانة مستحلين ، وكذلك من سار مع الجيوش الذين يزعمون أنهم في محاربة السلطان فيأكل مما نهىوا ولا يعلم أنه حرام ، وتولى حفص بن راشد وسأل سائل الشيخ أبا الحسن عنه قال : إن هذا مني مستور ما أحب ظهوره وقد طلبت صحة إمامته فلم أجدها ، وقد غرمت ما قبضوا مني ، وأبدلت كل جمعة صليتها معهم ، ولكن المستحل الدائن لله بالطاعة إذا أخطأ ثم علم فأكثر القول أن لا ضمان عليه ، وقيل : بوجوب الضمان على من دخل مستحلاً بقلط ، وإن أصر الإمام على المعصية وقبض الزكاة أو غيرها وتصرف فيها تصرف الإمام العدل فما كان لمخلوق ضمنه ، وكذا الوالي ، وقيل : لا ضمان عليه إذا تاب بعد ، وقيل : ولو لم يتب لأنه صرفها في موضعها وإذا جبي إمام زكاة قوم وخلي جائرأ يحجبها أيضاً فلم يمنعه فإنه يضمن ما جبي عنهم إذ لم يجمعهم وهو خلیع من الإمامة لضعفه عن رد الظلمة عنهم أو مداونتهم وتبرأ منه ، ولا تلبسوا الحق بالباطل .

قال محبوب بن الرحيل : وإنما يقبض زكاة قوم إمام يحميمهم وتجري أحكامه عليهم ، ومن لم يكن كذلك فليس له قبضها ، وعن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - : لو منعوا مني عقلاً مما أعطوه رسول الله ﷺ ، قيل : يعني زكاة السنة ثم لم أجد مساعداً على جهادهم لجاهدتهم بنفسي حتى آخذهم منهم أو ألحق بالله ، وللإمام أن يعطي المشرکین أرضهم ليجرثوها بسهم من ثمارها كما أعطى ﷺ أهل خيبر أرضهم يعملون فيها بنصف ثمارها ، وكذا فتح عمر المدائن ثم ردها للنجوس يعملونها على أنواع شتى ، وللوالي أن يفعل ما يفعل الإمام ، ويجوز للإمام الغزو إلى المشرکین ، قيل : ولو بن لا يأمنه لأن مال المشرک حلال وأخذ

• • • • •

الجزية حلال لهم ، وأما أهل الصلاة فلا يقاتلهم إلا بمن لا يتهم على مال إلا إن كان المتهم لا يجد أن يأخذ لأنه يزحف إليهم ليقم العدل فيهم أو ينزعهم من جائر ، فإذا لم يجد من يستعمل عليهم إلا غير ثقة فلا يجوز له التعرض لهم بأخذ غير الثقة ما لهم أو ينزعهم من جائر ، وردهم إلى جائر ، وقيل : ليس للإمام أن يستنصر بالكفار إلى عدوه إلا أن يكون قاهراً للذين استنصرهم آخذاً فوق أيديهم ، وإن وجد أنصاراً غير المفسدين لم يدخل المفسدين في عسكره ولو قدر عليهم .

قلت : لا يجوز الاستعانة بالكافر المشرك ولو على المشرك كما ورد في الحديث أنه لحقه مشرك ، فقال : أريد القتال معك لأصيب من الغنيمة ، فردّه ، فقال : إنا لا نستعين بمشرك ، ثم جاءه فقال له : ذلك ، ثم جاءه فقال له ذلك ، فأسلم .

وعن عائشة : « خرج ﷺ في بعض غزواته فقام إليه رجلان من المشركين فسألاه أن يستعين بهما ، فقال ﷺ : إنا لا نستعين على عملنا بمشرك فأسلما فاستعان بهما ﷺ ،^(١) وعن عائشة - رضي الله عنها - عنه ﷺ : إنا لا نستعين بمشرك ، وعن حبيب بن يساف عنه ﷺ : إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين ، وذكر مسلم عن عائشة عنه ﷺ [أنه] قال لرجل تبعه يوم بدر : إرجع إرجع فإنا لا نستعين

(١) رواه مسلم .

بشرك ، وأما الكافر غير المشرك من موافق أو مخالف فتجوز الاستعانة به إن كانت أيدي المسلمين فوقه ، وقيل : ليس للمسلمين ولا للإمام أن يخرجوا يقوم معروفين بالظلم والقعود أولى به ، وقال أبو ابراهيم : لا يجوز الخروج إلا مع ثقة ، وإن بغت فثتان فاقتتلا ، فإن قدر الإمام على قهرهما قهرهما ، وإلا وخاف أن تجتمعا عليه ضم نفسه إلى أقربهما إلى الحق ، وإن استوتا اجتهد في ضم إحداهما إلى نفسه لقوتها أو غير ذلك ، ولا يقصد بذلك إعانتها على الأخرى ، بل يقصد بها الاستعانة على الأخرى ، فإذا انهزمت الأخرى فلا يقاتل التي ضم حتى يدعوها إلى الطاعة لأنها معه بالأمانة .

وفي « الأثر » : يجب على الإمام أن يتقدم على جنده ويعرفهم ما يجوز لهم وما يحل لهم وينهاهم ، فمن ركب بعد النهي ضمن في ماله ، وينبغي إذا أراد أن يرسل سرية أو جيشاً أن يشاور العلماء والذين يخافون الله ، فإذا عزم على ذلك أمر عليهم أميراً مرضياً وكتب لهم عهداً يعرفهم فيه ما يأتون وما يتقون ، ويشترط عليهم أن لا يتعدوا أمره وما عمي عليهم فليكاتبوه ثم جناية الجاني على نفسه لا على الإمام ، وإن لم يفعل ذلك لجهل أو نسيان ففي بيت المال ، وإذا أرسل سرية أو جيشاً فنهبوا الأموال وأحرقوا المنازل وسفكوا الدماء ولم يأمرهم بذلك فإنه يأخذ بذلك من أحدثه وأظهر بغي محدثه والإنكار عليه وعاقبه ، وإن اتفق الجند كلهم أو قوم منهم فعملوا في ذلك أو أعانوا فعلى من عمل أو أعان ، وإن أمر الأمير بذلك أو أظهر لهم الرضى به وهو يعلم أن ذلك خطأ فعملوا ضمن هو ومن عمل من ماله ، وإن كان يرى أن ذلك حلال ضمن من بيت المال ، قلت : بل من بيته لأنه مما يدرك بالعلم ، والوالي في ذلك كله كالإمام ،

ولا قاصد به سلباً أو سرقة أو فعل محرم

ولا يقبل في ذلك إلا شاهداً عدلاً ، وقيل : يقبل قول قائد السرية والوالي مقبول لأنهم أمناء الإمام فيما غاب عنه ، وقيل : بالتهمة ، وقيل : لا تهمة ولا حبس وذلك في بيت المال ، وإذا أحرقوا وأفسدوا وادّعوا أن ذلك لأن العدو امتنع من أداء الحق فإن صحّ ذلك فلا ضمان ، وإن كان خطأ ففي بيت المال ، وخطأ الإمام والحاكم والوالي دية لا قود فيه ، وما دون الدية من الأرض في بيت المال إلا إن بدلوا الحكم وخالفوا الحق الذي لا خلاف فيه فذلك يكون عليه فيه القصاص إلا إن رضي أولياء الدم بالأرض ففي ماله ، وذلك مثل أن يرجم غير المحصن أو يقطع السارق الصبي أو المعتوه أو في أقل من أربعة دراهم أو يقتل الأب في ابنه أو يقذف ، ولا دية ولا قصاص ولا أرض فيما يتولد من الحد الجائز كموث المجلود أو المقطوع ، وقيل : إن مات بالتعزير أو فسدت رجله بالقيود ففي بيت المال ، فإذا بان كذب الشهود بعد الحد فلا ضمان على الإمام ونحوه والضارب ، وإن كان بلا شهادة فبان خطأهم ففي بيت المال ، وقيل : لا شيء ، وذلك مثل أن يروا أنه الجاني فبان خلافه ، وقيل : إن كان جائراً ففي ماله ، وإن ضرب الإمام رجلاً على حدث مائة سوط أو مائة وسوطاً فهو مسرف يستتاب ، وإن عزّره تعزيراً شديداً يخرج من حد التعزير ضمن ما خرج عن حد التعزير ، وإذا ملك الإمام بعض مصر فلا يقيم الحد ، كجكدي وقطع ، بل يجبس حتى يملك مصر ، وقيل : يقيم الحد ، وقيل : يختار حتى تضع الحرب أوزارها ، والحكم في ذلك كالحد ، وقيل : لا يدع الأحكام ، وقيل : يجوز له ترك الحدود لئلا يشغله ذلك عن الفتح ، وقيل : لزمه ترك الحكم والحد لئلا يشغل .

(ولا) يقتل . (قاصد به) ، أي بالبغي (سلباً أو سرقة أو فعل محرم)

بعد كفّه عنه أو منعه دونّه إلا إن قاتل ، ويثبت البغي
في نفس أو مال أو فرج ، وفي كل فاحشة وإن مع رجال
أو نساء ،

كزنى وقبلة ولمس وثبوت لنظر حيث لا يحل له الثبوت ، أو النظر أو كل ذلك ،
وقد مدر عليه السلام دم الناظر من خلل الباب فكيف الناظر لشهوة (بعد كفّه عنه)
أي عن البغي الذي قصد به بعض ما ذكر أو كله (أو منعه) نفسه (دونه)
دون بغيه أو دون ما بغى ليأخذه (إلا إن قاتل) ابتداءً أو أخذ ذلك وهرب
به وقاتل في هروبه من تبعه لرد ذلك أو أقام في موضعه يقاتل أخذه أو لم يأخذه
واسقاط قوله : إلا إن قاتل أو لى لأن ما قبله يغني عنه ، وإذا كان يتكلم له أو
يتحّن أو يظهر له فيهرب ويترك الشيء فلا يحل له قتله ، ولو وجده في داره ،
وإن قتله فعليته ديته ، ولعله عندي لا قصاص عليه لدره الحد بالشبهة ، وما دون
النفس في ذلك كله كالنفس .

(ويثبت البغي في نفس أو مال أو فرج) أو فرج إنسان أو فرج دابة
(وفي كل فاحشة) كزنى في غير فرج ونظر وقبلة ولمس (وإن مع رجال)
رجل مع آخر ، وكذا بالغ يفحش في صغير أو مجنون أو نائم أو سكران ،
(أو نساء) امرأة مع امرأة أو امرأة مع طفل أو مجنونة أو نائمة أو سكرى ،
وإنما جعل الرجل مع الرجل غاية مع أن اللواط أشد من الزنى بدليل أن اللواط
يقتل ولو لم يحصل ، وكذا المفعول به المكلف باعتبار أن ذلك غير النكاح
المعهود ، وكأنه نكاح جسم غير حيوان ، ولا يثبت البغي بالشم فلا يحل به دم

ويدفع قاصد بها ولو عن الغير ، ويكون في النفس بما يقتل به
كضرب بسلاح وهو ما يكون به فوتُ المضروب ولو عصا بها
حديد ،

الشاتم للمبغى عليه ، نعم هو باغ يؤدب أو يجلد بحسب كلامه ، فإن قذفُ جلد
ثمانين أو طعن حل دمه لكل أحد .

ولزم الباغي ضمان المال والدم ، إلا إن كان متديناً فلا يلزم عند أصحابنا ،
قال أصحابنا : ما تلف بين أهل البغي والعدل من نفس أو مال فلا ضمان على كل
واحد من الفريقين ، وقال الشافعي : ما أتلّفه الباغي يضمنه ، وقال في الجديد :
لا يضمنه ، ولا ضمان على العادل ، ولنا أن الصحابة ومن معهم تقاتلوا ولم يطالب
أحدهم ، وعن الزهري : وقعت الفتنة العظمى بين الصحابة وهم متوافرون
فأجمع رأيهم أن كل دم أهريق بتأويل القرآن فهو مدر ، وكل مال تلف بتأويل
القرآن فلا ضمان فيه ، وكل فرج استبيح بتأويل القرآن فلا حد فيه وما كان
قائماً بعينه رد .

(ويدفع قاصد بها) ، أي قاصداً حداثاً أو شيئاً لأجلها (ولو عن الغير)
ولو لم يستغث به ذلك الغير ، ولا استغاثه له غيره ، ولا إن ترك المال وكره رده
ونزعه ودفع الباغي ، وإن رضي الفاحشة والضر في النفس فيها معاً باغيان
يوصلها بغيتها إلى أن يخدمها الإمام أو نحوه أو يؤديها حيث لا جلد ولا رجم
(ويكون) البغي (في النفس بما يقتل به كضرب بسلاح وهو ما يكون به
فوتُ المضروب ولو عصا بها حديد) في الموضع الذي يضرب به منها ولا سيما

وبما يتوهم منه قتل ، ويثبت به جرح ، كضرب بعود أو حجر أو عظم أو نحوه أو لا يثبت به جرح ويحصل به ألم أو لا يحصل كإمساك بيد أو رجل أو ثوب أو جسد مطلقاً أو إرادة إمساكه أو مسه بتعدية أو بعد حجر ، ويحل به قتاله ودفاعه أو إرادة نزع كلباس أو سلاح أو دابة أو سفينة أو إمساك ذلك على حجر .

السيف والبارود والرمح (وبما يتوهم منه قتل ويثبت به جرح) أو صفراء أو حمراء أو سوداء أو تقويبت نفع كإزالة السمع أو البصر أو الشم (كضرب بعود) أو خشبة (أو حجر أو عظم أو نحوه) كفخار وميزان حديد وما هو صلب يؤثر (أو لا يثبت به جرح ويحصل به ألم) عطف على لا يثبت ، لا على يثبت ، ليكون منفياً ، وهذا كضرب بطرف ثوب أو صوف مضموم (أو لا يحصل) به ألم بواسطة الجسد ، وإن حصل فبطريق الغيظ وضيق النفس (كإمساك بيد أو رجل أو ثوب أو جسد مطلقاً) أي أراد به الفاحشة أو نزع المال أو تعطيله عن تنجية نفس أو مال أو منعه عن حق ديني كصلاة أو دنيوي كطلب غريمه أو لم يرد ذلك بل أراد لعباً أو تغييظه (أو إرادة إمساكه أو مسه بتعدية) كسه مس إهانة كقبضه من لحيته أو مسه فيها أو في فمه أو أذنه أو في فرجه (أو بعد حجر) عليه أن يمسه ولو في ثوبه .

(ويحل به) أي بمسه بعد حجر (قتاله ودفاعه أو إرادة) عطف على إرادة أو إمساك (نزع) بترك التنوين للإضافة إلى الكاف من قوله (كلباس أو سلاح أو دابة أو سفينة أو إمساك ذلك على حجر) إذ قد يقع الإمساك به بلا تعدٍ وبلا

-

إهانة ليكله مثلاً ، فإن منع بعد أو فعل صار بغيّاً فله قتاله على ذلك ، ودفعه
وفصله عنه ، ولو يقع في البحر ويفرق هو أو هو وسفينته ، إلا إن كان معه غير
باغ فلا يفعل به ما يموت به غير الباغي ، وله تنجية نفسه بلا قصد لقتل غير
الباغي بإغراق أو غيره إذا لم يجد إلا ذلك ، وإذا وجد النجاة في البر أو البحر
بلا قتل فلا يجوز له القتل والله أعلم .

باب

يثبت في المال بنزعه أو إرادته أو بمنع منه . . .

باب

فما يثبت به البغي

(يثبت) البني (في المال بنزعه) أي بنزع المال من يد صاحبه أو من حيث هو أو من يد من هو في يده بأمانة أو وديعة أو رهن أو التقاط أو غير ذلك ممن هو في يده بالوجه الشرعي أو بغير الوجه الشرعي لكن بحيث لا يجوز نزع من يده لأن نازعه لم يملكه ولم يوكله صاحبه ولا هو بنزعه له ، بل ينزعه ليفسده أو ليتصرف فيه أو ليمنع عنه صاحبه وأما نزع ليملكه فذكره بعد بقوله : أو لأخذه أو هما بمعنى لكن أعاد قوله بأخذه لبني عليه ما بعده ، والأصل والعرض في ذلك سواء (أو) بـ (إرادته) أي إرادة نزع فالحاء للنزع ، والمراد بالإرادة لازمها وهو القصد إلى النزع (أو بمنع منه) بأن يمنع منه مالكة أو من بيده كما لا يحل له المنع سواء منع مالكة من الانتفاع به أو من قراره بيده أو عنده أو منع من له الانتفاع به من الانتفاع به أو من القرار بيده

أو يانتفاع به أو بقصد إليه أو لأخذه به أو إفساده ولو بتنفير
دابة أو طرد رفيق ، وحل الدفاع بذلك والقتل ، وما لقطه باغ
فجعله في وعائه أو قدامه إن كان يساق كحيوان

أو عنده (أو بانتفاع به أو بقصد إليه) أي إلى الانتفاع به كركوبه والسكنى
فيه والخدمة به والحمل عليه (أو لأخذه به) أي إلى أخذه (أو) بـ (إفساده)
أو بالقصد إلى إفساده أو بمنع عن إصلاحه أو الزيادة فيه أو من تنجيته من
فساده (ولو) كان إفساده أو المنع منه (بتنفير دابة) جيء بها للعمل بها فيه
أو لحمله أو نحو ذلك (أو طرد رفيق) عن خدمته أو حمله أو نحو ذلك ،
أو طرد خدمته أو حملته أو نحوه من أولاده أو أجرائه أو مكاتبه أو مشتريه
ومن القصد أن يضي إلى طلوع نخلة أو يشرع في طلوعها أو يضي إلى حصاد
أو يشرع في حصاد ، وكذا الحفر والدفن إذا قصد ذلك لإفساد أو تملك
أو منع أو انتفاع .

(وحل الدفاع بذلك) أي لأجل ذلك (والقتل ، وما لقطه باغ) سماه
باغياً مع أنه أخذه بالاتقاط لأنه أخذه على طريق التملك ، لا على طريق
التعريف ، وإن أخذ من يد صاحبه وصاحبه يسوقه أو يسكه فذلك غير لقطه ،
فله قتاله ، وإنما الذي لا يقاتله هو أن يأخذها من صحراء أو من بيته أو من أرض
(فجعله في وعائه) أو ثوبه أو حمله على ظهره أو في يده أو على دابة أو غير
ذلك وكان مانعاً منه (أو قدامه إن كان يساق كحيوان) أدخل بالكاف
العبيد وبني آدم على أنه لم يرد بالحيوان ما يشملهم وكحمل بحرارة يدفع من
ورائه وحكم ما يقاد إذا أقيد حكم ما سبق سواء فعل ذلك للتملك أو للانتفاع
به ، أو للمنع ، ومن منع الحيوان أن يمنع الأحرار الأجراء أو الخادمين بلا أجره

فقيل : يدفع بذلك إلى الحق ولا يقاتل به وهذا لرب المال وغيره
يقصده ويمنعه منه ويقاتله عليه إن أبى ، ويقتله ويجعل فيه يده
وينزعه منه حيث كان ،

(فقيل : يدفع بذلك إلى الحق) أي يطلبه أن يرتفع معه إلى الإمام أو القاضي
أو الوالي أو السلطان أو الجماعة ولا يطلبه أن يرتفع معه إلى جائر ، وقيل :
يجوز إذا لم يجد إلا إياه ولو كان يحور عليه إذا أراد الوصول إلى حقه فقط
وقيل : يضمن ما جار عليه به .

(ولا يقاتل به) أي بذلك المال أو بما ذكر من اللقط أو الجعل في وعائه
أو قدامه على طريق التملك أو الانتفاع أو المنع منه (وهذا) أي هذا الحكم
إنما هو (لرب المال) أو من كان بيده وذلك لئلا يأخذ حقه بنفسه بضرب
الباغي وقتله لأنه إنما له ضربه وقتله إذا كان ينازعه في ماله من يده ويجبره منه ،
وقعد في أرض لذلك ، وأبى من الخروج (و) أما (غيره) فـ (يقصده
ويمنعه منه ويقاتله عليه إن أبى ، ويقتله) إن لم يجد أخذه إلا بقتله أو أدت
مدافعتة إلى موته .

(ويجعل فيه) أي في المال أو في الباغي لأجل ذلك المال (يده ، وينزعه
منه حيث كان) ولو لم يكن معه الباغي وإذا وصل إلى أخذ المال أخذه ولا
يتعرض للمعتدي إلا إن منعه أو جاء يردده منه بعد أخذه ؛ وسواء في ذلك
أمره صاحب المال يدفع الباغي عن ماله وردده أو لم يأمره ما لم يقل له :
لا تدفعه أو لا ترده .

وجوز لرب المال أن يقصد لماله إن علم مكانه ويأخذه ويقاقل
عليه مانعه منه ، وقيل : يقصد الغاصب بالقتل ولو غيبه في متاعه
أو جعله في لباسه أو جيبه أو صرّه بثوبه ، ولا يقاقله عليه إن
غيبه ولم يعلم مكانه ، بل يدعو للحق وقاتله إن أبى وعاند كل
من حضره

(وجوز لرب المال) في المألة السابقة وغيرها (أن يقصد لماله إن علم
مكانه) أي الشخص المعين كببت بخصوص عرف أنه فيه لا إن عرف أنه في
ولا يدري في أي محل هو (ويأخذه ويقاقل عليه مانعه منه) سواء منعه الباغي
الذي أخذه أو غيره ممن لم يكن في يده على الأمانة أو الحفظ ، وإن علم الذي
هو في يده أنه له فتمنه فليقاتله .

(وقيل : يقصد الغاصب بالقتل) وما دونه إن منعه (ولو غيبه في
متاعه) أو في بيته أو بيت في يده أو بيت غيره وحال بينه وبين التفتيش عنه
وقد علم أين هو (أو جعله في لباسه أو جيبه أو صرّه بثوبه) أو فعل نحو
ذلك إن كان يميزه ويعرفه بعينه لا يشك فيه (ولا يقاقله عليه إن غيبه ولم يعلم
مكانه) أو لا يتميز له خلط أو لم يخلط (بل يدعو للحق) بأن يقول له :
ارتفع معي إلى القاضي أو إلى الجماعة أو إلى من ينصف بينها .

(وقاتله إن أبى) من الذهاب معه إلى الحق (وعاند) في ذلك (كل)
فاعل قاتل أي يقاتله كل (من حضره) في الإباء والعتاد ، وكل من صح عنده
ذلك ، ولو لم يحضر إلا من خاف على نفسه وذلك القتال بالضرب بالعصا والحجارة

لا هو ، وإلا كان باغياً مثله ، وإن نهب مالا وأكله وجاز به على غيره فله دفاعه عنه وقتاله عليه حتى يأخذه منه ، وإن لم يعلم ربه أو كان معه مال الباغي

ولا يتعمد قتله، وإن مات هدر دمه وذلك ليرتفع إلى الحكم (لا هو) أي صاحب المال لأنه منتصر لنفسه ، وكذا كل من كان المال بيده بوجه جائز إذا لم يحل له تسليمه لذلك ، وهكذا يقال كلما ذكر المصنف أو ذكرت صاحب المال بحسب الإمكان أو أراد بصاحب المال ما يشمل ذلك (وإلا) يكن لم يقاتله بل قاتله (كان باغياً مثله) فإن قتله أو جرحه أو ضربه فعليه الدية أو الأرش أو القصاص ودفع الحد عنه بالشبهة هنا أظهر ، ويجوز لهذا الباغي الآتي المعاند أن يقاتل هذا الباغي الأخير الذي هو صاحب المال لأنه لا يجوز لصاحب المال قتاله بل يجوز لغيره فلا يجوز لذلك الباغي المعاند قتال غير صاحب المال إذا جاء بضربه ليرتفع إلى الحاكم ، ولكن يلزمه أن يذعن للذهاب إلى الحق بل الإنصاف من نفسه برد ما أخذ .

(وإن نهب) الباغي (مالا وأكله) أي تملكه أو أراد أكله (وجاز به على غيره فله) بلا وجوب (دفاعه عنه) أي عن ذلك المال بالجبد والإمساك (وقتاله) بالضرب (عليه حتى يأخذه منه) سواء في الصحراء أو في القرية واحد مع واحد أو غير ذلك .

(وإن لم يعلم ربه أو كان معه مال الباغي) ولا يقدر أن يميزه أو يقدر ، ولكن اتصل به لا يجد فصله في تلك الحال كغفارة بعض ما فيها للباغي وبعضه .

ويرده لربه إن علمه وإلا فلا يعطى لأحد إلا ببينة عادلة ، وجوز
تصديقه فيما بيده كما مر ،

للمبغي عليه ، ويرد للباضي ماله بعد ، ووجب عليه النهي عن المنكر قبل دفاعه -
فإن لم يأتمر دفاعه وقاتله ، وقيل : لا يلزمه النهي إن لم يرج القبول ودافعه
وقاتله إن شاء ، وإن شاء اقتصر على النهي إن أطاق النهي ، وأما الدفاع
والقتال فلا يلزمه ولو قدر إلا إن مروا على الإمام أو عامله على الشراة أو عرقوا
ذلك فإنه يلزمهم قتالهم ودفاعهم عن المال ونزعه .

(ويرده لربه إن علمه وإلا فلا يعطى لأحد إلا ببينة عادلة) تبين أنه
للمسجد أو للإمام أو لفلان أو نحو ذلك ، وإن قال الباضي : هذا لي وهذا
للمبغي عليه وأشكل على الذي نزعه منعه منه حتى يتبين ماله أو يأتي صاحب
المال ببيان ماله ، فإذا جاء بيان أحدهما فالباقي للآخر ، وإذا لم يتبين صاحب
مال وأيس منه باعه وتصدق بشئنه على الفقراء على حد ما مر في مثل هذا
من الكلام .

(وجوز تصديقه فيما بيده) إن قال : لفلان أو لكذا ، كما جوز بعض أن
يصدق إذ قال : قتلنا فلاناً قبيل فلان إذا كان كل يرث الآخر (كما مر) ،
أي كالمسألة التي مرت في الأحكام ف«ما» واقعة على المسألة، وراعى لفظها، وذلك
لأن ما مر في الأحكام غير ما ذكر هنا أن هذه نظير تلك ، قال في قوله : باب
غاب خارج من حوزة الخ ما نصه : وقد حكم في غارة قتلوا أخوين فقالوا :
قتلنا فلاناً قبل بموتها وجواز قولهم بقبل وبعد ٥١ . أو أراد أنه من المعنى لأنه

ويدفع لمن نسبه إليه وضمن النازع منه ما أفسده بنزع منه بلا إثم
إن لم يكن في وقت دفاعه عنه باتقاء منه به عن نفسه أو بقتله به
أو عليه ،

إذا جاز قول البغاة في قتل النفس جاز في الأموال بالأولى ، ولأن جواز قولهم
في القتل يؤدي إلى المال لأنه يورث على هذا القول بقولهم .

(ويدفع لمن نسبه إليه) إن لم يكذبه بيان بل صدق أو رجع قوله ، وإن
تبين بعد ذلك كذب في نسبته لم يضر معطيه لمن نسبه إليه الباغي لأنه عمل
بالشرع ، (وضمن النازع منه) أي من الباغي (ما أفسده بنزع منه بلا إثم)
إن لم يتعمد الفساد ، وإن تعمده وقد أمكنه النزاع بلا فساد ضمن وأثم (إن لم
يكن) هذا الشرط عائد إلى قوله : وضمن النازع ، أي ضمن إن لم يكن الإفساد
(في وقت دفاعه عنه باتقاء منه) أي من الباغي (به) أي بما أفسده النازع
(عن نفسه) مثل أن يغضب سيفاً وحده مع غيره من المال فيجزيء من ينزعه
عنه فيضربه فينتقي به الباغي فتصيبه ضربة النازع فتكسره أو تفلح ، وكذا
الرمح والدرع والبيضة والمجن وسائر المال من لوح وخشب وإناء وغير ذلك إن
اتقى به الباغي بأن كان يضرب به النازع أو يلاقي به ضربة النازع أو يضرب
به ويلاقي به (أو يقتله به) أي باستعمال النازع إياه في قتل الباغي سواء قتله
أو لم يقتله فاستعمل لفظ القتل في استعمال القتل حصل أو لم يحصل لأنه سبب
القتل ولو قال بقتاله لكان أظهر ، أو القتل اسم مصدر بمعنى القتال ، ويجوز
رد الهاء للباغي ويناسبه قوله : (أو عليه) بأن كان الباغي يقاتل على فرس
غصبه أو جمل أو غيرها فلا ضمان على النازع فيما أفسد وقت النزاع ، ولا إثم

وإنما لزم ضمان ذلك الباغي وبيات بقتال ويستغفل .

ولو تعدد الإفساد إذا أفسده ليصل إلى النزاع ، وكذا إن ضربه النازع فصادفت مال المبغي عليه خطأ أو ضربه وحاد فصادفت المال فإنه لا ضمان عليه في ذلك .

(و) إنما (لزم ضمان ذلك) المال (الباغي) لا النازع ، وفي « الديوان » : من رمى رجلين بالتعدية فاتقاها الرجل فأصاب غيره فالرامي ضامن ، وإن صرفها عن نفسه فزاد بها قوة ضمنا معاً ، وقيل : المتعدي ، وإن صرفها وقد انقطع نشاطها ضمن وكان خطأ ، وإن رماء كما يحل فاتقى فأصاب غيره أو صرفها لغيره ضمن هو لا الرامي ، وإن خرجت من الرمي أو هرب منها أو وقعت فقامت منه فذلك على الرامي خطأ إذ لا فعل فيه للرمي ، وقيل : إذا أثقلها أو دفعها ولم تنقطع قوة الأول ضمنا معاً وهو خطأ من الرامي ، وعلى الرمي في ماله ما ينوبه ، وإن اتقى بغيره فعليه ، وإن تعدد الرامي رمية وقد علم أنه اتقى بغيره ضمنا معاً ، وسواء عبث الرمي أو طفله أو غيره من الناس ، وإن اتقى بمال غيره والرامي رمى كما يحل فعلى الرمي ، ولو اتقى بمال الرامي ، وإن رمى كما لا يحل فعلى الرمي ، وإن اتقى الرمي بمال الرامي فعلى الرمي عناء استعماله .

(وبيات) الباغي أن يجيء إليه من ينزع منه المال صاحب المال أو غيره وقت البيات (بقتال) ويحجاء إليه في وقت القبول ، ونحو ذلك من الأوقات التي غفل فيها ، كما قال : (ويستغفل) ، ويجوز أن يريد بالاستغفال أن يرسل إليه من يوقعه في غفلة مثل أن يلعبه أو يراميه أو يسابقه أو يحاسبه في شيء ،

ويقصد بوقت اشتغاله بأكل أو رقاد أو صلاة أو نحو ذلك ،
ويقتل وإن فيها هو دابته وحمولته وما يمنع به أو لا يوصل إليه
إلا به بلا إثم وضمان مال وإن لغير الباغي .

وأن يصدق وقت الغفلة بذلك كله فإذا يسمى وقت غفلة غفل بنفسه
أو بإغفال .

(ويقصد بوقت اشتغاله بأكل أو رقاد) أي بمقدمات الرقاد أو اشتغال
بمعنى عدم التصدي والتهيؤ (أو صلاه) هي أو مقدماتها (أو نحو ذلك)
كشراب وقراءة أو هم أو وضوء أو تنجاء وغسل وقضاء حاجة (ويقتل)
إن كان لا يوصل إلى المال إلا بقاءه أو كان يجد من يقتل من البغاة ولو بلا مال
(وإن فيها) أي وإن في الصلاة ، ولا سيما غيرها ، لأن الصلاة لا تمنع دمه
الحلال ، ويجوز عود الضمير للوقت بتأويله بالحالة ، وإلا فالوقت مذكر ،
أو عائد للحالة المفهومة من قوله : بأكل أو رقاد أو صلاة الخ (هو) تأكيد
للمستتر في يقتل (ودابته) لئلا يهرب بها ومعه مال مغصوب (وحمولته) إذا
خافوا أن يمتنع بدابته أو حمولته أو يمنع المغصوب بها ، سواء كان يصلي عليها ،
أو في الأرض إذا كان إن لم يقتلها خاف أن ينفلت من صلاته إليها أو يحمل عليها
غيره ما أخذ ، وكذا إن لم يكن في الصلاة (وما يمنع به) كفرس مغصوب
تقتله لتصل إلى سائر ما غصب ونحو ذلك مما هو مانع بنفسه وككلبه (أو لا
يوصل إليه) أي إلى الباغي أو إلى المال كرسوله إلى من يعينه (إلا به) أي
بقتله (بلا إثم وضمان مال ، وإن) كان ما يقتل من دابة أو حمولة أو ما يمنع به
أو لا يوصل إلى المال أو إلى الباغي إلا بقتله أو إفساده (لغير الباغي) كعمارة
أو مغصوب ، وإنما يضمنه لصاحبه الباغي إن بغى بلا إذنه ، وأما بإذنه فلا

.

ضمان عليه ، كما لا ضمان على النازع ، وإنما جاز لهم الهجوم على البغاة إذا كان المال في أيديهم أو منعوم منه لأن الدعوة العامة قد بلغتهم ، وإن لم تبلغهم فلا يعذرون لأنهم قارفوا ، وأما الدعوة الخاصة التي لا بد منها فقد ألزموا أنفسهم ما يبطلها بنهب الأموال فقد حلت دماؤهم بذلك كما تحل بالتبليغ مع المخالفة ، والله أعلم .

محتويات كتاب شرح النيل الجزء الرابع عشر

الكتاب الثامن عشر : في النفقات

١١	باب : فيمن يجب نفقته
٣٦	فصل : يحكم لولي على وليه
٦٣	فصل : يحكم لمحتاج بغداء أو عشاء
٧٤	باب : في العدالة
٩٣	فصل : يعطى الأب إن عدل
١٠٩	باب : فيما يجوز للأب في مال ولده
١١٧	باب : في النزع
١٣٦	فصل : لا يصح نزع إن خرج المتزوع لغير ولده
١٥٢	باب : في نفقة النساء على أزواجهن
١٧٤	باب : فيما تدرك المرأة على زوجها
١٩٧	فصل : إن مات حاكم ...
٢٢٤	خاتمة : في كسوة المرأة وسكنائها والعدل وغير ذلك

الكتاب التاسع عشر : في الدماء

٢٦٥	مقدمة
٢٦٧	باب : في الإمامة والدفاع ومن يصلح لها
٣٧٥	باب : في طاعة إمام الدفاع
٣٩٦	باب : فيما ثبت به البغي

